



وَلِيَّ الْمَدِينَةِ بَشِيرَ الْبَيْتِ

الكتاب الاسود



العهد الاسود

بقلم

الأستاذ مكرم عبيد باشا

اخطاء مطبعية

ليس غريباً أن تتضمن هذه العريضة عدة أخطاء مطبعية اضطرب لها المعنى في مواضع مختلفة فإن التصحيح لم يكن ميسوراً بفضل الرقابة الحكومية على المطابع والتعليقات المشددة بأن كل من يطبع منشوراً أو أية ورقة بريئة لمكرم عييد قصيره الاعتقال، والزوال!....

لذلك وقعت أخطاء متنوعة فسقطت بعض فقرات وشوّهت بعض عبارات واهدر النحو على أسوأ نحو.... بل اضطرت المطبعة الى حذف بعض الأبواب بأكملها

ولكن أصحاب المطبعة ورجالها الوطنيون الشرفاء جديرون بكل اعجاب وشكر، فقد كانوا يطبعون في جنح الظلام، ويعرضون أنفسهم لأسوأ أنواع الاضطهاد كأنهم يرتكبون اثماً من الآثام... وفيما يلي بعض ما أمكن اثباته وتصحيحه من الأخطاء:-

صحيفة سطر	خطأ	صواب
٢	٢	ملكك
٧	٢٢	قد يكون
٩	١٩	يعروها
١٨		سقط سهوا عنوان «كيف نبّت الفسكرة»، قبل السطر الرابع عشر
١٩	١٠	لم يسع النجاس باشا لم يسع النحاس باشا ازاء هذه الاستقالة
		الا الخضوع
٢٨	٧	متصلة
٢٨	٢٢	أنسى
٣١	٢٣	فقرر في حضور
٣٣	٨	هن
٣٣	٢١	سيأتي الكلام في خلال

صحيفة سطر	خطاً	صواب
٣٥	١	عليه
٣٧ سقطت فقرة هذا نصها : ومن كان لهم شرف الفصل حضرة الشيخ المحترم شارل بك حنا وحضرات النواب المحترمين الاستاذ احمد الألفي عطيه والبرت دبا بك والذكتور اسكندر الجرجاوى والاستاذ مرقس بطرس .		
٣٨	٦	الوقائع
٤٥	١٦	ومن ثم
٥٤	١	٢٥٠
٥٤	٤	البائع نفسه
٥٨	١١	بمحجر
٦٩ و ٦٨		خمسين قرش المتر ٧٠ قرش المتر
٨١	١٩	(خطأ في كلمة بنسيون بالفرنسي)
٩١	٢٠	ثناء استثناء
٩٢	٤	٠/١ ٠/٢
٩٦	١٨	غبريال
١٠٠	١٣	نشرى
١٠٥	٢	من بعد
١١٠	٧	بعد ذلك من ترعة
١١٢	١٥	دمة
١١٢	١٨	لصالح
١١٣	١٨	الدولة في سيل
١١٤	١٠	ضاعت
١١٧	٤	لها
١١٨	١٣	وليستعين

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١١٨ ٢١ نفذ	نقد	١٨٤ ١٠ اللفظ	اللفظ
١١٩ ٢٢ أمر	أمر	١٩١ ١٣ الخطر	الخطر
١٢٨ ٥ ما جاء فيها	إن أحقق ما جاء	١٩٥ ٧ هنالا	هناك
وأحقق أن أترك	فيها أو إن أترك	١٩٧ ٢٢ استأذنته ذلك	استأذنته في ذلك
١٢٩ ٢٠ لاستباق	لاستبان	٢٠٣ ٢١ كهدف	لهدف
١٤١ ٢ بنمه	بنيرة	٢٠٥ ٢٢ إليها قضايا	إليها قسم قضايا
١٤٢ ٢٢ بانفسهم	لانفسهم	٢٠٦ ٤ وای	وبأى
١٥٧ ٤ ياجل	بالرجل	٢١٠ ١٣ ومتقضاء	ومتقضاء
١٥٧ ٤ لا يدرك معنى	لا يدرك معنى	٢٢٢ ٦ الاشارة	الإشارة
صدر	صدور	٢٢٥ ٩ هو لاذ	هو لاء
١٥٧ ٢١ تله	تقلد	٢٢٥ ١٩ يعلن	يعامل
١٦٠ ١٠ موصى	يوصى	٢٢٦ ٧ أيتها	أيها
١٦٤ ٢١ وزير بعمله	وزير يقوم بعمله	٢٢٦ ١٢ لمحظوظين	المحظوظين
١٦٥ ١١ في قرض	فاقرضت	٢٣١ ٦ لخرانة	للخرانة
١٧١ ١٠ من يحى	من أن يحى	٢٣٢ مكرر	مكرر
١٧٣ ١٣ تخطو	تخط	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٧٦ ٦ الارز عقدت الارز التي عقدت		٢٠ ٤ مرتبه ٣٥ جنيا	مرتبه الى ٣٥ جنيا
١٧٦ ٢٢ التسعين	السبعين	٢١ ١٢ محاسبا	ومحاسبى
١٧٧ ٢٢ يصدر	لم يصدر	٢٣ ٥ أبناء	ابناء
١٨٠ ١٧ ام	محام	٢٣ ٧ الفازيته	الغازية
١٨١ ٥ رعة	وسرعة	٢٣ ٨ ثالثة	تالية
١٨١ ٢ المشروع	الشروع	٢٣ ١٩ ١٩٤٠	١٩٤٢
١٨١ ٢٢ عذد	هذه	٢٦ ٢١ الثالثة	السادسة

صحيفة سطر خطأ		تابع د ٢٣٢ مكرر	
صواب		صحيفة سطر خطأ	
عنه	٢٤٧ ١٨	صواب	
عندهم		٢٩ ١٦	برلمان الوزير برلمانى للوزير
وينها	٢٤٧ ٢٢	٣٦ ٢٣	أولكلها كلها
الناس	٢٥٠ ٧	٣٨ ٦	وباشر ويياشر
فجزاؤهم	٢٥٢ ١٤	٤٢ ٢٢	لحضر لحضرة
الحرب	٢٥٣ ١٦	٤٤ ٥	ترجو نرجو
الصورة	٢٥٣ ٢٣	٤٤ ٢٣	فيم فلم
فتين ان لجنابه	٢٥٤ ٦	٤٥ ٢١	اختام اختام
القلب	٢٥٧ ٣	٢٣٩ ١١	بلغ فبلغ
الرجال	٢٥٩ ١٢	٢٤٠ ٥	كاد كاد
الغنى	٢٥٩ ١٩	٢٤٠ ٦	البريطانى البريطانى
وان تكون وان تكن	٢٦١ ٨	٢٤٢ ١٨	القليل القليل
المنيا	٢٦٣ ٢٠	٢٤٢ ٢٠	المجلس فى المجلس فاندرئيس
نوار	٢٦٣ ٢٣	هذا	المجلس فى هذا
الغض	٢٦٤ ١٥	٢٤٣ ٦	حرمان وحرمان
قبضها	٢٦٥ ١١	٢٤٥ ١٤	حام جام
اليه	٢٦٧ ٤		

مولاي صاحب الجلالة

أشرف باسم الكتلة الوفدية المستقلة بأن أرفع إلى مقامكم السامي أصدق ما تنطوي عليه أفئدتنا ، بل وتعز به مصريتنا ، من شعائر الولاء لعرشكم ، والوفاء لشخصكم ، مبتهلين الى العلي القدير أن يحفظ لمصر عرشها مثلاً في مليكها ، ليظل على تعاقب الأعوام موضع حبها ، ومرجع شعبها ، والمقل الحصين لحقوقها ، بل وأخلاقها — وما أحوجنا يا مولاي في هذا الزمن المضطرب الذي زلزلت الحرب فيه كل حصن يقينا — فلولاً رحمة الله لما ابقت لنا ولا بقينا — ما أحوجنا الى مستقر كستقر ملكك الأمين ، تطمئن فيه الأمة الى مصيرها وترجع الى ضميرها ...

نظرة عامة

القسم الاول

الواجب المرير

يا طاعب الجلالة

بدفعنا الواجب المرير — وهل من واجب أمر وأقى من ذلك الذي يضطر الانسان الى أن يقطع لصالح المجموع قطعة من نفسه ، ولصالح اليوم والغد بضعة من أمسه — يدفعنا ذلك الواجب العام الى أن نعرض على جلالتك مساوىء الحكم الحاضر والقائمين به من رجاله . وما كنا علم الله لنجد من أنفسنا دافعاً ضد قوم كانوا منا وكنا منهم لولا أن أداة الحكم في البلاد قد فسدت على أيديهم الى مدى بعيد يكاد يبعث على اليأس من اتاجها ، ومن علاجها .

ومن ثم لم نجد امامنا سيلا توحى به أحكام الليستور ، بل وطبائع الأمور ،
الا أن نفرع الى ساحة ما يكك انقاذاً للوطن المعذب بدائه — وما أوجع دانه
الا من أبنائه !

ولقد رأينا أن نتقدم في هذه العريضة بالوقائع مفصلة ، ومع كل واقعة
دالها ، تبياناً لأسباب الخلاف الوزاري الاخير وما ترتب عليه من آثار خطيرة
مخزية ، لا تزال قائمة ومستمرة .

وحسبك يا مولاي ان تلقى بنظرك الكريم على الوقائع الخطيرة المبينة في
هذه العريضة ، فهي ناطقة بذاتها من غير ما ناطق . ولكننا ندرك أن الكلام
مهما تكن قيمته الموضوعية فقد يتلون بعض الشيء بلون واضعه . فهل نحن
فيما نعرض مدفوعون بدافع الغيظ أو الحق ، قرانا نقول في غصبة قولة الصدق ؟
كلا يا مولاي ، فما كنا لنقبل حتي هذا التلوين لصدقنا ، والتهوين من حقنا...

الخلاف الوزاري وملايساته

اشفاق ونصح

فقيم وعلام نحتق ، وقد كنا في كل أدوار الخلاف نشفق ، ونأني الا
أن نشفق .

نشفق من أن ينهار ذلك البناء الشااخ الذي ساهمنا في تشييده حجراً فوق
حجر ، وفي تخليده أثراً بعد أثر ، معتصرين في ذلك زهرة العمر طويال نيف
وعشرين من السنين ...

نشفق من أن تلصق بالحكم المعيرى في عهد الاستقلال لوثة تدنسه ، بعد
أن طهره الشهداء بدمايهم ، وصهره المجاهدون بدم القلب وعرق الجبين ...

نشفق من أن تمس بسوء تلك الصداقة الحلوة ، التي بزت الاخوة ، بين
شخصين تعذبا ، فقباربا ، فتحابا ، وكانت محبتهما في نظري أنا على الأقل -

نموذجاً خيائياً رائعاً لغاطفة المحبة أو الرحمة التي شاء الرحمن الرحيم أن ينفثها مع الحياة بين حنايا الصدر ، ليستعين بها الانسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر !.. لا بل نشفق من أن نتذكر ماضينا ، فتجعل من ماضينا قاضينا !! ثم نشفق من عمالية البتر في ذاتها ، فهي تجرح ، مهما تنجح ... وأخيراً ، فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا ، من أن تطلق عليها الذئاب الجارحة ، والشهوات الجائعة الجامحة ...

لذلك كله كنت يامولاي - وما كان لي الا أن أكون - ناصحاً لا فاضحاً في كل مرحلة من مراحل الخلاف بين رئيس الوزراء وبينى فلما كنت في الوزارة واستفحل بيتنا ذلك « الخلاف الجوهرى الذى تعددت مظاهره » - على حد تعبيره في كتاب استقالة الوزارة - لم أدخر جهداً في نصحه وتحذيره بما كنت آراه - وبراء الوزراء أنفسهم ويتهامسون به في مجالسهم دون أن يجرأوا على الجهر به أمامه - من تصرفات ماسة بمسئولية الحكم بل ونزاهته في الصميم ، ولقد كنت بحكم مركزى فى المالية والتموين الهدف المباشر لهذه التصرفات التعسفة التى أريد بها أن تفتح خزائن المال والتموين للأهل والانساب ، حتى لا تفلت الفرصة السانحة ، ففلت الصفقات الراجحة ، من أيدي طلاب الربح والثراء ، ولو على حساب الفقراء والجائعين ...

منافع ومطامع ...

ولم تكن تلك المطامع الا شغية لترضى - أو لتقدر - أن نصبر ، فتبقى طي الكتمان والاوراق - بل زاح أصحابها يرسلون الصنيحة بعد الصنيحة على مسمع من الكبار والصغار من الموظفين ، متوسلين ، مشتملين ، متوددين ، متوعدتين ، فى غير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشخصية ، وليس مثل الطمع يامولاي شهوة هى أقوى ما تكون ضد صاحبته منها ضد غيره ... فلقرط ما يطمع الطامع فى مال الغير دون وزن أو تقدير تراه وقد اختلت موازين تقديره ، ولقرط ما يصبو

الى مطمع عز أن يوجد، أو اذا وجد عز عليه أن يتفد، تراه يجزع بقدر ما يطمع فيستنفد الجزع ما بقي من صبره، ويفضح الطمع ما خفي من أمره !!
ومن ثم، فلا عجب اذا لم يطق هؤلاء السادة من الانساب المتحكمين - أو الحكام غير المستوائين - صبراً على مقامهم في الثراء السهل - والجزل - فكان البعض منهم يأتون الى وزارتي المالية والتموين ويصيحون أمام كبار الموظفين (١) اني اذا ما اصررت على خطي في منع رخص التصدير عنهم - مع أن هذا المنع كان عاماً يسرى عليهم كما يسرى على غيرهم - فانهم سيخرجونني من وزارة التموين، بل من الوزارة، أصلاً وفصلاً !!

وما كنت يامولاي لاشير إلى هذه الصغائر وغيرها من مثيلاتها بما سيأتي تفصيله لولا أنها صغائر تدل على كباثر - واولى هذه الكباثر أن الحكم قد اشرف على الفوضى في أبدى أشخاص غير مسئولين، وأن الحاكم المسئول كان هو نفسه محكوماً بجماعة من النفعيين، لا يملك من أمره نفعاً ولا ضرراً.

ولكى لم أكن لأعاباً هؤلاء، ولا بما وعدوا أو توعدوا، لولا أن جرثومة الداء كانت قد سرت منهم مع الاسف الى رئيس الوزراء نفسه، فكان هو شخصياً يتصل من وراء ظهري بالمرؤوسين لي أو بجهات أخرى غير مختصة ملحاً في اعطاء أنسابه السكر والارز الخ. من غير علمي (وسأتي تفصيل ذلك مؤيداً بالمستندات فيما بعد) كما حاول رفعته جهده أن يمنعني من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد أنسابه وتقديمهم الى المحاكمة العسكرية (وهي فضيحة سأفرد لها باباً خاصاً فيما يلي) - الى غير ذلك من محاولات، فشقاعات، فمحسويات، فتعهدات، فتصرفات ترمى كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين، وتجعل من اسلوب الحكم العوبة ومفسدة معاً...

(١) اني اذا شاء مولاي على استعداد للتصريح بأسماء هؤلاء الموظفين.

استقالتي ثلاث مرات

حيال ذلك ، لم يكن أمامي الا أن أتخير بين سبيلين أسهاهما وعري - اما ان اشترك في الوزر ، أو أن لا أشترك في الوزارة - اما حياة الوزير ، أو حياة الضمير - ولقد آثرت يامولاي هذه الحياة الأخيرة لأنها حياة الشرف ولو في عيني نفسي ... ، ولكن الله في عدله ورحمته ابني ألا أن يشرف بموقفي في عيون الناس أيضا ... ، فالحمد لله الذي قضى ولطف ، وأولاني شرفا ليس بعده من شرف ! لم أجد بداً إذن ، وقد اعيتني وسائل النصيح والتحذير ، من ان ابرى ذمتي بتقديم استقالتي ، وأعربت له عن رغبتي في الاستقالة في فترات متفاوتة بدل المرة ثلاث مرات قبل خروجي من الوزارة ، وكنت في كل مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتي له وغيرتي على سمعته ، واني وقد عجزت عن اقناعه باصلاح الحال فما من وسيلة بقيت لي الا أن اسئلك من مناصبي ، على أن يتخير هو صيغة الاستقالة ومناسبتها ، ووسيلتها ، حتى لا يفتضح أمام أعين الناس ما أمر الوفاء به ان يستر بين صديقين كانا مضرب المثل في الوفاء والاخاء ...

وهل انا في حاجة يامولاي الى التدليل على اني لم اقصد من وراء استقالاتي احراجا بل علاجاً ؟ فما من دليل ابلغ في ذلك واقطع من اني بما كنت اختلي به في اية مرة من هذه المرات واصر على فكرة الاستقالة منه والانفصال عنه ، حتى كانت تأخذني ذكرياتي ، فتخفقني عبراتي ، فأبكي ويبكي ، ثم يعدني باصلاح الحال فاعدل عن فكرة الاستقالة ... ثم نفرق متوادين ، متعاهدين ، ولكن إلى حين ! ...

آجل ، إلى حين يتسنى للعوامل التي كانت تكتفه ، وتستهدفه ، أن تفعل فعلها فيه ، فإذا بالرجل يتبدل ، وإذا بالعزيمة تتخاذل فتضائل ، وإذا باللاحق التالي شر من السابق الاول ...

اجل ، إلى حين يجدون المستحل للمستغل ... فالثراء الذين الهين في مشاغل اليد ولا يحتاج إلا لرخصة من وزير المال ، ليدخل في الرزق الحلال !! والوظائف الضخمة الدسمة ليس بيدها وبين ذوى الخطوة ، إلا خطوة ، فإذا ما مهد لها الطريق أيضاً مع وزير المال ، أصبح الاستثناء هو القاعدة ، وفتح باب الرحمة لذوى الأرحام والأهم القاعدة ... وبهذا يكون الاستثناء في منطق الوزارة هو الحلال عين الحلال ، وإن يكن في منطق القانون هو ابغض الحلال !!

لذلك لم يدخروا وسيلة أو حيلة في سبيل استرضاء وزير المالية بكل وسائل الاسترضاء ، وبالفعل فقد بذلت مع كل وسائل الأكرام والأغراء من الناحيتين الخاصة والعامة على السواء ، وما كان لي أن أشير إلى شيء منها لولا أنها تلقى ضوءاً على حقيقة الخلاف وتطوراتها ، ولولا أن بعض الحادعين أو المخدوعين قد تعمّدوا أن يصوروا من الخلاف صورة شوهاء لا تشف عن حقيقة ، ولا ينفذ النظر منها إلى خبيثة ...

تصويرهم للخلاف

ولعلمهم وقد أعيتهم الحيلة في تصوير الخلاف للناس على النحو الذي ترتضيه لهم المصلحة أو الذلة ، أو في القليل يشقى الغلة ، راحوا يتلمسون له علة خلا ما يعرفون عن العلة !..

فهل يصورون الخلاف على أن مصدره عداً شخصي بين النحاس ومكرم ؟ كلا فمن يصدق مثل هذا العدا المفاجيء من غير ما سبب جدى يدعو إلى مجرد الجفاء فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت صداقتهما لمختلف التجارب وقاومت كل أسباب العداء طوال بضع وعشرين من السنين ، حتى بلغت مبلغ الانخاء ... أم هل يصورونه خروجاً على مبدأ من مبادئ الوفاء أو خلافاً على نظام الحكم نفسه ؟ كلا فإن هو المبدأ المختلف عليه ؟ وكيف يخرج على الوفاء من

ادخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى في اختيار وتأيد الزعامة عليه؟...
اذن فليصوروه تنازعا شخصيا على السلطة في الحكم - ومادام الخلاف قد
وقع بين الاثنين وهما في الحكم فلعل في مظهر الامر ما يغنى عن نبش الحقائق،
والتحرى الدقيق للدقائق!...

هذا ما صوروه للناس للتضليل، وقليل من الناس من لا يصل اليه، أو يسهل
عليه، التضليل!!
ثقة وسلطة

ولكن هل انا حقاً قد جردت من كل سلطان - أو بعض السلطان - في الوزارة
الاخيرة فلماذا غضبت وحنقت؟...

لعل الرد البسيط على هذه السخافة انى اذا هكنت قد غضبت لنفسى
أو لسلطتى لخرجت من الوزارة أو أصررت على خروجى منها فى كل مرة
أتاحت لى فيها الاستقالة وقدمتها فعلا... أو لخرجت من الوزارة بعد تعيين
وزير آخر للتموين احتجاجا على انتقاص سلطتى!... وعلى البواعث المخزية
التي دعت إلى هذا التعيين، وسيأتى تفصيلها... ولكن الامر كان على النقيض من
ذلك، فقد ثبت للناس من الوثائق الرسمية ان النحاس باشا هو الذى اخرجنى
من الوزارة بعد ان ارتضيت العدول عن الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات
وقبلت البقاء فى وزارته طوعا. للرغبة السامية التى بدت من جلالتكم للتوفيق
بينه وبينى، ولكنه رفض وأصر على رفضه، فهو اذن الذى غضب لنفسه لا أنا،
وهو الذى أراد ان يتخلص منى ليخلو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء أو يرخص
كما يشاء، ويستثنى كما يشاء - الا أن يشاء الله غير ما يشاء!...

هذا هو المنطق الحق، والمنطق دلالاته وحكمه
ولكنى لا أقنع به وحده، وللوقائع منطق يكون اسمع قليلا، واقطع دليلا،
من كل منطق نظرى

وحسبى للتدليل على أن النحاس باشا أولانى عند تشكيل وزارته الاخيرة سلطة أوسع من أية سلطة لى فى أية وزارة سابقة أن أذكر الوقائع الآتية :-

١ - عهد الى بوزارتى المالية واقتصادى ، وهما محور الوزارة ونقطة ارتكازها فى

أى وقت ، ومن باب أولى فى الوقت الحاضر والحرب ناشبة على الأبواب

٢ - كنت مستشاره فى اختيار أشخاص الوزراء ، حتى انى اعترضت - لأسباب

لا تمس شخصه - على ادخال نسيب له فى الوزارة - هو حضرة صاحب

المعالى الدكتور عبد الواحد الوكيل بك - فقبل منى اعتراضى وسلم بوجهته (١)

٣ - كنت أنا الذى أشرت وألححت بوجوب الحصول على خطاب من سعادة

السفير البريطانى كشرط أساسى لقبول تشكيل الوزارة احتفاظا بكرامة

العرش المصرى والاستقلال المصرى ، وأراد النحاس باشا تأخير هذا المسعى

إلى ما بعد تمام التشكيل فرفضت دخول الوزارة اذا لم يصدر التصريح البريطانى

أولا وقبل كل شىء ، وقد تم ذلك فعلا واشتركت مع موظفين كبيرين من

السفارة فى تحرير الخطابين الرسميين المتبادلين بين الحكومتين ، وحضر

اجتماعا رفعة النحاس باشا وأحد حضرات الوزراء . (٢)

٤ - ألححت فى وجوب حظر المحسوية والاستثناءات حظراً تاماً حتى لا يعود

الناس فيأخذوا علينا ما كان محل نقد ومؤاخذه فى سنة ١٩٣٧ ، وأصررت

على أن نضمن خطاب تشكيل الوزارة عهداً صريحاً بمنع الاستثناءات ،

وفعلا قطعنا على أنفسنا هذا العهد الرسمى فى وثيقة تشكيل الوزارة التى رفعت

إلى مقامكم السامى ، فنصت على أن الوزارة تيسيراً لعوامل الطمأنينة والعدل

والمساواة ستعمل من غير ما ميل أو محاباة أو محسوية أو مراعاة للوجوه

إلا وجه ربك ذى الجلال .

(١) عند تشكيل الوزارة كانت أسرة النحاس باشا فى الصعيد ولم تلحق به الا بعد ان تم التشكيل

(٢) صرح النحاس باشا فى اجتماع نواب الغربية وحيوخيها الوفديين ان الانجليز وقفوا به

هذه المرة شخصياً كمصطفى النحاس لا كرئيس للوفد وان مكرماً لم يكن مطلعاً على

امرار تأليف الوزارة

٥ - عهد إلى لجنة من الوزراء وضع خطاب تشكيل الوزارة الذي تضمن برنامجها ، فكان من نصيبي وضع هذا الخطاب وتحريره

٦ - عهد إلى النحاس باشا الاشراف على قسم الصحافة في وزارة الداخلية وإرشاد الرقيب إلى سياسة الوزارة العامة واتداب بعض المساعدين له

٧ - وضعت سياسة التموين على اختلاف فروع ومواده ، واقترحتها على مجلس الوزراء فأقرني عليها - ثم أنشأت مجلس التموين الاستشاري وأعدت تكوين اللجنة المشتركة فضممت إليها ممثلي أمريكا وجنوب أفريقيا وحكومة السودان ، وكنت أتصل بالسفير البريطاني مباشرة في هذه الشؤون - وكان من عملي أيضا وضع السياسة المالية للدولة كما جاءت في خطاب الميزانية وعرض المشروعات الهامة التي تضمنها على مجلس الوزراء ، وتوجت جهوداتي المتواضعة في هذا الصدد بأن أتيح لي الشرف الأسمى بأن أعرض شؤون وزارتي المالية والتموين على جلالتيكم فلقيت من حذب جلالتيكم وتشجيعكم الكريم ما شد من أزرى ، وأعانتني على أمري ، وأطلق لساني بالشكر والدعاء وكان النحاس باشا على علم واطلاع بكل خطواتي في هذا السيل .
فأين أين يامولاي ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له من الحد من سلطتي ، وقد كدت انوء بما حملني إياه من اعباء ومسئوليات لا يدخل بعضها في حدود مهنتي ...

شيطان المال - وبوادر الخلاف

كلا ، بل كان جونا صفاء لا يشوبه كدر ، وثقة لا يعدوها حذر ، إلى أن نزع شيطان المال بيتنا فشاء وقدر !

ذلك اننا لم نكد نستهل عهدنا في الحكم متصافين ، متضامنين ، حتى بدا لأهل النحاس باشا وأنسابه أن يغتموها فرصة لطلب الثراء ، على يدى صديق النحاس

في الضراء فكيف بالسراء

فجاءني - كما سأتشرف ببيان ذلك تفصيلاً فيما بعد - بعض هؤلاء الأنسباء يطلبون لأنفسهم بالاشتراك مع ألصق الناس بالنحاس باشا الاذن بتصدير كمية هائلة من الزيت والجلود يكسبون من وراء تصديرها أكثر من نصف مليون من الجنيهات ، وأرد النحاس باشا نفسه هذا الطلب وألح فيه ، ولكنني انتهيت بعد بحث إلى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل والغاء الرخص القائمة التي منحت في عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره - ثم تلت هذه المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولاً اعطاءهم السكر والارز الخ. من وراء ظهري - ولما كان الخير يبدأ بأهله فلم يشأ النحاس باشا أن ينسى شخصه منفرداً ، كما لم ينسه مزدوجاً ، فذهب يسعى مسعى موفور الثمر - وان يك غير مشكور الأثر - لاستدرار الخير الوفير من وقني عبد العال والبدر اوى بسمند متفعلاً من التنظر عليهما رغم لفت نظره الى ما يصح وما لا يصح صدوره من رئيس حكومة في مثل هذه الشؤون - واقترنت هذه المساعي جميعها بمسعى خطير آخر هو محاولة منعي من السير في تحقيق جنحة تهريب الغزل ضد بعض أنسبائه وكان قد بدأ التحقيق فيها قال وزارتنا - كل هذه الأسباب متلاصقة متلاحقة ، وغيرها مما أريد به أن يسعف المال - وقد أسعف الحال - اثارت الخلاف بيننا ونفخت فيه

ظهر المح - ن

حينئذ ، وحينئذ فقط ، بدأ النحاس باشا وأهله يقابون ظهر المجن للصديق القديم ، الذي أراء للحكم ولهم خيراً ، ولو أننا فيما يظهر قد اختلفنا حتى على معنى الخير ، فقد فهموه شخصياً مادياً ، وفهمته وطنياً معنوياً

حينئذ بدأ الشيطان يوسوس في صدره أن انظر الى مكرم يمنع عن أهلك الخير ، ويمنع عنك حتى سمعة الخير فلم يكتف بمنع خيرات التموين عن

الأهل والأقربين ، بل راحت الجرائد تلهج باسمه في حماسة ، ولو في غير كياسة ،
انه هو الذى انقذ البلد من المجاعة وضمن لها المؤونة والتموين ...

حينئذ ، وحينئذ فقط ، نبتت فكرة الدس فى الصحافة ضدى - ثم تلتها فكرة
التخلص منى كوزير للتموين - وأخيراً لما لم يفلح ضدى الدس ، أو يثمر معى
الدرس ، استقر رأى على اخراجى من الوزارة أصلاً ... ولكن الناس لم يقيموا
وزناً لما قال أو فعل النحاس - إذ لم يعد هو النحاس - فراح الوفديون شباناً
وشيباً يهتفون لمكرم النزيه ...!

يا للشعب ما أصفى نفسه ، وأدق حسه ، فقد ألهمته غريزته إلى أسباب
الخلاف فجمعها فى كلمة واحدة « مكرم النزيه » ... ولما كانت النزاهة فى وقت ما
وقفاً على رئيس الوفد ... فليفصل إذن مكرم من الوفد سكرتيراً ، ثم عضواً ،
ولمبح اسمه ورسمه من الصحافة ، والبرلمان ، ومن أذهان العباد ، بل ومن
تاريخ الجهاد ...!

ولم لا ؟ أليس النحاس باشا حاكماً عسكرياً عاماً ، يأمر فيفزع منه البشر ،
أو فيفزع اليه القدر ...!

وفما يلى يامولاي بيان موجز لتلك المراحل التى مرت بها عقلية النحاس ومن
الى النحاس - حينما بدأوا يتثمرون لى ، ويأتمرون ضدى ، لاستمساكى
بنزاهة الحكم :-

الدس فى الصحافة

بدأت مرحلة الانقلاب الأولى فى الصحافة ، وعلى الصحافة ... فان الصحافة
كانت تعنى اذ ذاك - كما تعنى الآن - بشؤون التموين فتنشر الشئ الكثير عن
الاجراءات التى اتخذها أو سيتخذها وزير التموين ازام المهريين أو المختزنين أو
لتوفير مؤونة الشعب ولباسه ، ولكن هذا النشر الطيعى عن وزارة هى أولاً

وقبل كل شيء وزارة للجمهور لم يرق في أعين الامل والانساب الذين منع عنهم وزير التموين خيرات التموين ، وصفقات التموين ، ولم يكتف بذلك بل راح يحقق معهم في مخالفاتهم ضد التموين ...

وكانت اليد التي غللتها عن اقتناص المال هي التي امتدت أولاً بالفساد ضدى كوزير للتموين والمال ... فاستدعى بعض الصحافيين الوفديين الى الباخرة محاسن واتصل بالبعض الآخر وصدرت اليهم جميعاً الاوامر مشددة بأن لا يكتبوا مقالات أو أخباراً تتطوى على الاشادة بوزير التموين أو الثناء على جهوده، وأن لا تبرز أحاديثه، وأن لا يشار اليه كمجاهد كبير أو صغير ! (١)

انزعج أصحاب الصحف الوفدية ومحرروها لهذا التطور الخطير والمفاجيء - ولم يكن أحد منهم حتى ذلك الحين يعلم بما هنالك من علل ومعللات - فافضوا الى بمخاوفهم على وحدة الوفد وروابط الصداقة التي لم يفهم الزمن عراها بين رئيس الوفد وسكرتيه العام ، وكان المساكين يحاولون التوفيق ما استطاعوا بين الاوامر الجديدة والتقاليد القديمة ... ومن طريف ما يذكر في هذا الصدد أن وزارة المالية كانت قد أرسلت الى الصحف بياناً عنوانه : (بيان رسمى من وزارة المالية) يشير الى رفع سعر قصب السكر لمصلحة المزارعين ، فنشرت جريدة المصرى البيان فى مكان متواضع من الجريدة تحت عنوان : « بيان من المجلس الاستشارى للسكر » ثم نشرت البيان بحروفه كما ورد لها وفي مستهلها : « جاءنا من وزارة المالية ما يلى » ... وهكذا وقعت المسكينة ما أمكن التوفيق بين العنوان والبيان ، وبين

(١) قال النحاس باشا المسكين في اجتماع نواب القرية تبريراً لهذه الاوامر من غـير ذوى الامر ... ان السيدات هن حامية اكثر من الرجال وان بعضهن ذررن منزلهن واعترضن على الاشادة بذكر مكرم فى الصحف الوفدية وتساءلن اين اذن الرئيس الجليل وابن جلائل اعماله ... ولهذا صدرت الاوامر للصحف ممن لا يعصى له امر بأن يبدأ للمجاهد الكبير واحاديثه وشروعاته .

الوقية والواقع !

وكان من بين الكتاب الوفديين الذين أبت وفديتهم ، ورجولتهم ، أن يطيعوا الاوامر الصادرة ضد سكرتير الوفد حضرة الاستاذين محمد جلال الحامصى فى « المصرى » واحمد قاسم جوده فى « الوفد المصرى » ، وقد لقي كل منهما الجزاء وفاقا باخراجه من البرلمان !... وكان إخراجا له مظهره الفاضح ، وثمنه الفادح ، ودفع الثمن كله أو جله رئيس الحكومة شخصياً وبالذات - اذ بذل المسكين نفسه فى ذلك اليوم وأيما بذل ، فى سبيل الظفر بجعل وأيما جعل ! - هو أن يحمل الى بيته رأسى قاسم وجلال على طبق ... حتى ولو ظل قابلاً فى البرلمان الى ما بعد منتصف الليل ، فاطبق الظلام وانطبق !...

وفى ذات يوم جاءنى حضرة الاستاذ محمود ابو الفتح « صاحب المصرى » وقال لى انه بات طوال ليله قلقاً بما حدث له ، وقص على ما دار بينه وبين أهل النحاس باشا من حديث لا أرى من اللياقة ذكره ، ثم استطرد الى ما جرى له مع النحاس باشا نفسه بعد ذلك ، فقال ان رفعتة أرسل يطلبه الى مينا هوس وأمره بأن لا ينشر أى خبر عن أى وزير من الوزراء فى العامود الذى تنشر فيه استقبالات « الرئيس الجليل » ، ولا فى العامود المجاور له ، بحيث لا ينشر تحت « الرئيس الجليل » ، ولا فى جواره اية اشارة الى وزير من الوزراء !...

وكانت الحكمة من هذا الامر الجديد غير خافية عليه ولا على ، فان الجرائد الوفدية كانت تنشر بين حين وآخر أخباراً عنى تحت عنوان « المجاهد الكبير » فى عامود مجاور ، فأراد النحاس باشا أو أريد له أن يمنع هذا التقليد الشكلى الذى جرت عليه الجرائد سنوات عديدة ، فاطلق المنع وعممه على الوزراء جميعاً حتى لا ينفضح ما كان مفضوحاً من غرض ، ومن مرض !...

وفعلاً نفذت الاوامر بدقة متناهية ، فمنذ ذلك الوقت حتى خروجى من الوزارة لم يكتب خبر ما عن وزير ما فى هذين العامودين المقدسين ، لا بجوار

« الرئيس الجليل ، ولا تحته : رغم أن التشريعات الملكية نفسها بما لها من مقام سام كانت ولا تزال تنشر على رأس عامود ثم يليها أو يجاورها أى خبر عن عباد الله الوزراء أو المستوزرين ، أو غيرهم من أفراد الشعب الامين ...
(ومرفق بهذا بعض أعداد من المصرى صدرت قبل المنع وبعده)

الارتفاع والانتفاع

وما كان المجال ليتسع يامولاى للاسترسال فى تحليل هذه العقلية الجديدة التافهة وما ترتب عليها من أمثلة تافهة كالتى ذكرتها ، لولا أن هذا التحليل النفساني يفسر الكثير مما خفى عن الناس وما يعاينه الشعب من آثار حكمه ، فقد اقتنع الرجل - أو أقنعه المحيطون به - أنه قد أصبح الحاكم بأمره وأن حلفاءنا الانجليز يؤيدونه فى هذه المرة لشخصه كمصطفى النحاس - لا كرئيس لهيئة سياسية أو حكومية - وقد صرح هو بذلك كما رأينا فى احدى الولايم التى أقامها له بعض الشيوخ والنواب الوفديين - فلم يكن بد إذن من أن ينتفع هو وأهله من هذه الفرصة الذهبية التى قد لا تسنح فيمابقى من العمر - والدوام لله - ولم يكن من بين أنصاره رجل يخشى الناشون مقاومته ونفوذه الشخصى والسياسى عليه إلا مكرماً ، فحاولوا استرضائى المرة بعد المرة فرفضت ...

ماذا ؟ هل يابى مكرم ويتكبر ، ويمنع عنا وعذك جنة الدنيا وقد أعطيت الكوثر ، وأنت أنت الزعيم الأكبر !... من هنا ومن هنا فقط تولدت فى صاحب الرفعة عقلية مزدوجة عقلية الارتفاع ، وعقلية الانتفاع !!!
أما الانتفاع فقد أشرت إليه اشارة موجزة فى هذا التميد ، وسيأتى التفصيل -
ومعه الدليل - فى القسم الثانى من هذه العريضة .

أما الارتفاع - ولو فى غير رفعة - فهو الذى ذكرت بعض الامثلة عليه فيما تقدم ، وهو الذى يلح به الناس مما تنشره الصحف لوزرائه من أحاديث فى هذه

الايام، فما من واحد منهم يجرؤ أن يتكلم عن شأن من شؤون وزارته، مهما تكن تفاهته، الا ويقدم له بمقدمة فخاها أنه لم يفكر أى تفكير، ولم يدبر أى تدبير الا بناء على تعليمات الرئيس الجليل، أو ارشاده، ويذهب البعض فى الملق الصغير إلى حد القول بأنها أوامر صدرت من رئيس الوزارة إلى معالى الوزير... وكان السم قد سرى إلى نفس النحاس باشا قبل خروجى من الوزارة، وحسبى أن أضرب على ذلك مثلاً من أمثلة كثيرة لا يتسع لها المقام... فقد حدث أنى قابلت سعادة السفير البريطانى وتحدثت معه بحضور مستشاره الاقتصادى فى شؤون التموين وما نرجوه من معاونة الخليفة فى نقل المواد الضرورية - غذائية والزراعية - إلى مصر عن طريق البحار فوعدنى جنابه خيراً، واتفق أن أيمت فى مساء ذاك اليوم وليلة فى وزارة الخارجية حضرها سعادة السفير، فما لمحتة واقفاً مع النحاس باشا ذهبت اليهما وقلت للنحاس باشا أرجوك يا باشا أن تشكر السير مايلز فقد وعد أن يندل كل جهده معنا فى شئون التموين وبدأ السفير يرد على التحية بما تقتضيه المجاملة فإذا بالنحاس باشا يسحبني من يدي إلى ركن من أركان الغرفة قبل أن ينتهى السفير من كلامه... وقال لى وعلائم الخجل مرتسمة على وجهه: أرجوك ياءكرم أن لاتنسى ذكر اسمى فيما تنشره "صحف عن هذه المقابلة فأجبتة وأنا أشد منه خجلاً - وكان خجلى له علم الله لا لنفسى - وقلت له كن مطمئناً يا باشا فما أنا بحاجة إلى تذكيرى بالاشادة بذكرك وأنت تعلم الناس يعلمون أنى لا أترك فرصة تمر من غير أن أشيد بفضلك... وهذا فعلاً ما كن! هذا وغيره من قبيله يفسر بعض التفسير ذلك الموقف المضحك المبكى الذى وقفه فى البرلمان - من غير ما مناسبه - صارخاً بأعلى صوته « أنا وحدى دون أى وزير آخر كنت المسئول عن شئون التموين »!!! وسيأتى الكلام تنصيلاً عن مسائل التموين - ومخازيها - فى مكان آخر من هذه العريضة.

تعيين وزير تموين جديد

ولعل أبلغ وأقطع دليل على حقيقة الخلاف بيني وبينه هو تعيين وزير تموين جديد - وتعديل الوزارة تبعاً لذلك - وما أحاط هذا التعيين من ملايسات، ومساومات، واقدام واحجام، وتوسل وزجر، وكر وفر ... وذلك أن الدس في الصحافة لم يشف لهم غليلاً، ولم يغن عن رخص التصدير قليلاً ... ووزير التموين ما زال العقبة الكؤود في تموين الأهل والأنساء ... فما من سبيل لانقضاء شره إلا بالاقصاء، بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد وكل اغراء ...

وأن مولاي ليذكر أن الوزارة أعلنت في خطاب تشكيلها - كجزء من برنامجها - أنها ترى لأسباب تمت إلى المصلحة العامة الغاء الوزارات الثلاثة - التموين والشؤون الاجتماعية والوقاية - واسناد أعمال هذه الوزارات الى الوزراء القائمين - التموين لوزير المالية، والوقاية لوزير الأشغال، والشؤون الاجتماعية لوزير الصحة. كان هذا في ٦ فبراير، في خطاب تشكيل الوزارة المرفوع الى سدةكم العلية ولكن ما كاد يمضي شهر وبعض الشهر حتى اعلن النحاس باشا في خطاب العرش بتاريخ ٣٠ مارس أن الوزارة ترى لازدياد التبعات إعادة الوزارات الثلاثة الملغاة!

كانت دهشة، وكانت هممة، بين النواب والشيخ الذين فوجئوا بهذا الانقلاب من النقيض الى النقيض ... ترى ما الذي جعل الأسود أبيض، والأبيض اسود، في نظر الوزارة نفسها وفي الظروف نفسها، فجعلها تعيد اليوم ما فاخرت بالغائه بالأمس! ...

هل زادت التبعات فعجز الوزراء الثلاثة عن مواجهتها، كل في وزارته؟؟ من سوء حظ النحاس باشا، كان الامر على عكس هذه الدعوى، وباعترافه

هو نفسه ...

ففي التموين ، كان التوفيق فيه قد بلغ أوجه في ذلك الوقت ، ووقف النحاس باشا في خطاب العرش يشيد بأعمال الوزارة في التموين ، وكيف أنها أنقذت البلاد من المجاعة - وكان الوزير القائم بشؤون التموين عند القاء خطاب العرش لا يزال هو مكرم عبيد ... وكان الثناء عاماً بين الناس وفي الصحافة على جهوده - بل كان له الشرف الأعظم أن حظى بعطف الملك وتقديره السامي لجهوده المتواضعة في التموين بالذات - فما الذي دعا اذن إلى تغيير وزير كسب كل هذه الخبرة وحظى بكل هذا التوفيق ؟؟ لا شك أن الذي دعا الى التغيير هو شيء غير مصلحة التموين ... فلنفتش عن ... السبب !!

والوقاية ؟ لم تحدث قبل خطاب العرش غارات تستحق الذكر - بل كادت تكون منقطعة لسوء حظ النحاس باشا - نعم لسوء حظه هو ولحسن حظ البلد ، لأنه لو تصادف حصول غارات شديدة في ذلك الوقت لغطت موقفه وبررت دعواه أن التبعات قد ازدادت ، في حين أنها نقصت بفضل الظروف نفسها ... وكذلك الحال فيما يختص بوزارة الشؤون الاجتماعية ، فلا تبعات ولا يحزنون !

اذن ، اذن ، لم يكن الغرض من هذا الانقلاب المفاجيء الا شيئاً واحداً ، هو التخلص من مكرم عبيد وزيراً للتموين ، لأنه كان مستمراً في التحقيق ضد الانسياك الكرام في مهمة تهريب الغزل رغم الرجاء والاستعطاف حيناً والتهديد حيناً آخر ولأنه وقف في وجه صفقات التموين التي أريد عقدها لاشباع الشبانين من قوت الشعب المسكين ...

ولو اني في حاجة الى دليل آخر غير ما قدمت ، فها يلي الدليل القاطع ، الجامع المانع ...

عاد النحاس باشا بعد خطاب العرش بأيام فأعلتنا في مجلس الوزراء أنه يرى

انتداب الوزراء الاصليين للوزارات الثلاثة، عثمان محرم للوقاية، وعبد الفتاح الطوبل للشؤون، ومكرم عبيد للتموين... فقرر ذلك مجلس الوزراء وأعلن في الصحف...

ماذا جرى إذن لدعوى ازدياد التبعات؟... ولماذا الاعادة بعد الغاء، ثم الاكتفاء بالانتدابات؟. لماذا كل هذا الكر والفر، ولماذا الالغاء، فالابقاء، فالعود الى اجراء هو في حكم الالغاء؟

ثم لو أن الامر كان متعلقاً بمصلحة البلد - وبمصلحة التموين والوقاية والشؤون - فلماذا ظللنا منتدبين للوزارات الثلاثة منذ أواخر مارس الى النصف الاخير من مايو - اى قرابة الشهرين... وشؤون التموين لا يصح الانتظار عايتها يومين فما بالك بشهرين!

كلا، لم يكن المصلحة العامة أى شأن بعيد أو قريب فى مسألة تغيير وزير التموين، بل كانت المصلحة الخاصة هى الهدف الاول والاخير، وكانت المساومات معى هى العلة الوحيدة فى الافدام والاحجام، والتقديم والتأخير... ولهذا المساومات قصة طويلة تتعلق برخص التصدير وبجنتحة الغزل وسأذكر هذه التفاصيل فى حينها منعاً للتكرار، وحسبى الآن أن أقول إن النحاس باشا نظراً لموقفى من أهله فى هذه المسائل جاءنا فى أواخر مارس قبل اجتماع مجلس الوزراء وأعلننا أنه عرض على جلالتم أمرا إعادة الوزارات الثلاثة ففضلتم بالموافقة، فكانت قبلة ألقاها على غير انتظار ومن غير مقدمات، واعترض وزير العدل متسائلاً لماذا لم يؤخذ رأى مجلس الوزراء فى مسألة أقرها مجلس الوزراء من قبل، وانضم اليه الوزراء الحاضرون، وكان الخلاف بينى وبين النحاس باشا معروفاً لبعضهم فأدركوا الغرض من هذه الحركة المفاجئة، أما أنا فاكتمت بتسجيل احتجاجى على هذا التصرف فى شكله وفى موضوعه لأن فيه اعتداء على اختصاص مجلس الوزراء واعتداء مقصوداً على وزير التموين بالذات للتخلص منه

الأغراض المعروفة ، فأجاب النحاس باشا « أنت مش موافق ونحن موافقون ، وأمر السكرتير العام بالبدء في جدول أعمال المجلس ...

« نحن موافقون » - ألقى النحاس باشا هذه العبارة في وجه وزرائه في الوقت الذي كانوا فيه يعترضون ! ...

لم يسعني ازاء ذلك الا أن أقدم استقالتي ، وتضامن معي في الاستقالة وزير المعارف إذا لم يعدل النحاس باشا عن هذا القرار ، وقال معاليه لي ان النحاس باشا لم يكتف بذلك بل عندما توسط الوزراء لديه منعا للأزمة وكان هو منهم صاحب في وجههم « اللي مش عايز منكم يتفضل يطلع من الوزارة » ! ... وانه لا يرضى لنفسه هذه الالهانة ...

لم يسع النحاس باشا إلا الخضوع ، خشية الفضيحة ، فجاءني بعض الوزراء كما جاءني أمين عثمان باشا واخبروني انه قرر انتداب الوزراء الثلاثة لوزاراتهم ، وانتهى الامر في الظاهر .

أما في الخفاء فكان شيئاً آخر ... فقد اجتمعت بالنحاس باشا وأهله في وليمة غداء أقامها لنا صديق للطرفين .. وبعد الغداء خلونا للتفاهم وقيل لي بصراحة أثناء التعاتب ان السبب في محاولة تغيير وزير التكوين هو اصراري على تقديم حضرات الانسباء للحاكمة فقلت اني انما أحقق القضية بواسطة الرجال الفنين واني سأؤخر الى المسألة كقاض لا كممثل للانهام فاذا تبينت البراءة حفظتها ، أو الادانة قدتها ، وسمحت للحاميين عن الانسباء - وكان أحدهم زميلي وصديق الاستاذ فريد زعلوك - بتقديم المذكرات والحضور في التحقيق .

سكنت مخاوف الخائفين قليلا بناء على هذا التوكيد مني ، وقيل لي في اجتماع التعاتب هذا اني « عيب » وأن وزير المعارف الذي تضامن معي قد ذهب واعتذر وانه قد انضم اليهم هو والوزراء جميعا الذين يدعون أنهم أصدقاؤني فكان ردي بسيطا ، اني اذا فقدت صداقة النحاس في سبيل ارضاء ضميري ،

فلا يهمنى بعد ذلك أية صداقة أخرى

تلاطف الجو بعد ذلك بين النحاس باشا وبينى فى انتظار تصرفى الهائى
فى جنحة الغزل

وفى هذه الفترة عاد النحاس باشا وأهله يسترضوننى بكل وسائل الاسترضاء
والمجاملات الخاصة والعامة فحمدت الله على عودة الصفاء، بل وعملت على
توثيقه، راجيا أن لا تتكرر المحنة ولا تتكرر أسبابها ولعل الناس يذكرون مانشرته
الصحف فى حينه كيف وقف النحاس باشا فى البرلمان يحينى بكلتى يديه ويهينى على
خطاب الميزانية تهته حارة.

وكذلك فى هذه الفترة عاد يستشيرنى حتى فى شؤون وزارته الخاصة فكنت
أنا الذى أشرت بتعيين المحافظ الحالى للاسكندرية عندما استشارنى فى الامر
بينى وبينه، وكذلك يكفنى بشؤون أخرى خاصة بوزارة الداخلية، وكنت
كذلك مطلق اليد فى عملى فى وزارتى المالية والتموين، فما من أمر يعرض على
مجلس الوزراء أو على رفعتة كماكم عسكرى الا ويقر فى حينه

أين اذن وعلى أى أساس بنيت تلك الخرافة التى أذاعها النحاس باشا بعد
خروجه من الوزارة لكى يبرر ما لاسيدل الى تبريره ... وهى انى غضبت
للاتقص من سلطتى، فى حين انى منذ تكوين الوزارة — وحتى بعد ظهور
الخلافا بيننا فى العمل — بل وبسبب هذا الخلاف نفسه — كنت على الدوام
محل استرضاء وثقة وثناء ... لانى كنت محل الرجاء!

ولكن الرجاء عاد فانقطع ... لائن الداء عاد فرجع! ...

ذلك أن التحقيق أثبت اداة الانسباء، وقششت مخازنهم فى القاهرة وفى
الاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى ادعوا أنهم خزنوه ولم يهربوه! ...

عندئذ عاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجى من وزارة التموين قبل ضياع
الوقت ... وكان أول خبر وصلنى عن هذه النية نقلا عن أحد الانسباء المقربين

جداً الذى صاح فى وجه موظفى التموين ان النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ، ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المتدب ليفتش مخزن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الأستاذ احمد الركيل فى مصر... وانهم يطالبون مهلة لاستحضار المفتاح منه !... ولعلها أول حادثة من نوعها فى تاريخ التجاره حديثاً وقديماً ، أن يكون لمعمل فرع فى بلد أخرى كالأسكندرية ومخزن للبضاعة ولا يكون المفتاح مع رئيس الفرع ولا مع المخزنجى بل مع مدير المعمل فى القاهرة ...

أحسن المحقق هذا التلاعب وأثبتته فى تقريره (ونص التقرير مرفق مع هذا لاطلاع جلالكم عليه) فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة ، فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى ادعوا تخزينها فيه ، بل وجدوه تاعاً صفصفاً ، كما وجدوا مخزن القاهرة أيضاً أفرغ من فزاد أم موسى ...

لم أجد بداً اذن حيل هذه الاداة المادية التناطية — وبعد الاطلاع على تقرير موظفى التموين المثبتة للادانة — من أن أثبت رأيى بالموافقة على احالة القضية على النيابة العسكرية — ولكى لاأتهم بالتعسف أو التعتى أمرت فى الوقت نفسه باحالة الأوراق على حضرة المستشار الملكى لأخذ رأيه (١)

وفى اليوم التالى صدر القرار بتعيين الوزراء الجدد ومنهم وزير للتموين...
معلم وزير!

ولو انى كما يدعون أردت الاستئثار بالسلطة وغضبت لانتزاعها منى لقدمت استقالتي من الوزارة بناء على هذا التعيين الجديد الذى لم يقصد به الا

(١) وسنرى فيما بعد كيف اجترأ النحاس باشا فى بيانه فى البرلمان على تزيف رأى المستشار الملكى رغم تقريره الصريح بوجوب احالة القضية على النيابة العسكرية (وسأفرد لهذه القضية باباً خاصاً فى هذه العريضة ومعهم المستندات التى لا تكذب .)

التخلص من سلطتي ، ولكنني لم افعل واكتفيت بتحذير النحاس باشا من عواقب تعيين وزير جديد للتموين ، لاخبرة له بطبيعة الحال بشؤون التموين — في وقت من أشد الاثونات خطراً على التموين وفيه تحتاج البلاد الى كل ذي خبرة ومران ..

ولكن النحاس باشا والوزراء معه كانوا يقولون انهم يعتمدون على ارشادي للوزير الجديد ، وقالى عثمان باشا محرم متحمساً — وكنا مجتمعين في منزله عند البحث في تعيين الوزراء الجدد — « مكرم باشا يبتى يعلم الوزير الجديد ، !! » وهكذا ابتدع في الفقه الدستوري الجديد منصب « معلم وزير » ... ولا خطر بل هناك كل الفائدة في التفريق بين العلم والعمل ، عسى أن يتحقق الأمل ويا له من أمل !...

ومن طريف ما يذكّر في هذا الصدد أن معالي علي باشا حسين وزير الاوقاف اذ ذاك — ولم يكن واقفاً على سر الالمة لأن النحاس باشا كان مبتأ النية على إخراجه (١) — تدخل في أثناء المناقشة واعترض في صراحة القاضي التزيه على تعيين وزير جديد لاخبرة له بشؤون التموين وقال بكل بساطة لماذا نبحت عن وزير جديد للتموين ولدينا مكرم وقد وفقه الله كل التوفيق في عمله وأصبحت له خبرة واسعة في العمل في حين أن تعيين وزير جديد قد يضر بمصلحة التموين ، ولا مانع من الاكتفاء بتعيين وزيرين للوزارتين الاخرين ، ولكن النحاس باشا

(١) طلب النحاس باشا إلى علي باشا حسين ان يستقيل ولم يستقل هو من تلقاء نفسه ، وقد بنيت الاستقالة على أسباب صحيحة وحقيقتها أسباب مشرقة للوزير ، لأنه لم يكن مرناً مع النحاس باشا في اغراضه ومحسوبياته في وزارة الاوقاف .

أجاب قائلاً لا بد من تعيين الثلاثة ، لأنه وعد بالثلاثة ! (١)
أزمة الاستثناءات

لم يمض وقت طويل حتى تلت هذه الازمة أزمة الاستثناءات، وسأفرد لهذه المسألة الخطيرة باباً خاصاً في هذه العريضة تفصل فيه وقائع الاستثناءات وفضائحتها، وحسبي في هذه النظرة العامة أن أشير الى ملابساتها التي أدت بعد مسألة الرخص الى الازمة الفاعلة بين النحاس باشا وبينى

ومن المدهش حقاً أن يقف النحاس باشا في البرلمان بعد ذلك ويقول ان مكرماً تخير مسألة الاستثناءات خصيصاً للخروج من الوزارة، ونسى أو تناسى أنه هو الذى أخرجنى ولم أخرج أنا من تلقاء نفسى!... ولكنها ظاهرة غريبة في الرجل منذ أن تفاقم الخلاف بينه وبينى فقد أصبح جريئاً وجريئاً جداً في تناسى الوقائع... وسأبين في خلال هذه العريضة وقائع رسمية كهذه الواقعة لقيت منه هذا التناسى المحزن .. ولعل له في ذلك بعض العذر، فالسطة التي بيده تسمح له بالتناسى والنسيان، ولا تسمح لغيره بالتيان...

ولقد سمح النحاس باشا لنفسه أن ينشر على الناس أثناء قيام أزمة الاستثناءات محاضر مجالس الوزراء، دون أن يستأذن المجلس في ذلك، بل دون أن تعرض على أئوالى لمراجعتها وإقرارها - وهو حق اولى للوزير كما هو حق اولى للنائب

(١) كان النحاس باشا يقول أنه وعد بتعيين الوزراء الثلاثة في ظرف ١٥ يوماً من خطاب العرش... ولكنه لم يقل لماذا انتظر بدل نصف الشهر شهراً ونصف شهر.. ولماذا صدر قرار مجلس الوزراء بالانتداب من غير توقيت معين ولا تحديد.. ولماذا قال لامين باشا عثمان الذى أبلغنى ذلك أنه عدل نهائياً عن فكرة تعيين وزراء جدد... ولكنه ماذا يجدى التفسير، فيما لا يحتاج الى تفسير!!!

أن يطلع على المضبطة التي تتضمن أقواله قبل اقرارها من المجلس
ولا كنه حسنا فعل ، فالمحضر كان صحيفة اتهم له ، ودفاع عني ، رغم ما حذف
منه ، وهذب فيه ، وفيما يلي واغتمتان خطيرتان أغفلهما المحضر أو حذفاه منه
حذفاً : —

١ — كانت أول عبارة أفتتح بها النقاس باشا الجلسة قوله : كل منكم حر في
إبداء رايه ، وأثبتت هذه العبارة في المحضر الذي نشر على الناس أما الذي لم يثبت ،
أو في القليل لم ينشر ، فهو ما أردف به هذه العبارة إذ قال « ولا كني أخبركم
أنكم إذا أخذتم رأي وزارة المالية فاني سأتحلى عن الحكم ، ..

هذه العبارة التي كان لها أثر حاسم في موقف الوزراء الآخرين وفي
إعطاء أصواتهم ، والتي لا أشك أن سكرتير عام المجلس قد أثبتها في محضره لأنها
استثارت رداً مني عليها إذ قلت انه من الأولى أن أتخلى أنا عن مناصبي في الوزارة
لأنني أنا صاحب الاقتراح المقدم بمنع الاستثناءات - هذه العبارة وما تبعها من
رد عليها لم يشر اليهما أصلاً في المحضر المنشور بالجرائد ، ولا شك أن
النحاس باشا - ذلك الرجل الأمين في النقل إلى حد التفصيل الممل في أحاديثه
وخطبه - قد رأى أن الأمانة في النقل تقتضي حذف هذه العبارة الخطيرة من
المحضر أو من "صحف" ... كما رأى أنها تسمح له بنشر أقوال لي - وأنا الطرف
الآخر في الحديث دون اطلاعي عليها فراجعها هو بالنيابة عني ! .. هذا فضلاً عن
انه نشر المحضر كله بدون إذن بمجلس الوزراء وهو صاحب الحق في نشر
مداولاته السرية بحكم القانون

٢ — وهناك ما هو أبلغ وأقطع في معنى الخوف من صحة النقل حتى لا تقتضح
حقيقة الإلزام للناس - وهو الخوف الذي ساور النقاس باشا وما زال
يساوره - حتى الآن وأمل على عاينه جميع تصرفاته المخيفة والخائفة معاً !
فقد أشار النقاس باشا في المحضر حسبما نشرته الصحف إلى ما أذيع

عن أنسابه ورخص التصدير ، فرددت على ذلك طويلا وثقت ان ما أذيع قد تتج عن تصرفاتهم وتصرفاته هو في مسائل الترخيص ، وأثبت في المحضر ما حصل من رفعة ومنهم في مسائل الزيت والسكر والارز كما أثبت حديث كامل باشا صدق معي بشأن ما حاوله النحاس باشا من استصدار رخصة منه لأنسابه بتصدير أرز الى الشام ، الى آخر المأساة المتعاقبة برخص التصدير - وكان كلامي في مواجهته هو وفي مواجهة الوزراء ولم يرد أحد بكلمة واحدة على ما أثبتته في المحضر - ولكن جميع أقوالى هذه التي تنصب على صميم الازمة قد اختفت بسحر ساحر من المحضر المنشور مع انها تستغرق صفحتين منه على أقل تقدير ... وقد تحايل النحاس باشا على عدم نشرها في المحضر تحايلا لا ياق به فهد لنشر المحضر بعبارة يؤخذ منها أن النشر قاصر على مسألة الاستثناءات ، ثم أثبت كلامه هو فيما يختص برخص التصدير ولم يثبت ردى عليه !!

ولقد نشر هذا المحضر على إثر نشر مذكرة اللجنة المالية بمنع الاستثناءات في احدى الصحف بناء على طلبي ، وما بي من حاجة الى ذكر السبب الذي دعا الى هذا النشر فقد أشير اليه في كلمة تمهيدية نشرت مع المذكرة - ذلك أن الصحف كانت قد نشرت في اليوم السابق بياناً موعزاً به من رئاسة مجلس الوزراء ، (وقد نشرته الصحف جميعا بنصه واعترف النحاس باشا بانه هو الذي أمر بنشره) - وجاء في هذا البيان ان مجلس الوزراء رفض مذكرة اللجنة المالية باجماع آراء الوزراء عدا وزير المالية وأن أسباب هذا الرفض تلخص في كيت وكيت ! ..

ولعلها أول مرة في تاريخ مصر السياسي أوعز فيها رئيس وزراء الى الصحف بنشر عدد الاصوات التي أعطت تأييداً لقرار مجلس الوزراء وتقنيد الرأي أحد أعضائه ، فضلا عن نشر أسباب القرار التي أبديت في مداولات المجلس ..

لم يكن لهذا النشر الذى أعلن على الناس خذلان الوزير المختص واجماع آراء الوزراء ضد رأيه - لم يكن له الا سكة واحدة هي احراج مركز الوزير أمام الراى العام والزامه بتقديم استقالته ... اذ لا يتصور أحد أن رئيس وزارة فى مصر أو فى انجلترا أو غيرها يطالع على الجمهور بيان لاتمهيد ولا سابقة له ويتمول فيه ان المجلس قد رفض باجماع الآراء رأى الوزير المختص ثم يبقى هذا الوزير لحظة فى مركزه ! واذا لم يخرج الوزير من تلقاء نفسه فان صدور مثل هذا البيان للناس من مجلس الوزراء يعنى تصرّحاً لاتليحاً «تفضل فاخرج !»

كانت هذه هي النتيجة المنطقية المترتبة على هذا الاعلان . ولكنى تفاديا للأزمة وتناجها الخطيرة رأيت من واجبي كوزير للمالية أن أكتفى بالدفاع عن رأى اللجنة المالية ، حتى لا يقال ان رأيا قد بلغ من السخف أو من الضعف مبلغا أدى الى رفضه باجماع آراء الوزراء عدا وزير المالية المختص فأمرت بنشر المذكرة من غير ما تعليق عليها رداً على البيان المسبب الذى نشرته الصحف لمجلس الوزراء ، وبذلك تخيرت أهون السيلين عندما للالزمة ، سيما وان المذكرة لم تتضمن الا بحثا اقتصاديا بحثا فى وجوب منع الاستثناءات المطلوبة وغيرها ، من غير ما تعريض بمحسوية أو تعرض لسياسة

اقالة ؟ ...

يد أن الذى يدعو الى التساؤل حقاً - وهو تساؤل يذهب بنا الى حد العجب - هو موقف النحاس باشا منى عقب ذلك ، فلقد كان مفهوما أن يرد على نشر المذكرة المالية التى لم تنشر الا رداً على بيانه المختصر - كان مفهوما أن يرد عليها بنشر المحضر المفصل لمجلس الوزراء وأن يكتفى بهذا الرد الذى حسبته مفاجا واقع نفسه بأنه لمصلحته ! .. ولكن الامر الذى لا تفهمه أو من العسير فهمه على غير العارفين هو أن النحاس باشا وقد كانت له الكلمة الاخيرة فى النقاش لم يقنع

بذلك بل أبى إلا أن يخطو الخطوة الفاصلة بيني وبينه فطلب استقالتي أو اقالتي !.. عجباً !.. فلم تكن مضت ثلاثة أيام على جلسة مجلس الوزراء الخاصة بالاستثناءات حينما وضعت استقالتي تحت تصرف رئيس الوزراء فأبى هو والوزراء قبولها، فما ائذى حدث فاستوجب هذه الطفرة من النقيض الى النقيض ؟

علام وعلى من اعتمد لا نأخذ هذه "الخطوة الجريئة" وأى وحي استوحى فأوجي ؟.. لعل فى الامر سرّاً أو فى السر أمراً ستكشف الايام عن خبيثته .. ومهما يكن من أمر، فقد انتهزها النحاس باشا فرصة يحاول فيها اقالتي حتى لا يفتضح أمره باستقالتي .. وذلك لان الاستقالة تحمل معنى الاحتجاج على تصرفاته - وفى هذا كشف له - فى حين أن الاقالة تبرزه للناس غاضباً لا خائفاً، شاكياً لا مشكواً ...

الخوف من افتضاح أمره هو اذن السر كل السر فى محاولته تعجل الأزمة بالاقالة ... اذ لا يغطى سوء القالة، الا الاقالة، أو الاذعان لتكليفه اياى بالاستقالة ! وليس أمعن فى معنى الاقالة من الاستقالة الجبرية، وبخاصة اذا ماسبقها استقالات اختيارية فرفضت ...

ولئن كان الواجب المقدس بمنعنى يامولاي من الاقاضة فيما دار حول المسعى لاقالة هذا الضعيف من محادثات، ومقابلات، ومحاولات تسود طابعه وتبيض وجوهه ...، فما من شيء بمنعنى بل كل شيء يدفعنى الى أن أدعو الله وهو خير حافظاً أن يحفظكم لمصر ملكاً يحوطه الشرف ويخدمه الشرفاء، ومصرياً هو للوطن صخرة النجاة وقلة الرجاء

ولما لم يجد النحاس باشا سبيلاً دستوريا الى اقالة الشرفاء النزهاء، عمد الى وسيلة دلت على حنقه وضعفه معاً، فأقالنى ببلاغ من سكرتيرية مجلس الوزراء ! وأعانت الصحف بياناً من هذه السكرتيرية جاء فيه أن رئيس الوزراء قد دعا جميع

الوزراء عدا وزير المالية لحضور جلسة مجلس الوزراء الذى سيعقد فى ذلك اليوم !... وهكذا كانت الاقالة بقدر المقيـل !

ما بعد الوزارة:—

وكانت الروح التى أملت عليه محاولة اقالتي من الوزارة هى هى التى دفعته الى ائالتى من الوفد ، وهى كالأخرى لا تكلفه كثيراً الا بلاغا من سكرتيرية مطواعة... وليس من حق أن أعرض على مولاي أية تصرفات حزبية الا ما كان منها ماسا بمصلحة الدولة ، ومتصلة بالغرض الذى أرمى اليه من هذا القسم التميدى للعريضة ، وهو ابراز الازمة فى لونها الحقيقى ، وتعليل ماسبقها وما لحقها من اجراءات لم يقصد بها الا التستر على ما خفى ، ما كان منه وما بقى !

واذا كان النحاس باشا قد بيت النية على الغدربى فى الوزارة فرفض استقالتي وحاول اقالتي ، فما من شك أن هذه كانت نيته المبيتة لى بعد خروجى من الوزارة كسكرتير للوفد وعضو فيه ، وللأسباب والأغراض عينها

وكان النحاس باشا قد أعلن فى ابان اشتداد الازمة الوزارية انه سيخرجنى من الوزارة والوفد معا ، ظنا منه انه سيلقى من الشعب تأييداً لموقفه ، اعتمادا على ماله من سلطة الحكم ، وسلطة الوهم... ولكنه فوجئ بأية مفاجأة حينما دعيت الهيئة الوفدية للاجتماع عقب استقالة الوزارة ورأى الشباب الوفدى وأعضاء اللجان يحملونى على الاعناق فى النادى السعدى هاتفين « لمكرم النزيه »... ثم رأى وبالعجب بما رأى أن هذه الحماسة البريئة الصادقة قد سرت من الشباب الى الشيوخ والنواب ، فخيونى جميعا تحية ما أكرمها ، واقفين هاتفين !

وإن أنسى لا أنسى موقف النحاس باشا فى تلك الساعة الرهيبة... فقد كان قابعا فى احدى غرف النادى مترقبا ما سيكون ، وسمع الهاتف بأذنيه ، ولعله أدرك أن

الحال غير ما كان يتوقع من حال ، وإن كان الانصار هم بعينهم الانصار والوفد هو بعينه الوفد... ولكن ما أبعد الشبه بين الليلة والبارحة !

لو انه فطن لأيقن أن هذه الهتافات المنفجرة في حضوره ، ورغم حضوره ، إن هي الا صدى للرأى العام ، وإن هي الا أصوات متذرة ، تعقبها زجاجة...
ولم يكن هو ومن معه حسبوا أنهم قد يتغلبون على الطبيعة ، بالاصطناع والصنعة ، فخدعوا أنفسهم وليسوا هم أول الخادعين المخدوعين الذين خدعهم الخديعة !!

دخل النحاس باشا قاعة الاجتماع مهزوما ومهموما فوقفت محيا ولكنه لم يرد التحية ، ثم اضطر نزولا على طلب الهيئة الى مصالحتي ، وانتهى الامر بأن تعاهدنا على الامتناع من طرح أسباب الخلاف عليها ، كما أنكر رفعته أمام الهيئة أية نية أو رغبة له في المساس بمركزى في الوفد ، وأصدرت سكرتارية الوفد بيانا بهذا المعنى وبما تم في الاجتماع من تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف في الحكم....

ولكن ما أسرع ما لفظ الرجل وعده ، فنقض عهده.... ولما تمض بضع ساعات على ما أخذ به نفسه !

ففي مساء اليوم نفسه حاولت احدى الصحف أن تنشر أن الاتفاق تم بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد وإن النواب طلبوا الى عندما دخلت القاعة أن اجلس في محلي المعتاد كسكرتير عام للوفد ، فحذف الرقيب عبارة « سكرتير الوفد » حيثما وردت ، كما حذف عبارة « المجاهد الكبير » في صحيفة أخرى !! ولما تحريت الامر علمت أنه قد صدرت تعليمات بهذا الحذف من معالي الأستاذ محمود غنام وزير التجارة بايعاز من رفعة رئيس الوزراء... ولما خاطبت وزير التجارة في ذلك قال انه سيعمل على تهدئة الحال !!

ولكن ما الذى كدر هذه الحال بعد الذى حدث من تصافح وتسامح... ولم

يكن قد صدر مني أو من غيري شيء في المسافة بين النادي والدار ، وفي السويغات بين الليل والنهار ! ... كلا بل هي نية الغدر بالزميل القديم ، والسبق الى الاخراج قبل الاخراج !

وحسبي أن الخصر بعض ما تلا خطوته الأولى من خطوات ، لو انها اتجهت ضدي وحدي لكان الأمر ، ولكنها اتجهت ضد الحريات العامة والمصلحة العامة في شتى مناحيها ...

بدأ النجاس باشا بمحاولة محو اسمي من الصحافة فأمرها بأن لا تنشر شيئا مني أو عني ، مهما يكن بريئا أو بعيدا عن السياسة ، وفي الوقت نفسه سمح لبعض جرائده أن تهجم على موقعي منه دون أن يسمح لي حتى بحق الرد أو التصحيح ، الذي أعترف به لكل خصم في كل عهد من العهود

وذهبت به الجرأة الى حد منع الصحف من نشر خطاب كريم تفضل بإرساله الى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون ذا كرا الى ما أديته من خدمات متواضعة لبلادي و متمنيا الى التوفيق في خدمتها خارج الحكم وكذلك منع نشر رسالة كريمة من رجل من كبار رجال الدين والتقوى هو فضيلة الشيخ أبو الوفا الشرقاوي (١)

ولم يكفه ذلك بل أصدر التعليمات مكتوبة الى الرقيب يحظر كل اشارة الى البرقيات التي ترد من الخارج وفيها بعض اثناء أو التقدير لمكرم ...
ومادام رفعته قد سمح لنفسه بمنع عن الرأي العام ، فليس أهون من أن يمنع الرأي العام عني ... ولذلك صادر عددا كبيرا جدا من البرقيات التي كانت ترسل لي من مختلف نواحي البلاد ، ومن كثير من الهيئات والجماعات ، حاملة لي رسالة التقدير والتشجيع من أبناء هذا الشعب الكريم الذي يتدبر عن كثير من الشعوب بدقة

حساسيته ، وسلامة غريزته

وليس مثل الاستبداد سيدا ينفر من كل شرك في السيادة ، فيستبد بالمستبد نفسه حتى يصبح الاستبداد لديه ميلا واستعداداً ، ومن ثم نراه يسير في طريقه المرسوم خطوة فخطوة ، واطرادا فاطرادا...

وهكذا انزلق النحاس باشا من استبداد الى استبداد ، فتدرج من رقابة الصحف الى رقابة منزلى ، الى رقابة رسائل البرقية ، الى رقابة مواصلات التليفونية ، وانتهى به الامر الى فرض الرقابة على البرلمان نفسه !...

غير أنه رأى تمهيدا لخطته في البرلمان وفي الوفد أن ينقض عهدا آخر - وما أسهل التعود على نقض العهود !... فراج يجمع الهيئة الوفدية البرلمانية مجزأة في ممثلى كل مديرية من المديرية ويشرح لها أسباب الخلاف ، ناسيا ما قطعه على نفسه من عهد صريح في اجتماع الهيئة الوفدية بالنادى السعدى ، وناسيا أن الحكم فى القضايا الادبية لا يفرق فيه بين الغياب ، والاعتياب ...

كان النواب والشيوخ يخرجون من هذه الاجتماعات وهم حيارى لا يدرون هل كان النحاس باشا يدافع عن نفسه أو ضدها... كما كانوا يروون عنه من الأقاصيص ما كنت أمتنع عامدا من روايته ، حرصا على كرامته

وقد أعان رفعة فى هذه الاجتماعات أنه هو - من بادىء رأيه - قد فصلنى من سكرتيرية الوفد ، وأنه سيقاوم بكل وسيلة ترشيحى لنقابة المحامين ، فأرسلت اليه خطابا مذكرا اياه أننى انتخبت سكرتيراً عاما للوفد باجماع آراء الهيئة فى نفس الجلسة التى انتخب هو فيها رئيسا للوفد ، وأنه فيما يختص بنقابة المحامين فليس لاية حكومة عسكرية كانت أو غير عسكرية أن تتدخل فى انتخابات طائفة كريمة مثقفة كطائفة المحامين ، فتعبت بحرثهم وكرامتهم... ولكنه لم يتفضل بالرد على... وجاءنى رده فى البرلمان على غير توقع وانتظار !

وكان البرلمان قد أجرم فى حق النحاس جريمة لا تغتفر ، فقرر فى حضور

وزير العدل شكرى على ما أبديت من خدمات للبلاد كوزير للمالية والتموين ،
فصفق الجميع لهذا القرار بالاجماع و صفق معهم وزير العدل ، غير مدرك الا بعد
أن استدرك أن فى الامر وزرا ... وكان استدراكه فى مجلس النواب حينما هدد
النحاس باشا نوابه بالتخلي عن الحكم اذا ما اشتركوا مع الشيوخ فى التقدير
والشكر ... فاستبعد رئيس المجلس الاقتراح بشكرى دون أخذ الاصوات عليه
من المجلس ... ولكنى رأيت أن أكون كريما فى عيني نفسى فوقفث مؤكدا أن
شكر مجلس الشيوخ انما وجه لى كوزير فى وزارة يتقاسم أصحابها الفضل - ، فسكت
النحاس باشا واجما ، لان المسكين خاف أن يكون كريما ، وللكرم ثمنه ... ثم مال بث
ومالبثا حتى رأيناه فى آخر الجلسة ينقلب فى غير مناسبة من الوجوم ، الى الهجوم ،
ويعلن بصدد طلب تأجيل استجواب التموين أنه هو وحده دون أى وزير آخر
كان ولا يزال المسئول عن شؤون التموين ! وهكذا رضى وأرضى !

متهم ! ...

ثم تلت ذلك جلسة الاستجواب المقدم من حضرة النائب المحترم الاستاذ فكري
أباظه بصدد الاستثناءات فأصر على نظر الاستجواب فى نفس الجلسة رغم طلب
المستجوب بيانات ورغم كفه راجو الحرب واقتراب الخطر من الاسكندرية
ولكنه صاح فى وجه كل معترض صيحة كشفت عن حقيقة أمره ، وخبيثة سره
قائلا انه متهم وأن الحكومة متهمة وأنه لا بد له من الرد على هذا الاتهام ! ...
متهم ! ... نعم هذا هو مفتاح السر ، وأصل الشر ... وهذه هى العقلية التى
تسلطت عليه فجعلته يحاول التسلط على كل شىء فى البلد لى يخفى وقائع التهمة ،
وأدلة التهمة ، ولكى يقطع ألسنة الاتهام فى الصحافة ، أو فى البرلمان ، أو فى
المجتمعات ، وأخيرا فهناك مثل الاتهام والمطلع على الاسرار والاسانيد ، هذا
قبل غيره يجب أن يحاط بسياج من حديد ...

عقلية المتهم هذه تجلت أيضاً في القرار الذي أصدره أو استصدره من هيئة الوفد، فذكرم وإخوانه من شيوخ ونواب فصلوا جميعاً من الهيئة التي كانت تنتمي اليهم أكثر من انتمائهم اليها، لالسبب إلا لأنهم دأبوا، وتيسر الوزراء بالتفريط في حقوق البلاد!...

هنا أيضاً المتهم يتكلم، والمتهم يتظلم، ويأويل العدالة إذا كان المتهم هو الذي يحكم ويحكم!!

فهل من عجب - وتلك عقلية المتهم - أن يحاول عند أول فرصة تتاح له أن يتخلص من مثل الاتهام بفصله عن وظيفته كسكرتير للوفد، ومن هيئته كعضو فيها؟... وقد سئحت له هذه الفرصة في استجواب الاستثناءات، فما كدت كمثلاً للاتهام ألقت نظره إلى واقعة بريئة أشار إليها في دفاعه حينئذ أن هذه هي نقطة البحث، حتى هاج وهاج وصاح في ألفاظ ضاقت المضبطة عن بعضها وبعضها، فقال اني فصلتك من سكرتيرية الوفد وانى كذا وكذا وانت كذا وكذا، إلى آخر ما قال مما يدعو إلى الرثاء لحاله، أكثر من التأذي بأفعاله...

استمرت الحال على هذا المنوال، وتفاقم الاعتداء على الحريات جميعاً في سبيل الاعتداء على حرية مكرم في الكلام، كما ساءت حالة الحكم ونفشت المحسوية والمحاباة في أسوأ مظاهرها بين الموظفين والأهلين، وامتد الفساد والمبث إلى التكوين وغيره من المرافق الحيوية، ثم تعرضت البلاد لويلات الحرب ولم تجدهن الحكومة الوقاية أو العناية الكافية بحماية الأرواح والحقوق - وفي هذا الحين وفي وسط هذا الضيق قامت الحكومة بفرض الضرائب غير الرسمية على الأهلى باسم مشروع البر، ثم راحت تنفق النفقات الجسيمة في شراء "سيارات للوزراء واتباعهم وفي مظاهر الترف - التي سيأتي الكلام في خلال هذه العريضة - حيال هذا كله رأيت وبعض إخواني من النواب أن تتقدم إلى المجلس بعريضة نطلب فيها مناقشة هذه التصرفات، دون أن نلجأ إلى طريق الاستجواب، وقلنا في صريح

اللفظ اتنا لانبغى احراجا بل علاجا

وقد أردنا أن نكون أمناء للنظام الحزبي فاتصلت بحضرة سكرتير عام مجلس الوزراء وطلبت اليه أن يرجو من رفعة النحاس باشا عقد الهيئة الوفدية لمناقشة العريضة فيها قبل تقديمها الى البرلمان ، عسى أن تقنع الحكومة بأخطائها فتعالجها ، أو تقنع نحن بخطأ مأخذنا عليها فتعدل عنها ، من غير ما حاجة الى مناقشة في البرلمان . . . ولكنه رفض عقد الهيئة قائلا أمامكم طريق الاستجواب في البرلمان

لم يكن بد إذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ، ولكن حدث قيل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس مجلس النواب في غرفته ببعض الوزراء ، ثم افتحت الجلسة فاذا برئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية لالام. يان عن الحالة الحرية ، وانعقد المجلس في جلسة سرية والتي رئيس الوزراء ييانه واذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالاعلان من منبر المجلس أن عريضة موقعا عليها من ستة وثلاثين نائبا قد قدمت اليه بطلب المناقشة في بعض المسائل وانه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويقرأها عليه . . . وبعد تلاوتها لفت سعادته نظر المجلس الى ماله من حق في مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما اذا كان المجلس يوافق على استبعاد العريضة فوافق الانصار المتحمسين صائحين ، رغم احتجاجنا بمخالفة هذا التصرف الغريب لاحكام الدستور واللامحة . . . فكان احتجاج ، وكان لجاج ، ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة ، وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التي ابتدعها مصطفى النحاس ومن الى مصطفى النحاس ، لحماية مصطفى النحاس !! (١)

خرجنا من هذه الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة ، فالعريضة

قدمت في السر ، وتليت في السر ، واستبعدت في السر . وكان الله بالسر عليم ...
بقى اجراء آخر ، هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير ما مناشئة أيضا ...
ورغم أني وزميلي المحترم راغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة الى الغد لوفاة قريبة
لي ولمرض زميلي ، فان الوفد اجتمع في تلك الليلة نفسها في غيبتنا ، ومن غير
اخطارنا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الاعضاء المساكين قرارهم دون أن
يسمعونا ، فشرفونا ولم يشرفوا هيئتهم بل ولا مداولاتهم بمظهر المناقشة أو
الموازنة بين الطرفين ، ولكن التحاس باشا كسب ولا شك المعركة ، فقد فاز بمنع
مثل الاتهام من الادلاء بأسباب الهمة وأسانيدها ، ولو بين أربع جدران ، إذ أن
« للحيطان آذان ، !!

وكانت مساومة مفضوحة ، ولعبة مكشوفة تلك التي جعلتهم يعلنون في قرارهم
أنهم سينظرون في أمر النواب الذين وقعوا على العريضة في جلسة أخرى ...
فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانهاء هذه المهمة ! وقد انتهت وبالأأسف الى
خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من مثلها ، تدل الدلائل على أصلها ...
ومن أروع ما يذكر في هذا الصدد أن حضرات الشيوخ والنواب الذين ثبتوا
معي في الدفاع عن النزاهة والشرف أرسلوا الى التحاس باشا استقالة مسييه
وقعوها باعضائهم احتجاجا على قرار الوفد الذي صدر ضد زميلي وضدي ،
وفيما يلي نص هذه الاستقالة :-

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى التحاس باشا
يتشرف الشيوخ والنواب الوفديون الموقعون على هذا بأن يقدموا الى رفعتكم
استقالتهم من الهيئة الوفدية التي ترأسونها وذلك احتفاظاً منهم بوفديتهم الأصلية
واستمساكاً بالمبادئ الوفدية الخالدة التي ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل
الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول
ولقد رأينا من مصلحة الزور والوفد معاً أن نادر باتخاذ هذه الخطوة بهد

أن اقتنعنا بأنكم خالفتم مبادئ الوفد السامية في الحكم وفي الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا ، في خطر داهم لن ينقذها منه إلا رحمة الله ودماء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين

ولقد عاهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد الأمين لكي نبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التي أذكأها سعد ويحييها اليوم أبناء سعد

وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام . ٩

القاهرة في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٢

السيد سليم نائب البوها . محمد فريد زعلوك نائب صندلا . اسماعيل محمد فواز عضو مجلس الشيوخ . زكي ميخائيل بشاره عضو مجلس الشيوخ . عبد الله محمد فواز نائب أولاد حمزه . ميشيل رزق عضو مجلس الشيوخ . جلال الدين الحمامصي نائب الصحراء الغربية . الدكتور فهمي سليمان نائب محلة روح . أبو المجد الناظر نائب أرمنت . نجيب ميخائيل بشاره نائب قوص . حسين الهرميل نائب محلة مرحوم . لبيب جريس نائب صنبو . محمد عثمان عبد القادر نائب ابو حماد شرقية . الفريد قسيس نائب مركز المنصورة . أبو الغيث الاعور نائب أبو جرج . مهني القمص نائب ديروط المحطة . جورج مكرم عبيد نائب أولاد عمرو

ولكن الحكومة الخائفة الواجفة خافت حتى من نشر هذه الاستقالة ، وذهب بها الخوف الى ما هو شر منه ، وهو تشويه الحقيقة وتزييفها في قرار أصدرته هيئة الوفد التي يرأسها رئيس الوزراء ومن أعضائها أكثر الوزراء ، فقد جاء فيه أن الوفد قد قرر فصل الأعضاء السبعة عشر الذين ذكرت أسماءهم ، دون أن يشير القرار الى هذه الاستقالة بكلمة واحدة ، ودون أن يسمح للصحف بالتصويه عنها

وأشد من ذلك وأدهى أن القرار أشار الى فصلهم بناء على انهم اتهموا رئيس الوزراء وزملاءه بالتفريط في حقوق البلاد مع أن من بين هؤلاء الأعضاء بعض حضرات الشيوخ الذين لم يشتركوا في التوقيع على العريضة التي اشتملت على الاتهام بالتفريط في حقوق البلاد، اذ أن هذه العريضة قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ

وزيادة في التمرية، والتسبك والحبك، ذكر القرار أسماء حضرات الاعضاء من غير ألقاب دون أن يشير إلى أنهم شيوخ أو نواب ...!!

وهكذا ارتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهم الناس في غير حق أن هؤلاء السادة لم يستأدوا بل فصلوا فصلاً وكان في مقدوره لو توخى الأمانة في ذكر الوقائع أن يقول ان الوفد قد قبل استعالتهم... أما أن يقول هو والهيئة الى - أسماهم فصلوا - وهم يستقبلون قبل الفصل - وانهم جميعاً اتهموه بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء في مجلس الشيوخ ولم يتهموا ولم يوقعوا العريضة بهذا الاتهام - فهذا هو الزيف بعينه وانى لا تشرف بعرضه كمثل واحد من الأمثلة العديدة التي ستأتى الإشارة إليها ليكون محل تقديركم السامى

تعجل أم تمهل ؟

هذه يا مولاي نظرة عامة الى أسباب الخلاف الوزارى ونتائجه حتى خروجى من الوزارة ومن الهيئة السياسية التي يرأسها رئيس الوزارة ، أما ما تلا ذلك من مساوئ الحكم والتعبد بالحريات على اختلاف أنواعها فسيأتى الكلام عنه ضمن القسم الثانى من هذه العريضة ، وهو القسم الذى سيتناول تفصيل الوقائع والادلة عليها منذ أن دخلت الوزارة حتى الآن

ولقد عنت بذكر أسباب الخلاف وملايساته وتطوراته في هذا القسم الأول من العريضة حتى تكون الحقيقة بأكلها ماثلة أمام نظر جلالكم السامى فتبينوا

العوامل الظاهرة والخفية التي أدت بالحكم إلى سوء المصير ، وأنى فيما يتعلق بي لم أكن إلا الفريسة الأولى لهذا الانقلاب الخطير ، فلم أكن متجنباً ولا معتدياً ، بل ناصحاً ومشيراً - وكانت الفريسة التالية هى الحكم نفسه وقد ساء مصيراً ...

لم أتعجل إذن المداخلة ، كما قال البعض وقد شوهت لديهم الحقائق ... بل على العكس فقد كنت متمهلاً فوق تمهل ، متحملاً فوق تحمل ، وحسبى أن اعدد هذه الوقائع فى ايجاز :-

(فأولاً) ظلت فى الوزارة شهوراً أنصح وأحذر ، وأرجو وأندر ، دون أية جدوى ، فتمهلت ثم تمهلت ...

(وثانياً) قدمت استقالتي بدل المرة ثلاث مرات ، وكنت أقدم ثم أحجم عسى أن يصلح الله الحال ، وتحملت فى هذا السيل كل دس وكل صغار ، ولكنى تمهلت ثم تمهلت !

(ثالثاً) حاول رئيس الوزارة اقالتي فحانئ الله منها ، فاستقال وأخرجنى من الوزارة

(رابعاً) كان من حقى أن أغضب لكراتى ، ولكنى تمهلت وارتضيت أن لا أدلى ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية ، وارتضى هو ذلك ، مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه

(خامساً) نقض هو هذا العهد فأدلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفدين مديرية مديرية ورغم ذلك تمهلت ثم تمهلت ...

(سادساً) فرض الرقابة الخائفة على الصحف فى كل ما يتعلق بي ، فلا نشر منى أو عنى فى الوقت الذى سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقفى ، فتمهلت ثم تمهلت ...

(سابعاً) صودرت البرقيات الواردة لى وأحيط منزلى بالجواسيس ، وروقت حركاتى ومواصلاتى التليفونية ، فتمهلت ثم تمهلت ...

(ثامنا) فصلنى عن سكرتيرية الوفد ، بقرار صادر منه فى غير اختصاصه وطلبت اليه عرض الامر على الوفد وهو الهيئة المختصة فرفض ، ورغم ذلك تمهلت ...

(تاسعا) تدخل فى أمر ترشيحى لنقابة المحامين ليحاربني حتى فى شؤون مهتى . فتمهلت ثم تمهلت ...

(عاشرا) منع مجلس النواب من شكرى على خدماتى واعتدى على كرامتى بألفاظ جارحة غير لائقة ، فتمهلت ثم تمهلت ...

(حادى عشر) وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقترابه من داخلية البلاد أصر على الكلام فى استجواب الاستثناءات رغم إلحاحنا عليه فى التأجيل ، ولما أن جاء دورى فى الرد عليه فى اليوم التالى وقال ان الخطر قد تفاقم وأنه لذلك لم يحضر الى المجلس أبت علينا وطنيتنا أن نستغل الظرف الدقيق لمصلحة الاستجواب فارتضنا التأجيل ، وقلبوا التأجيل الى تويم ، ومع ذلك تمهلتنا ثم تمهلتنا ...

(ثانى عشر) منعى واخوانى النواب من مناقشة تصرفاته فى الهيئة الوفدية ، وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها فى جلسة سرية ، مخالفا فى ذلك كل قانون وكل عدل ، فتمهلت ثم تمهلت ...

(ثالث عشر) فصلنى واخوانى من الهيئة السياسية التى شرفناها فشرقتنا ، وتم هذا الفصل المزرى فى غيبتنا ، دون أن تسمع لنا أقوال ، فتمهلتنا ثم تمهلتنا ... (رابع عشر) وأخيراً حاربنا حتى فى تكويتنا وفى مباشرة حقوقنا النيابية ، بل وفى الاستمتاع بحريتنا الشخصية ، فهل يقول قائل بعد ذلك اتنا تعجلنا المعارضة ، أم اتنا تمهلتنا الى أبعد حدود التمهّل ، ونحملنا الاذى والاضطهاد فوق طاقة التحمل ! ...

على العكس يامولاي ، فانتى لاتهم نفسى باننى تمهلت عليه أكثر مما وجب

التمهل... ولى فى ذلك عذرى، استمده من حنايا صدرى، فقد غلبني شعورى
على أمرى...

أليست هى صداقة العمر؟.. وأليست هى ذكريات غاليات صحبتنا فى النفى
وفى الأسر، وفى الهزيمة وفى النصر... فهل من عجب اذا ما اشفقت وامتد
بالإشفاق جبل الصبر؟



القسم الثانى الوقائع ومستنداتها

يا صاحب الجلالة

تشرفت يا مولاي فى القسم الأول من هذه العريضة بعرض أسباب الخلاف
وملابساته مبرزاً نتائجها المباشرة فى إلمامة عامة، تمهيداً لهذا القسم (الثانى)، حيث
الكلمة للوقائع والمستندات، فوق ما تقدم من بيانات

وسيتناول هذا القسم تصرفات الوزارة الحالية فى الحكم حتى الآن، سواء منها
ما وقع قبل خروجى من الوزارة أو بعده، ولن أعرض منها إلا لما قام عليه الدليل
ميسوراً موفوراً - مغفلاً غيره، وما أكثره، بما يشهده الناس ويشهدون عليه فى
تفصيله، وإن تعذر الحصول على المكتوب من دليله!..

وتيسيراً للبحث فأنى بعد كريم أذنكم سأعرض الموضوعات المختلفة فى باين
رئيسين، على النحو الآتى:—

(الباب الأول) التصرفات المتعلقة بنزاهة الحكم

(الباب الثانى) التصرفات المتعلقة بالحرىات العامة والحقوق الدستورية والسياسة

وديمقراطية الحكم

ويشمل كل باب من هذين البابين موضوعات شتى تدخل تحته أو تفرع عنه، وسنفرد لكل منها بحثاً خاصاً، معزراً بالأدلة والمستندات القاطعة.

الآمل الأخير

ولعله يجدر بي أن أورد لهذا القسم بملاحظة لا بد منها، لأنها تلي ضوئاً على حقائق الموقف، في جميع مراحلها حتى الآن.

فقد كنت أوّل أمل ضئيل - ولم يسعني حتى اللحظة الأخيرة إلا أن أتعلق بأهداب ذلك الآمل الضئيل والأخير - كنت أوّل أن يكون في خروجي من الوزارة حائز أو دافع يدفع الحكومة ورئيسها إلى إصلاح الحال - إن لم يكن عن هداية، فعن نكايّة، حتى يتسنى لهم أن يقولوا للناس إنني كنت متجنباً عليهم، فيما أخذته عليهم...

كان هذا احتمالاً من احتمالين اثنين... وكان الاحتمال الثاني - والارجح في نظري - أن تسوء الحال وتستفحل، فتطلق الأيدي المغولة والشهوات المكبوتة، وإيس لها من رادع، بعد أن زال المانع!!

ولقد تحقق وبالأسف الاحتمال الأخير... وحسب مولاي أن يفضل فليت نظرة على ما تقام شره، وتزايد خطره، من أعمال المحسوية واستغلال النموذج وسوء الحكم في شؤون الأهليين والموظفين معاً، ليتبين أن ما كان في وقت ما موضوع شكايتي الخاصة قد زاد واستزاد فأصبح موضوع الشكاية العامة! وأن الخلاف الوزاري الجوهري بين الوزارة ووزير منها لم يكن إلا نذيراً لخلاف آخر جوهري بينها وبين الشعب، الذي لا يكاد يصبح حتى يسمى شاكياً وناعياً حكمها، ومظالمها...

وهكذا سخر الله الوزارة نفسها لاطلاق ألسنة الناس عليها بعد أن اعتقلت لسانى، فأقامت على فساد حكمها البراهين عديدة إلى جانب برهاني...

الباب الأول

نزهة الحكم

يشتمل هذا الباب على الموضوعات التالية :-

- (١) استغلال النفوذ للحصول على الثراء ، من طريق الشراء ، والبيع ، والتأجير ،
والتنظر على الأوقاف
- (٢) التستر على التهم المنسوبة لبعض الانساب
- (٣) رخص التصدير
- (٤) امتيازات التموين وفساد الادارة في شؤونه
- (٥) الانتفاع الشخصي من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة وأحكام التمانون
- (٦) تفشى الوساعات - وتفشى الرشوة معها - في الصفقات التجارية ، والوظائف
الحكومية ، وتعيين العمدة وفصلهم ، والبنوك ، بل وقبول الطلبة
في المدارس ...
- (٧) فضائح المحسوبة والاستثناءات
- (٨) تزييف الحقائق والوقائع الرسمية

الفرع الاول

استغلال النفوذ للحصول على الثراء .

من طريق الشراء ، والبيع ، والتأجير ، والتنظر على الاوقاف .

يا صاحب الجلالة

لست هنا في صدد تحليل نفساني ، أو أدبي ، لابين هل رغبة النحاس باشا
وأهله في الثراء التي تبدو للناس كأنها طارىء جديد ، قد كان لها في الماضي القريب
أصول ومقدمات هي للتطور الاخير بمثابة التمهيد ؟ ... وهل كان لمعيشة الترف

والاسراف، الذى لا يدخل فى حدود الطاعة لرجل مثله نبت فقيراً، شأن أو بعض الشأن فى اندفاعه وأهله وراء المال يقتونه وفيراً؟... أو هل البذرة الكامنة فى النفس قد أينعت، وازهرت وتفرعت، حينما أتاحت لها الفرصة النادرة بسبب الظروف التى تولى فيها الحكم - والحكم العسكرى - فتفتحت أدامه الابواب المخلقة وأحس أنه قد أصبح على كل شىء قديراً... أم هل هو اثرء الهين اللين الذى ساءتته الحرب الى جيب بعض الناس من تجار وغيرهم قد شجعه ومن اليه على استغلال نفوذه فى الحكم للانتفاع الشخصى من هذا الظرف العارى الذى يدر عليهم الخير وان يكن خيراً مريراً... أم هل هو الاعتقاد الذى كثيرا ما صرح به أقرب الناس اليه من أن الحكم لن يواتيهم مرة ثانية وان الفرصة التى لم تنتهز أولاً يجب أن تنتهز أخيراً... أم هل هى كل هذه الدوامل وما إليها، متجمعة أو متفرعة، قد ألحبت شهوته فأضعفت مقاومته، وأصبح العدير عنده يسيراً...

على انه مهما يكن التحليل أو التعايل، فنحن هنا أمام ماديات نسوق عليها الدليل... والثابت مما يلى من بيان ومستندات أن رئيس الحكومة الحاضرة وأهله والكثيرين من أنصاره وشيعته قد جعلوا من الحكم تجارة مرذولة أسبغت عليهم المال، عدا ونهدا، ذهباً وأرضاً - وهذه أشياء مادية، ملموسة محسوسة، تغنى فيها الرؤية عن رأى، والدليل عن التعليل!...

وفيما يلى - من باب التمثيل لا الحصر - بعض ما وقفنا عليه من أمثلة، معززة بالأدلة، على ما حصل عليه النحاس باشا شخصياً - أو بواسطة أهله - من اثرء الوفير الكثير، سواء من طريق الشراء، أو البيع، أو التنازل على الاوقاف، أو التأجير...

عمليات الشراء

ونبدأ أولاً بعمليات الشراء التى تيسر لنا الحصول على الأدلة المثبتة لها،

وهي تلخص فيما يلي :-

(١) شراء ١٤ س و ٧ ط و ٨٠ فدن باسم السيدة حرمه عن معالي فؤاد سراج الدين باشا بعقد وقع عليه امام كاتب العقود بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ وسجل بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٢

(٢) شراء ٢٢ س و ١٨ ط و ٧٤ فدن باسم السيدة حرمه من الخواجه اميل نسيم دس بعقد وقع عليه امام كاتب العقود بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٢ وسجل في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٢ ودفع الثمن فورا ومقداره ٥٨٢ مليم و ٨٩٧٤ جنية، عدا مصاريف التسجيل

(٣) شراء سيارة من المسيو كوتسيكا (ثمنها الاصلى ٣٠٠٠ جنية) - الى غير ذلك من مشتريات ونفقات بلغت مع ثمن السيارة بضعة آلاف من الجنيهات

(٤) صفقات شراء لصحى افندى الشوربجي وشركائه من الانسباء بمئات الالوف من الجنيهات

وتفصيل هذه العمليات فيما يأتى :-

١ - شراء ٨٠ فدانا وكسور عن فؤاد باشا سراج الدين

نتشرف بأن نرفق مع هذه العريضة صورة رسمية من عقد البيع مستخرجة من محفوظات قلم رهون محكمة المنصورة المختلطة . ويتبين من الاطلاع على هذا العقد أن حضرة صاحبة العصمة زينب هانم عبد الواحد الوكيل حرم حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا قد اشترت من حضرة صاحب العزة فؤاد بك سراج الدين (معالي فؤاد سراج الدين باشا بعدئذ) ١٤ س و ٧ ط و ٨٠ فدن بناحية دمداش مركز شربين تبع تفتيش بلناس التابع لمصلحة الاملاك الاميرية - مقابل مبلغ ٥١٩ مليم و ٤٢٨٣ جنية (أى بسعر ٥٣ جنية تقريبا للفدان الواحد) - وقد جاء فى العقد أنه قد دفع من الثمن عند التوقيع على العقد مبلغ

٨٤٠ مليم و ١٤٢٧ جنيه والباقي وقدره ٦٧٩ مليم و ٢٨٥٥ جنيه تتعهد المشتري بسداده الى خزينة مصلحة الاملاك الاميرية رأساً على جملة أفساط سنوية ينتهى آخر قسط منها فى سنة ١٩٥٥ ، ويبلغ معدل القسط السنوى من ٢٠٠ جنيه الى ٢٥٠ جنيه

وقد أعطى هذا العقد تاريخاً عرفياً ١٢ يناير سنة ١٩٤٢ وأما تاريخ توقيع العقد رسمياً فهو ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ ، وقد أثبت فى نهاية العقد التأشيرة الآتية :-
" قد تم توقيع هذا العقد من حضرة صاحب العزة فؤاد بك سراج الدين النائع وحضرة صاحبة العصمة زينب هانم عبداً واحداً الوكيل المشتري المتعاقدين أمامنا وأمام حضرة احمد بك الوكيل المقيم بمصر الجديدة ... واحمد افندى زكى المقيم بمصر ... بصفتهما شاهدين عن صحة شخصية المتعاقدين وهذا تصدق منا بذلك - مصر فى يوم الأربعاء ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ بمينا هاوس الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حيث انتقلنا بتصريح من جناب رئيس محكمة مصر المختطة مرفق بدفتر التصديقات ،

فكرة مشروع البر والباشوية

قد يبدو غريباً يامولاي هذا الانتقال المفاجئ من صفقة بيع أطيان إلى مشروع البر ، ومن الجمع بين مشروع البر والباشوية ... ولكن الغريب فى هذا العهد هو انعدام الغريب !

ذلك ان رفعة النحاس باشا حادثى فى خلال المدة السابقة على اجراء لانتخابات عن نيته فى القيام بمشروع بر يطلب فيه من الأغنياء التبرع بمبالغ كبيرة وتنهز هذه الفرصة لالنحاس الانعام عليهم بالباشوية أو الرتب التى يستحقونها ... ثم تردد لحظة وقال ما معناه انى أريد أن أطلب الباشوية لصديقك فؤاد سراج الدين وذكر لى سينا لاعلاقه بصفقة الاطيان التى لم أكن أعلم عنها

شيئا أصلا وكانت على ما يظهر محل تكتم شديد - ولا كنى اعترضت على الفكرة في ذاتها لاسباب أبديتها له وظننت انه اقتنع بها .

على اثر ذلك نبتت فكرة - أو مناورة - أخرى ناقشتها هي أيضا على علائها لاني لم أكن أدري السر في هذا التحمس المفاجيء لمصلحة أحد أصدقائي

قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء اقترح أحد الوزراء - هو عبد الفتاح الطويل باشا - على رفعة رئيس الوزراء وباقى الوزراء أن يعين فؤاد بك سراج الدين وكيلًا للداخلية بدلا من حمدى محبوب باشا الذى كان فى النية نقله من وظيفته ، وقال معاليه فى تقرير اقترح تعيينه ان فؤاد بك صديق مكرم وهو يعرف مؤهلاته وانتسابه الى أسرة غنية كبيرة فما كان منى الا أن اعترضت بكل براءة على هذا التعيين لاسباب مصلحة وفنية رغم صداقتى لفؤاد بك سراج الدين وكان ذلك كله قبل الانتخابات ، وكان من محاسن الصدف أن عقد بيع الاطيان من حضرة فؤاد بك سراج الدين الى صاحبة العصمة حرم رئيس الوزراء تم توقيعه رسميا قبل الانتخابات أيضا - أو فى ١٨ مارس على سبيل التحديد - وسبق ذلك بطبيعة الحال العقد الابتدائى الذى أعطوه تاريخا عرفيا قبل التوقيع الرسمى بشهرين .

الوزارة والباشوية

ولكن الخير فى التأخير . . . فائن فانت الفرصتان السابقتان للحصول على الباشوية ووكالة الوزارة ، فلقد سنحت أخرى - أسخى وأجدى - هى خلو منصب وزير ، بعد انتخاب وزير الزراعة رئيسا لمجلس النواب الجديد ، ولما يمض اليوم الاخير من شهر مارس الموعد ، والملى بالوعود . . .

بقيت الباشوية ، وقد كان لها دور ، ومع الدور مداورة ، ماهرة ، ماكرة . . . فقد التمس النحاس باشا لمناسبة عيد التولية السعيد الانعام بالباشوية على خمس

من الوزراء بينهم وزير الزراعة الجديد، وبنياشين مختلفة على بقية الوزراء... وكان قد استقر رأيه في ذلك الوقت بالذات على تعيين الوزراء الجدد لوزارات التموين والشؤون الاجتماعية والوقاية... وهنا قامت صعوبة في وجه النحاس المسكين... فانه اذا ما عين الوزراء الجدد قبل الانعام بالباشوية على الوزراء الخمسة أصبح وزير الزراعة الجديد معتبرا كواحد من الوزراء الجدد الذين لم يكن من المقبول التماس الانعام عليهم اثر تعيينهم... فلم يكن بداذن من التماس الرتب والنياشين والاصرار على هذا التماس قبل تعيين الوزراء الجدد... وفلا أنعم بالرتب والنياشين في ١٣ مايو على الوزراء القائمين، وفي اليوم التالي (أى في ١٤ مايو) عين الوزراء الجدد، فكان السبق للاولين بساعات تبلغ الاربعة فوق العشرين!

وهكذا انفرجت الازمة، وكانت شديدة حادة... فاستطاع النحاس باشا أن يوفق بين القديم والجديد، وأن يجمع بينهما في هذا الجل السعيد...
مشروع البر - والشىء بالشىء يذكر

لقد تشرفت بامولاى فينت كيف نبتت فكرة مشروع البر في ذهن النحاس باشا بمناسبة صفقة الاطيان سالفة الذكر وما كان لها من صلة بفكر الرتب والنياشين والتماس الانعام بها على بعض المقرين المحظوظين... ومن ثم فلم يكذب يمضى أسبوع على الانعامات السامية في ١٣ مايو حتى بدأ اسبوع "بر في ١٩ مايو، وكان قد بقي بعض المحظوظين المقرين من أمثال صبحى افندى الشوربجى والاستاذ توفيق منفرج وغيرهما الذين رؤى من البر بهم التماس الباشوية لهم، حتى يجمع البر بين فكرتى الانعام والنعمة، تلك للاغنياء المحظوظين، وهذه للفقراء المساكين!... وبهذه المناسبة - والشىء بالشىء يذكر - فقا سبق للنحاس باشا أن عرض على مجلس الوزراء منح الجنسية المصرية لنسيه صبحى افندى الشوربجى، تمهيدا لطلب

تعيينه في الشيوخ ، وكذلك علمت فيما بعد انه التمس تعيين الاستاذ توفيق مفرج
عضوا في الشيوخ مع ان اسمه لم يعرض على مجلس الوزراء ولم يكن ضمن الكشف
الذي أقره المجلس !!

ولكنه فشل في محاولاته هذه ولو أنه نجح في المحاولة الرئيسية الأولى -
وحسبي ما تقدم من البيان ، عن الملابس التي لا بست أو ثلث الصفقة الأولى
من الاطيان ! ...

٢- شراء حوالي ٧٥ فداناً من آل عدس

واني أتشرف برفاق صورة رسمية من العقد مستخرجة من محفوظات قلم
الرهون بمحكمة مصر المختلطة .

وبالاطلاع على هذا العقد يتبين أن الخواجة اميل نسيم عدس بصفته مصفياً
لشركة نسيم عدس وأولاده باع الى حضرة صاحبة العصمة السيدة زينب هاشم
الوكيل كريمة المرحوم عبد الواحد الوكيل وحرم رفعة مصطفى النحاس باشا
٢٢ س و ١٨ ط و ٧٤ فدان واقعة بزمم ناحية البركة مركز شبين القناطر .

وقد نص في العقد على أن الثمن ١٢٠ جنيتها للفدان الواحد ، وتكون جملة
الثمن ٥٨٢ ملجم و ٨٩٧٤ دفعت بتمامها على دور القرش الواحد من يد ومال المشتري

بمجلس هذا العقد ورق بكنوت من أوراق البنك الاهلي المصري ،

وقد وقع على العقد « في يوم الخميس ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ الساعة الرابعة
بعد الظهر بالمنزل رقم ١٠ الكائن بشارع احمد باشا بقصر الدوبارة ، وسجل بقلم
رهون محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ .

صفقة !

هي عن غير شك صفقة رابحة مهما يحاول النحاس باشا التهوين من قيمتها
محاولة المريب الذي يكاد يقول خذوني ... فلقد اشترى الفدان بسعر ١٢٠ جنيتها

فى المرج القريية من القاهرة فى وقت كان يباع فيه الفدان بمائتين من الجنيهات فى أقصى الصعيد من ارض أقل قيمة وأضعف غلة... بل ان صبحى افندى الشوربجى اشترى قبل ذلك بيضعة شهور - اى قبل فترة الرواج الاستثنائى - أرضاً مجاورة لها من حضرة صاحب السعادة بهى الدين بركات باشا بسعر الفدان ١٦٠ جنيها وكانت هذه الصفقة تشمل أطياناً أكثر من تلك ويبلغ مقدارها ٢٥٠ فداناً ، بما كان له اثره ولا ريب فى تقدير السعر - هذا فضلاً عن ان الأرض التى اشترها رفعة النحاس باشا لحرمة قد مهدت لها سبل ان ترى قبل الأخرى

بل ما لنا نذهب بعيداً... فان السمسار الذى اشترى الأرض سافر إلى فلسطين وعرض على كبير آل عدس سعراً هو ١٤٠ جنيهاً للفدان وأقنعه بالقبول لاعتبارات لا نخفى ، فلما عاد السمسار إلى مصر ظافراً بهذا القبول طمع النحاس باشا فى تخفيض جديد ونجح بعد ضغط جديد فى الحصول على ثمن ١٢٠ جنيهاً للفدان...! وهو سعر عجيب حقاً لأن هذه الأرض بالذات سبق ان قدر للفدان الواحد منها ٢٣٥ و ٢٥٠ جنيهاً

فماهى الأسباب التى دعت آل عدس وهم من كبار التجار من اخواننا الاسرائيليين الى عقد هذه الصفقة غير الراجحة ؟... ولاكن هل هى حقاً غير راجحة ؟ - هذا هو السؤال...!

٣ - سيارة كوتسيكا... الخ.

لعل الإشارة الى شراء هذه السيارة وما اليها من أدوات الترف أبلىغ فى الدلالة على العقلية الجديدة التى حازها النحاس باشا فاستحوذته ، وكسبها فكسبته... فلقد رأينا أن معيشة الترف كانت من العوامل التى أدت بالنحاس باشا وأهله الى الإغبة فى الثراء ، فلا عجب أن يودى الثراء فى دور - الى الاستزادة من الترف... وهكذا دواليك، فلن تكون الحلقة الا مفرغة ، مادامت الأموال تتوالى سابعة مسبعة !

الحكومي والمنزلي !

ولقد كان للنحاس باشا كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والخارجية ثلاث سيارات حكومية يستعملها في شئونه الحكومية والمنزلية، ولكنه أبى إلا أن يشتري لرئاسة مجالس الوزراء سيارة جديدة فخمة من طراز باكارد يبلغ ثمنها الأصلي ثلاثة آلاف جنيه وتمتاز على غيرها من السيارات الديمقراطية، بأن بها جهازاً لتكييف الهواء، فيبرد في الصيف ويسخن في الشتاء... إلى غير ذلك من معدات الراحة والتخفة التي يستمتع بها ذوو الثراء...

ولكن هذه السيارة الفخمة تملكها الحكومة فهي سيارة حكومية، ولرفعة رئيس الوزراء صفة أخرى منزلية تقتضى سيارة منزلية، ولا يصح بل ولا يليق أن تقل المنزلية عن أختها الحكومية!... ومن ثم استقر الرأي على شراء سيارة باكارد من نفس الطراز، فخرطب صاحب السيارات في هذا فتبين أن للسيارة الحكومية اختاً في عصمة أجنبي مليونير هو المسيو كوتسيكا... ولم يكن مفهوماً أن يفضل المسيو كوتسيكا شخص رئيس الحكومة فيحتفظ لنفسه بسيارة لا تملك مثلها إلا الحكومة... وتد يملك المال الوفير، شخص ليس بالمليونير... وبناء عليه طلب إلى التاجر أن يتصل بالمسيو كوتسيكا ويرجوه انتازل عن شراء السيارة، فما كان من المسيو كوتسيكا إلا أن قال إنه وما يملك رهنه شيئة رئيس الوزراء، وتنازل فعلاً عن شراء السيارة وأخذها النحاس باشا لنفسه ملكاً خاصاً

المصلحتان الخاصة والعامة:

ولما كان التاجر صاحب السيارات قد ارتضى - طبقاً لرواية النحاس باشا - أن يبيعها له بمبلغ أقل من ٣٠٠٠ جنيه فيظهر أن رفعتة أراد أن يرد له الجليل ولو على حساب الحكومة... وكان قد حدث أن استولت وزارة التموين على أكثر من عشرين سيارة باكارد استوردها التاجر صاحب السيارات فطلب إلى

النحاس باشا (و كنت اذ ذاك وزيرا للتموين) أن ارد له السيارات المستولى عليها ، فأخبرته أن هذه السيارات قد سلمت للجيش مقابل قيمة الاستيلاء ، فألح على النحاس باشا في ان أجد وسيلة لاستردادها من الجيش وتسليمها للتاجر ليتجر بها ويربح من ورائها ... فرفضت ذلك بطبيعة الحال ، وفي اليوم التالي جاء الى الوزارة المذكور راجيا ملجأ ، وفهمنا منه السر في الخاج رفعة النحاس باشا وحكاية سيارة كوتسيكا ...

الخبر العميم

وما أن خرجت من الوزارة حتى اشترى الوزراء سيارات جديدة لهم هم أيضا من طراز پاكار يقدر ثمن الواحدة منها بأكثر من ١٦٠٠ جنيه ... ولما كان الخبر الصميم هو الخبر العميم ، فقد قررت الوزارة تعميم السيارات على الرؤساء المحظوظين والسكرتيرين وطلب الى مجلس وزراء اعتماد مبلغ أربعين ألف جنيه لشراء ٣٥ سيارة ، ثم قرأنا في الصحف بعد ذلك انه قد اعتمد مبلغ ينوف عن السبعين ألف من الجنيهات لشراء سيارات واصلاحها ... واحتسب هذا المبلغ من اعتماد الطوارئ ...

ولم تكن هذه السيارة الفخمة التي اشترها النحاس باشا لنفسه هي وحدها من أدوات النرف التي كلفته آلافا من الجنيهات ، ولكن ذكرتها دون غيرها من المشتريات (كالأثاث وغيرها مما لدينا دليله . ولا يصح تفصيله) من باب التمثيل على ما يندر بذرا ، وتبذرا ، من المال الوفير ...

وليست مظاهر الثراء مقصورة على اشراء ، فهناك مستوى المعيشة اذا ما ارتفع عن الحد المألوف ، فانه يستتبع حتما الطفرة في الانفاق غير المألوف . وبخاصة اذا كان الثراء طارئا جديدا لم يتعوده صاحبه . وحسبي في ذلك أن أشير اشارة عابرة الى ما يعرفه جميع زائري النحاس باشا وأهله من بذخ في المعيشة

وفي الانفاق، لا يتوافر الا لثرى لا يخشى الاملاق... ولقد كان الناس يعجبون كيف يقضى النحاس باشا واهله شهورا في مينا هوس ينفق فيها ما لا يقل - ان لم يزد - عن ألف من الجنيهات، ثم يستأجر لسكنه غير مسكنه في مصر الجديدة قصرا في جاردن ستي كان ايجاره الشهري قبل صدور الامر العسكري برفع الاجازات خمسين جنيها غير ما يتكلفه من نفقات... ولكن لو انهم وقفوا على ما يعرفه العارفون - ولا محل لتفصيله - من نفقات تنفق من غير حساب على ما يسميه الفرنسيون *train de vie*، لعجبوا كل العجب من أين والى أين هذه النفقات والالوف المؤلفات...

ولكننا لم نشأ يامولاي الا أن نسجل هنا بعض الوقائع والصفقات التي قدمنا عليها الدليل، وهي كافية لمجرد التمثيل... وسنرى فيما يلي من أدلة على ما اقتناه الانساب الشركاء من مئات الالوف من الجنيهات ان ما ذكرناه وأقننا الدليل عليهم يكن الا جزءا من كل لاشك في وجوده وان عز السيل اليه...

٤ - مئات الالوف للانساب الشركاء

صبحى افندى الشوربجي صاحب معامل الغزل والنسيج هو رجل من رجال الاعمال، سوري الاصل والجنسية، وكانت أعماله مركزة في حدود اختصاصه، أى في الغزل والنسيج

ثم زوج ابنته من حضرة احمد افندى الوكيل الموظف بسكرتارية مجلس الشيوخ، وشقيق حرم رفعة النحاس باشا - وما أن تم هذا الزواج حتى اتسع نطاق الاعمال، والآمال، للطرفين معا...

وشاءت التطورات السياسية ان يعين النحاس باشا رئيساً للوزارة ولما يمضي على هذا الزواج أكثر من عام، فاذا بالآمال التي تمددت اتساعاً، قد تصاعدت ارتفاعاً، فبلغت الآمال حد الخيال!

واذا بالاستاذ احمد الوكيل يستقيل - وباللهحب ! - من وظيفته في سكرتارية مجلس الشيوخ ، مع أن مرتبه فيها كان حوالى الخمسة وعشرين جنيها شهريا ، وكان له فوق شهادة التجارة المتوسطة من المؤهلات أضخمها ، وأعظمها ، فهو نسيب وأى نسيب للنحاس باشا ... ، ولو انه ظل موظفا لارتقى المناصب درجات ، تعلوها علاوات !

ولقد جاءنى الاثنان معا عقب تأليف الوزارة - كما سأبين ذلك تفصيلا تحت باب رخص التصدير - يطلبان الترخيص بتصدير الزيت والجلود ، وتلا ذلك الارز والسكر ... وراح الاثنان - ومعهما شريك خفي ثالث - يتجسرون ويسمرون فى كل ما يقبل الاستغلال ، ويدر المال ...

وما أن اتسع النطاق ، حتى اتسعت الآفاق ، فتقدم النحاس باشا الى مجلس الوزراء يطلب منح صبحى افندى الشوربجى الجنسية المصرية ، تمهيدا لكرسى الشيوخ والباشوية ... ثم كان صباح وكان مساء فاذا الاستاذ احمد الوكيل نائب محترم لباب الشعرية ...

غير أن المناصب والالقاب ، هى الى المال بمثابة القشور الى اللباب ، ومن ثم راح حضرات الأنساب الشركاء يسعون الى المال بكل وسيلة ، حتى تضخمتم الحصيلة ، فبلغت مئات الآلاف من الجنيهات ، وقيل أن ثروة الشوربجى اخوان تقدر الآن بحوالى المليونين من الجنيهات ...

ولكنى يامولاي قد أخذت على نفسى بأن لا اتقدم الى جلالكم الا بالوقائع التى قام عليها الدليل ، وفيمايلى بعض ماوقفت عليه ، وتحققت منه ، من وقائع وأسانيد .

أطيان وعمارات

اشترى حضرة صبحى افندى الشوربجى منذ بضعة شهور من حضرة صاحب

السعادة بهى الدين بركات باشا عزبة بجوار المرج تبلغ حوالى ٢٥٠ فداناً ، ودفع
عن كل فدان ثمناً مقداره ١٦٠ جنيهاً مصرياً - أى أن مجموع الثمن يناهز الأربعين
ألفاً من الجنيهات - وهذه الصفقة غير مذكورة وقد تأكدنا خبرها من سعادة
البايع نفسه

وكذلك اشترى حضرته عن نفسه وعن أخيه بمقتضى عقد بيع رسمى محرر
فى ١١ مايو سنة ١٩٤٢ أمام قلم العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة عمارة ضخمة
بشارع الملكة نازلى من ورثة المرحوم على بك محمد صادق مقابل ثمن اجمالى قدره
٥٠٥٨٥ جنيه خمسين ألف وخمسمائة خمسة وثمانين جنيهاً ، دفع منه عند العقد
الابتدائى فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩٥٨٥ جنيهاً كما دفع فى مجلس العقد
المذكور مبلغ ٨٣٤ ملياً و ٨٤٣٠ جنيهاً وهو قيمة نصيب القاصر ، ودفع باقى
المبلغ وقدره ٣١٧١٠ جنيهاً بموجب شيك رقم ١٣٠٧٢٦ بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٢
على البنك العثمانى بالقاهرة

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد ان الطرفين حررا عقداً ملحقا بتاريخ
٩ يونيو سنة ١٩٤٢ نمرة ٨٣٣٨ مصر أشارا فيه الى دفع سميرة الى احمد بك
الوكيل ، وفيما يلى نص ما جاء فيه :-

« حضر الطرفان ومعهما نفس الشاهدين فى العقد الاول - وقررا انما يجب
خصمه من باقى الثمن هو مبلغ ٦٠٩ ملياً و ٩٢٧ جنيهاً وهو عبارة عن مجموع مبلغ
السميرة المستحقة لاحمد بك الوكيل والأموال الاميرية الخ... »

وعقد البيع مسجل فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ نمرة ٣٣٤٠ مصر تسجيل
هذه الصفقة - وشفقة الاطيان سالفه الذكر - يبلغ ثمنها وحدها حوالى
المائة ألف جنيه دفعت عداً ونقداً ، وتمت الصفقتان كما تمت الصفقات الاخرى
التي ستأتى الإشارة اليها خلال قيام الوزارة الحاضرة
وفوق ذلك فان حضرات الانسباء ، الشوريجى اخوان يقومون الآن ببناء

عمارتين كبيرتين في الزمالك

عرض بنصف مليون جنيه :

قد علمت من مصدره نبأ له دلالة البالغة وهو أن أحد السهامة قد عرض أخيراً بالنيابة عن صبحي افندى الشوربجي وشركائه شراء عمارة ايمويليا بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ولكن الصفقة لم تتم ولا يحسب أحد أن النصف مليون من الجنيهات تستنزف ما أدخره الانسباء المحظوظون من أرباح الصفقات المتواليات ، فقد علمت أن حضراتهم قد عرضوا أخيراً شراء أكثر من ستائة فدان صفقة واحدة في مديرية المنيا معروض بيعها في احدى التفليسات على أن يكون ثمن الفدان الواحد حوالى ٢٢٠ جنيه وعلى أن يدفع الثمن بأكمله عن الصفقة كقطعة واحدة لا تجزئة فيها

هذا يامولاى بعض من كل وفصل من أصل... عدا مايتحدث الناس عنه من صفقات لم نر محلا للإشارة اليها... وعدا صفقات التموين والغزل التى سيأتى الكلام عنها فى موضع آخر من هذه العريضة ، والتى كان محورها صبحي افندى الشوربجي ، ومحور المحور حضرة النائب المحترم الاستاذ احمد الوكيل ، الموظف السابق ذو المرتب الضئيل ، شفيق حرم رفعة الرئيس الجليل... (١)

من غير تعليق

وحسبنا أن نذكر هنا من غير تعاقب أن حضرة صبحي افندى الشوربجي النسب المحظوظ الذى وقف رفعة رئيس الوزراء فى مجلس النواب يترافع عنه

(١) يروى الراوون أقاصيص مدهشة عما ينفقه حضرة فعلا ، أو ينقل عنه نقلا بصدد نفقات ، و صفقات ، تبلغ الالوف المؤلفة من الجنيهات ، ولاكنى وان كنت أصدقها ، فلم أحققها .

مرافعة حارة، والذي توافرت له الآن مئات الآلاف من الجنيهات يدفعها أو يعرضها عدأً ونقدأً - هذا الرجل بالذات كان قد اقترض منذ عهد قريب لا يزيد كثيراً على السنتين مبلغ عشرة آلاف جنيه كسلفة صناعية للصانع التي يملكها، وقد اقترض هذا القرض الضئيل من الحكومة القائمة اذ ذاك

فان اين العشرة آلاف قرضاً، من مئات الآلاف يقتتها ذهباً وأرضاً...
واين موقفه من الحكومات الغابرة بالقياس الى موقفه من الحكومة الحاضرة!...
سبحان مغير الاحوال، ومغير الرجال...

التنظر على الاوقاف

واستغلال النفوذ

لعل من أفصح - وأقضى - الدلائل التي تنهض ضد النحاس باشا شخصياً هي تصرفاته الاخيرة بصدد الاوقاف التي كان أو أصبح ناظراً عليها - بفضل رياسته للوزارة... فان نظرة الى مجموع هذه التصرفات والى المستندات التي استخرجناها تأييداً لها تكشف عن ناحية من شخصية النحاس باشا اعترف انها كانت خفية على وعلى الكثيرين، فقد عرفته جريئاً ولكني لم أعرف فيه الجمع بين الجرأة والتحايل الا حين وقعت على هذه البيانات وما يؤيدها رسمياً من المستندات، وأنى ليؤسفنى، ومحزنى، أن اضطر الى الكشف عن هذه الحقائق المؤاة، ولكن السكوت عنها أشد ايلاماً، وشتان بين ألم وألم - بين ألم ضحيته الأفراد، وألم ضحيته البلاد...

وحسبى أن أذكر هنا عمليتين رئيسيتين - أو بالاحرى صفتين خطيرتين - تمتا لمصلحة النحاس باشا ناظر الوقف، في عهد النحاس باشا رئيس الحكومة...
واحدى هاتين العمليتين هي بيع منزل النحاس باشا الى وقف عبد العال الذى

هو ناظر عاينه، والاخرى هي تنظر النحاس باشا على وقف الدراوى بسمنود عقب تأليف الوزارة، وقد اقترنت هاتان العمليتان باجراآت ومناورات، وترتبت عليهما نتائج وتصرفات، تكاد تكون منقطعة النظير، لافى استغلال النفوذ فحسب، بل فى التحايل على الاستغلال وكسب المال بوسائل تكفى الاشارة اليها، فى التعاين عليها !

وفى ما يلى بيان موجز لهاتين الصفقتين :

١ — البيع منه واليه

يكفى يا مولاي من هذه العملية مجرد ذكرها ، لظهور وزرها فلقد باع النحاس باشا منزله فى سمنود الى وقف عبد العال الذى هو ناظر عليه بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ، ومن شروط الوقفية أن يكون لناظر الوقف حق السكنى فى منزل الوقف ... وأن يصرف المنزل كل شهر مائة وعشرين جنيها ثمن قمح وأرز ومسلى الخ . ، على أن يكون للزوجة المستحقة عشرين جنيها منها ...

وفى عبارة أخرى ، فان النحاس باشا هو البائع والمشتري فى نفس الوقت - ولقد يكون فى ذلك بدعة ، ولكنها بدیعة ... وصفقة رائعة ، ولكنها مریعة ! ورائعة الحال أنه كان لمصطفى النحاس باشا بصفة كونه فرداً من أهالى سمنود منزل خاص فى تلك البلدة يسكنه رفعتة بصفته هذه ، أو بما أستجد له من صفات كحاكم مدنى أو عسكرى ، أو اذا شاء كزعيم شعبي ... غير أنه قد نقي لرفعتة صفة أخرى لها وزنها ، ولها ثمنها ، وهى صفته كناظر للوقف ... وعلى ذلك رأى النحاس باشا الفرد والزعيم والحاكم أن يبيع المنزل للنحاس باشا ناظر الوقف بصفته وكيلًا عن الوقف ، لئكى يسكنه رفعتة كناظر للوقف طبقاً لنص الوقفية ، وقبض رفعتة فى نظير هذه العملية البارعة مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات

ثمة سخية كريمة ، ولم يتورع النحاس باشا عن القول بأنه قبض هذا الثمن تضحية منه ورحمة بالمستحقين والعقراء المتفعين من الوقف - وهي أيضاً رحمة من النوع الجديد المبتكر ، التي يتفجع منها الرحيم دون المرحوم !!

وانى يمولاي لأتشرف بأن أرفق مع هذه العريضة مستخرجاً رسمياً من محاضر جلسات محكمة طنطا الشرعية ، وآخر من حجة الوقف ، ويكفى الاطلاع على محاضر الجلسات وما تضمنته من المنازعات والأساليب التي لجأ إليها رفعة النظار تبريراً للحصول على مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمناً ليبيع منزله للوقف - يكفى الاصناف على هذه المخاير لكي تثر النفس مستفزة ، مشمئزة ، من أساليب التحايل على الاقوال ، فكيف بالاموال ... !

ولقد ضرب النحاس باشا بهذه العمية التي لا أعرف لها شيلاً من نظائرها في استغلال النفوذ - ضرب رفعة عدة عمالير بريئه بمحجر واحد ... وفي ايلي تانيصر موجز لأوزار هذه العملية :-

تحايل يتلوه تحايل : —

لعل الوزر الاول - أو التحايل الاول - هو نفس انتظار على الاوقاف ... فان محاسن الصدف قد شامت - وما زالت تشاء حتى الآن كما سرى - ان لا تكتشف محاسن رفعة النحاس باشا كناظر للوقف الا حينما يكون في الحكم ! ولذلك فلم يعين رفعة ناظراً على وقف من الاوقاف الثلاثة التي ينتظر عليها في بلدته الا بعد توليه الوزارة ، وكان آخر تعيين له كناظر لوقف البدر اوى في عهد توليه الوزارة الأخيرة - ولهذا التعيين قصة مبكية مضحكة سنتناولها فيما بعد .

وقد كانت الصحف المعارضة تحمل عليه في سنة ١٩٣٧ حملات شديدة بسبب تنظره على تلك الاوقاف في ابان توليه الحكم ، ولكن رفعة كان يعتذر بشتى المعاذير مبيناً أن في تنظره مصلحة للوقف وتحقيقاً لشرط الواقف ، فكنا

نحن أنصاره تتقبل منه هذه الحجج المؤيدة لوجهة نظره، ولو أن الكثيرين منا كانوا يتمنون ابتعاده عن مواطن التجريح في مسائل عالية من هذا القبيل .
ولكن الذى لم أكن أعرفه أو يعرفه أحد من زملائه أن رفعته كان سيتخذ من تنظره على الاوقاف سيلا للتحايل على الثراء، ولولا انى استخرجت أخيراً المحاضر الرسمية الدالة على ذلك واطلعت على محتوياتها مفصلة، مهلهلة، لما صدقت ما كانت تلوكه الالسة المذباغة، وتهمس به الاشاعة . . .
وتشاء المصادقات العجيبة أيضاً أن تبدأ الخطوة الاولى التى أدت الى صفقة بيع منزل رفعته للوقف الذى هو ناظر عليه، فى عهد توليه الحكم فى سنة ١٩٣٧، فقد جاء فى محضر محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٠ (وهو مرفق بهذه العريضة مع المحاضر الأخرى) : «أنه كان لوقف المرحوم السيد بك عبد العال عمارة واقعة على البحر الأعظم بسمنود . . . وقد أرصد عايتها الواقف مبلغاً كبيراً يصرف شهرياً فى الوجوه التى عينها الواقف، وأن العمارة المذكورة أخذت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ نظير

مبلغ ٨٦٨ مليم و ٥٣٢٥ جنيهاً،

اذن فقد نزع ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمان سنياً مبلغ ينوف على الخمسة آلاف جنيه . وكان ذلك فى سنة ١٩٣٧ حينما كان النحاس باشا رئيساً للوزارة وناظراً للوقف فى وقت معاً . . .

وتشاء المصادقات الطيبة يا مولاي — وكل طيبتها منصرفة الى مصالحة النحاس باشا ! — تشاء هذه المصادقات أن يبنى النحاس باشا عمارة جديدة لنفسه فى سمنود فى الوقت الذى أخذت فيه عمارة الوقف للمنافع العامة ! . . . فقد كان للنحاس باشا واخوته منزل الاسرة الذى ورثوه عن المغفور له والدهم، وقد تراضى رفعته مع بقية الورثة على أن يكون المنزل ملكاً خاصاً له، ثم راح يبنى البيت من

جديد لحسابه الخناس فبنى عمارة من دورين كان المفهوم أنها لسكنه الخناس ،
ولكن ما فهمه الناس لم يفهمه على ما يظهر رفعة الخناس باشا ، كما يتبين من
تصرفاته التالية .

وهنا يسوقنا الحديث الى مصادقة ثالثة - أو هل هي رابعة ؟ - هي أن المستحقة
الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة هي السيدة بدر حموده بك الاعسر زوجة الواقف
المرحوم السيد بك عبد العال ، وانها قد تزوجت منذ بضعة سنوات بحضرة
الاستاذ مسعد السمرة الذي تشاء المصادقة الخامسة - أو لعلها السادسة - أن
يكون زوجا لاحدى قرينات الخناس باشا وأن يضم الى زوجته الاولى زوجته
الثانية ، ونعني بها السيدة المستحقة في وقف عبد العال الذي ينتظر عليه رفعة
الخناس باشا .

هذا ما شاءته المصادقات لمصلحة الخناس باشا ونأتى الآن الى ما شاءه رفعته
لمصلحة المصادقات ١... فلقد اتفق رفعته مع السيدة المستحقة ، التي اتصلت به
بصلة النسب ، على تقديم طلب الى المحكمة الشرعية تطلب فيه الاذن للوقف بشراء
منزل الخناس باشا ناظر الوقف بدلا من العمارة التي نزع ملكيتها في عهد
الخناس باشا رئيس الوزارة ...

وفيما يلي نص الطلب الذي تقدمت به السيدة المستحقة الى المحكمة الشرعية
نقلا عن المحضر الرسمي :-

قالت السيدة بعد أن أشارت الى نزع ملكية عمارة الوقف في سنة ١٩٣٧ ...
ان الطالبة يهملها تحقيق شروط الواقف على الوجه الاكمل وقد بحثت عن
سراى للوقف بسمند ووقفت الى سراى واقعة على البحر الاعظم منشأة على
الطراز الحديث ملك حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى الخناس باشا
وتفاهمت مع رفعته على اعطائها للوقف بالثمن الذي تراه المحكمة مناسباً ، وقد قبل ان يأخذ

قطعة الارض الفضاء الباقية من سراى الوقف التى هدمت بعد ان نزع ملكيتها بما فى ذلك الارض المحكرة للوقف وأخذ أتناض السراى على أن يخصم ثمن ذلك من ثمن سرايه التى سيعطيها للوقف ، وطلبت الطالبة اجراء اللازم لذلك ،... اذن قد أصبح المنزل الرينى المتواضع الذى بناه الزعيم الشعبى المتواضع (سرايا) من السرايات الفخمة التى لا يرتضى النحاس باشا لما ثمننا أقل من عشرة آلاف من الجنيهات !... وسيأتى الكلام عن الثمن ومفرداته ، بل ومدهشاته... وليس أبرز فى معنى الحياة والتمثيل من اجابة رفعة الناظر باسان وكيله على طلب شراء منزله ، وهنا أترك الكلام أيضاً لمحضر الجلسة :-

« وقال وكيل رفعة الناظر ان رفعة يقدر الظروف التى ذكرتها الست الطالبة فى طلبها ويعطف عليها كل العطف نظراً لما جبل عليه رفعة من حب الخير

لمصلحة الوقف والمستحقين جميعاً بما يكفل لهم بقدر الاستطاعة الراحة التامة والتمتع بالمزايا التى قصدها الواقف من وقفه عليهم ، ولذلك فان رفعة الناظر يوافق على طلب الست الطالبة رغم ما فى ذلك من تضحية عزيزة عليه وبخاصة لأن السراى المطلوب شراؤها هى مقر ذكريات مسقط رأسه وأهله وتراث المرحوم والده... وقبل ذلك عن طيب خاطر رحمة بالسيدة الطالبة التى تحتاج الى سراى تقيم فيها بأسرع ما يمكن مراعاة لصحتها من جهة وليقوم من جهة أخرى بتنفيذ ما قرره الواقف بكتاب وقفه .. الخ . »

أفلا يرى مولاي أن رفعة النحاس باشا قد بلغ منه الحنان والحنن ، مبلغ الفن والتفنن... فهو انما يبيع منزله بمبلغ عشرة آلاف جنيه رحمة بالمستحقة التى تحتاج الى سراى تقيم فيها بأسرع ما يمكن مراعاة لصحتها... فى حين أن هذه السيدة المشار اليها لم تكن تسكن بطبيعة الحال الا مع زوجها الذى كان قاضياً فى الأرياف ينتقل من بلد الى أخرى ، بعيداً عن سمنود ، وبعيداً عن السراى التى يقول رفعة

في صدق بالغ أنها في حاجة إليها لتقيم فيها بأسرع ما يمكن ! .. وما كنا علم الله لندرى ان سكنى السرايات عمل من أعمال أرحمة، لولا ان القائل بذلك هو زعيم في الأمة، والأمة ! ..

ومن طريف ما ذكر في هذا الضدد أن النحاس باشا ذهب به الامعان في التحايل الى حد التصريح على لسان وكيله في الجلسة بما يأتي :-
« ان الذي يهون عليه هذه التضحية نوعا ما انه قد يستطيع الاستعاضة عن السراى مسقط رأسه وأهله بانشاء سراى مقابلة لها على أرض الوقف الباقية من أرض سراى المرحوم الواقف، وهي التي كان مزمعا أن يقام عليها سراى للوقف بدل السراى التي نزعت ملكيتها »

أليس هذا التدليل فريداً في نوعه ؟ ... فان النحاس باشا يقول انه كان مزمعا ان يتم على الأرض الباقية للوقف سراى للوقف، ولكنه من باب التضحية العزيزة عليه يبيع سراى والده للوقف ويأخذ هو لنفسه الأرض الباقية من ملك الوقف، عسى أن يبني عليها منزلاً له فيما بعد !! ولسنا وأيم الحق نفهم لماذا لم يبن النحاس باشا ناظر الوقف سراياً للوقف على الأرض الموقوفة التي يعترف أنه كان مزمعا بناء سراى عليها ؟ لماذا لم يفعل ذلك فيوفر على الوقف بضعة آلاف من الجنيهات، كما يوفر على نفسه بيع منزل والديه وما ينطوى عليه هذا البيع من تضحية عزيزة وغالية ؟ ... ثم اذا لم يكن بد من اعداد منزل للمستحقة رحمة بها فلماذا لم يكتف رفقته بتأجير منزله للوقف بضعة شهور حتى يتم بناء المنزل الجديد، لاسيما وأن عازة الوقف نزعت ملكيتها منذ سنة ١٩٣٧ وكان في مقدور رفيعته أن يبني منزلاً للوقف في الوقت الذي يبني فيه منزلاً لنفسه ... وقد كانت أدوات البناء رخيصة قبل نشوب الحرب ...

ولكنه لم يفعل وما كان له أن يفعل والا ضاعت الصفة، وضاعت الحكمة

من كل هذه الخطط المرسومة ، والتدابير المحكمة ...

ومن المدهش أن المحكمة الشرعية تسألت في إحدى جلساتها (جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠) إذا كانت شروط الواقف تقضى بإنشاء سراى بدلا من التى هدمت ، فوعد وكيل المستحقة بتقديم مذكرة في هذا الموضوع ، وفي الجلسة التالية - أى في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ - جاء الطرفان متوافقين على الإجابة ، وقال وكيل رفعة النحاس باشا « اثنى موافق على ماقرره حضرة زميلى وان فى شراء سراى للوقف توفيراً لمصلحة الواقف نظراً لأن ادارة الوقف كانت تشغل جزءاً من السراى التى نزع ملكيتها وهى الآن تستأجر منزلاً لا يقل أجره عن أربعة جنيهات ... »

بإله من مبرر ضمن المبررات ، أن يشتري الوقف منزلاً بعشرة آلاف من من الجنيهات ، توفيراً لاجار شهرى يبلغ الأربعة من الجنيهات ! ...
التجامل على استبعاد المستحقين :-

ومما يدل على احكام التدبير بين النحاس باشا والسيدة المستحقة ، أن المحكمة فى جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤١ طلبت الى الطالبة ووكيل الناظر تقديم كشف بأسماء المستحقين فى الوقف لأخذ رأيهم فى البيع وشروطه فقال وكيل رفعة الناظر أن المستحقين أصحاب مرتبات فى الوقف وليس لهم نصيب معين فى أعيان الوقف وعليه فلاداعى لأخذ رأيهم ، ولكن الهيئة أصرت على تقديم الكشف المذكور وأجلت الجلسة الى ١٨ يناير سنة ١٩٤٢ لتقديم الكشف ، وفى الجلسة المقبلة (التى انعقدت فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢) نظرت المحكمة فى مذكرة مقدمه من رفعة النحاس باشا بوجوب عدم أخذ رأى المستحقين ، وأثبت محضر الجلسة ما يأتى حرفياً :- « وعرضت المذكرة المقدمه من وكيل رفعة الناظر على وكيل الطالبة المتضمنة عدم الحاجة لأخذ رأى المستحقين فقال انه يوافق على ما جاء بها ،

وهكذا تمت المناورة وأحكم سبكها، وحبكها، بين رفعة الناظر والسيدة المستحقة فاتفق الاثنان على استبعاد جميع المستحقين أو المتفعين الآخرين رغم الحاح المحكمة وتأجيل الجلسة خصيصاً لتقديم كشف بأسماهم... ولعل هذه الواقعة وحدها تكفي لتدليل على التحايل المغيب ضد مصلحة الوقف وخوف النحاس باشا من اعتراض المستحقين الآخرين على بيع منزله للوقف وعلى الثمن الباهظ الذي يريد أن يتقاضاه.

التحايل على الثمن

كان الثمن هو الهدف الذي رمى إليه كل تحايل سبق أو لحق... أى منذ أن تقدم الطلب في يونيو سنة ١٩٤٠ الى محكمة طنطا الشرعية بالأذن بشراء «سراى» النحاس باشا، الى أن صدر قرار المحكمة في مارس سنة ١٩٤٢ بإقرار الشراء وإقرار العشرة آلاف جنيه ثمنًا يتقاضاه رفعة الناظر، الذى شامت المصادقة أن يصبح رئيساً للوزراء حين صدور القرار المذكور

وقد اجتاز هذا التحايل مراحل عدة كشف فيها النحاس باشا يده - أو قصده - بأسلوب متدرج ومتعرج معاً... ولو انه يامولاي تقدم الى المحكمة سافراً، لعذرناه تاجراً... ولكنه بدأ المرحلة الاولى فى طريق المساومة بالادعاء انه لا ينبغي من بيع منزله الا العطف بالمستحقة والرحمة... وفوض للمحكمة الثمن المناسب. ثم أحيل التحديد على قومسيون الأوقاف ونجح النحاس باشا فى اقناع الخبراء المعانين بتقدير ثمن المتر المسطح من أرض منزله البالغ مساحتها ١٧ سنى و ٨١٧ متراً ببلغ جنيهين ونصف للتر الواحد - فيكون مجموع ثمن الأرض ٩٢٥ ملياً و ٢٠٤٢ جنياً - وقدر للباني (وهى مقامة على حوالى ٤٢٩ متراً من الأرض المذكورة) مبلغ سبعة آلاف جنيه وبذلك تكون قيمة المنزل جميعه ٩٢٥ ملياً و ٩٠٤٢ جنياً... ولعله من المفيد أن نلاحظ هنا أن هذا التقدير ينصب على

منزل في حي من أحياء سمندود، وليس في القاهرة...
غير أن النحاس باشا لم يرضه هذا التقدير السخي فوق السخاء، فجاء وكيه
أمام المحكمة وقال إن رفعة يرى ألا يبخس السراي في قيمتها مع رعايته للوقف
ومصالحه...!

ورأت المحكمة « أن التقرير الوارد من قوميون الأوقاف يحمل لم يشتمل على
ما يشتمل عليه عادة تقارير الخبراء في مثل هذه المأمورية من التفاصيل
الضرورية... » وانتهى الأمر أخيراً بالنحاس باشا إلى طلب مبلغ عشرة آلاف
جنيه ثمناً لمنزله، ولعله من المفيد أن أورد هنا نص الطلب الذي تقدم به رفعة
النحاس باشا بلسان وكيله إلى المحكمة طالباً مبلغ يزيد ألف جنيه على تقدير
الأوقاف، وواصفاً هذه الزيادة بأنها « تضحية... » وفيما يلي نص ما ورد في محضر
٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ :- « قال وكيل رفعة الناظر أنني اطلعت على مذكرة
الأوقاف وأعدت مذكرة برأى رفعة الناظر في ذلك وهي تتضمن أن رفعة رأى
أخيراً أن يضحى في سبيل منفعة الوقف وقبل أن يكون ثمن السراي عشرة آلاف
جنيه على أن تفصل الهيئة في هذه المادة اليوم والا فرفعة في حل من عدم قبول
ذلك... »

أليس بديعاً ومبدعاً معاً هذا الموقف من رفعة النحاس باشا ؟... وهل هناك
من هو أقدر على الجمع في مسلك واحد بين التضحية والتهديد، والوعد والوعيد!!
انظر إليه يامولاي وهو يقول انه قد رأى أخيراً أن يضحى في سبيل منفعة
الوقف وقبل أن يكون ثمن السراي عشرة آلاف جنيه... ضارباً في ذلك المثل
الأعلى في التضحية الذهبيه !... ثم تفضل يامولاي فانظر إليه وهو يقرن
هذا العرض بشرط قبوله في جلسه اليوم، فوراً وفي غير تمهل، والا فهو في حل
من عدم قبول البيع، وليتحمل الوقف تبعه هذا التحلل !

ولكن المحكمة لم تتعجل، والنحاس باشا لم يتحلى ... بل استمرت المحكمة في نظر المادة وهي تؤجلها من جلسة الى جلسة حتى تولى رفعة ناظر الوقف رئاسة الوزارة في أوائل فبراير سنة ١٩٤٢، وكانت الجلسة السابقة على ذلك في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ - وأجلت الى أول مارس سنة ١٩٤٢ - وفي هذه الجلسة وهي الجلسة الأولى بعد توليه الوزارة رأت المحكمة أن تسأل رفعة الناظر « هل يقبل أن يبيع السراى بمبلغ عشرة آلاف جنيه فقط مع ترك حق احلاله محل وقف السيد بك عبد العال على وقف عنه أولاً ، ... فطلب وكيل النحاس باشا التأجيل اسبوعاً واحداً للجواب عن ذلك ، وأجلت الجلسة فعلاً الى ٨ مارس ، وفي هذه الجلسة الأخيرة أعلن وكيل رفعة الناظر - وقد أصبح الآن ناظراً للنظار !! - « أن رفعة الناظر يرى انه وان ضحى بأعز شيء لديه فان ذلك لا يمنعه من أن يقيم مباني في بلده وان قطعة

الأرض الفضاء التابعة لوقف السيد عبد العال لا تكفى للبناء عليها بل لابد من ضم قطعة الأرض المحكرة وعلى ذلك فهو يصمم أن يحتسب من ثمن السراى حق الاتفاع بالتحكير على قطعة الأرض المذكورة ... »

وفي الجلسة نفسها وافقت المحكمة على قبول تضحية النحاس باشا بأعز شيء لديه - وقررت شراء هذا المنزل العزيز بالصيغة الآتية : - « فلذا قررنا الموافقة على شراء السراى المذكورة بمبلغ عشرة آلاف جنيه حسب المدون بمحضر

جلسة اليوم وأجلنا المادة للبعينة وتوقيع الصيغة »

ضرب عدة عصافير

اذن قد استقر القرار على أن يبيع النحاس باشا أعز شيء لديه بمبلغ عشرة آلاف جنيه ... ولو انه يعسر على الشخص العادى أن يفهم كيف يكون هذا المنزل أعز شيء عليه ، في حين انه لم يسبق له السكنى فيه - كما اعترف وكيله بذلك أمام

المحكمة (يراجع محضر جلسة ٢ يونيو سنة ١٩٤٠) (١) غير أنه قامت عقبة في طريق البيع هي عدم توافر هذا المبلغ الجسيم في خزانة الوقف . . . وناقشت المحكمة وكيل النحاس باشا في ذلك - ولكن ما أسرع ما ذلل رفعتة هذه الصعوبة وما كان أمهره إذ ذلها لمصلحته هو من جميع نواحيها ، فعرف كيف يضرب عدة عصافير برمية واحدة يرميها . . . فلقد اقترح رفعتة - ووافقته المحكمة على اقتراحه - أن يشمل الثمن المفردات الآتية - أو على حد تعبير المحكمة « أن يستوفى رفعة مصطفى النحاس باشا مبلغ العشرة آلاف جنيه بالصفة الآتية ، :-

(١) ٨٦٨ مليم و ٥٣٢٥ جنيه ثمن السراى التى نزع ملكيتها للنافع العامة - يدفع نقداً للنحاس باشا -

(٢) ٢٠٠٠ جنيه مقدار المبلغ الذى وافقت المحكمة على استبداله من مال البذل المودع باسم الوقف من ثمن أهيان أخرى - على أن يدفع هذا المبلغ نقداً للنحاس باشا ويبقى ديناً على الوقف ويسدد من ريع خيراته

(١) قد يروق لحديث أن يتساءل فى شىء من العجب كيف هان على النحاس باشا أن يهدم من أساسه منزل الذكريات العزيزة عليه وينقضه حجراً بعد حجر ، بحيث لا يبقى للذكريات من أثر ؟ . . . وكيف بنى منزلاً جديداً بدل القديم فلم يحتفظ بمسقط رأسه ومقر أسرته ؟

ولكنى أرى فى هذا التساؤل شيئاً من التعسف ، فحسب رفعتة ما أبداه من التعفف . . . فهو قد استعاض بالمنزل الجديد عن المنزل القديم العزيز عليه ، ثم استعاض عن المنزل الجديد بشىء جديد بدله هو العشرة آلاف جنيه . . .

(٣) أنقاض عمارة الوقف التي نزع ملكيتها - وقد قدرت بمبلغ ٨٠١ جنيه دون مراعاة للزيادة الجسيمة في أسعار الحديد والأخشاب الخ... بسبب الحرب - وبعبارة أخرى فإن النحاس باشا كسب في عملية الانقراض هذه أضعاف ثمنها المقدر !

(٤) ٤٧٢ متر وكسور التابعة لوقف عبد العال أخذها النحاس باشا لنفسه بسعر ٥٠ قرش فقط لمتراً أي مقابل ثمن اجمالي مقداره ٥١٩ ملياً و ٣٣٠ جنيهاً ويلاحظ هنا أن النحاس باشا حينما اشترى من الوقف قدر المتر خمسين قرشاً ، في حين أنه عندما باع للوقف قدر المتر بمائتين وخمسين قرشاً أي خمسة أضعاف ثمن الشراء... وقد علل رفعته هذا الفرق الجسيم بأن القطعة المشتراه مستطيلة !

(٥) ٦٦١ ملياً و ٢٢٢ جنيه ثمن المبنى القائمة على قطعة الأرض المحكرة من وقف أبي عيشه ومقابل احلال رفعته محل وقف السيد بك عبد العال - ومساحة الأرض المحكرة ٧٢٧ متر وكسور أخذها النحاس باشا ضمن الثمن...

(٦) الباقي بعد ذلك كله (وهو حوالي ١٣٢٠ جنيه) يصرف لرفعة الناظر من ريع الوقف على أربعة أفساط متساوية في ظرف أربعة سنوات ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٤٢ (راجع محضر جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٢ حيث وقعت صيغة الاستبدال رسمياً من هيئة المحكمة بالنيابة عن وقف السيد عبد العال وأبي عيشه ومن حضرة عبد العزيز بك النحاس بصفته وكيلًا عن رفعة النحاس باشا)

وما هو جدير بالملاحظة ، أن الثمن الذي حدده النحاس باشا هو الذي تقرر ،

وأن الاعيان والانقاض التي طالب بها وصمم عليها هي التي تقررت .

صفقة مبروكة !

هي اذن صفقة مبروكة ، وان تكن غير مباركة ... فقد قدر النحاس باشا لمنزله ثمناً يبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقدم تأييداً لذلك تقريراً من خبراء استشاريين أستأجرهم ، فأوا في هذا التقدير تواضعاً محموداً ، وعطفاً بمدوداً ... ولكن هل هي عشرة آلاف جنيه فعلاً ؟؟ الحق يامولاي أن النحاس باشا قد ابتكر في المعنويات أحاسيساً ، وفي الماديات مقاييساً ، تختلف عما اصطلح عليه الناس أو اعتادوه ، فاعتبر المساومة رحمة ، والاستغلال تضحية ، ومن ثم قدر للماديات مبلغاً مقداره عشرة آلاف جنيه ، في حين أن حقيقته تبلغ حوالى الخمسة عشر ألفاً من الجنيهات ، لأن الانقراض التى قدرت بمبلغ ٨٠١ جنيه تبلغ قيمتها أضعاف هذا المبلغ ، وكذلك الأرض فقد قدر المتر منها بمبلغ ٥٠ قرشاً - على أن يشتريها هو - وبمبلغ ٢٥٠ قرش - على أن يبيعها هو ...

ومهما يكن من أمر فالمنزل الذى باعه بمبلغ عشرة آلاف جنيه - اذا سلمنا بانها عشرة - لا تبلغ قيمته الحالية - على أساس الاسعار الحاضرة - أكثر من ٣٥٠٠ جنيه أو ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير ، أما اذا احتسبنا تكاليفه الفعلية حين بنائه في سنة ١٩٣٧ ، وفي بلدة كسمنود ، فلن تزيد كثيراً على ألفين وخمسمائة من الجنيهات ... ولسنا نظن أن النحاس باشا نفسه الذى كان يفاخر - وكنا معه نقاخر - بأنه لاءلك من حطام الدنيا الا مرتبه ، وانه اضطر لاقتراض مبلغ من بنك مصر للقيام بنفقات زواجه - لسنا نظن أن رفقته يدعى انه كان يملك في سنة ١٩٣٧ عشرة آلاف من الجنيهات ، وانه أتفقها بأكملها على بناء « سراى له في سمنود !!

اذا ثبت هذا - وهو ثابت - فكيف ساغ للنحاس أن يدعى أمام المحكمة بدل المرة مرات أنه انما يضحى تضحية كبيرة اذ يبيع منزله للوقف بمبلغ عشرة

آلاف جنيه؟؟ وكيف سمح لنفسه وسمحت له ذمته بان يدعى في خطبة حديثة له انه باع المنزل بثمن يقل عن نفقاته؟؟
ياسيدى الباشا... اذا كان المنزل قد كلفك عشرة آلاف من الجنيهات أو أكثر منها - فمن أين جاءك هذا المبلغ الجسيم؟...
واذا لم يكلفك الا الفين أو ثلاثة الاف من الجنيهات، فكيف استسغت مطالبة الوقف الخيرى الذى انت ناظره بثمن يبلغ خمسة أضعاف ائتكاليف؟
وكيف أطاعك ضميرك - بل كيف أطاعك تعبيرك - فزعمت أنك تتوخى الرحمة بالمستحقين والمساكين، حين أنك لم ترحم أحدا الا نفسك، بل ولم ترحم حتى نفسك أيها المسكين...
ومائة جنيه شهريا

وأخيراً... وليس آخرأ، يامولاي فان الثمن ليس ١٠ أو ١٥ ألف من الجنيهات كما يبدو للناظرين العابرين... كلا، فللصفقة ثمن آخر - فى شكل مرتب شهرى يبلغ المائة جنيه وقد نصت الوثيقة على انفاقه على منزل الوقف وحاجياته من مأكـل ووقود وخدم، فضلا عن عشرين جنيها شهريا اختصت بها السيدة المستحقة

ولما كان مبلغ المائة جنيه شهرياً موقوفاً على منزل الوقف نفسه، فقد انقطع صرفه حينما نزعـت ملكية المنزل المشار اليه فى سنة ١٩٣٧، وحيثـذ فقط - فتقت الحيلة لرفعـة ناظر الوقف الجليل أن يبيع منزله الخاص للوقف فيجمع ثلاث صفقات نادرآت فى صفقة واحدة :-

(أولاً) يتبض مبلغ عشرة آلاف جنيه (وحقيقته ١٥ ألفاً كما رأينا) ثمنـا للمنزل - بصفته بائعـا

(ثانياً) يقبض شهرياً ١٠٠ جنيه لاتفاقها على حاجيات المنزل - بصفته - ناظراً للوقف

(ثالثاً) يتمتع بحق سكنى المنزل طوال عمره كناظر للوقف - طبقاً لنص الوقفية - من غير أن يدفع مائها واحداً مقابل سكنته - استغفر الله فقد انساق قلبى الى التحدث عن النحاس باشا كشخص عادى يسكن البيوت ويدفع الأجرة لأصحابها - أو يعنى منها على أحسن الفروض - وفاتنى ان رفعتة يسكن بيت الوقف ويدفع له الوقف نفقات سكنته مائة من الجنهات فى الشهر، أى ان المالك لا الساكن هو الذى يدفع الأجر! ...

فاذا أضفنا الى هذا كله ، يا مولاي ، ان النحاس باشا كان رئيساً للوزراء فى سنة ١٩٣٧ حينما صدر الأمر بنزع ملكية منزل الوقف مقابل مبلغ ٥٣٢٥ جنيتها دفع لخزينة الوقف ، وأن رفعتة شرع فى الوقت نفسه فى بناء منزل خاص له ليبيعه للوقف بدل المنزل الذى نزع ملكيته - وأنه نجح فى لعبته هذه نجاحاً فاق المأمول ، والمعقول ، فقبض فى وزارته الحاضرة مبلغ الخمسة آلاف وثلثمائة وخمسة وعشرين من الجنهات مثنى وثلاثاً ورباع ، ثمناً اجمالياً ومزبواً دورياً ... وانه فى نهاية الامر لا يزال مستمتعاً بحق السكنى فى منزله كناظر للوقف ، بعد أن أصبح منزلة منزلاً للوقف! - اذا جمعنا هذا كله بعضه الى بعض ، ووصفناه كما وصفه النحاس باشا ، بأنه عمل من أعمال الرحمة ، لصح لنا - بل ووجب علينا - أن نعجب بالنحاس باشا ناظراً ووزيراً جمع بين الحكم والحكمة ... ولو أنها « حكمة » من نوع « الرحمة » ، تسعى الى منفعة أصحابها ، وتدخل البيوت من غير أبوابها ...

برافو مصطفى النحاس ! ومسكين مصطفى النحاس ! (١)

ب - التنظر على وقف البدراوى.

يا صاحب الجلالة :

لولم يكن لدينا غير فضيحة بيع المنزل منه واليه التى ذكرنا فيها تقدم بعض تفاصيلها المخزية ، لصح لنا أن نجتزئ بها عن أية واقعة أخرى فهى وحدها تكفى لكشف العقيلة ، وكشف الرجل الذى يعتمد على العقيلة ، وكشف الحكم الذى يعتمد على الرجل ! ...

ولكن هناك فضيحة وقف آخر هو وقف البدراوى ، ولعلها لا تقل ان لم تزد خطورة عن سابقتها فى ابراز معنى الاستغلال - استغلال النفوذ لا استغلال المال ! بل لعلها أفصح - لأنها أفصح - فى معنى التحايل على الباطل ، بالبأسه لباساً من الفضائل ! ...
لمحة تاريخية

ووقف البدراوى هذا - كوقف عبد العال - له مقر فى سمود ، وهو يشمل

(١) الجزء من جنس العمل : حسبنا أن نلاحظ هنا أن النحاس باشا بعد اتمام صفقة بيع منزله بناء على طلب السيدة المستحقة (كاسبق أن بينا) رأى أن يكافئ حضرة زوجها (وهو الاستاذ مسعد السمره قريب رفعتة) فنقله من القضاء الى وظيفة كبيرة فى الداخلية ورقاه ترقية استثنائية من ٤٨ جنيا الى ٦٠ جنيا شهرياً... ولهذا الترقية فضيحة مزدوجة سيأتى الكلام عنها تحت باب المحسوبيات ويكفى ان نبرز هنا احدى ناحيتى هذه الفضيحة وهى أن أموال الدولة أصبحت تمنح « كبقشيش » لمن يخدم النحاس باشا خدمات خائفة ! ...

أطياناً مقدارها ٢٢ س و ٢٣ قيراط و ١٣٧٦ فدان أوقفها المرحوم أحمد باشا البدرأوى فى ١٧ يناير سنة ١٩٠٧ واختص الجهات الخيرية بسبعة أعشار من ريعها ، وذريته بالثلاثة أعشار الباقية ، وشرط النظر على الوقف من بعده للسيد حسين القصبي ومن بعده لمحمد بك عثمان ثم من بعده لعلى بك المنزلاوى ثم من بعده للشيخ محمد النحاس ثم من بعده للشيخ يوسف سنبل ، ثم من بعده لحسن افندى خيرى البدرأوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى .

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت محكمة طنطا الشرعية رفعة النحاس باشا ناظراً مؤقتاً على هذا الوقف الى ان يفصل نهائياً فى عزل الناظر السابق - وظل رفعتة ناظراً طوال مدة توليه الوزارة ، ثم صدر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قرار بتأييد قرار العزل نهائياً ، وعقب ذلك طالب بعض المستحقين تعيين رفعة النحاس باشا ناظراً على الوقف بصفة دائمة ، فعارضت وزارة الاوقاف فى هذا الطلب فى خطاب منها بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ، وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الشرعية الابتدائية وزارة الاوقاف ناظرة على الوقف ، وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار فى أول اكتوبر سنة ١٩٣٨ .

الوزارة والنظارة !

وظل الحال على هذا المنوال حتى عاد النحاس باشا الى الحكم من جديد فى ١ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولم تكد تمضى بضعة أيام على توليه الوزارة حتى عاوده داؤه القديم ، فحن الى النظارة وقد واثته الوزارة

نعم يامولاي ، فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ - أى بعد تشكيل الوزارة بخمسة أيام - تقدم بسحر ساحر ، أو بقدره قادر ، طلب من بعض المستحقين الى محكمة طنطا الشرعية باقامة رفعة النحاس باشا ، رئيس الوزراء ، ناظراً دائماً لوقف البدرأوى . . .

وعلى اثر هذا الطلب اتخذت المحكمة الاجراءات المعتادة فطلبت الى وزارة الأوقاف باعتبارها ناظرة على الوقف ان تبدي رأيها فيه ، وكانت هي التي عارضت في اقامة النحاس باشا ناظراً في سنة ١٩٣٨ ... ولكن النحاس لم يكن وقتئذ رئيساً للوزارة ... أما الآن فهو رئيس للوزراء جميعا ومن بينهم وزير الأوقاف بالذات ، فما أيسر السيل وما أهون العقبات ! ...

ومن ثم لم يلبث قضية رئيس المحكمة حتى تلقى الجواب التالى من معالى وزير الأوقاف في وزارة النحاس باشا ردا على خطاب المحكمة :-

« حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية
ردا على خطاب المحكمة المؤرخ ١٦ فبراير رقم ٣٣٨٤ تفيد بأن الوزارة
لامانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا في النظر
على الوقف المبين بخطاب المحكمة المذكور ، بدلا عنها -

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ (١)

وزير الأوقاف

امضاء

هاهى ذى العقبة الأولى قد ذلت ، وهاهى ذى نظارة الوقف بعد أن
حرمت قد حلت ... وهاهى ذى وزارة الأوقاف في عهد النحاس باشا لا ترى
مانعاً كما أن رفعتة لا يرى وازعا - من أن يستغل رئيس الوزارة نفوذه ازاء الوزير ،
في سجل الوزير الوفدى على وزارته سوء الادارة ، ويعتد لرئيس الوزراء

١ - سألت المحكمة وزارة الأوقاف للمرة الثانية هل الوزارة تعتبر نفسها متنازلة
للنحاس باشا عن النظر فردت الوزارة مشيرة الى خطابها السابق بأن لامانع
لديها من اقامة رفعة النحاس باشا في النظر على الوقف بدلا عنها ، وان محامى
الوزارة قد قدم خطابها للمحكمة بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٢ .

بالاولوية فى استغلال النظارة !...

تلك كانت الخطوة الاولى فى سبيل الاستغلال ، ويلها أخرى ، أدهى وأنكى :-

فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ أرسل رئيس محكمة طنطا الشرعية الخطاب الخطير التالى نصه الى رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء :-

« نمرة القيد ٣٤٥٦ — حرر فى ٢٣ / ٣ / ١٩٤٢ .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ، فقد طلب المستحقون فى وقف المرحوم احمد باشا البدر اوى تعيين رفعتكم فى النظر على هذا الوقف ولم تمنع وزارة الاوقاف فى ذلك

ونظراً لان رفعتكم قد كرستم حياتكم النافعة على خدمة هذا البلد الامين ورعاية مصالحه والقيام بأعبائه

ونظراً لما لرفعتكم من الايادى البيضاء السابقة على هذا الوقف ومستحقه ، ونرجو من رفعتكم أن تضيفوا الى أعمالكم النافعة عملاً آخر تجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للفقراء والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ والله يجزيكم على أعمالكم خير الجزاء ويحفظكم ويقيمكم

وتفضلوا بقبول جليل الاحترام ؟

رئيس محكمة طنطا الشرعية

امضاء

محمد الجداوى

وقد نشر هذا الخطاب على الناس ، فى الصحف جميعاً ...

قصة خطاب :

وهكذا ذهب النحاس باشا في استغلال نفوذه ، وفي التحايل على هذا الاستغلال ، الى أبعد الحدود ، مستهترا بجلال القضاء ، ومستخدما الثناء في غير محل الثناء واني مع كل الاحترام أرى أن رئيس المحكمة الشرعية قد تعدى حدود اختصاصه ، فبدلاً من أن يسأل في حيدة القاضي هل يقبل النحاس باشا التنظر على الوقف أو لا يقبل ، نراه يضرع اليه ويتوسل راجياً منه وملاحاً عليه أن يضيف الى أياديه البيضاء السابقة وأعماله النافعة عملاً آخر يجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت فيقبل التنظر على هذا الوقف خدمة للوقف والمستحقين ! ؟

لم يكن لرئيس المحكمة أن يسبق المحكمة الى قرارها في قضية قائمة لم يتم الفصل فيها ، كما يؤخذ من خطابه الذي جاء فيه أنه يرجو النحاس باشا افادته بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل ولكن اذا كان رئيس المحكمة قد أساء التصرف فان رئيس الوزارة قد أساء الاستغلال ، وحسبي يامولاي أن أضع تحت أنظاركم الكريمة نص الرد الذي أرسله النحاس باشا الى رئيس المحكمة ، ونشره في الصحف جنباً الى جنب مع الخطاب - وفيما يلي نص الرد :-

« فندق مينا هوس - في يوم السبت ١١ ربيع الأول سنة ١٣٦١ (٢٨ مارس

سنة ١٩٤٢)

حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية الابتدائية .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦ وردا عليه أفيد فضيلتكم اني بالرغم من المهام العامة الوفيرة الملقاة على عاتقي والتي تستغرق معظم أوقاتي فضلاً عن مهام الخاصة ، لايسعني ازاء طلب المستحقين في وقف المرحوم احمد باشا البدر اوى وما تفضلتم به من تأييده وذكركم به مما سبق لي اسداؤه للوقف ومستحقيه ومناشدتي أن أضيف الى

أعمال النافعة عملاً آخر أجزي عليه من الله يوم تجزي كل نفس بما عملت - ازاء ذلك كله لا يسعني إلا أن أحمل نفسي على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ، وقفنا الله الى ما فيه خدمة البلاد والعباد - وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام ؟

امضا.

مصطفى النحاس

أفلا تقوم النفس وتقعديامولاي - بل لعلها تقعد مشمزة اكثر مما تقوم مستفزة - لهذا التلاعب الساخر السافر ، بالعقول ، وبالمشاعر ، بل وبمجرد الالفاظ والمظاهر ! ...

ففي أي عرف ، وفي أية لغة يتوسل الى انسان توسلا على صفحات الجرائد بأن يقبل نظارة وقف تدر عليه حوالى الالف وخمسمائة جنيه سنويا - (اذا الاطيان الموقوفة تربي على أل ١٣٥٦ فدان) - وفي أي عرف وفي أية لغة يقول هذا المحظوظ كما يقول النحاس باشا عن نفسه ، أنه لا يسعه الا أن يحمل نفسه على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ، ! ... وفي أي عرف وفي أية لغة يصح لانسان أن يقول أنه سيجزي من الله الجزاء الحسن على قبض مرتب ينوف على المائة جنيه شهريا ، مضافا الى ما يقبضه أصليا ! اذا لم يكن هذا هو الاستغلال المحرم على الوزراء فكيف يكون استغلال النفوذ؟ ...

لماذا لم يفكر المستحقون في ترشيح النحاس باشا لنظارة الوقف الا بعد بضعة أيام من توليه الوزارة؟ ... ولماذا تبادر وزارة الأوقاف الى قبول هذا الترشيح وقد رفض رفضا نهائيا من قبل؟ ... واذا كان النحاس باشا يعتقد منا ان قرار القضاء واجب الاحترام فلماذا استغله هذا الاستغلال واستخدمه هذا الاستخدام؟ ... ولماذا يامولاي - وفي أية حكومة متمدنة أو غير متمدنة -

يحاول رئيس الحكومة أن يسند الى شخصه عملاً يقوم به رسمياً وزير من وزرائه ،
فيجرد الوزارة أو المصلحة من عمل رسمي ، ليكون له من ورائه نفع شخصي ،
له في تقديره كل الاعتبار ، لانه يقدر بالداق والدرهم والدينار ...
انها لمهزلة ، وانها لمأساة ، وقديماً قيل أن بعض الضحك كالبكاء ...

واقعة حال

ولقد كان لهذه المأساة واقعة حال وكان لها أثرها في الخلاف الذي نشب بيني
وبين النحاس باشا أثناء الوزارة

ففي يوم الجمعة ٢٧ مارس قيل افتتاح البرلمان - دعاني حضرة الاستاذ محمود
أبو الفتح صاحب جريدة المصري وبعض أفراد أسرتي ، كما دعا معنا الاستاذ
ابراهيم فرج وأسرته ، لتناول الغذاء في فندق يطل على بحيرة قارون بالفيوم -
وفي طريقنا الى الفيوم مررنا بالسيارات بفندق مينا هوس فوجدنا حضرة
عبد العزيز بك النحاس في ردهة الفندق وفهمنا منه أن النحاس باشا خرج لصلاة
الجمعة فسرنا في طريقنا حتى وصلنا الى بركة قارون ... وهناك اجتمع بي الاستاذ
ابراهيم فرج - ولم يكن النحاس باشا حتى ذلك الوقت قد طلب ترقية تلك الترقية
الاستثنائية المعروفة - واخبرني بمناسبة وجود عبد العزيز بك النحاس في
مينا هوس عن قصة وقف الب دراوى وتفصيلاتها المخزية ، فقال ان عبد العزيز بك
النحاس قد ذهب الى مينا هوس ومعه خطاب رئيس المحكمة الى النحاس باشا وانهم
سيردون على المحكمة بقبول النظارة ... ثم قال انه عقب تأليف الوزارة سعى
النحاس باشا بواسطة أخيه لدى بعض مستحقى وقف الب دراوى بسمنود (والاستاذ
ابراهيم فرج من أهالي سمنود) - فقدم المستحقون طلباً الى المحكمة بإقامة النحاس
باشا ناظراً للوقف بدل وزارة الاوقاف - وان رئيس المحكمة رأى قبل تقرير
التعين أن يسأل النحاس باشا هل يقبل النظارة أو لا يقبلها - وان عبد العزيز بك

النحاس ينتظر تحرير الرد اليوم في مينا هوس (١) - وأن لوزير العدل صلة بهذا المسعى وهو على علم به .

قال لي حضرته ذلك بلهجة المتألم المتحسر على ما انحدر اليه النحاس باشا - كما ذكر لي بعض تفاصيل أخرى عن تعيينات طلبت اليه من ألحق الناس بالنحاس باشا وذكر لي بالتحديد شاين طلب تعيينهما فوراً بمرتب شهرى لا يقل عن عشرين جنياً فلما اعتذر بوجوب مراعاة القوانين المالية استعين بالنحاس باشا عليه ... الى آخر القصة المحزنة يامولاي ...

وفي مساء اليوم نفسه اجتمع بي في منزلى حضرات الوزراء وكان الخلاف الوزارى على أشده بينى وبين النحاس باشا في ذلك الوقت (كما بينت في مقدمة هذه العريضة) - واذكر من بين الوزراء الذين زارونى في منزلى للتوسط في الخلاف حضرات (عثمان باشا محرم - وحمدى باشا سيف النصر - وصبرى أبو علم باشا - وبجيب الهلالى باشا - وعبد الفتاح الطويل باشا - وكامل صدقى باشا) - وفى أثناء حديثنا عن تصرفات النحاس باشا وأهله التى كانت محل شكواى واعتراضى ، وجهت حديثى الى صبرى باشا أبو علم وقلت له انى علمت من مصدر وثيق بحكاية وقف البدر اوى وأنه قد اتصل به شخصياً فى هذا الصدد ... ثم قصصت على الوزراء ما سمعته من تفاصيل وقلت لصبرى باشا غاضباً قل للنحاس باشا على لسانى أن فى تصرفه استغلالاً لا يليق به وبنا ، وأنه لم يعد يصح لنا أن نأخذ على الغير المآخذ فى حين اننا نرتكب الكبائر ...

وعلمت بعدئذ أن صبرى باشا لم يتوان بطبيعة الحال فى ابلاغ النحاس باشا ما قلته عنه واخذته عليه بهذا الصدد ... وان النحاس باشا حفظها فى نفسه !!

(١) أرسل الرد فعلاً فى اليوم التالى ، كما هو ظاهر من تاريخ جواب النحاس باشا (فى يوم ٢٨ مارس) الذى أشرنا اليه فيما سبق

مسك الختام !

ختمت هذه المأساة بترقية حضرة رئيس محكمة طنطا الشرعية الى رئاسة محكمة
الاسكندرية ولم يكن قد بقي على من تقاعده الا بضعة شهور قليلة ... وحاشاى
الان اتصد من وراء هذه الاشارة الى أى مساس بموقف فضيلته ، ولكن النحاس
باشا ذو الذى يؤخذ عليه تلك الرغبة الملحة فى الاغداق بأموال الدولة على كل
من ينتفع من ورائهم ، ومادامت الدولة هى التى تعطى فلا بأس من اعطائهم ...
ولقد رأينا انه فى صفقة البيع منه واليه فى وقف عبدالعال كافاً زوج المستحقة
عن استحقاق ... فأنعم عليه بزيادة فى مرتبه الشهرى تبلغ الاثنى عشر جنيها من
المتد البراق ، أو اذا توخينا الدقة فن نقد الاوراق ! ...

وتشاء المصادقة - وهى محض مصادقة ولا شك - أن يكون رئيس الهيئة
التي أقرت صفقة البيع فى وقف عبدالعال هو نفسه رئيس الهيئة التي أقرت النظر
على وقف البدر اوى ، وان تتم الصفقتان فى شهر واحد هو شهر ابريل سنة ١٩٤٢ ...
هاتان هما الصفقتان العجيبتان ، يا مولاي ، وان يكن العهد كله عجب ! ...

الاستغلال بالتأجير

استأجر رفعة النحاس باشا منزلا فى رمل الاسكندرية من احد موكليه
السابقين بايجار سنوى يبلغ حوالى مائتين جنيه ... ثم حدث ان اصبح رفعتيه
رئيساً للوزراء وحاكماً عسكرياً ... وهنا اتخذت الاجراءات البريئة شكلاً نادراً
فى الاشكال ، يتفق مع عقلية الاستغلال ! ...

فقد رأى النحاس باشا المستأجر ان يستغل تفوذ النحاس باشا الحاكم
العسكرى ... ومع ان عقد الايجار لا يسمح له بالتأجير من باطنه فق أجر
رفعتيه المنزل الى سيدة افتحته بنسيوناً ، واشترطت زيادة على شروط العقد ان

تعطى لها رخصة خمر ، فقبل النحاس باشا ذلك كله على ان يتقاضى لنفسه ايجاراً سنوياً قدره ألف من الجنيهات ...

ثار المالك لنفسه ، في دوره ، وهدد بمقاضاة النحاس باشا لاخلاله بشروط الايجار ، سيما وان مدة العقد كانت قد انتهت ولم تكتب شروط أخرى تسمح بتحويل المنزل الى خماره ... (١)

فماذا عساه أن يفعل ، رفعة الحاكم العسكري ، ازاء هذا التطور الجديد ؟ ...
النفع والانتفاع :

لم يجد رفعتة أى عناء في التغلب على هذه الصعوبة بوسيلة اتقنها ايما اتقان ، بفضل ما أوتي من سبق المران ... فهو من المؤمنين بحكمة المثل العامى بأن أسعد الناس حظاً من نفع وانتفع ... ومن ثم رأى رفعتة أن خير وسيلة للتخلص من هذا البلاء ، هى أن يجمع بين الرضاء والاسترضاء ... فراح يسترضى صاحب الملك وحضرة الاستاذ المحامى وكيله ، ونجح بما أوتي من قوة الحجة ، في اثناعهما بوجوب الاقتناع من غير ماضجة !

وتشاء المصادفات - ولكأنها على عهد مع هذا العهد ! - أن يرشح الوفد بريامة رفعة النحاس باشا حضرة الاستاذ المحامى لعضوية مجلس النواب وان يصبح نائباً وفدياً ، بعد أن كان الى عهد قريب خصماً معروفاً من خصوم الوفد ومرشحا في الانتخابات ضد مرشحيه ... وبحلو لبعض سبئي الظن أن يزعموا بأن هذا الترشيح كان من قبيل العرفان بالجليل لحضرة الاستاذ المحامى تلقاء ما بذل من جهد

(١) يدعى البانسيون Bension Elizabeth وهو مخصص للترفيه ... ويدخل ضمن الترفيه شرب الخمر الذى أستخرجت له رخصة خاصة ارتفع بسببها الايجار الى ألف جنيه ... ومن عجب أن يقبل النحاس باشا هذه الفضيحة على نفسه وهو رجل التقى والورع ، ولكنه المال ... قاتل الله المال !!

في تسوية النزاع بين حضرة المؤجر ورفعة المستأجر...، ولكنى أخالف المتظنين فيما زعموا، فلقد ساء ظنهم فأثموا... وأغلب الظن أن رفعة النحاس باشا انتهز فرصة القضية، لاقناع حضرة الزميل بموقف الوفد من القضية المصرية، فكان اقناع تلاه اقناع، وكان تقع تلاه اقناع!...

وقائع وشواهد متوالية

تتوالى يامولاي الشواهد والأسانيد على مفاصد هذا العهد، فتأخذ بعضها برقاب البعض، ولما ننته من احصائها في هذه العريضة... شاهد من أهلها:

أشرت فيما تقدم الى صفقة الأطيان التي اشترتها حضرة صاحبة العصمة حرم النحاس باشا من آل عدس بسعر الفدان الواحد ١٢٠ جنيهاً مصرياً، وقلنا أن هذا الثمن يقل كثيراً عن قيمة الأرض الفعلية التي قدرت فعلاً بسعر يتراوح بين ٢٣٥ جنيه و ٢٥٠ جنيه للفدان الواحد - ثم خلصت من هذا الى النتيجة التي تتفق مع منطق هذا العهد وهي أن رفعة رئيس الوزراء قد استغل نفوذه في الحكم لتحقيق هذه الصفقة وغيرها من الصفقات المجزية المغنية، سواء باسمه كناظر لأوقاف أو باسم السيدة حرمه كمالك لأطيان تشتري وتستغل، في عهد أصبح الحكم فيه غنياً يستغل...

وقلنا فوق ما تقدم أن هذه الأطيان التي اشترتها حرم رفعة النحاس باشا من آل عدس ملاصقة لأطيان أخرى مساحتها ٢٥٠ فداناً اشتراها حضرة صبحي أفندي الشوربجي من سعادة بهي الدين بركات باشا بسعر ١٦٠ جنيهاً للفدان الواحد، وذلك رغم أنها أقل جودة في تربتها، وبيعت في وقت لم تكن أثمان الأطيان قد ارتفعت الى الحد الذي وصلت اليه حينما اشترى النحاس باشا الأرض

المجاورة لها باسم السيدة حرمة .

وإشياء الله يأمولاي أن يسخر في الساعة الأخيرة شاهداً من أهلها ليشهد على صحة ما قدمنا في إحدى المجلات الحكومية وهي مجلة « آخر ساعة » ... فقد نشرت في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ تحت عنوان « صفقة ، ما يأتي حرفياً :-

« اشترى صبحي بك الشوربجي التاجر المعروف وصاحب مصانع الشوربجي أرضاً زراعية مساحتها ٥٠٠ فدان منها ٢٥٠ فداناً كانت ملك بهي الدين بركات باشا في ضاحية المرج . وقد اشتراها بسعر الفدان ١٦٠ جنياً ، وبعد أسبوعين عرض عليه ٢٦٠ جنياً في الفدان ، فقال : يفتح الله ... »

اذن هاهو ذا الدليل يأتي من عندهم سباقاً ، فيجزى متجاهليه جزاءاً وفاقاً ... ولقد كنا نعلم من مصادرنا الخاصة التي لاثبتة في روايتها أن أطيان عدس التي بيعت لحرم النحاس باشا بسعر ١٢٠ جنياً فقط للفدان قد قدرت كما أسلفنا ، بسعر ٢٥٠ جنياً للفدان ، وانها وهي الاجود تربة من أطيان الشوربجي ما كانت لتباع بأقل من ثلثمائة جنية لولا أن الشرط لمصلحة رئيس الحكومة وأهله ... وهما هي ذي المجلة الحكومية تكشف عن حقيقة الصفقة وهي تغلخر بثروة الشوربجي أو تداعبه ، كالدبة تقتل صاحبها وهي تدافع عنه أو تلاعبه ... لانه اذا كان الشوربجي يرفض أن يبيع أطيانه بسعر ٢٦٠ جنياً للفدان فكيف تسنى للنحاس باشا بعد مرور بضعة شهور وارتفاع الاسعار ارتفاعاً فاحشاً أن يشتري الاطيان المجاورة لها بسعر ١٢٠ جنياً فقط ولا غير ! ... كيف تمت هذه المعجزة في زمن عزت فيه المعجزات ؟ ... وكيف ارتضى آل عدس وهم التجار الحاسبون ، هذه الصفقة الكاسدة فاربحت تجارتهم وما كانوا يكسبون ! ... ولكن كيف صح لنا أن نسأل هذا السؤال ، في حين ان الجواب يستشف

من نفس السؤال ، وتجمعه كلمة واحدة هي الاستغلال ، ولا شيء غير الاستغلال !...

صفقات متتابعة :

لم نشأ يا مولاي في سرد ما نعرف ان نساير الناس فيما يعرفون ، وهم قد يخطئون أو يرجفون ... ومن ثم تحريتنا الدقة في كل واقعة رويناهها ، قد كرتنا مثلاً أن الشوريجي اخوان قد اشتروا من سعادة بهي الدين بركات باشا ٢٥٠ فدانا في حين أن مجلة آخر ساعة تقول في روايتها التي سبقت الإشارة إليها ان الصفقة هي خمسمائة فدان نصفها من بركات باشا والنصف الآخر من غيره ...

وكذلك أشرنا في مستهل هذا الباب الى صفقة العمارة الضخمة التي اشتراها آل الشوريجي في هذا العهد من ورثة الموحوم على بك صادق ودفعوا فيها ثمناً يزيد على الخمسين ألفاً من الجنيهات ، ولـكن كم كنا متواضعين يا مولاي في قصر الكلام على هذه الصفقة المتواضعة ... فان الانسباء الكرام لم يمهلونا حتى نختتم هذا الباب فراحوا يشترون منذ أيام عمارة شاهقة فسيحة الرحاب - تقرب الى الذهن ما نسمعه عن ناطحات السحاب ! - وهي العمارة المعروفة باسم دافيز بران ، ولقد حرر العقد الابتدائي بشرائها واتفق على ان يكون الثمن مائة وتسعون ألفاً من الجنيهات ، كاملة غير منقوصة ...

ولما كان الخير كل الخير ، في الاستزادة من الخير ، فلا بأس من أن نزيد على ماتقدم عمارتين أخريين اشتراهما حضرات الانسباء ، متخيرين من المدينة أحسن الأحياء - احدهما هي العمارة المعروفة بعمارة واكد بشارع ابراهيم باشا ، في جوار محل كوك القريب من فندق شبرد ، والاخرى بشارع سليمان باشا ، وكلتاهما من الضخامة ، والفخامة ، بمكان ...

ولقد قالت الصحف ان آل الشوريجي قد اشتروا قصرأ فخماً في خارج

القطر ... ولكنى يامولاي وقد أضناني تتبع هؤلاء السادة فى ميادين نشاطهم داخل الديار، أخشى أن اضل الطريق فيها وراء البحار ... فحسبى وحسبهم ما أتيج لى أن أذكره، دون أن احصره، لمجرد التمثيل والاعتبار! من أين لك هذا

لو أن لدينا يامولاي قانونا - يحيز سؤال الوزير أو الموظف « من أين لك هذا » - كما هو الحال فى بعض البلاد الأجنبية - لكان الأمر أكثر من هونه ، واقضح أكثر من اقتضاجه ...

ويظهر أن النحاس باشا قد تخيل الناس وعلامات الاستفهام مرسومة على وجوههم ... فأراد أن يجيب أمام الصحفيين الذين دعاهم الى حفل بمنزله على هذا التساؤل الذى لم يسأله أحد ... فقال إن حرمى قد اشترت ما اشترت من الأطنان بالثمن الذى باعت به مجوهراتها، ثم استدرك فقال إنه لم يزل لدى عصمتها بقية باقية من الجواهر وهى تنوى بيعها لشراء عقار من العقارات، ولا عيب فى ذلك ولا مأخذ - أليس كذلك ؟ - قال المسكين هذا وهو ينظر اليهم متسائلا فأجابوه مؤمنين مصادقين ، وقد يكونون غير مصدقين !

ولعله أراد أن يزيد التوكيد توكيدا فاستطرد الى قولى ما يأتى : أما أطنان فؤاد باشا سراج الدين التى اشترتها حرمى منه فقد باعها لها معاليه بثمان يبلغ حوالى الخمسين جنبا للفدان فى حين أنه اشترى الفدان بحوالى العشرين جنبا ، ولكن

معاليه استصلح الأرض وباعها لحرم النحاس باشا بثمان يزيد على ضعف الثمن الاصلى ... فلا غبار على الصفقة اذن من أية ناحية من النواحي هذا يحمل ما قاله النحاس باشا علانية أمام الصحافيين ، الأجانب منهم والمصريين على اختلاف أحزابهم وألوانهم ...

ولكن النحاس باشا لم يكن مع الاسف صادقا فيما ادعى ، ولدينا الدليل

الربى على كذبه - ففى عقد بيع هذه الاطيان للمرفق بالعريضة نجد أن الارض المبيعة من قواد باشا سراج الدين لحرم النحاس باشا قد اشترها هو من الدكتور على ابراهيم الزينى، وهذا نص القعد فى للبند الثانى منه : -

و يقرر الطرف الاول أن هذه الاطيان قد آلت اليه بالمشتري من الدكتور على ابراهيم الزينى بعقد بيع مسجل بمحكمة المنصورة المختلطة بتاريخ ٢٩ يوليه سنة ١٩٤١ تحت نرة ٣٧٩٥، وأن ملكيتها لهذا الاخير قد آلت اليه بطريق المشتري من مصلحة الاملاك الاميرية بموجب عقد بيع رسمى بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ ... »

اذن فقواد سراج الدين لم يكن قد اشترى اطيانه من الدكتور الزينى الا فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٤١ أى قبل بيعها الى حرم النحاس باشا ببضعة أشهر فقط هى حوالى خمسة اشهر ونصف اذا احتسبنا البيع لعصمتها ابتداء من تاريخ العقد العرفى وهو ١٢ يناير سنة ١٩٤٢، واذا احتسبناه من تاريخ التصديق فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ فتكون مدة وضع يد قواد باشا سراج الدين على الارض حوالى سبعة شهور على الاكثر .

فلا هو استصلح الارض، ولا كان لديه من الوقت ما يكفى لاستصلاحها، وبيعها بثمان يزد على ضعف ثمن الشراء، أى من حوالى ٢٠ جنيها الى ٥٣ جنيها ...

ولكنى لم اكتف بالاستنتاج فرجعت الى العقد الذى اشترى به قواد باشا سراج الدين فاتضح من الاطلاع عليه أن معاليه اشترى هذه الصفقة من الدكتور الزينى بنفس السعر الذى باعها به الى حرم النحاس باشا، وهو ٥١٩ مايم و٤٢٨٣ جنيه - أى بسعر القبان الواحد ٥٣ جنيها وكسور - وبالرجوع الى العقد المرفق بهذه العريضة نجد فى البند الثامن منه ما يأتى :- « قد حصل هذا البيع

بالصفقة بثمان اجمالى قدره ٥١٩ ملين و ٤٢٨٣ جنيه ٠٠٠

اذن ، فقد اشترى قواد باشا الاطيان بسعر ٥٣ جنيه وكسور وباعها بنفس
السعر لحرم التحاس باشا ... واذن فقد كذب التحاس باشا كذبة مفضوكة - أمام
الصحافيين جميعاً - من غير مامسوغ ولا مبرر : المحاولة تغطية مالا يحتمل التغطية !!
نقول هذا آسفين ، ولكنه الحق لا يؤسف عليه ... (١)
طلب الى المالية وبنك التسليف العقارى

ولعل أبلغ وأقطع رد على دعوى الجواهر وما اليها هو الخطاب الآتى الذى
وقفنا عليه ، وفيما يلى نصه : —
أول سبتمبر سنة ١٩٤٢

حضرة صاحب المعالى وزير المالية

أتشرف بأن أرفق مع هذا صورة الطلب المقدم من حضرة عبد الحميد بك
الوكيل اصاله عن نفسه ونيابة عن باقى ورثة المرجوم والده عبد الواحد باشا
الوكيل ملتجئين فيه تعديل القسط الذى يدفعونه عن دينهم للبنك العقارى الزراعى
مستدين النماهم الى أن القسط الحالى لا يتناسب مع الغلة ويزيد عن مقدرتهم
على الوفاء .

(١) لعل رفعتة أحسن يطلان دعواه ، فراح يلتمس مخرجاً جديداً ، مدعياً انه
دفع بعض ثمن اطيان المرج عن حرمة من المبلغ الذى قبضه ثمناً لمنزله
الذى باعه للوقف ! وهكذا تضاعفت الجواهر التى قال انها باقية لشراء صفقة
جديدة وحل محلها المبلغ الذى قبضه من مال الوقف ! ... وهو تحصيل
مكشوف وغير مجد لان هذه المبالغ جميعها لا توازى ثمن الاطيان المشتراة ،
فما بالك بالسيارات وغير السيارات مما خف حمله وغلا ثمنه !! ولقد
فصلنا نضيحة بيع المنزل منه واليه فلا حاجة للعود اليها .

وبما أن هذه الحالة تستدعى إعادة النظر في تعديل قيمة القسط حتى يكون في ميسورهم الوفاء بدفع الأقساط في مواعييدها بانتظام وحتى لا يضطروا إلى التأخير كما حدث في السابق مما يعرض ثروتهم العقارية للخطر وبخاصة بعد أن رزئت الأسرة بفقد عائلها .

فلهذا . نرسل الطلب لمعاليكم للنظر

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ؟

نائب رئيس مجلس الإدارة

وفيما يلي نص الطلب المقدم من حضرة النائب المحترم عبد الحميد بك الوكيل بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن بقية ورثة المرحوم والده المغفور له عبد الواحد باشا الوكيل . وبينهم حضرة صاحبة العصمة السيدة حرم النحاس باشا :-

حضرة صاحب العزة مدير البنك العقاري الزراعى المصرى
تتشرف بعرض الآتى :-

كان المرحوم والدنا مديناً للبنك العقاري المصرى والحكومة المصرية فى السلفيتين رقم ٢٠١٠٤ و ٢٠١٠٥ وقد حول دين البنك العقاري المصرى للبنك العقاري الزراعى المصرى مقابل مبلغ ٨٨٦٨ جنيه دفع نقداً من البنك الأخير للبنك العقاري المصرى ثم حول أيضاً دين للحكومة وقدره ٣٥٩٢ جنيه للبنك العقاري الزراعى المصرى .

وكان المرحوم والدنا مديناً أيضاً للخواجة عتبي وآخرين بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه فقام البنك العقاري المصرى بتسوية المبلغ المذكور أيضاً مقابل الحلول محل الدائنين فى حقوقهم وأوقع بذلك رهناً على أطيان مورثنا فأصبحت جميع أملاكه مرهونة للبنك العقاري الزراعى المصرى . وقد قام البنك بتحديد القسط دون مراعاة غلة الأراضى والمقدرة على الوفاء فأصبح مجموع القسط السنوى المستحق

على مورثنا كالاتى :-

٩٨٥ جنيه عن الدين المحول من البنك العقارى المصرى ويشمل هذا المبلغ أيضاً القسط المستحق على دين الحكومة حرف ج ومقداره ٨٥ جنيهاً سنوياً

٢٩٤ جنيه عن الدين الثانى

فيكون مجموع المطلوب سداد سنوياً هو مبلغ ٨٨٠ جنيه تقريباً ولذا تعذر الدفع وتراكت الاقساط حتى أصبح مجموع المتأخر منها لغاية سنة ١٩٤١ مبلغ ١٨٠٦ جنيه تقريباً خلاف الفوائد وبما أن بقاء الاقساط على حالها يعتبر تعجيزاً عن الوفاء لانها تزيد عن النسبة التى يمكن أن تحملها غلة الاطيان للوفاء ومآل ذلك ضياع الاطيان . وبما أن الحكومة تدخلت مراراً لتسوية الديون العقارية بما يتناسب مع قدرة المدين على الوفاء ومقدار ما تنتجه الاطيان من الربح كل ذلك ابقاء على الثروة العقارية الوطنية واتقاء نزع الملكية - ولم يخرج البنك العقارى الزراعى عن أن يكون مؤسسة وطنية يسير على السياسة المالية والاجتماعية التى أنشئ من أجلها . ونظراً لان مورثنا المرحوم قد ترك الورثة العديدين الآتى أسماؤهم ومنهم من لم يتجاوزوا مراحل التعليم للآن وآتية لم تؤهل بعد كاليان الواضح فى ذيل هذا الطلب .

لهذا نرجو النظر فى تخفيض قسط الدين بحيث يصبح متفقاً مع الغلة وتسويته

بالطريقة التى ترونها مع تجميد الاقساط المتأخرة لغاية آخر سنة ١٩٤١ على أن

يترك لنا فترة ثلاث سنوات للبدء فى دفع القسط الاول لى تدبر أمورنا

وتؤدى ماعلينا من استحقاقات وواجبات مع قيامنا بدفع الفوائد السنوية عن هذه الثلاث سنوات فى آخر كل سنة .

وقد أنبنا عنا في قبول التسوية وفي جميع المراسلات أخينا حضرة عبد الحميد بك
الوكيل ، ومع هذا بيان أسماء الورثة بكشف مستقل
وتفضلوا عزتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام
٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٢
عن الورثة
عبد الحميد الوكيل

بيان أسماء الورثة

(١) الست فريدة هانم شعير الزوجة (٢) عبد الحميد بك الوكيل (٣) احمد
افندى الوكيل (٤) السيدة زينب هانم الوكيل (٥) حافظ افندى الوكيل (٦) "سيدة
عزيزه هانم الوكيل (٧) حسين عبد الواحد الوكيل (٨) محمد عبد الفتاح الوكيل
(٩) محمد عبد القادر الوكيل (١٠) الأنسة سعاد عبد الواحد الوكيل
وزارة المالية وفضيحة التسوية للأنساب :-

بحثت وزارة المالية هذا الطلب على أثر تقديمه فقررت لمصلحة ورثة المرحوم
عبد الواحد باشا الوكيل المزايا الخطيرة الآتية :-

تعديل دين الحكومة وجعل فائدته ١ ٪ من سنة ١٩٣٧ مع تجميد
أقساطه والاكتفاء بتحصيل فائدته فقط في سني ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وبعدها
يبدأ استهلاك الدين المذكور وتحسب فائدة التأخير على أساس ١ ٪ زيادة على
الفائدة المقررة أى ان فائدة التأخير تكون ٢ ٪ ، وأشد من ذلك وأدهى فان
وزارة المالية اشترطت ان يكون التيسير شخصيا لا ينتفع به الا المدينون
الحاليون دون أى حائز آخر بحيث اذا آلت الملكية لغيرهم يعتبر هذا التيسير
كأن لم يكن !!

ثم رأت فيما يخص بقرض البنك الاول تجميد الاقساط المتأخرة وجعل الجزء
السهل الاداء ٢٧٠٠ جنيه بفائدة ٥,٥ ٪ بعد أن كان ٤٣٠ ملين و ٥٩٤٣ جنيه

وجعل الجزء العسير الاداء مبلغ ٥٠٩ ملجم و٦٦٦٩ جنيه بفائدة ٢ ٪. بعد أن كان ٧٩ ملجم و٣٤٢٦ جنيه - وبعبارة أخرى فقد جعلوا الجزء الاكبر من الدين بفائدة ٢ ٪. بعد أن كانت ٥٠٥ ٪!!!

وعن قرض الدرجة الثانية رأت تجميد الاقساط المتأخرة بضمها للأصل وقد وافق مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى بطبيعة الحال على رأى وزارة المالية وهذا نص قراره :-

أولاً - اخذه علماً بماقررت الوزارة بشأن القرض حرف ج وتنفيذه على الوجه المقترح ثانياً - فيما يختص بالقرضين رقم ٨٣ و ١٨ الخاصين بالمرحوم عبد الواحد باشا الوكيل الموافقة على التسوية التى اقترحتها وزارة المالية وبالشروط الواردة بكتابها المؤرخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وان يعمل لهذا القرض حساب خاص بالدفاتر على الاساس المتقدم ذكره ابتداء من يناير سنة ١٩٤١

يؤخذ يا مولاي من هذه المستندات الخطيرة الحاسمة امران - لها مغزاهما الخطير :-

١ - ان ورثة المغفور له عبد الواحد باشا الوكيل لم يكونوا حتى الوقت الحاضر فى ميسرة تسمح لهم بتسديد القسط السنوى ، فاضطروا إلى طلب تسوية سخية ، يخفض فيها القسط والفوائد تخفيضاً كبيراً ليستطيعوا القيام بسداد ما عليهم

٢ - استغل النحاس باشا نفوذه لمصلحة أنسابه استغلالاً بلغ حد الفضيحة ، فقرر لهم وزير المالية الحالى (معالى كامل صدق باشا) ، تسوية استثنائية فوق ثناء ، وسخية فوق سخاء ، لا أعرف لها مثيلاً طوال عملى فى وزارة المالية منذ أن توليتها فى الفترات المختلفة ، وفيما يلى ملخص هذه التسوية الفذة :-

١ - تعديل دين الحكومة بجعل فائدته ١ ٪. على أن يرجع هذا التعديل الى

الوراء منذ سنة ١٩٣٧ حتى الآن...!

ب - تجميد ديون الحكومة ، والاكتفاء بتحصيل الفائدة عنه فقط في الثلاث سنوات الاولى أى سنى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ فلا يبدأ دفع أقساط الدين نفسه واستهلاكه الا من سنة ١٩٤٥ ، على ان تكون فائدة التأخير ١ ٪ .

ج - والفضيحة الكبرى هى أن وزارة المالية لم تكتف بهذه المزايا التى لا يستهان بها بل اشترطت أن هذا التيسير شخصى لورثة عبد الواحد الوكيل باشا بحيث لا يتفجع به الا حضراتهم دون أى حائز آخر للعقارات المرهونة ، من قد تؤول اليه ملكيتها - أى انه اذا آلت الملكية لغيرهم يعتبر هذا التيسير كأن لم يكن

د - وفيما يختص بقرض البنك الاول ، تجميد الاقساط المتأخرة وجعل الجزء السهل الاداء ٢٧٠٠ جنيه وفائدته ٥ ٪ . بعد ان كان ٤٣٠ ملين و ٥٩٤٣ جنيه - وجعل الجزء العسير الاداء مبلغ ٥٠٩ ملين و ٦٦٦٩ جنيه وفائدته ٢ ٪ . بعد ان كان ٧٩ ملين و ٣٤٢٦ جنيه فقط - وبعبارة أخرى فقد جعل الجزء الاكبر من الدين بفائدة ٢ ٪ . بعد ان كانت ٥ ٪ .

هـ - تجميد أقساط قرض الدرجة الثانية المتأخرة وضمها الى الاصل

هذا فى الوقت الذى قامت فيه الحكومة وقعدت احتجاجا على تجميد الاقساط المتأخرة لغيرهم من المدينين المساكين...!

والحق يا مولاي انها لفضيحة الفضايح أن يكون التيسير لآل الوكيل دون غيرهم اذا كانوا مدينين ، والثراء والصفقات للنحاس باشا وأنسابه اذا كانوا مشترين ، أو بائعين... والامر لله من قبل ومن بعد !!!

الاتفااع الشخصى من أملاك الدولة
ضد المصلحة العامة والقانون

١ - قصر جديد

أقام صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء منذولى الحكم فى أماكن متعددة
مختلفة الانحاء، والاجواء، والاهواء....

قضى فترة فى الباخرة الحكومية (محاسن)، ولها قصة تانى فيما بعد.

وقضى فترة أخرى بقندق (ميناهاوس)، وامتدت هذه الفترة الى بضعة
شهور وأنفق فيها ما أنفق ريثما تم شتى الاصلاحات، والتعديلات، فى داره
الاولى بمصر الجديدة. وطلب منى بالمحاح كيات من خشب (الابلا كاج) المستولى
عليه فى وزارة التموين لاستعماله فى اصلاحات داره هذه، فرفضت لان الكيات
المستولى عليها انما خصصت للصالح الحكومية، وقد كلفته عملية الاصلاح
والتحسين هذه مئات عديدة من الجنيهات، فى دار يسكنها بالايبحار ١١ ومع ذلك
لم يكد يعود اليها رفته بعد غيبة شهور عدة حتى ظهر له أن هذه الدار التى أقام فيها
سنوات طويلة غابرة، والتى أنفق فى اصلاحها وتحسينها كل هذه النفقات، لم تعد
تنى بالمرام

ولم يطل بحث مقامه الرفيع، اذ اعجبه حتى هادى جميل، هو حى (جازدن ستى)
وتمنى لو وجد مسكناً فى هذه الديار، يسكنه على سبيل الاستقرار، وما أسرع
ما تحققت الأمنية، حين ترمى الى سمع رفته انه توجد فى الحى دار فاخرة،
زاهرة، أرسلت صور من نقوشها وحجراتها ومعداتها، الى جنيف لتكون أعظم
دعاية لرقى معاهد التربية وفخامتها فى مصر.

وفي هذه الدار الفاخرة تتلقى العلم تلميذات وادعات ، هاتئات ، ولكن
معهدهن الفاخر خاضع للحكومة التي يقوم على شؤونها رفعته .
فماذا لو أخرج هؤلاء الفتيات من الحى كله بين عشية وصحائها ، لينأى رفعته
بالمسكن الهنىء المنشود ؟

لاشئ ! وذهب رفعته ومن معه لزيارة الدار زيارة غير عادية وظنت
التلميذات البريئات انها نفحة من نفحات الاهتمام العظيم ، بالعلم والتعليم . لولا أن
فاجأهن رفعته بنظرات فاحصة لما فى الدار من زخارف وطرائف ، ومضى يثلس
ذا الجدار وذا الجدار ، ويهتم بعمارة الدار أكثر من اهتمامه بسكان الدار !
وأسفرت الزيارة عن اعجاب لم يكن أقل مظاهره شدة اللهفة على اخلاء الدار
فى الحال ، وبلا امهال !

وصدع وزير المعارف بأمر رئيس الحكومة ، فاذا مراقبة تعليم البنات تضع
مذكرة ذات ثمانية بنود ، يتضمن أحدها اخلاء المعهد والتطويح بتلميذاته من حى
(جاردن ستى) الى حى بولاق ، وتتضمن بنوده الاخرى حركة تنقلات بين
مداس بأكملها فى حى العاصمة ، لكي يتيسر الاستغناء عن دار المعهد التى أعجب
بها رئيس الوزراء

وفى نوبة حازمة ، حاسمة ، من نوبات النشاط الحكومى ، وصغت مراقبة
تعليم البنات مذكرتها فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ، وعرضت على وكيل الوزارة المساعد فوقها
فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ؛ ثم رفعت الى وزير المعارف فوقها أيضاً فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ،
أى ان حركة التشيت وضعت ووقعت كلها فى ساعات معدودات من صبيحة يوم واحد !!
وفى نشاط مثالى لا يقل فى مظهره عن هذا النشاط ، تمت عملية الاخلاء ،
والاجلاء ، بالليل والنهار ، على يد جنود من الجيش وضابطين ، مستعينا فى ذلك
بسيارتين من سيارات مصلحة النقل الميكانيكى !! وظلت السيارتان الحكومتان
كما ظل المستخدمون من رجال الحكومة تحت أمره حوالى شهر من الزمان ؟ ...

أما الدار الفاخرة فابجارها خمسون جنيتها في الشهر لاتزيد ، وهو ابجارها القديم الذي كان مقدراً قبل ارتفاع الاسعار ، ولم يكتف رفعة الحاكم العسكري بهذا وحده بل استقى من معدات المعهد ثلاثة ضخمة باهظة الثمن بحجة أنها لاتصلح للعمل في حي بولاق !! كما قيل انه استبقى ستارين جميلين من صنع يد التليذات ويقدران بثمان كبير ، وبعض ثريات كهربائية الى غير ذلك مما يحتاج الى تحقيق دقيق .

ثم لم يكتف رفعتة بهذا أيضا ، بل نهضت وزارة المعارف بعملية أخرى كلفتها مبلغاً طائلاً ، تحت ستار التعهد بإعادة الدار الى حالتها الاولى ، وبهذا خرج من اعتماد البناء مبلغ ضخمة أنفق على الحمامات الفخمة ، (والارضيات) الثمينة ونحو ذلك من ضروب الانفاق !

ولكى تقفوا جلالته على مدى التقليل الذي أصاب عدداً من المدارس لكي يتسنى لرفعة الحاكم العسكري أن يقيم في الدار التي أعجبتة بحى (جاردن ستى) اتشرف بأن أثبت القرار الوزارى الذى أشرت اليه سابقا وهذا نصه :-
المراقبة العامة لتعليم البنات

١٩٤٢/٩/٢٢

مذكرة

بمناسبة ضم معاهد التربية الخاصة بالمواد الفنية في مكان واحد تحت اسم معهد التربية الفنية للبنات وانشاء مدرسة للبنات بحى الجمالية واستجابة لرغبات الاهالى في مدارس الثقافة النسوية اقترح الآتى :-

١ — يكون مقر معهد التربية الفنية للبعثات المبنى الذى تشغله الآن مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ببولاق

٢ — تنقل مدرسة الاميرة فوزية الى المبنى الذى تشغله الآن مدرسة عباس

الابتدائية للبنات وتنقل تلميذات مدرسة عباس الابتدائية إلى مدرسة شبرا
الابتدائية للبنات

٣ - يفصل قسم الروضة عن مدرسة إاورمان الابتدائية ويكون روضة مستقلة
يطلق عليها « روضة إاورمان » مقرها المبنى الذى يشغله الآن معهد التربية
للفنون الجميلة

٤ - تنقل مدرسة إاورمان الابتدائية للبنات إلى المبنى الحالى لمعهد الموسيقى بالجيزة
٥ - تفتح مدرسة ثقافة ثالثة بالقاهرة مقرها يكون مقرها المبنى الذى يشغله الآن
مدرسة إاورمان الابتدائية ويطلق عليها اسم « مدرسة الثقافة النسوية
بالإورمان »

٦ - تبقى مدرسة الفنون الطرزية الابتدائية فى مكانها الحالى بشبرا

٧ - تخلى مدرسة النحاسين الابتدائية للبنين من تلاميذها بتوزيعهم على مدارس
باب الشعرية والجمالية والسلحدار القرية منها حسب رغبات الأهالى ويجعل
مبنى مدرسة النحاسين مقراً لمدرسة ابتدائية للبنات يطلق عليها اسم « المدرسة
الحسينية الابتدائية للبنات »

٨ - يفصل القسم الثانوى لمدرسة مصر الجديدة عن القسم الابتدائى ويدبر مكان
لنقل احدهما اليه .

المراتب العام ٩
الكرداني

اوافق ٩

٢٢ - ٩ - ١٩٤٢ شفيق غبريال

موافق ٩

٢٢ - ٩ - ٤٢ الهلالى

وبهذا يكون رفعة رئيس الوزراء قد استغل نفوذه للاتفاف الشخصى على
حساب الدولة فيما يتعلق بمسكنه على الوجه الآتى :-

- ١ - اخرج معهداً كاملاً من معاهد التعليم من دار أعدتها الحكومة لهذا الغرض بعد اتفاق آلاف من الجنهيات ، لا شئ سوى رغبته فى سكنى هذه الدار
- ٢ - استخدم فى هذا الغرض ، ولحسابه الخاص ، جنوداً وضابطين ، وسيارتين من سيارات النقل الحكومية !!
- ٣ - كلف خزانة الدولة مبالغ تصل الى ألوف الجنهيات بين نفقات نقل المدارس ، واصلاح الدار التى قرر أن يتخذها لسكنه الخاص ...
- ٤ - سبب رفعة فى سبيل منفعة الشخصية حركة تقلقل واضطراب بين المدارس والتليذات والعائلات التى تناولتها حركة التنقلات التى يتناولها القرار الوزارى السالف الذكر .

ب - الباخرة (محاسن)

اقام رفعة رئيس الوزراء ، كما تشرفت بالاشارة الى ذلك فيما سبق ، شهوراً عدة فى الباخرة الحكومية (محاسن) . وما كان الدستور أو القانون ليبيح لرئيس الوزارة أو الوزير أن يستخدم أملاك الحكومة هذا الاستخدام الشخصى المحض . وانما يسمح باستخدام هذه البواخر وغيرها بما تملكه الدولة ، فى مهام حكومية وأعمال رسمية لا أكثر ولا أقل واذا كان الدستور يمنع الوزير أن يشتري أو يـُزجر شيئاً من أملاك الدولة ولو من طريق المزااد العلنى فأولى به أن يحول دون استخدام هذه الأملاك الحكومية ، للنافع الشخصية بلا مقابل على الإطلاق !!

وأدهى من ذلك وأمر ، ان رفعة لم يقتصر على استخدام هذه الباخرة لاتفاعه الشخصى وحده ، وانما اسكن فيها كذلك بعض أنسابه من عائلة الوكيل ، بعد أن غادرها هو ، وقد ظلوا يقيمون بالباخرة شهوراً عديدة !

ولست أدري يامولاي كيف يستيح رئيس الحكومة لنفسه ، ومن بعده لأهله ، من أموال الحكومة مالا يستباح ، مما لو ارتكبه موظف صغير

لطر د شر طردة ، الى غير عودة ... وهلا يدل هذا الطمع الصغير ، على
الجشع الكبير ؟ ...

جـ - الباخرة (كريم)

يا صاحب الجلالة

اذا كان هذا مبلغ تقدير رئيس الحكومة لما ينبغي وما لا ينبغي أن ينتفع به من
أملك الحكومة وأموالها ، فلا غرو ولا غرابة ، اذا رأينا بين وزرائه من يجد في
هذا السلوك أسوة وتذوة !

ومن قيل ذلك هذه القصة الواقعية التي أتشرف بعرض فصولها على
أنظار جلالتم مؤيدة بالخطابات الرسمية

أما بطلا القصة فهما صاحبا المعالي عبد الفتاح الطويل باشا وزير المواصلات
الآن . وعثمان محرم باشا وزير الأشغال ومسرحها فهو باخرة أخرى من بواخر
الحكومة هي الباخرة (كريم)

فقد أقام عبد الفتاح باشا إثر تعيينه في الوزارة . على ظهر الباخرة (كريم) .
وطالت اقامته في الباخرة شهراً . بعد شهر ، متخذاً منها سكناً شخصياً له بمقتضى
عقد استئجار بينه وبين زميله عثمان محرم باشا وزير الأشغال على أساس ايجار
متراضع جداً وهو ثلاثون جنيهاً مصرياً في الشهر مضافاً اليها بضعة جنيهات في
مقابل ما يستهلك من الماء والنور .

وتلقت وزارة المواصلات خطاباً رسمياً من وزارة الأشغال تاريخه ٢٥ مارس
سنة ١٩٤٢ . وفي هذا الخطاب طوّل معالي وزير المواصلات بدفع سبعة جنيهات
ومائتين وتسعة مليات عن استهلاك الشهر الأول يضاف اليها ثلاثون جنيهاً
عن ايجار ذلك الشهر !

وترأى الحساب الذى في ذمة الوزير ، طبقاً لهذا التقرير ، بضعة أشهر متوالية .
وعاد الموظف المختص في وزارة الأشغال فكتب في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢

بالنيابة عن المدير العام لمصلحة الميكانيكا والكهرباء، خطاباً الى وزارة المواصلات، يذكرها فيه بخطابه الذي مضى عليه نحو الخمسة الأشهر . ويسرد المبالغ التي في ذمة الوزير للحكومة ، سواء منها نفقات الاستهلاك وقيمة الايجار . وجموعها الى ذلك التاريخ مائة وواحد وثمانون جنياً ومائة وأربعة عشر ملياً . ويطلب « التكرم بتسديد المبلغ المذكور... لادارة حسابات هذه المصلحة ليتسنى لنا ازالته من حساب العهد تحت التحصيل ، ا .

وفيما يلي نص هذا الخطاب :

وزارة الأشغال العمومية

مصلحة الميكانيكا والكهرباء بخصوص الباخرة كريم ١٩٤٢/٨/٤

٣٧٤٤٠

ملف رقم ١/٣٢/٩

حضرة صاحب العزة مدير مكتب معالي وزير المواصلات

أتشرف بأن أدون لعزتك فيما يلي ثمن ماصرف من خامات ونور ومياه الخ . للباخرة « كريم » ، أثناء وجودها تحت تصرف حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح باشا الطويل في المدة من ١٩٤٢/٢/٩ تاريخ استعمال معاليه للباخرة لغاية آخر يونيه الماضي شهراً بشهر .

مليم جنيه

٢٠٩ ٧ عن المدة من ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٢٨ منه وقد سبق أن كتب

لوزارة الأشغال بكتابنا رقم ١٥٧٨٣ في ١٩٤٢/٣/٢٥ بتحصيله

٤٧٩ ١٢ عن شهر مارس سنة ١٩٤٢

٤٦٥ ٥ « « « « ابريل « «

٨٠٤ ٧ « « « « مايو « «

٧٢٩ ٦ « « « « يونيه « «

٦٨٦ ٣٩ ثمن خامات ونور ومياه الخ .

وبإضافة مبلغ ٤٢٨ مليم و ١٤١ جنيه قيمة الايجار عن المدة المذكورة بواقع الشهر ثلاثين جنيهاً كما سبق أن أخطرتنا الوزارة بخطابنا رقم ١/٣٢/٩ - ١٥٧٨٢ بتاريخ ٢٥ - ١٩٤٢ فتكون جملة المبلغ المطلوب سداً ١١٤ مليم و ١٨١ جنيه فالرجاء التكرم بتسديد المبلغ المذكور أخيراً لإدارة حسابات هذه المصلحة ليتسنى لنا ازالته من حسابات العهد تحت التحصيل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ عن المدير العام (امضاء)
فماذا حدث ؟ وما سر هذا الأغضاء، والابطال، في دفع الأجر اليسير، الذي ارتضاه بل واقترحه معالي الوزير ؟!

لقد اكتشف أصحاب الفتوى من رجال قلم القضايا بعد مرور بضعة أشهر على توقيع عقد الايجار، أن استئجار الباخرة الحكومية أو أى شيء من أملاك الدولة أمر ينطوي على مخالفة صريحة لنص قاطع من نصوص الدستور . فالمادة ٦٤ من الدستور تقول بالحرف الواحد

« لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام . . . »

واعترف بذلك وزير الأشغال في خطاب رسمي إلى وكيل الوزارة تاريخه ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢ ! وهذا نصه :—

مستعجل

وزارة الأشغال العمومية
مصلحة الميكانيكا والكهرباء

ملف رقم ١ / ٣٢ / ٩

الموضوع الباخرة كريم

من وزارة الأشغال العمومية رقم ١٧٢ / ٣ / ١٤ - ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٤٢ / ٥ / ٢١

سعادة الوكيل

للاسباب المذكورة في مذكرة حضرة صاحب العزة المستشار الملكي القاضية

بأن الدستور يمنع من أن يستأجر الوزير شيئاً من أملاك الحكومة وبأن البواخر الحكومية تدخل ضمن تلك الممتلكات لا أرى مفرّاً من العدول عن هذا التأجير وحيث أنه من المتعذر في الوقت الحاضر أن يعثر حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح الطويل باشا على مسكن يناسبه فيمكن أن تكون اقامته في الباخرة كريم أو دندره مراعى فيها ان يتكفل معاليه بالمصاريف الفعلية التي تترتب على هذه الإقامة ؟

امضاء عثمان محرم

٥/٢٠

ما العمل إذن ؟ الأمر بسيط ! ليسحب الخطاب الجرى الذى سجل فيه أن في ذمة الوزير للحكومة ديناً يبلغ زهاء المائة والثمانين جنيهاً في مقابل استئجار الباخرة بمعدل ثلاثين جنيهاً في الشهر . ولا بأس من ارسال خطاب جديد للوزير ، لا يتضمن سوى الاشارة إلى نفقات الاستهلاك دون ذكر لحكاية الايجار من قريب أو من بعيد !!

وبهذا يفض الاشكال الدستوري شكلاً ، ويتحلل وزير المواصلات من وفاء قيمة الايجار فعلاً ، وتستريح ذمته من عناء المطالبة بالسداد !!
وقد كان ! فما هذا إلا أن مضى يوم واحد على ارسال خطاب المطالبة الاخير ، حتى ازدان بالتأشيرات الطريقة التالية

(١) حضرة مدير الحسابات

أرجو التكلم ؟ ٥ - ٨ - ١٩٤٢ (نفس الاعضاء)

(٢) حضرة صاحب العزة الوكيل

أتشرف بالاحاطة بأن الخطاب الاصلى قد استرد ، وسنكتب الخطاب بناء

على تأشيرة سعادة المدير العام ص ٢٦٢ من هذا الملف ، وناسف لما حصل من
تصرفات حضرات الموظفين - اقبلوا فائق الاحترام ؟ الامضاء
(٣) نظر وارجو الفات نظر المختصين للعناية بالعمل ؟ ٥ - ٨ - ١٩٤٢

(الامضاء الأولى)

وبعد شهر كامل ، أى فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ أرسلت وزارة الأشغال
خطابا أرق من النسيم الى وزارة المواصلات تذكر فيه ثمن « ماصرف من
خامات ونور الخ للباخرة كريم أثناء وجودها تحت تصرف حضرة صاحب المعالي
عبد الفتاح باشا الطويل ... »

وجملة المبلغ لاتزيد على ٢٨٥ ملجم و٤٨ جنيه بعد اضافة شهريولى على النفقات
التي ذكرت فى الخطاب الأول . أما أيجار الاشهر الستة المذكورة فلم يذكر بشر
ولا بخير !!

وفيمايلي نص الخطاب الاخير : -

وزارة الأشغال العمومية

مصلحة الميكانيكا والكهرباء بخصوص الباخرة كريم ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢

٤٢٢٧٠

ملف رقم ١/٣٢/٩

حضرة المحترم مدير مكتب معالي وزير المواصلات

أتشرف بأن أدون لحضرتكم فيمايلي ثمن ماصرف من خامات ونور الخ
للباخرة كريم أثناء وجودها تحت تصرف حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح باشا الطويل
فى المدة من ٩ - ٢ - ١٩٤٢ تاريخ استعمال معاليه للباخرة لغاية آخريولى سنة ١٩٤٢
شهر بشهر مع التكرم بالاحاطة أن ثمن المياه المستهلك فى المدة المذكورة وكذا
ثمن النور عن يولى سنة ١٩٤٢ لم تضاف بهذه المطالبة لعدم وصول الفواتير الآن

مليم جنيه

٢٠٩ ٧ عن المدة من ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٢٨ منه وقد سبق ان كتب

لوزارة الاشغال بكتاب رقم ١٥٧٨٣ في ٢٥-٣-١٩٤٢ بتحصيله

٤٧٩ ٢١ عن شهر مارس سنة ١٩٤٢

٤٦٥ ٥ » » أبريل »

٨٠٤ ٨ » » مايو »

٧٢٩ ٦ » » يونيه »

٥٩٩ ٨ » » يوليه »

٢٨٥ ٤٨ الجمله

فالرجاء التكرم بالنظر في أمر سداد المبلغ المذكور أخيراً وهو مبلغ ٢٨٥ مليم
و٤٨ جنيه لإدارة حسابات هذه المصلحة بشيك أو نقداً ليتسنى لنا إزالته من
حسابات تحت التحصيل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام م
المدير العام
عنه (امضاء)

وقبل التعليق على هذا الخروج الواضح على الدستور خضوعاً للرغبة الجامعة
في استغلال أموال الدولة وأملأكم بالانتفاع الشخصي ، أشرف بأن أذكر
لجلالتكم حلقة جديدة من حلقات هذا البعث الجريء على حساب الدولة .

وذلك ان البخرة (كريم) كانت راسية حينما أقام بها صاحب المعالي وزير
المواصلات على الشاطئ الغربى للنيل - بحرى كوبرى عباس . ولكن معاليه رأى
أن يسعد بحوار الباخرة « محاسن » ، فاتصل بالورش الاميرية وأصدر اليها امره
الذى لا يرد بنقلها الى جوار تلك الباخرة . وقد تم ذلك بالفعل ، بواسطة الورش

الحكومية، كما يدل على ذلك الخطاب التالى : —

نقل الباخرة كريم من الشاطئ الغربى للنيل الى
الشاطئ الشرقى ١٩٤٢/٩/١٢
٤٢٧٣٢

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأشغال العمومية

بالاحالة الى كتاب حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الأشغال
رقم ١٦٢-١١-٥٩٩٧ المؤرخ ١١-٣-١٩٤٢ أتشرف بالاحاطة أنه بناء على
التعليمات التى أعطيت للورش الاميرية من حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات
قد قامت الورش بنقل الباخرة كريم من الشاطئ الغربى (بحرى كوبرى عباس)
الى الشاطئ الشرقى (أمام الباخرة محاسن) بالمرسى المقابل لمنزل المغفور له عدلى
يكن باشا بحار دن سى

وقد أخطرت شركتى المياه والنور لتركيب العدادات اللازمة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
المدير العام
(امضاء)

هذه يامولاى قصة الباخرة د كريم ، كما دوتها الوثائق والخطابات الرسمية ،
ويتبين منها :

أولا — ان وزير المواصلات قد استباح لنفسه أن يسخر باخرة حكومية لمنفعته
الشخصية وأن يتخذ منها مسكناً له ولأسرته شهوراً متوالية ولم يتردد
فى أن يصدر أوامره الى الورش الحكومية ليسخر عمالها فى نقل
الباخرة على مقربة من الباخرة محاسن ، فيتخير الدار ، والجوار ، على
حساب الخزينة العامة ...

ثانياً — ان وزارة الأشغال اتفقت معه على ايجار شهرى متواضع هو ثلاثون
جنيهاً فى الشهر ، تدفع الى جانب نفقات الاستهلاك

ثالثاً - أن وزير المواصلات بعد خمسة أشهر لم يدفع الأيجار وطلب سحب الخطاب الأول من اعتذار موظفي وزارة الأشغال المستولين، واستبداله بخطاب آخر أسقطت منه قيمة الأيجار !

رابعاً - أن وزير المواصلات ومعه وزير الأشغال قد استحلا هذا التصرف المعيب لسبب جد خطير هو التماس (الفرار) من نص المادة ٦٤ من الدستور ، وهي التي تحظر على الوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة ولو بطريق المزاد العام ! وقد قرر وزير الأشغال في خطابه إلى وكيل الوزارة بتاريخ ٢٠ - ٥ - ١٩٤٢ أنه لم يجد ازاء هذه المخالفة (مفراً) من الدول عن تأجير الباخرة لزميله الوزير !! وهي حيلة ، بل تحايل ، على خرق الدستور في جرأة منطقته النظير ... فالدستور اذ يحرم على الوزير ان يستأجر شيئاً من أملاك الدولة انما قصد من ذلك بدهاءة . ان يحول بين الوزير وبين مجرد الشبهة في الانتفاع الشخصي أو المحاباة الشخصية ولو كان في ذلك ما يعود على الدولة بأى قدر من المنفعة المالية ومن العجيب أن وزير المواصلات ظل بعد اكتشاف المخالفة الدستورية يقيم في الباخرة شهوراً متوالية !

فاية ذمة ، وأى ضمير ، هذا الذى يسمح للوزير أن يبيع لنفسه أو لوزير غيره بالمجان ، ما لا يباح له بالأيجار . أى ان يكفل لنفسه كل المنفعة الشخصية ، ويحرم الدولة كل المنفعة المالية ؟ !

اذ المخالفة الدستورية هنا واضحة كل الوضوح ، لان تحريم الاستجار على الوزير معناه تحريم الانتفاع عليه رغم نفع الحكومة ، ولكن رئيس الوزراء وزميله قد انتفعا ولم ينتفعا ... فخالفوا الدستور مخالفتين ... وفي هذا يامولاي مامس نزاهة الوزير الامين على مال الدولة ، وبعبارة أخرى يمس نزاهة الحكم في الصميم .

المتحف الزراعى يسكنه وزير الدفاع !

يظهر ان المثل الطيب الذى سنه رئيس الحكومة ووزير المواصلات كان له اثره فى غيره من زملائهما الوزراء ... وما أسرع سريان الداء فى وسط من المرضى يخلطون بين الداء والدواء !...

فقد كان وزير الدفاع يقطن منزلاً خاصاً فى الزمالك - وهو منزل مستأجر غير منزله المملوك له بحلوان - ولكنه رأى فيما يظهر ، جرياً على السنة التى استنت ، أن أملاك الحكومة العامة يمكن استخدامها واستغلالها فى منفعة الوزير ، فينتفع فى غير ما حاجة إلى تأجير ... وعلى ذلك فقد انتقل معالى وزير الدفاع وأفراد أسرته إلى بناء المتحف الزراعى واتخذ من دور منه مسكناً خاصاً له ولأسرته ، وهو لا يزال يحتله حتى الآن ...

أى يامولاي ، انه لنوع مبتكر من الاحتلال ، هذا النوع المبتكر من الاستغلال الذى ينتفع به الوزير دون ان ينفع ، ويستأجر دون ان يدفع !

واذا صح التسامح أو التماس العذر لوزير المواصلات أو لرفعة النحاس باشا فى بادىء الامر حينما استخدموا بواخر الحكومة لسكنهما الخاص قبل أن تصدر من أقلام القضايا الفتوى الرسمية بعدم جواز تأجير أملاك الحكومة احتراماً لنص الدستور فاسنأ نفهم كيف جاز للنحاس باشا فى الصيف الماضى أو لعبد الفتاح باشا الطويل بعد صدور الفتوى أن يظل هو أو رئيسه أو أنسبائه الرئيس من آل الوكيل ساكنين فى البواخر الحكومية ، متفعين غير نافعين ... ولو ان النفع والانتفاع محظوران سواء من طريق التأجير أو الشراء طبقاً لنص الدستور الذى جاءت « الفتوى » مؤيدة له عن غير ما تحفظ

أما حمدى سيف النصر باشا ، فمسأله أخطر ، لأنها أظهر ... فقد كان يسكن منزلاً خاصاً مستأجراً ، فانتقل عامداً الى منزل من منازل الحكومة لكي لا يدفع أجراً ، ولم يكن لديه حتى العذر التافه وهو عدم وجود مساكن للإيجار - وذلك لانه

كان يسكن فعلا منزلا بالايحار . . .
وما كانت الحكومة على أى حال مكلفة بايواء الوزير ، بل وما كان للوزير
أن يستحل لنفسه مالا يستحله العامل الفقير . . .
ولا كن استغلال الحكم هو مع الأسف الاتجاه السائد ، فى هذا العهد السائد ،
ولا نقول البائد !!

د — المداليات الذهبية

ومن قبيل هذه العقاية المتعطشة الى المنفعة واستعجال الغنيمة ما حدث أيضاً
فى مسألة المداليات الذهبية مما أتشرف بسرده فيما يلى بكل ايجاز
فقد لوحظ من سنوات عديدة أن تعاقب الوزارات وتعدد وزراء المواصلات
تبعاً لذلك من شأنه أن يزيد الأعباء المالية التى تتحملها الدولة عاماً بعد عام من جراء
منح المدالية الذهبية لكل من يتولى وزارة المواصلات ولولم يظل فيها يوماً أو بعض يوم !
ومن الامتيازات التى يتمتع بها حامل هذه (المدالية) كما تعلمون يا مولاي ما يلى :-
(١) ذىوان لحامل (المدالية) يسافر فيه على جميع خطوط السكك الحديدية
مدى حياته

(٢) اشتراك مجاني فى الدرجة الأولى تسافر به زوجته على جميع الخطوط
طول حياتها .

(٣) اشتراك مجاني فى الدرجة الثانية يسافر بهما (تابعان) أحدهما لحامل
(المدالية) والآخر لحرمة ، ويسريان على جميع الخطوط

(٤) تليفون مجاني

ونظراً لما تنطوى عليه هذه الامتيازات كلها من تكاليف يزداد عبئها على
عائق الدولة عاماً بعد عام ، رأت منذ سنوات أن يقيد منحها بعض التقييد ، فلا تمنح
إلا لمن يتولى وزارة المواصلات عاماً كاملاً على الأقل . وقد جرت على هذا

مختلف الوزارات منذ عدة أعوام .

ولكن وزير المواصلات لم يكد يرقى منصبه الحالى حتى جاءنى ، قبل خروجى من الوزارة ، يعرض على اقتراحا بأن تمنح (المدالية الذهبية) لكل من يلى وزارة المواصلات ، ولو يوما واحداً من الزمان ! فاعتضت على هذا الاقتراح الذى لا يبرره ، ولا يفسره ، الا رغبة المنفعة الشخصية وكسب الامتيازات فى وقت لا يحتمل تفكيراً فى منافع الاشخاص !

وطوى الوزير اقتراحه ، ولكن الى حين ... !

ولم اكد أخرج من الوزارة حتى كان الاقتراح المردود قد عاد الى عالم الوجود ، وانتزع وزير المواصلات لنفسه المدالية الذهبية المنشودة ، بقرار من مجلس الوزراء .

ولو وقف الأمر عند هذا الحد لكان فيه من بواعث الأسف والعجب ما يكفى ... ولكن للقصة ، كبقية القصص الوزارية ذيلأ أعجب من كل العجائب ! ذلك أن يد الوزير التى انتزعت له (مدالية ذهبية) قد نزعت معها (مداليتين) آخرين ، طارت احدهما بقدرة قادر الى صاحب المعالى عثمان محرم باشا وزير الاشغال ، وطاشت الاخرى فوقعت بين يدى على زكى العرابى باشا رئيس مجلس الشيوخ !!

أما وزير الاشغال ، فقد تعللوا لمنحه هذه الجائزة الذهبية بعضويته فى مجلس ادارة السكة الحديد ، وان لم يبلغ فى المواصلات شأو الوزير ...

وأما رئيس الشيوخ ، فقما أغدقت عليه (المدالية) وأظنه يترفع عن أن يطلبها لنفسه - لانه كان قبل الوزير الحالى وزيراً للمواصلات ، ولا بأس من الكرم اذا لم يكن على حساب الكريم ، ولا بأس من انتفاع الوزير الجديد على حساب القديم ! ...

وهكذا ، يامولاي ، تمتد الايدى فى غير تورع ولا حساب الى ما حرمه

القانون والآداب العامة من الاملاك والمنافع العامة ، لكي يستمتع رئيس الوزراء
وزملاؤه بكل غنيمة ينشدونها من مال الدولة المباح وغير المباح !

عثمان محرم باشا وأقاربه

يا صاحب الجلالة

لم يكن معقولا أن يذهب رئيس الوزراء في استغلال أموال الدولة ومنافعها
الى الحد الذي تشرفت ببيانته فيما سبق ثم لا يتبارى وزراؤه الطائعون ، الطامعون ،
في انتزاع ما يستطيعون من منافع الدولة ومغانمها ، ان لم يكن لانفسهم فلاقاربهم ،
وان لم يكن لاقاربهم فلاأعزاء من الاصدقاء والمقربين !

ولا عجب أن يكون صاحب المعالي عثمان محرم باشا من أوفر وزراء هذا
العهد حظا ، وأعلاما قد حاز في هذا المجال ، فله من طول الباع ، والذراع ، في شؤون
الرى والاراضى الزراعية ما يضمن له ولاقاربه أدهم الصفقات !

وفيما يلي بعض ما وصل الى على وتحققته من أمر هذه الصفقات والمشروعات
صفقة محمد عرفان بك

وأولى هذه الصفقات تلك التي ظفربها نجل شقيقته محمد عرفان بك . ولهذه
الصفقة قصة لم تتم فصولها الا بعد مغادرتي منصب الوزارة ببضعة شهور .

ذلك ان قسم قضايا الحكومة كان قد أقر صلحا مع محمد عرفان بك ، على اثر
صدور حكم ابتدائي لمصلحته في قضية تعويض رفعها على الحكومة لفصله من
خدمتها قبل بلوغه من الاحالة الى المعاش . وبهذا الصلح أضيف الى معاشه مبلغ ،
تجمد له بمقتضاء بضعة آلاف من الجنيهات . فقدم طلبا لاستبدال قطعة
من اراضى الحكومة في مقابل هذا المبلغ المتجمد

والاستبدال في ذاته ، طلب قانوني ، لا غبار عليه ، ولا مطعن فيه ، ولكن
له شروطه وقبوده واجراآتة التي يخضع لها طلاب الاستبدال بلا تفريق

ولا استثناء، والاعتناء بالحكمة منه والمصلحة فيه .

فماذا كان من أمر هذا الطلب ؟

جاءني ثلاثة من الوزراء: أحدهم وزير الأشغال، وهو خال محمد عرفان بك، والثاني وزير المعارف نجيب الهلالي باشا وهو محامي محمد عرفان بك في قضية التوزيع، والثالث وزير العدل صبرى أبو علم باشا وهو مزارع، وبجامل للوزيرين المحترمين - جاءني ثلاثتهم يطلبون أن يجاب طلب محمد عرفان بك في أن تكون الأرض المستبدلة قطعة معينة حددها حضرته تحديداً صريحاً - وهي أطيان مساحتها ١٤ س ١٧ ط ٢٧٧ فدان بتفتيش كفر سعد، في منطقة توزيع السورالم لصغار المزارعين .

وكانت هذه الأطيان في الأصل مكونة من ثلاث قطع :

س ط فدان

أ - ١٠٧ ٠٠ ٠٠ تقدم لاستبدالها محمد توفيق عبد النبي باشا

ب - ١٠٧ ٦ ٠٠ تقدم لاستبدالها على شوقي باشا

ج - ١٤ ١٧ ٦٣ تقدم لاستبدالها محمد رفعت أفندي

وقد رفضت الطلبات التي قدمها حضرات طلاب الاستبدال الثلاثة . لأسباب رأها وزارة المالية وقتئذ .

ولكن محمد عرفان بك أراد هذه القطع الثلاث باعتبارها صفقة واحدة .

وجاءني السادة الوزراء الثلاثة ، يرجون أن أوافق على إعطائها للسيد

المحظوظ !

فكان جوابي الطبيعي هو الرفض ، لأن للاستبدال شروطه وقواعده ، ومن

هذه القواعد أن تؤخذ الطلبات بترتيبها طبقاً لأقدمية تقديمها للوزارة ، ثم يكون

الاستبدال محصوراً في الأراضي التي ترى الحكومة استبدالها بعد اتخاذ الاجراءات

اللازمة ، وليس لطالب الاستبدال أن يملى على الوزارة رغبته في قطعة ارض بذاتها

على أن هذا الرفض المسبب لم يردح حضرات الوزراء الثلاثة ، فعاودوا الكرة في الحاف ، وفي الحاح ، حتى اضطرت لاستدعاء الموظفين المختصين وبحث المسألة أمامهم ، في ديوان الوزارة ، فكان رأيهم اجماعياً على مخالفة الطلب المعروض لقواعد الاستبدال واجراءاته مخالفة صريحة .

ولكن هذا أيضاً لم يثن حضرات الوزراء أنفسهم عن معاودة الالحاح حتى قبل خروجي من الوزارة بضعة أيام ! وفي هذه المرة ألح نجيب الهلالي باشا في الرجاء ، علشان خاطري ، وخاطر عثمان ، ! - على حد تعبيره إذ ذاك . فلما لم يبدوا مني سوى الاصرار المطلق على احترام القواعد واللوائح ، خرجوا على غير نتيجة ، وعلى غير سلام ... ولكن إلى حين !!

أجل ، إلى حين يخرج مكرم من وزارة المالية ، فيصفو أمامهم جو الصفقات الطيبات !

وهذا هو الذي كان . فلم يكذ ينقضي على خروجي من الوزارة شهران حتى أقر مجلس الوزراء صفقة الاستبدال . واستولى محمد بك عرفان على قطعة الارض كلها بواقع ثلاثين جنيهاً للفدان الواحد ، دون أن تتخذ الاجراءات اللازمة والمصطلح عليها ، لضمان وصول الحكومة في استبدالها إلى أحسن سعر ممكن ! والواقع أن الفدان كان حينئذ يساوي مبالغ يتراوح بين ٧٠ جنيهاً و ٨٠ جنيهاً على أقل تقدير . ولو أنها طرحت اليوم في المزاد لوصل سعر الفدان الى مائة جنيه أو يزيد !

وهكذا استطاع محمد عرفان بك ، بفضل نفوذ خاله وزير الاشغال ، ومحاميه وزير المعارف ، أن يتخطى أعتاق غيره من طلاب الاستبدال ، بل استطاع أن يدوس اللوائح والقواعد والاجراءات لكي ينزع من أموال الدولة ما يروق في

عينه، ولو كره العدل والإنصاف، وخولفت أبسط قواعد الحكم النزيه السليم
وكأنما يأبى عثمان محرم باشا أن يقف في جرأته عند هذا المدى الذي انزلق
اليه بمعونة زملائه وزراء المعارف والمالية والعدل، فهاهو أن أعطيت الصفقة
المنشودة لابن شقيقته، عرفان بك، حتى جاء دور عثمان باشا محرم بوصفه وزيراً
للأشغال. وبهذا الوصف أمر معاليه بأن تروى هذه الاطيان من ترعة غير الترعة
المخصصة لها ولغيرها من أطيان مصلحة الاملاك، وهي ترعة الساحل، فأصبحت
بعد ذلك من ترعة أخرى هي ترعة البليون. ولتحقيق هذه الغاية أنشئ (بربخ)
خاص تحت السكة الحديدية لا يصل مياه هذه الترعة الى أطيان عرفان بك، وهي
كما قلت لا تدخل في زمام الاطيان التي تروى من ترعة البليون هذه، بل تفصلها
عن هذا الزمام سكة حديدية، ومن أجل ذلك قامت الوزارة بإنشاء (مزلقان)
خاص، بلغت نفقاته مضافة الى نفقات (البربخ) المشار اليه زهاء الالفين
من الجنيهات !!

وعلى هذا النحو جرى تمت صفقة عرفان بك - وهي صفقة نادرة في جرأتها
وحصيلتها معاً -، وتمت على أثرها حركة وزارة الاشغال لإنشاء (البربخ والمزلقان)
من أموال الدولة الموكولة الى دمة هؤلاء الوزراء !

صفقة عبداللطيف محرم بك

وبمثل هذه الجرأة في استغلال النفوذ الوزاري، وبعثرة أموال الدولة
لمصالح الوزير أو أقاربه، أصدر عثمان محرم باشا أمره بحفر أربع مساق في
أرض أحد الملاك، وهي أرض أولاد عبد الله نجيب بك، على أن تقام المساق
على نفقة الحكومة لرى ثلاثمائة فدان من الأرض البور اشتراها عبداللطيف
محرم بك، ابن اخي وزير الأشغال، من مصلحة الاملاك الأميرية، بناحية
سثواى في مديرية البحيرة !

وبهذا العمل انتهك عثمان محرم باشا نصوحاً صريحة المادة ٩ من لائحة الترع والجسور ، وهي تقضى :

أولاً - بأن تكون الأراضى المطلوب ربيها من الأراضى المنزرعة . بينما أرض ابن شقيق وزير الاشغال من الأراضى البور !

ثانياً - ان تساعد الحكومة على تيسير الطريق لرى هذه الاطيان ، على أن يدفع صاحبها جميع المصاريف بما فيها ثمن الأرض التى تربيها المساقى وتكاليف الإنشاء . وفى هذه الحالة قامت وزارة الاشغال بإنشاء المساقى الأربع على حساب الدولة !

ومن التخيبط المحزن أن عثمان باشا محرم ، اراد أن ياتمس تغطية لهذا التصرف الجرى . فاذا ع منشوراً باتباع الطريقة نفسها فى إنشاء المساقى ، اذا لم يتفق أصحاب الأراضى مع ملاك الاطيان على تمرير المساقى بارضهم . وبهذا أضاف الوزير الى تصرفه ، مخالفة صريحة للأمر الملكى الصادر بلائحة الترع والجسور !

ولكن ... ماذا تساوى اللوائح والقوانين ، وماذا تساوى أموال الدولة التى تجبى من عرق الفلاحين ، أمام حاجة نجل شقيق الوزير الى مساقى الرى اللازمة لإصلاح أراضيه البور ؟ !

مشروع لأطيان ابراهيم يونس باشا

وأمن مما سبق فى الجراءة فى الإستغلال واستنزاف أموال الدولة سبيل النفع الشخصى لأقارب وزير الاشغال ، ما فعله الوزير لمصلحة أطيان نسيه ابراهيم يونس باشا ، على ترعة الساحل المتفرعة من بحر شين

فقد أنشئ فى سنة ١٩٣٤ مشروع يقضى بتوسيع بحر شين وإنشاء وصلة منه الى الجزء الاخير من ترعة الساحل . ولهذا المشروع فائدتان الاولى : رى

أراضي الحكومة والأهالي المراد التوسع في زراعتها ، والثانية تحسين مياه بحر تيرة الذي تقع عليه بعض أراضي الخاصة الملكية والكثيرين من الزارعين . وفي سنة ١٩٣٤ نفذ هذا المشروع بالتعل وكلف الحكومة نحواً من سبعين ألف جنيه .. وجاء عثمان محرم باشا في هذا العام ، قامر بالدول عن المشروع كله أو جلّه ، وردم الوصلة ، وكسر القناطر والكبارى التى تقع عليها بالألغام !! وبهذا القرار ، أى بجرة قلم واحدة ، اختفت الحكمة الاساسية من انشاء المشروع الذى كلف الدولة ٧٠ ألفاً من الجنيهات ! وبجرة قلم أخرى أخذ من مال الدولة حوالى خمسين ألفاً أخرى من الجنيهات ! لماذا ؟

للسبب الذى من أجله أنفقت فصاعث السبعون ألفاً من الجنيهات كلها أو جلّها ! - وهو اعداد مشروع آخر لفائدة أطيان ابراهيم باشا يونس التى تقع على ترعة الساحل ، قبل وصلة المناخلة بتليل !!

وقد وضع المشروع الجديد بالفعل ، على أن يبدأ العمل فى تنفيذه من شهر يناير سنة ١٩٤٣

مصرف لاطيان زكى عبد الرازق باشا

ولا تكاد تصرفات عثمان محرم باشا فى اعداد المصارف والمساقى والمشروعات لفائدة الاطيان التى يملكها أقاربه وأصدقاءه الاقربون تقف عند حد من الحدود أو تتثنى أمام اعتبار من الاعتبارات . ففى كل واحد أثر محرم بن عثمان . عثمان باشا محرم ... ونفحاته للأقارب والاصدقاء لا تقتصر على الوجه البحرى ، بل تمتد الى الوجه القبلى كذلك - ولولا انى وقفت على هذه البيانات أخيراً من مصادر لا يتطرق اليها الشك لترددت فى الاخذ بها الآن ، كما أيت من قبل تصديق مانسب اليه من غير برهان .

ومن هذا القليل ما يتحدث به أهل المنيا من أمر المصرف الذي يمر بقسم كبير من أطيان آل عبدالرازق وغيرهم من أعيان المديرية ، ولكنه لا ينال بالخير والفائدة سوى أطيان سعادة زكى باشا عبدالرازق ، صديق وزير الأشغال القديم ، الحميم ، وهو مشروع كلف خزانة الدولة زهاء ٢٨ ألف جنيه !!
ومشروع سيف النصر !

ويتحدث أهل الفيوم ، كاخوانهم أهل المنيا ، عن مشروع آخر من مشروعات الرى (المحرمية) أنشئ لمصلحة أطيان حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع .
وزير العدل !

ويظهر أن الحكومة رأت من العدل أن لا تبخس وزير العدل نصيبه فى هذه المشروعات ، النافعة ، البارعة ، فاختصته هو أيضاً بمشروع كهربائى يوصل للنور الى منزل أتم بناؤه فى عزبة اشتراها بالقرب من القاهرة . . . ويشرف موظفو وزارة الأشغال على هذه العملية لمصلحة وزير العدل ، توزيعاً للعدل بين الوزراء ! . . .
ابدأ بنفسك !

وأخيراً - بل أولاً - تطبيقاً للحكمة المعروفة : ابدأ بنفسك ثم بغيرك . . . فان عثمان باشا محرم رأى أن مصلحة الدولة تقتضى الوصل بين عزبتي معاليه فى مركزى شربين ودكرنس بكوبرى هائل يقام على النيل فى تلك النواحي ، على أن تتحمل الدولة نفقات هذا الكوبرى ، ولا عجب ، فعاليه من رجال الدولة ، ويجاوره فى الزراعة فلاحون هم من أبناء الشعب ، وهل هناك من يجمع بين مصالح الوزراء وأبناء الشعب غير وزارة الشعب ؟ . . .

على هذا الأساس تقرير استخدام كوبرى بنها القديم لتحقيق هذا الغرض الوطنى الصميم ! . . . وشرع فعلاً فى اقامته للوصل بين غقتى النيل السعيد - أو على

وجه التخصيص والتحديد - بين عزيتي معالي الوزير في التاحيتين ... وقد كانت المسافة بينهما طويلة ، متعرجة ، فأصبحت قصيرة ، مستقيمة ... ولقد قدرت وزارة الأشغال لهذه العملية الحيوية حوالى ثلاثين ألفاً من الجنيهات ، وإن كانت وزارة المواصلات قد قدرت لها قبل ذلك حوالى ستة وتسعين ألفاً من الجنيهات ! ...

ومن عجب إن كل هذه المشروعات النافعة ، البارعة ، لم يظهر لها أثر أثناء وجودى فى الوزارة ، فما أن خرجت من الوزارة حتى خرجت هى الى عالم الوجود ، ولقيت من مجلس الوزراء ووزارة المالية الجود كل الجود !! ...

الفرع الثالث

التستر على التهم المنسوبة لبعض الانسباء

يا صاحب الجلالة

لعله ليس أدل على خطورة العقلية المسيطرة على النحاس باشا ومن معه - والتي تسيطر وبالأأسف على شئون الحكم فى البلاد - من هذه الأمثلة التي أتقدم بها الى جلالتم مصحوبة بالأدلة الرسمية ، ومها تتيقنون ببلغ الخطر الذي يهدد عدالة الحكم بين أفراد شعبكم الأمين على أيدي الحكومة 'المالية' التي اجترأت على مد يد المحسوبية حتى الى حرم القانون ، رغم ان رئيسها كان قاضياً ومحامياً وأن الكثيرين من أعضائها من رجال القانون

فلقد حاول النحاس باشا - ومعه وزير عدله - هذه المحاولة الجريئة مرة قبل خروجي من الوزارة فوقفت في وجهيهما حتى خرجت من الوزارة فنقذا ما حاولاه وهما في المحاولة عينا تكرر في حادثة ثانية بعد خروجي من الوزارة امكنتني الوقوف على بيناتها ومستنداتها ، وفي ثالثة علت بها أخيراً

فضيحة الغزل الأولى

أشرت يامولاي في القسم الأول من هذه العريضة اشارة عابرة الى جنحة الغزل التي أتهم بها بعض أنسباء النحاس باشا وكان بها أثر حاسم في تفاقم الخلاف بين النحاس باشا وبينى ، حتى أنها أدت فيما أدت الى تعيين وزير جديد للتموين والى حفظ القضية بعد خروجي من الوزارة ، وذلك رغم رأى الرجال الفنيين بوزارة التموين وحضرة المستشار الملكى نفسه بوجوب احالة القضية على النيابة العسكرية ...

وللقضية تفصيلاتها ، ومستنداتها القاطعة

فقد حدث اثر تأليف الوزارة ان جاءنى حضرة صبحى افندى الشوربجى ومعه نسييه الأستاذ احمد الوكيل - أو هذا ومعه ذاك - وطلب الى حضرة أن ألحقه بمكتب الغزل بصفته صاحب معمل للغزل والنسيج أسوة بينك مصر ، فلم أر بأساً من اجابة هذا الطلب على أن يعين هو وغيره من أصحاب المعامل الإستعانة بخبرتهم الفنية وللتسوية بينهم فى المعاملة ، ولكن الموظفين المختصين لفتوا نظرى الى أن بعض أصحاب هذه المعامل - وبينهم الشوربجى افندى - مهتمون فى جنحة تهريب غزل أمام المحكمة العسكرية وانه لا يصح بطبيعة الحال - قبل الفصل فى القضية - الاستعانة بهم كاعضاء استشاريين للهيئة على شؤون الغزل ومنع التهريب ، فى حين أنهم مهتمون بالتهريب !
أنا الحاكم العسكرى !

فى ذلك الحين كان النحاس باشا شغوفاً بمعرفة ماتم فى مطالب حضرات الأنسباء بصدد تصدير الزيت والجلود ، وكلما عاوده أو عاودهم الشغف عاوده

الالحاح على ، فحدثني ذات مرة بالتليفون وكنت في مكنتي بوزارة المالية وسألني عما اذا كنت قد قررت منح أنسابه الرخص المطلوبة فقلت له اني لم استكمل البحث بعد فقال في لهجة الغائب العاتب أفلا زيت ولا جلود وحتى لاتعين في مكتب تنزل ؟ فأجبتة ان لتأخير التعيين سبباً سادلي به اليه شخصياً ، وتوجهت فعلا لمجلس الوزراء وأخبرته بما علمته عن اللجنة العسكرية المرفوعة ضد أنسابه ووجوب الانتظار حتى تفصل فيها المحكمة العسكرية

والكائن ألقيت قبلة كان لما قعقة فقرقة ... فما كدت أشير الى المحكمة العسكرية حتى أخذته صيحة من الغضب ، وكان منظراً من المناظر التي ترى ، ولا تروى ...

فقد صاح في وجه حضرة السكرتير العام لمجلس الوزراء وأمره بسحب القضية من المحكمة العسكرية ... فاعترضت في رفق على مثل هذا الاجراء الشاذ فقال أنا الحاكم العسكري وهذا من سلطتي فقلت لا بل انت قاض قبل أن تكون حاكماً عسكرياً فلنترك الامر للقضاء وليستعين المهتمون بأحسن المحامين ... فصاح مكرراً أنا الحاكم العسكري والى ... أسمح بنظر القضية أمام المحكمة ، ثم أمر السكرتير العام بسحبها وقال في تعليل ذاك أنه علم من أنسابه أن الوزارة السابقة التي أمرت برفعها قصدت الى النكايه بهم فقلت له ان القضية مرفوعة عليهم وعلى غيرهم من أصحاب معامل الغزل فلا نكايه اذن ، ولا غرض . وأن الامر على أى حال متروك للقضاء ، فهو وحده الذى يفصل فيما اذا كانت التهمة صحيحة أو ملفقة ، أو باطلة ...

ولكن رفض وأصر على الرفض في لهجة تعذر معها كل نقاش مستنداً الى سلطته العسكرية ثم عاد فأمر السكرتير بسحبها ، وأخيراً نفذ صبرى وقلت له اني لا أوافق على هذا السحب بحال من الاحوال لانى أنا الوزير المختص ولا أرتضى لنفسى كما لا أرتضى له هذا الاجراء الشاذ ...

وهذا وزير العدل !

وفي خلال الضجة دخل علينا وزير العدل ، والمعارف وتساءلا عن الخبر فرويت لهما واقعة الحال ووجهة نظري فيها ، فأجاب وزير العدل اجابة ما أسرع ما سررت - وما أسرع ما ثرت ! - لها ، اذ قال له ان مكرما معه الحق يا باشا .. لا يستحسن سحب القضية العسكرية من المحكمة ... ثم سألتني الى اى دور وصلت القضية وهل حققها النيابة وانتهت منها فقلت له انى لا أعرف من الامر أكثر مما أبغضه الموظف المختص من أن القضية أحيات الى المحكمة العسكرية فقال اذن سأتصل بوكيل النيابة العسكرية وأطلب منه حفظها !!

عندئذ ثرت يامولاى - واعترف ، بل يسرنى أن أعترف ، بهذه الثورة فقلت ماهذا ؟ رئيس الوزراء يطلب سحب القضية من أمام القضاء ووزير العدل يتدخل فى سلطة القضاء ويأمر وكيل النيابة - وهو قاضى تحقيق - باتخاذ قرار معين لمصلحة شخص معين ... وهل تريدون منى أن أحمل ضميرى كل هذا الوزر ؟ فوالله هادمت وزيراً للتموين لن يكون هذا ، وخرجت غاضباً من الغرفة ... وذهبت الى مكتبي بوزارة المالية وطابت على الفور استحضار دوسيه القضية لاطلاع عاينه ثبتت أن هناك تقريراً من مفتش التوين يثبت فيه التهمة على المتهمين وأن الامر بحالة القضية الى المحكمة العسكرية انما صدر شفوياً من الوزير سابق ولم ينفذ لسقوط الوزارة قبل تنفيذ الاحالة . فبادرت باخبار النحاس باشا بذلك تليفونياً وقلت ملاحظاً ان الله أراد للوزارة خيراً فانقذها من وزر سحب القضية أو التدخل فى قرار النيابة لان القضية لم تقدم حتى الآن للنيابة العسكرية ، فقال اذن فاحفظها ... فقلت كيف يكون ذلك وأماى تقرير من المفتش الفنى يثبت التهمة على المتهمين ويتطلب تقديم القضية للنيابة ... فهل يرضيك أن أكون أمل أمانة لعملى من الوزير السابق ؟ ! ووعدته انى سأصدر أمر بتحقيق التهم

من جديد ويكون التحقيق تحت اشرافى مباشرة وانى سأنظر الى الامر نظرة القاضى لا كممثل للإتهام ... وفعلأ أصدرت الامر بإعادة التحقيق فى قضية أنسباء النحاس باشا وقضايا أصحاب المعامل الاخرى المتهمين بنفس التهمة ، ولكن هذا الامر لم يرض النحاس باشا وأهله ، وكان محل مناورات ومداورات أشرت اليها فى مهتل هذه العريضة وانهت الى تفاقم الازمة كما أسلفت

تقارير الفنين

وكان من حسن الحظ ان القائم بشؤون وكالة التموين هو حضرة صاحب العزة محمد بك توفيق ابراهيم المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية فرجوته أن يدرس الملفات بما أعرفه عنه من دقة البحث ونزاهة التقدير ، وبعد أيام عرض على حضرته نتيجة بحثه فى قضية معمل الشوربجى وقال ان التقارير الفنية فى القضية تشير الى مسئولية أصحاب المعمل ولكنه يرى زيادة فى التدقيق أن تحال أوراق هذه القضية - كما أشار من قبل باحالة أوراق قضية أخرى مماثلة - الى حضرة محمود بك زكى مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية ليعيد التحقيق فيها من بعض نواحيها الفنية الهامة ، وقد أحيلت الأوراق فعلا على حضرته فقدم لى تقريرين عن قضية مصنع الشوربجى بتاريخ ٤ و ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ وتقريراً فى قضية مصنع سباهى بما ارتكب من مخالفات تقتضى تحقيقها من النيابة .

وحسبى أن اقتطف بعض فقرات من هذه التقارير الرسمية ، وقد أرفقت صوراً حرفية منها فى هذه العريضة :-

فى التقرير المقدم من حضرة محمود بك زكى مراقب مصلحة التشريع التجارى بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ بصدد مصنع سباهى بالاسكندرية ، يقول حضرته ما يأتى :-

لذلك ما زلنا نرى - لا مكان القيام بتحقيق أوفى بواسطة السلطة القضائية

المختصة - انه من الاوفق احوالة الموضوع للنيابة العسكرية المختصة ، وكذلك قدم تقريراً بهذا المعنى وفي نفس التاريخ عن المخالفات المنسوبة لمعمل « نزهة » للغزل الخاص بالشوريجي افندى وشركائه .

ولكنى لم اـكتف بهذه التقارير وحرصت على أن احقق دفاع المتهمين من شتى نواحيه ، كما يبدو ذلك جلياً من التقرير اللاحق المؤرخ ١٢ مايو الذى قدمه الينا حضرة مراقب التشريع التجارى - وقد جاء فيه ما يأتى :-

« وقد أبدىتم منالىكم انه قبل ابداء أى رأى فى الموضوع يجب التحقيق من وجود كمية الغزل البالغ مقدارها ١٤٥٢٠ رزمه التى تقول الشركة ان لها الحق فى اختزانها باعتبار انها تمثل استهلاك مصنعى النسيج فى مدى أربعة أشهر »

وفى الاثناء حضر شريف افندى حسن مدير ادارة التخزين للقيام بهذه المأمورية وقدم تقريره الى حضرة مراقب التشريع وهذا الاخير رفع تقريره الى - وهو تقرير ١٢ مايو الذى سبقت الاشارة اليه - وقد أيد فيه رأيه الذى ابداه بتاريخ ٤ مايو - مشيراً الى مسئولية أصحاب المصنع ، وقال فى ختام تقريره ما يأتى حرفياً :-

« وهذه الكميات (١٣٩١٩ رزمه لغاية ١١ مايو سنة ١٩٤٢) عجزت الشركة عن اثبات وجودها فى مخازنها مما يحتمل معه أن تكون قد تصرفت فيها بما يخالف الامر الاسكرى رقم ٧٦ والقرار الوزارى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤١ كما سبق البيان .. »

وبهذا ثبتت المسئولية على أصحاب مصانع الغزل ووجب احوالهم على النيابة العسكرية للتحقيق معهم كما أشار بذلك الموظف الفنى المختص وهو حضرة مراقب التشريع التجارى ، بناء على بحثه الخاص وتقارير مفتشى التموين

وعما هو جدير بالملاحظة ان هذه التقارير التى قدمت فى مدة قيامى باعمال وزارة التموين . جاءت مريدة للتقارير التى قدمها مفتشو التموين المختصون ، فى عهد

سلفى حضرة الاستاذ محمد حامد جوده وزير التموين الاسبق .
وأخيراً فقد تضمن تقرير آخر رفعه الى المفتش المختص تحت عنوان
(تقرير عن حالة الانتاج فى مصنع النزهة بالاسكندرية) اشارة خطيرة الى التلاعب
فى أجور العمال ونصها كما يأتى :-

« كانت البيانات التى تقدم اليها عن أجور العمال فى قسمى البرم الاولى والشلل
خائفة قصد بها التضليل وعدم الوصول الى الحقيقة وليس أدل على
ذلك من انه قدم لنا بياناً بأجور العمال فى قسم الشلل يندعش لارتفاع قناتها جميع
أصحاب المصانع الاخرى أى ان قنات الاجور فى مصنع النزهة هى ضعف
ماهى عليه فى مصنع سباهى ، وهذا غير معقول ولم نقبله بتاتاً وأنكره العمال
واعترفوا بالاجور الحقيقية وهى نصف تعريفة الاجور المذكورة بعاليه ،

(ومرفق بهذه الريضة صورة من التقرير)

رأى المستشار الملكى :

لم يبق لدى شك فى مشرلية أصحاب المصانع بعد الاطلاع على التقارير
المقدمة فى عهد سلفى وفى عهدى ، ولكنى احتفاظاً بوعدى وحرصاً على مصلحة
الدفاع رأيت أن أحيل الاوراق على حضرة المستشار الملكى لوزارة المالية
لاستطلاع رأيه فيما رأته ورآه الموظفون المختصون معى من وجوب احالة اصحاب
مصنعى الشوربجى وسباهى على النيابة العسكرية ، ومن ثم أثبت فى ذيل تقرير
حضرة مراقب مصلحة التشريع التجارى رأينى فى هذه المخالفات وفى وجوب
الاستئناس برأى حضرة المستشار الملكى ، بالصيغة التالية :-

« بعد الاطلاع على تقارير مكتب الغزل والمفتش المتدب وحضرة مراقب
مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية التى يؤخذ منها وقوع مخالفة صريحة
- وبعد الاطلاع على دفاع أصحاب المصنع أنفسهم الذين أقسح لهم مجال الدفاع

الى أقصى حدوده - أرى أن هناك مخالفة الأمر العسكري تستدعى تبليغ النيابة العسكرية لتحقيقها واتخاذ قرار بشأنها ، غير انى أرى زيادة فى الضمان للنسوب اليهم المخالفة ان يؤخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الامر علينا ،
امضاء

١٢ مايو سنة ١٩٤٢ مكرم عبيد

وكانت هذه التأشيرة خاصة بمصنع الشوربجى ، وأثبت مثلها فيما يختص بمصنع اسباهى ، فى نفس التاريخ ، وبالصيغة التالية :-
« أوافق وأرى زيادة فى الضمان للنسوب لهم المخالفة أخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الامر علينا ،
وقد رفع الى حضرة المستشار الملكى مذكرة أثبت فيها رأيه صراحة بوجوب ابلاغ النيابة العسكرية لكى تتولى التحقيق ، فى شأن المخالفات المنسوبة الى مصنعى الشوربجى واسباهى ، ولما كانت هذه المذكرة محل تحريف وتشويه من رفعة رئيس الحكومة فى بيانه الذى ألقاه فى مجلس النواب ، حتى أنه زعم فى جراءة مدهشة ان المستشار الملكى لم يوافق على احالة الاوراق الى النيابة العسكرية - فانى استأذن جلالتم فى اثبات نص مذكرة حضرة المستشار الملكى بحروفها :-

مذكرة

مرفوعة لمعالى الوزير

فى شأن المخالفات المنسوبة الى مصنعى سباهى ونزهة

اطلعنا على التقرير المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المرفوع من مراقب مصلحة التشريع التجارى الخاص بالمخالفات المنسوبة الى مصنع « سباهى » للغزل وعلى

تقريره المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ الخاص بالمخالفات المنسوبة للشركة المصرية « نزهة » للغزل والنسيج - وعلى التقارير والمذكرات السابقة التي وضعت في هذا الموضوع ونرى ان نوافق على ما اقترحه مراقب مصلحة التشريع التجارى من ابلاغ النيابة العسكرية كي تتولى التحقيق ، اذ يتضح من مذكرة ادارة الغزل والماسوجات والتحقيق الادارى الذى أجرى في هذا الشأن أن اصحاب المصنع الاول لم يوردوا لمكتب بيع الغزل جميع ما أنتجه في الستة أشهر الاخيرة من العام الماضى ، فيكونوا بذلك قد خالفوا القرار الوزارى رقم ١٤٧ الخاص بالاستيلاء على جميع خيوط الغزل ، والقرار رقم ١٤٨ الخاص بتنظيم التداول في خيوط الغزل القطنية ، كذلك يتضح من الاوراق أن اصحاب المصنع الثانى قد ارتكبوا نفس المخالفات ويمتاز المذكورين بادعائهم ان لهم الحق في اختزان ما يكفي حاجة مصانع النسيج التابعة لهم مدة أربعة شهور ، وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ وقرار وزير التموين الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٩٤١ - وقد طولبوا بالارشاد عن الكمية التي يعترفون بحيازتها فلم يقوموا بماطلب منهم ونرى انه لا يجوز لهم قانونا ان يخزنوا ما يكفي حاجة مصانعهم مدة أربعة شهور اذ بدىي أن نص القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٩٤١ بسريان المرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ على خيوط الغزل أصبح معطلا بالقرار رقم ١٤٧ الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على جميع خيوط الغزل القطنية بكافة أنواعها سواء كانت مستوردة من الخارج أو من انتاج المصانع المحلية ، وان هذه الخيوط توزع ببطاقات على اصحاب مصانع النسيج ، تبعاً لحاجتهم الاسبوعية ، وقد أيدت هذا بصراحة لجنة الغزل المركزية المشكلة وفقاً للقرار رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١ اذ قررت بشأن مصانع الغزل الملحقه بمصانع النسيج أنها تأخذ كل شركة من الشركات المنتجة لغزل القطن والموجود بها مصانع للنسيج ما تحتاج اليه لتشغيل مصانعها - دون أن يصرح لها بأن تخزن أى غزل

يكون فائضا عن الحاجة الفعلية لمصانعها - »

ولا يصح الاحتجاج بالقرار الصادر من اللجنة بعد ذلك في ٢٨/١٠/١٩٤١ الذى سمح لهم بالاستيلاء على ٦٥ ٪ من انتاج مصنع نزهة للغزل ، « والباقي يصرف لهم يطاقيات » اذ لا يتصور أن يكون مفهوم هذا القرار

السماح لهم بالتخزين فضلا عن ان هذا قرار لم يصدق عليه وزير التموين فلا قيمة له قانونا (م ١٣ من القرار الوزارى رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١)

على انه حتى مع التسليم جدلا بأن لأصحاب المصنع حق تخزين الغزل الذى يكفى مصانعهم مدى أربعة شهور ، فإنهم لم يستطيعوا الارشاد عن الكمية التى اعترفوا بأنها فى حيازتهم .

المستشار الملكى

امضاء (محمد على نمازى)

١٨ مايو سنة ١٩٤٢

(وارفق مع هذه العريضة صورة أصليه من هذه المذكرة الهامة .)

أكاذيب رسمية :

يحزننى يا مولاي أن أشير الى هذه الأكاذيب لصدورها من رجل مسئول عرفت فيه صدق الروايه ، ولولا انها أكاذيب متعددة وصارخة لشككت أنا نفسى فى صدورهما منه أو عنه ولست أجد للسكين عذراً الا انه كان يرى فى نفسه متهما وكان يدافع عن نفسه بعقاية المتهم فاضطر الى سرد هذا الاكاذيب واحدة بعد الاخرى فى يانه البرلمانى ، ظنا منه انه فى مأمن من التكذيب ! . . .

١ — الا كذوبه الاولى : قال رفعته في بيانه البرلمانى بجلسته ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢

ان المستشار الملكى لم يوافق على تبليغ النيابة العسكرية (كما ادعيت أنا)
وفيمابلى نص مقاله رفعة النحاس باشا حرفيا في بيانه بهذا الصدد :-

« ولكن سعادة وزير التموين السابق - أى مكرم باشا - أرسل فى ٢٤ مايو
سنة ١٩٤٢ الى وزير التموين الجديد خطاباً يقول فيه : (قد رأيت أن
استأنس بالرأى القانونى فأحلت الأوراق على حضرة صاحب العزة
المستشار الملكى لوزارة المالية فأدى رأيه بوجوب تبليغ النيابة) -
وهنا نلاحظ أن المستشار الملكى لم يبد هذا الرأى ولم يطلب تبليغ النيابة

العسكرية ، وقصر مذكرته على مناقشة وجهة نظر الشركة على أساس
الوقائع التى ذكرت له ،

وحسبى للرد على هذه الا كذوبه أن انقل من جديد نص الرأى الذى
أبداه حضرة المستشار الملكى وهو كما يأتى بحروفه :-

« ونرى أن نوافق على ما اقترحه مراقب مصلحة التشريع التجارى من

ابلاغ النيابة العسكرية كى تتولى التحقيق » - يراجع نص المذكرة المتقدم ذكرها

هل هناك اوضح - وهل هناك أفصح - من هذا التـكذيب الرسمى
ليان رسمى يلقيه رئيس مجلس الوزراء فى مجلس النواب ؟ ...

لو ان رفعته لم يطلع على المذكرة التى تضمنت رأى المستشار الملكى
لالتسنا له بعض العذر ، ولكن رفعته يشير الى المذكرة صراحة ويقول أن
المستشار الملكى لم يطلب فيها تبليغ النيابة العسكرية وقصر مذكرته على
مناقشة وجهة نظر الشركة ! ...

اذن هو قد اطلع ، وبالأأسف قد ابتلع ! ... ثم ابتلع وقائع أخرى
كما سنرى فى الا كذوبتين الثانية والثالثة

٢ — الا كذوبة الثانية : قال رفعته في بيانه المذكور : « ان وزير المالية السابق رأى بثاقب رأيه أن لا يطلع المستشار الملكى الا على المذكرة المؤرخة ١٢ مايو وعليها تأشيرة نفس الوزير بأنه يرى ان هناك مخالفات ارتكبت وانه يرى ان تتولى النيابة العسكرية التحقيق ولم يطلع المستشار الملكى على غير هذه المذكرة التى تحمل هذا القرار من الوزير ،

ورداً على هذه الا كذوبة الجريئة أترك الكلام لحضرة المستشار الملكى نفسه ، فقد قال فى مذكرته المشار اليها آنفاً ما يأتى حرفياً
« اطلعنا على التقرير المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المرفوع من مراقب التشريع التجارى الخاص بالمخالفات المنسوبة الى مصنع « سباهى ، للغزل وعلى تقريره المؤرخ ١٢ مايو الخاص بالمخالفات المنسوبة للشركة المصرية « نزهة ، للغزل والنسيج - وعلى التقارير والمذكرات السابقة التى وضعت فى هذا الموضوع ،

اذن قد اطلع المستشار الملكى لاعلى تقرير ١٢ مايو فحسب بل على جميع التقارير والمذكرات السابقة التى وضعت فى هذا الموضوع ، على حد تعبيره ... واذن فقد ارتكب النحاس باشا جريمة الكذب مرة أخرى فى واقعة ثابتة فى ورقه رسميه ، لالسبب الالى يلقى وزر الكذب على مكرم فى غيبته ويتهمه ساخراً بأنه رأى بثاقب رأيه ان لا يطلع المستشار الملكى الا على تقرير ١٢ مايو دون غيره من الاوراق ... ولو ان النحاس باشا أوتى ثائب رأى ، أو الروية على الاقل ، لبرزت أمام عينيه العبارة الواردة فى مذكرة المستشار الملكى والتى يقول فيها انه اطلع على التقارير والمذكرات السابقة التى وضعت فى هذا الموضوع ! ... والله ياهولاي انى لتأخذنى الشفقة على النحاس باشا اذ أراه ينحدر

الى هذا الكذب المفضوح ، ولولا أنه ألقاها بنفسه لاتهمت غيره بأنه هو الكاذب ، لأنه هو الكاتب ! ...

٣ — الاذنوبة الثالثة : يقول النحاس باشا في بيانه المذكور أنه وصلتني برقية من صبحي أفندي الشوربجي بتاريخ ١٩ مايو وأنه كان واجباً عليّ - إذا كنت أنشد الحقيقة لا مجرد التشهير بأصهاره وبه - ما جاء فيها وأحقق أن أترك المختصين بتحقيقها .

ويقول هذا في بيانه وينسى أنه قال في فقرة سابقة من البيان المذكور ما يأتي حرفياً :-

« بعد احالة هذه المذكرة الى المستشار المالكي بيومين اثنين تعين وزير للتموين بدلاً من المستجوب فخرج الأمر من يده ولم يصبح مختصاً بأي أمر ... »

ومعنى ذلك ان وزير التموين الجديد عين في ١٤ مايو واني لم أكن وزيراً للتموين في ١٩ مايو وهو التاريخ الذي أرسل فيه الشوربجي برقية الى وزير التموين ! ... فكيف يأخذ على النحاس باشا اني لم احقق ما جاء في هذه البرقية وهي لم تصلني !

كلا ، بل هذه البرقية التي أرسلها الشوربجي انما أرسلها للوزير الجديد تمهيداً للعبة الجديدة التي سيأتي ذكرها ... لكن النحاس باشا لم يتحر الدقة - ولا أغول الصدق - حتى في التواريخ التي هو ادري بها من غيره .

٤ — الاذنوبة الرابعة - وهي أخطر الاكاذيب لأنها أدت الى امتناع الوزارة من احالة القضية على النيابة العسكرية من غير ما حق أو شبه حق ، أو بالأحرى الى التستر عليها بطريقة مكشوفة مفضوحه ، لا ستر فيها أو عليها ...

وهذه الا كذوبة ابتدعها اصحاب المصنع وأخذ بها رئيس الحكومة فأقرها وبررها في بيانه البرلمانى

يقول النحاس باشا - بلسان أصهاره - في بيانه البرلمانى أنه : لما أرادت الوزارة معاينة تلك الكميات لم يسهل لما المدير المحلى ذلك وقد تبين أن الدافع له على ذلك اعتقاده ان وزير المالية السابق كان مبدئاً النية على الاستيلاء على الكميات التى هم فى حاجة اليها نظراً للظروف التى كانت قائمة اذ ذاك والتي دعت الى محاربة صبحى الشوربجى ،

هذه هى الا كذوبة الضخمة - والتي يرجع السر فى ضخامتها الى عدم مقوليتها - والتي أدلى بها النحاس باشا بالنيابة عن أنسابه فى غير ماتدبر أو حذر، فهو يقول للنحاس أن أصهاره امتنعوا من أن يقدموا الغزل للحكومة التى يرأسها هو ، لأنهم خافوا أو خشوا أن يستولى عليها وزير التموين ولكن كيف خاف أولئك الأصهار وزيراً من الوزراء وصهرهم رئيس للوزراء ؟ ... وهل لم يكن فى مقدورهم أن يقدموا هذا الغزل للوزير ويشكوا أمرهم فى الوقت نفسه الى رئيس الوزراء حتى ولو تم الاستيلاء ... أم هل بلغ الأمر بمكرم أن بيت النية على الاستيلاء ، وعلى منع الذئب من الاتصال بالأنساب فأوصد فى وجههم دار الوزارة ودار رئيس الوزراء !!! ...

بامولاي ، لو أن هذه الأقصوصة عرضت على قاض من متهم ما لما تردد لحظة فى تقدير مسئولياته ، والحكم بادانته ، ولكن المحزن والمبكى معاً أن تأتى مثل هذه الأضحوكة على لسان رئيس الحكومة فى موقف كله جدو كله مسئولية ... ومن ناحية أخرى فلو ان رفعة رئيس الحكومة رجع الى الأوراق لاستباق حقيقة الأمر ، وحقيقة العذر ، بطريقة لا تفصح مجالا للشك ... ويكفى فى ذلك الرجوع الى تقرير مراقب مصلحة التشريع التجازى المؤرخ ١٢ مايو ، ففيه يقرر

حضرة الأستاذ فريد زعلوك المحامى والوكيل عن الشركة اذ ذاك ان « عدم وجود مخازن تصلح لاختزان كميات كبيرة من الغزل بمصنع النسيج بامبابه وصعوبة وسائل النقل فى الوقت الحاضر اضطرت الشركة الى حفظ الكميات الباقية من خيوط الغزل فى مخازن استأجرتها لهذا الغرض بالاسكندرية »
وقد قششت فعلا المخازن جميعها سواء بالقاهرة أو بالاسكندرية فلم يوجد فيها الغزل المدعى تخزينه

وقد جاء فى تقرير حضرة المراقب المشار اليه ما يأتى حرفياً : —
« قام حضرة رئيس مكتب السجل التجارى بالاسكندرية بما كلف به وقدم لنا المحضر المرفق المؤرخ فى ١١ مايو سنة ١٩٤٢ ومنه يتبين (أولاً) أنه ليست للشركة مخازن أخرى غير التى تم جردها بالمصنع بمعرفة حضرة رئيس المكتب فى ٩ مايو سنة ١٩٤٢ و (ثانياً) ان الشركة كانت تحتفظ أحياناً ببعض كميات الغزل فى مخازنه الخاصة ولكن لا يوجد فى الوقت الحاضر بمخازنه أى غزل للشركة ،

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن الشركة ادعت أن عناوين المخازن بالاسكندرية لا يعرفها إلا حضرة احمد بك الوكيل مدير المصنع بالقاهرة وان مفاتيحها معه . . . وقد جاء فى تقرير حضرة المراقب الرد حاسماً على هذا الادعاء فى العبارة التالية : —

« وحيث انه لا يمكن التسليم بصحة ما يدعى من أن عناوين المخازن يعرفها المدير وان مفاتيحها معه لأن عناوين مخازن الشركة ليست من الاسرار التى يتفرد بمعرفتها المدير كما أن مفاتيح المخازن تكون عادة عهدة المخزنجى - على انه اذا صح هذا الادعاء فقد كان من الميسور أن يعطى المدير - اذا كانت تمنعه بعض الأعذار من السفر الى الاسكندرية - عناوين المخازن ومفاتيحها لمن ينتدب لمرافقة المحقق

في المعاينة والجرد خصوصاً وان التلكؤ في اجراء المعاينة والجرد يتعارض مع اثبات حسن نية الشركة . . . وفضلاً عن ذلك فان مصنعى النسيج بامبابه هما اللذان لها

حق تخزين استهلاكهما لمدة أربعة أشهر فيجب ان يكون المخزون بنفس المصنعين أو على الأقل في القاهرة أو ضواحيها حيث يكون المخزون أقل تعرضاً لأخطار الغارات الجوية مما لو وجد في الاسكندرية . . . وحيث انه بناء على ماتقدم تكون الشركة قد عجزت عن تقديم أى دليل على وجود الكميات التى

تدعى أن لها الحق فى اختزانها،

الخازن والمخزون :

ولعل فى هذه السخرية الرسمية اللاذعة ما يغتينا عن كل تعليق ! . . . فاصحاب المصنع لم يخطر لهم اذ ذاك أن يزعموا مازعمه النحاس باشا لهم وعنهم فى البرلمان من أن الغزل موجود فى القاهرة ويخشون تسليمه ، لم يدعوا هذه الدعوى لسبب بسيط هو ان مخازن القاهرة قتشت فلم يوجد بها غزل ! . . . ولذلك لجأ اصحاب المصنع الى الادعاء بان الغزل مخزون فى الاسكندرية . . . فتابعهم المحقق فى ادعائهم وطلب اليهم المفاتيح فقالوا انها مع الأستاذ احمد الوكيل فى القاهرة . . . فقال وما الحكمة فى وجود المخازن بالاسكندرية اذا لم يكن لها مخزنجى ، واذا وجد المخزنجى فما الحكمة من وجوده اذا لم توجد معه مفاتيح المخزن ؟ . . . قالوا هكذا شاء صاحب المصنع الاصيل ، أن يكون الخازن هو احمد الوكيل ! . . . فقال المحقق المسكين ، انى على المفاتيح لأمين . . . فأتوتى بها ان كنتم صادقين ! . . . واكن أصحاب المصنع لم يؤخذوا بهذا المنطق المتواضع وقالوا كما جافى تقرير حضرة المرائب أنهم يطالبون تأجيل الانتقال الى الاسكندرية لمعاينة تلك المخازن الى موعد آخر يحدد فيما بعد . . . وهل أنا فى حاجة لتبيان

الحكمة من هذا الطلب ؟ ... فهذا الطلب هو الدليل القاطع ، الجامع المانع ، على أنهم كانوا يعلمون أن مكرماً سيعزل من وزارة التموين بعد بضعة أيام - وقد قدموا الطلب في ٨ مايو (كاجاء في التقرير) وعين وزير التموين الجديد في ١٤ مايو - ومن ثم طلبوا التأجيل الى حين ... تعيين وزير جديد للتموين !!!

يا لها من فضائح تلوها فضائح ... فلو ان الأمر كان متصوراً على استبدال وزير بوزير لكان ... ولكنه امتد الى ما هو أعظم خطراً وأبعد ضرراً فقد انتهى الأمر بالوزارة الى عدم تقديم الاصحاح الكرام للحكومة بحجة أنهم كانوا يخزنون الغزل في محل أمين لانهم كانوا خائفين من مكرم اللعين ... وكان الله يحب المحسنين !!

ولعل أبلغ دليل على التستر غير المستور ان الوزارة قالتها أن هناك قضية أخرى غير قضية مصنع الشوربجي ، هي قضية مصنع سباهي ، والتي أثرت باحالتها على النيابة العسكرية في نفس الوقت مع قضية الشوربجي ، وأيدني في ذلك حضرة المستشار الملكي

فماذا جرى لهذه القضية ؟ هل كان أصحاب مصنع سباهي يخشون - فقد مكرم عايم شأنهم في ذلك شأن الشوربجي اخوان فامتعت الوزارة من تقديم قضيتهم الى المحكمة لهذا السبب ؟ .. أم هل رأت الوزارة - بثاقب رأيها - ان ينتفع أصحاب المصانع الاخرى بما انتفع به الشوربجي ، منعاً لاثقال القيل والقال ؟ ... - اعلمها أحسنت صنعاً ، فليس أثقل من القيل الا القال !!

وأخيراً يا ولأى ، فلنفرض لمجرد الجدل ان الشوربجي اخوان لم يجمعهم نسب أو سبب بأصحاب السلطان ... وأن الموظفين المختصين والوزير المختص والمستشار الملكي المختص أشاروا جميعاً باحلتهم على النيابة العسكرية ... ثم دار الزمان دورته وجاء وزير جديد فادعى أصحاب المصنع ان الغزل المدعى تهريبه قد وجد يسحر ساحر في أحد المخازن - بعد تفتيش سابق - وانه لم يقدمه للوزير

السابق خوفاً منه وخشية الاستيلاء عليه - لو ان هذا كله وقع يامولاي ، فماذا
وجب على الوزير الجديد أن يفعل ؟؟

ألم يكن واجبه ان يحيله على النيابة تاركاً لها تحقيق دفاعه القديم والجديد ؟...
كان هذا واجبه وواجب كل حكومة في الارض ، أوفياء بين الارض والسماء ، اللهم
الا اذا كان النحاس باشا رئيساً للوزراء ، وكان اصحاب المصنع اصحاب الحول
والطول من الاقرباء والانساب !...

هذه هي فضيحة الغزل الاولى ، وهي وحدها كافية لإسقاط الحكومة التي
ارتكبتها أو سمحت بها ، فكم يكون الامر اذا تلت هذه الفضيحة غيرها من مثلاً
تشدد أزرها ، أو بالاحرى تشدد وزرها ؟...

بعد خروجي من الوزارة :

فضيحة الغزل الثانية

وهي شر من الاولى ، لان مصنع الشوربجي بالاسكندرية (مصنع النزهة)
ضبط متلبساً بجرمة التهريب - وضبطت البضاعة المهربة - وضبط المبلغ المدفوع
كشمن للبضاعة وبمقداره ١٣١٠ جنيه في جيب الحلبوني افندى (مدير فرع
الاسكندرية وشريك الشوربجي افندى) - ووجدت أرقام البكوت المضبوطة في
جيبه مطابقة للأرقام التي سبق للنيابة العسكرية أن أخذت بياناً بها - وكان
ضبط المبلغ بمعرفة البكباشي جيز مفتش بوليس الاسكندرية - وأشرفت النيابة
العسكرية على الاجراءات وقامت بالتحقيق على أحسن وجه - ولم يفرج عن المتهم
الا بكفالة كبيرة مقدارها مائة جنيه مصري - فكانت القضية اذن قضية
تلبس بالجرمة لاشك فيها

ولكن - نعم ولكن يامولاي - ما ان وصل الامر الى علم الوزارة حتى

قامت وقعدت، وابرقت وارعدت، فتدخلت في هذه كما تدخلت في تلك، واذا القضية تنام نومة أهل الكهف - ولكن الى غير يقظة - منذ أوائل يوليو الماضي حتى الآن! ...

واند وقتت على أوراق وتقارير - بعضها أوراق أصالية وبعضها صور - اتشرف بارفاقها مع هذه العريضة فهي قاطعة في تلاعب الوزارة بالعدالة المجردة التي لم تمتد إليها يد في تاريخنا السياسي يمثل ما امتدت إليه في هذا العهد، واذا ماتعضاتكم جلالتكم فامرتهم بتحقيق هذه الوقائع لوضع منها أكثر مما وضع، وما اقتضح! ...

فصة من واقع الحال

وتتلخص هذه القصة، كما استقيتها من مصدرها ومن الاوراق المرفقة، في الوقائع المدهشة الآتية، وهي مع الاسف فصة تعسة، تستمد وقائعها من واقع الحال، لا من الخيال ...

في شهر يونيه الماضي وصل الى عم أحد حضرات مفتشى التموين أن غزلا يرب في الاسكندرية باسعار فوق التسعيرة فانتدب حنرتة (واسمه صالح افندي ناخذ) لسط الغزل الذي قيل انه يهرب من مصنع ساهي (مصطفى افندي سباغى وشركاه) - وهنا اترك الكلام لحضرة مفتش التموين نقلا عن تقريره لمعالى وزير التموين، فقد جاء فيه حرفيا ما يأتى :-

« ولما كان موضوع السوق الاسود للغزل من المواضيع الحرة باهتمام وزارة التموين الجديدة بمتتهى عنايتها فقد عرضت على مسامع معاليكم في الاسبوع الثالث من شهر يونيو سنة ١٩٤٢ ما وصل الى على فتفضلتم وامرتموني باتخاذ الاجراءات السرية لتحقيق مبلغ ذلك من الصحة لبيع جماع لصوص الحروب والازمات والراغبين في الغنى والثراء على حساب الطبقة الفقيرة من الشعب ...

وتقد وضعت نصب عيني ان الامر متعلق بمصانع وشركات قوية برؤوس أموالها
وتفوذ رجالها وانه يجب أن تكون عناصر التحريات التي يتم على ضوءها اجراءات
الضبط أبعد ما تكون عن الشك تفاديا لاشكالات قانونية أو مسئوليات قبل
الوزارة أدبية - فلما استكملت عناصر التحريات وكونت لارق الضبط وسبله تقدمت
لحضرة مدير ادارة التفتيش بالطلبات الآتية :-

- أ - ١٥٠٠ جنيه نقداً ، على أن يعمل بها محضر بالنيابة العسكرية
- ب - مرشد اجنبي يعرف الارمنية أو اليونانية ، ويميد تمثيل دور التاجر
أو وكيله
- ج - ضابط بوليس لمرافقة المرشد والسماجرين وحراسة ال ١٥٠٠ جنيه
من مصر الى الاسكندرية والمساعدة في الضبط بالاسكندرية
- د - جواب توصية الى حضرة صاحب السعادة محافظ الاسكندرية
وقد قابلت ومعى الدكتور الشيتي سعادة وكيل محافظة القاهرة ومنفردا
الامير الالى ماركو بك رئيس البوليس السرى والصاغ صفوت اندى مساعده
ونوقشت اجراءات الضبط من الناحية القانونية والبوليسية حتى تكون مطابقة
لما يتطلبه القانون ، واتفق على ان يقوم بوليس محافظة الاسكندرية بعماية الضبط ،
واستطرد التقرير الى ذكر الترتيبات التي وضعت بالاتفاق مع بوليس
اسكندرية ووكيل المحافظة ومساعد الحكمدار الخ وكيف انتهى الامر الى ضبط
البضاعة المهربه من مصنع التزهه - مصنع الشوربجي - وليس من مصنع سباهي ،
ويحذر بي ان اترك الكلام هنا أيضاً للتقارير الرسمية ، أحدها تقرير بوليس
الاسكندرية باللغتين الانجليزية والعربية (وهو مرفق بهذه العريضة) بتوقيع
البكباشي مدير ادارة التسعير الجبرى ومرفوع الى وكيل الحكمدار ، والتقرير
الآخر من مفتش التموين الى مدير ادارة التفتيش بوزارة التموين (وهو أيضاً مرفق
بهذه العريضة) . وقد جاء في تقرير بوليس الاسكندرية وصف مطول للخطة التي

وضعت والشرك الذى نصب لضبط المهربات ، الى ان قال : —

« ولقد كان شرا كآ محكماً تم بفضله استلام فهمى بك الحلبوني صاحب المصنع مبلغ ١٣١٠ جنيه وسلم المرشد البضاعة وسلم أيضاً صاحب السيارة اذنًا بخروج هذه البضاعة وهو يطابق فاتورة البيع ، وقد خرج المرشد مع صاحب المصنع فهمى الحلبوني بك فى سيارة مفتوحة فبعثت وراءه غانم افندى لمتابعته والتحرى عن سكنه ، وبينما كنت أحاول الاتصال بحضرة وكيل النيابة للاستئذان فى تفتيش منزله عاد فهمى بك ومعه المرشد بعد أن ضبطت السيارة عند نقطة الحضرة ، وقد تحفظت على حضرته فهمى بك حتى حضر حضرة وكيل النيابة وضبط المبلغ فى جيب صاحب المصنع وقد عملت الترتيب اللازم لضبط اللورى وما عليه من البضاعة »

وقد ضبطت البضاعة فعلاً ومقدارها ٢٧ بالة غزل بحضور وكلاء النيابة ورجال البوليس إلى آخر ما فى التقرير من تفاصيل وافية وسرد لاسماء ضباط ورجال محافظتى الاسكندرية والقاهرة وما يستحقونه من مكافأة تشجيعاً لأمثالهم بعد أن « تم ضبط هذه الواقعة باحسان وأحكام رغم حيل المهربين » - على حد تعبير كاتب التقرير

وقد لخصت هذه الاجراءات جميعاً فى تقرير مرفوع من مفتش التورين إلى مدير ادارة التفتيش ومرايئة التسعيرة وتاريخه ١١ يوليو سنة ١٩٤٢ (وهو مرفق بهذه العريضة) ، ويجدر بى اثباته هنا بحروفه لأنه يعطى فكرة اجمالية عن الموضوع : —

« حضرة المحترم مدير ادارة التفتيش وراقبة التسعيرة
تفويضاً للتعليمات الصادرة لى من حضرة صاحب المعالي الوزير بصدد تحقيق وضبط الغزل الذى يباع سرّاً وبأسعار فاحشة من المصانع أتشرف بالافادة بأننى قد قمت وجناب البكباشى جيز مفتش بوليس الاسكندرية وحضرة الصاغ محمد مصطفى

وضابطين من بوليس الاسكندرية وستة مخبرين وسمارين ومرشد بضبط
الآتى :-

١ - عملية بيع الغزل من مصنع النزهة بمعرفة حضرة الحلبونى افندى - صاحب
المصنع بمبلغ ١٣١٠ جنيه وبموجب فاتورة بخط المذكور تحت يدى .
٢ - ضبط المبلغ المسلم اليه ثمناً لهذه البضاعة والسابق اخذ بيان بأرقائه بمعرفة
النيابة العسكرية من قبل - بمعرفة جناب البكباشى جيز مفتش بوليس الاسكندرية
والمبلغ المذكور فى حرز فى النيابة الآن

٣ - تسلمنا البضاعة على عربة لورى مؤجرة بمعرفةنا وبحال للحزم اشتريناها
وهذه البضاعة تطابق الفاتورة السابقة الذكر وهى محجوزة لدى النيابة الآن
٤ - قامت النيابة بالتحقيق الابتدائى وأفرجت عن المتهم بكفالة قدرها مائة جنيه
٥ - جميع الاجراءات التى اتخذت صحيحة وفى حدود القانون والوقائع سالفه
الذكر لا تقبل الشك من الناحية القانونية مستقيمة المقدمات والنتائج
وتفضلوا بقبول فائق احترامى
امضاء

القاهرة فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٢ «

انزعاج الوزارة

انزعجت الوزارة لهذا التطور المفاجئ وغير المتوقع ... فان الاتجاه الاول
الذى اتجهت اليه الوزارة كان يقضى بضبط مصنع سباهى ، ولكن المصادفة
التعسفة قضت بضبط مصنع آخر يديره الحلبونى افندى ، كما قضت بأن يكون
الحلبونى هذا شريكاً للشوربجى ، وأن يكون مصنعه هو هو مصنع الشوربجى
بالاسكندرية ! ...

قامت الوزارة وقعدت لهذا الوضع الجديد ، فأرسلت فى طلب مفتش التموين
الذى عهد اليه التفتيش واتصلت به تليفونياً فى نيابة الاسكندرية طالبة عودته

فوراً الى القاهرة ، فعاد فعلاً بعد استئذان النيابة كما هو ثابت من الخطاب الرسمي الذي سيأتي الكلام عنه

وفي اليوم التالي قابل المفتش المذكور معالي وزير التموين في مكتبه بالوزارة وهناك رأى صبحى اقتدى الشوريجى فى الانتظار ، ولم يلبث هنيهة حتى حضر معالي عبد الفتاح الطويل باشا ومعه الاستاذ احمد الوكيل ... وقص المفتش على معالي وزير التموين القضية من أولها إلى آخرها مينا أنه لم يقصد سوماً بتفتيش مصنع الشوريجى ... ثم انصرف الجميع إلى مكتب وزير العدل ... وكانت حركة ، وكانت محادثات ، فداولات ... وظهر أثر هذه المداولات والتحريات فى أقوال الشهود من رجال البوليس فى التحقيق التالى ، فقد اختلفت اختلافاً تاماً مع أقوالهم فى التحقيق الأول بل ومع التقارير الرسمية المقدمة من رجال التموين والبوليس أنفسهم

وإني على استعداد يا مولاي لأن أذكر اسم الموظف الذى روى لى خبر هذه المداولات وما ترتب عليها من نتائج وتطورات

ولكن الذى يعنى - وكفى - هو التقارير الرسمية التى اشرت اليها وإلى ارتقى مع هذه العريضة صوراً منها ، فهى تدل على أن هناك جريمة بل وتلبساً بالجريمة ، فقد ضبطت البضاعة بحضور وكيل النيابة نفسه ، وضبطت النقود فى جيب الحلونى اقتدى - وهى النقود التى سبق لبوليس ان اخذها ياداً بأرقامها - وحققت النيابة مع المتهم وسمعت أقوال شهود الاتبات من رجال البوليس ولم تخرج عن المتهم إلا بكفالة كبيرة مقدارها مائة جنيه مصرى - فكيف ولماذا نامت القضية بعدئذ فلم يقدم المتهم إلى المحاكمة ؟ - هنا هو السؤال !

وما يدعوا إلى المشتبه والحسرة معاً أن نجد فى تقارير رجال التموين والبوليس عبارات

تتطوى على اعتذارات، لا لسبب إلا لأن المصنع الذى ضبط هو لسوء الحظ مصنع الشورى بحى وليس مصنع سباهى !...

قد جاء فى تقرير حضرة البكباشى مدير ادارة التسعير الجبرى بمحافظة الاسكندرية أن حضرة مفتش التموين قرر أن المحل المقصود بالذات هو شركة سباهى ... واستطرد واضع التقرير إلى القول بأنه علم من حضرة ضابط المباحث أن صاحب المصنع يدعى الحلبوني وليس سباهى ، وهنا يقول حضرته : « وقد ناقشت ذلك مع حضرة الصاغ محمد مصطفى افندى وحضرة صالح ناشد افندى فعلمت أنها مكلفان بضبط أى مصنع بصرف النظر عن أى اعتبار وأن الكل فى

القانون سواء » ...

وكذلك يعتذر مفتش التموين فى تقريره المرفوع لوزير التموين عن ضبط مصنع الحلبوني شريك الشورى بحى فيقول ما يأتى بالحرف الواحد :
« يتعين على اجلاء نقطة هامة فى هذا الموضوع وهو كيف قننا بضبط مصنع الحلبوني مع أن المتفق عليه هو ضبط مصنع السباهى - صحيح ان الجميع أمام القانون سواء - ولكن فى هذا الاجراء خروج على او تبديل لنظام مأمورية محددة ، ... ثم يحاول المسكين تفسير هذه المفاجأة التى فوجئ بها والى عرضته لسنخ الساختين !

ومن حسن الحظ فان تحت يدى الدليل الرسمى على استدعاء مفتش التموين إلى القاهرة على أثر ضبط مصنع الحلبوني وما ترتب على الضبط من وزير لا يغتفر، حتى اضطر المفتش إلى المبادرة بالعودة إلى القاهرة قبل استكمال تحقيق النيابة .
وفما يلى نص خطاب حضرة وكيل النيابة العسكرية بالاسكندرية إلى سعادة وكيل وزارة التموين (والخطاب الاصلى مرفق بهذه العريضة) :-

محكمة الاسكندرية العسكرية الاسكندرية في ١٤/٧/١٩٤٢

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة التموين

نرجو التكرم بالتنبيه على حضرة الحاج ناخذ افندى مفتش التموين بالوزارة بحضور النيابة العسكرية باسكندرية صباح يوم السبت القادم الموافق ١٨/٧/١٩٤٢ لحضور التحقيق في القضية الخاصة بضبط مصنع الشركة المصرية نزهة للغزل والنسيج والمتهم فيها محمد فهمي الحلبوني افندى وآخرون مع التشرف بالاحاطة بأننا قد سمحنا لحضرته بالسفر اليوم كطلبه على ان يعود اليانا في الموعد المذكور وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل النيابة العسكرية

باسكندرية

(امضاء)

وفي هذا الخطاب فصل الخطاب

هذا ماوصل الى على من بيانات معززة بتقارير وأوراق رسمية أتشرف برفعها جميعاً الى سدتكم ولجلالتكم الرأي الاعلى في الأمر بتحقيقها لاستكمال وقائعها وتطوراتها ، فان المسألة جد خطيرة ، وهذه هي المرة الثانية التي يحقق فيها مع الشوريحي اخوان ثم ينال التحقيق الى غير بقطة حتى الآن !!
وهناك ثالثة ، أو شروع في ثالثة

ثالثة الاثافي

ومقرها قلوب ، وتاريخها حديث

ففي شهر اكتوبر الماضي أبلغ شخص حضرة الملازم الثاني حامد افندى العبد ضابط البوليس بمركز قلوب أن شخصا يدعى محمود سيد خضر يحيى غزلا وأرزا وسماداً في مخازنه ، وبناء على هذا البلاغ قام حضرة الضابط بتفتيش المخازن المشار اليها

فوجد ٢١ بالة غزل قيمتها حسب التسعيرة ١٥٠٠ جنيه، كما وجد بعض شوالات أرز ودقيق فحرر الضابط محضراً بذلك قيد بنمة ٣٠ أحوال مركز قليوب بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٢

ولسوء حظ الضابط تبين ان الغزل المضبوط يملكه حضرة صبحى افندى الشورى بجى بالاشتراك مع آخرين... وترتب على ذلك أن طابت الوزارة المحضر، وان تبدل التحقيق وتطور... فاذا بالتحقيق يجرى مع الضابط قبل الشخص المضبوط !!

ويقوم بالتحقيق الجديد مع الضابط أحد حضرات وكلاء النيابة وقد سئل الضابط فى يومى ١٧ و ١٨ أكتوبر واستمر التحقيق معه من الساعة ٤ مساء الى حوالى منتصف الليل... وفيم التحقيق يا مولاي؟ هل هو فى الغزل المضبوط أو فى مسئولية اصحاب الغزل، أو الشخص المبالغ ضده؟ كلا، بل هو كانه منصب على اجراءات التفيش وعلى ميول الضابط المقتش... وهل لحضرتة اتصال بهيئات سياسية معينة، او بمحاميين معينين؟!

وقد نقل الضابط على اثر هذا التحقيق من قليوب الى شبلنجه أما واقعة الغزل المضبوط وما يترتب عليها من مسئولية اصحابه ومحتزينه، فعلها عند ربى !!

الفرع الرابع

رخص التصدير

يا صاحب الجلالة

كانت رخص التصدير كما تشرفت بتبيان ذلك فى مقدمة هذه العريضة المظهر الاول للأزمة الوزارية. ولكن الذى يعتنا هنا - ونحن فى صدد التحدث عن نزاهة الحكم - أن نبين انها كانت المظهر الاول للطامع الجائحة الجائحة، التى

بنت أعراضها على أهل النحاس باشا وأنسيائه منذ الأيام الأولى لتولية الحكم...

ولقد كان التصدير من أيسر السبل إلى الثراء نظراً لظروف الحرب وما أدت إليه من اختلال في التوازن الاقتصادي، محلياً كان أو دولياً، ولكن الترخيص بالتصدير لم يكن ميسوراً إلا بأمر المختصين من أولى الأمر... ومن ثم بلغ التزاحم على رخص التصدير والاستيراد حداً اضطرت معه وزارة المالية إلى وضع الأنظمة المحكمة للتصدير والاستيراد، توفيقاً بين المصالح المختلفة للطبقات المختلفة من التجار والمتجدين والمستهلكين، وتحقيقاً للإنصاف والمساواة بين طبقة التجار أنفسهم، فلا تمتد يد الحظوة - والحظوة هنا الرشوة - إلى بعض التجار على حساب الآخرين، أو بالأحرى على حساب الجمهور المسكين!

هذا فيما يتعلق بالنظام العادي للتجار العاديين... أما إذا كان المصدرون الذين يطلبون الاذن بالتصدير من ولاية الأمور هم ولاية الأمور أنفسهم أو من ذوى قرباهم، فما أقرب الثراء منالا، وما أيسره رزقا حلالاً؟...

تلك هي العقلية التي اصطدمت، فصودمت بها، والتي لقيتها بادية الأمر من أهل النحاس باشا، ثم انتهى بها المطاف إلى النحاس باشا نفسه... ولا عجب، فالرجل الذي لم يترك وسيلة من وسائل استغلال النفوذ إلا واستغلها، لا يكتر عليه، بل ولا بد أن ينتهي إليه، كل مسعى لاستغلال المال من طريق التصدير، والثراء السهل الوفير...

١ - الزيت والجلود

ليس أدل يامولاي على المطامع الخلابية، الغلابية، التي ولدها الحكم في نفوس هؤلاء الناس من أنهم بدلاً من أن يتدرجوا في مطاعمهم، يادروا بالوثوب إلى مئات الألوف من الجنيهات يطلبونها بأنفسهم صفقة واحدة، ويرمون بها الحظ

رمية واحدة!...، ولا عجب، ففتاح الحظ المائل، والثراء العاجل، في
يد صديق للنحاس باشا هو بمثابة الشقيق، وما كان له أن يتخل على النحاس
وأهله بمال أو يماهو إلى المال في حكم الشقيق... كالزيت، والجلود، والسكر،
والارز، وسائر مائته الأرض من الحيرات، واردات كن أو صادرات !!

ولذلك لم نكد نتولى الحكم حتى جاءني في منزلي الأستاذ أحمد الوكيل
وصهره صبحي أندي الشوريجي وطلبا إلى الآن بتصدير كميات هائلة من الزيت
والجلود، وحددا كمية الزيت المطلوب تصديره بـ ستة آلاف طن، قائلين إن
الربح من تصديره يبلغ حوالي السبعين ألف جنيه وقد يصل إلى مائة ألف -
ولو أنني تحققت بعد ذلك إن الربح في الوطن الواحد يبلغ حوالي التسعين
جنيهاً أي إن مجموع ما يكسبه في الكمية كلها يبلغ حوالي النصف مليون من
الجنيهات!...

دهشت يامولاي، ولم يسعني إلا أن أبدي دهشتي مقرونة بشيء من
الانعاض، فأراد الأستاذ أحمد الوكيل أن يهدي من روعي ويزيد من تشجيعي،
فقال إن الجلود لصهري، وأما الزيت فلي ومن تعرف! وغمز بعينه وضحك
أما أنا فلم أضحك!

وفي الأيام التالية كان النحاس باشا يلح علي في إعطائهم الزيت والجلود
ولكنني انتهيت بعد دراسة إلى رفض الترخيص لهم ولكل من طلب الآن بتصدير
الزيوت - واني على استعداد لتحديد بالاسم إذا لزم الأمر... بل أنني اضطررت
آخر الأمر نظراً لتفاقم أزمة الزيت إلى إلغاء ترخيص القائمة التي تقرر الآن بها
منذ العهد السابق لمعامل الزيت وتجاره، وقد أشرت إلى وقف هذه الرخص
والغائها في خطاب ألقته في مجلس النواب رداً على استجواب خاص بالزيت،

حتى انى أمرت بانزال ما كان قد شحن منه فى المراكب (١)
لم أكن اذن متجنياً على النحاس باشا وأهله حينما رفضت الترخيص لهم
بتصدير كمية من الزيت الجديد تبلغ الستة آلاف طن ، أى حوالى القدر الذى منح
الترخيص بتصديره فى عهد وزارة سرى باشا لأصحاب معامل الزيت وتجاره
الذين يبلغ عددهم طبقاً للكشف المرفق مع هذا خمسة وثلاثين من الشركات
والتجار... ولكن النحاس باشا والانساب من ورائه راحوا ياجون ويلحفون
فى الطلب ، حتى انى اضطررت فى ردى على الاستجواب الى الاشارة اشارة
خفية الى هذه المساعي ووقوفى فى وجهها وكذلك لم اسمح بتصدير الجلود وكان قد
صدر قرار من مجلس الوزراء بتحريم التصدير

(١) كانت وزارة المالية فى عهد حكومة صاحب الدولة حسين سرى باشا قد
أذنت بتصدير ٦٨٢٤ طناً من الزيت بناء على طلب الغرفة التجارية لشركات
الزيوت ، ومع ان الحالة وقتئذ كانت تسمح بالتصدير فقد حرصت الحكومة
اذا ذاك على أن يكون التصدير على ثلاث دفعات بين كل دفعة والأخرى
٥٤ يوماً — وحلت الدفعة الثانية فى ابان وزارتنا ولكنى اضطررت بالنسبة
الى النقص المتزايد فى كمية الزيت الى اصدار الأمر بالاكتفاء بما صدر فعلاً
ووقف التصدير حتى لمن بقيت فى أيديهم تصاريح الدفعة الثانية ، أما الدفعة
الثالثة فألغيتها بتاتاً ، رغم ان اصحاب معامل الزيوت وتجاره كانوا يتمسكون
بما اعتبروه حقاً مكتسباً فى التصدير بناء على ارتباط وزارة دولة سرى باشا .
ولكنى رأيت أن نظرية الحق المكتسب لا تتفق مع ما للحكومة من سلطة
قانوناً فى هذا الصدد ، وأنها على أى حال ضارة بالمصلحة العليا للشعب ، سواء
من ناحية التموين أو الصناعة ، فى هذه الأوقات الخطيرة .

الغضب ، والسبب

غضب النحاس باشا لغضب أنسبائه ... فقد ضاعت عليهم « وعلى من أعرف » ثروة تقدر بنصف ما يوزن من الجنهات ... وكنت بطبيعة الحال الهدف الاول والاخير لهذه الغضبة وما تلاها من غضبات ، بسبب الحيلولة دون تصدير السكر والارز وما اليهما من صفقات ... وراح المسكين فى استجواب التفريط يسند الى الحق على أنسبائه لاننى لم أسمح لهم بتصدير المواد الاولى الحوية للبلاد . ونسى بل تناسى اننى لم أقصر المنع على أنسبائه بل جعلته عاماً على الجميع من غير استثناء ، حتى اننى لم اكتف بمنع أى ترخيص جديد بل سحبت التراخيص القديمة التى أشرت اليها ... فهل كان « حقدي » منصّباً على جميع التجار وأصحاب المعامل على اختلاف أجناسهم ؟ ... أم لهذا « حقدي » اسم آخر هو الحرص على الواجب والمصلحة العامة ، وان هذا الحرص هو الذى جعل أصحاب المصلحة الخاصة يحقدون على ، ولم احقد على أحد ! ...

الافليقها النحاس كلمة صريحة ، لا قلب فيها للاوضاع - هى انه هو وأهله قد حقدوا على مكرم الصديق لأنه منع عنهم المال الوفير وقد حسبوه فى متناول اليد ، يطلبونه اليوم ويحقدونه فى الغد ! !

وأخيراً ، فاعل أبلغ تعاقب على موضوع الزيت فى ذاته ان الزمن قد أيدنى فى خطتى الى أقصى حدود التأيد ... فما أن خرجت من الوزارة حتى تراخت الرقابة وامتدت الأيادى الى الزيت تتلاعب به حتى كاد ينعدم من السوق وارتفعت أسعاره فى السوق السوداء الى حد لم يسبق له مثيل . وضح الناس بالشكوى ، وما من سميع وما من مقيل ! !

ياساحب الجلالة

إذا كان موقف النحاس باشا معييا في مسألة تصدير الزيت فموقفه من تصدير السكر والارز لمصلحة الإهل والانسباء هو موقف الرجل المتلبس بالعيب، المرتكب بشخصه للوزير... فانه لما رأى ان لا سبيل الى الثراء من طريق صديقه وزير المال واتموين سعى هو شخصيا الى تصدير هذه المواد لمصلحة أهله من وراء ظهرى، ومن غير الطريق الطبيعى - وهو طريق الجهة المختصة !

وفى ذات يوم تفضل بزيارتي صديق كبير هو حضرة صاحب الدولة عبدالفتاح يحيى باشا وقال لى فى خلال حديثه انه سمع من كبير اننى قد سمحت لانسباء النحاس باشا بتصدير مائتى طن من السكر فاديت لدولته دهشتى من هذا النبأ واكدت له انى لا أعرف عنه شيئا، لأن التصدير لم يكن اذا ذاك باذن من الوزير

ولما بحث الأمر فى وزارة المالية بحثا دقيقا تبين لى أن شركة السكر قد تعاقدت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مع صبجى بك انشوريجى على تصدير كمية من السكر مقدارها ٢٠٠ طن، ومن هذه الكمية مائه طن سكر ما كينة بسعر ٥٠ جنيتها للطن ومائة طن روس، بسعر ٥٥ جنيتها للطن... واطلعت فى ملف الأوراق على خطاب من سعادة وكيل وزارة المالية أرسله الى الشركة فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ وتبين منه ان الشركة قد وضعت أمام الامر الواقع فلم تخطر قبل اتمام التعاقد وقد لفت نظرها الى وجوب مراعاة ذلك فى المستقبل. ولما تساءلت كيف اجترأت الشركة على مخالفة الاجراءات المتبعة فى مثل هذه الأحوال فلم تخطر بركيل المالية المختص بالامر، قبل تفاذه، فتبين لى وبالأأسف ان رفعة النحاس باشا نفسه اتصل بأحد الموظفين المختصين - فغخلا عن اتصاله بسعادة

احمد عيود باشا مدير الشركة - وكان لهذا الاتصال أثره الفعال في التسجيل بهذه الصفقة وتسهيلها ! ...

وكان معالي وزير المالية السابق قد سمح للشركة بتصدير حوالي ٢٤ ألف طن من السكر في وقت كان السكر فيه موفوراً وظل باقياً من هذا القدر ٤٤٠٠ طن لم تصدر فعلاً فمنعت الوزارة تصديرها كما منعت تصدير جميع المأكولات طبقاً لما اقتضته حاله التموين ، ويظهر أن حضرات الأنسباء لما أحسوا هذا الاتجاه مني استخدموا النحاس باشا للتسجيل بالصفقة قبل أن يقع المخطو ... وكان النحاس باشا يعلم ذلك بطبيعة الحال قبل غيره فلو أنه كان حسن النية خاطني في الامر بصفتي الوزير المختص ولكنه لما تبين اتجاهي بالمنع في مسألة تصدير الزيت رأى أن مخاطبتي ليس من ورائها زيت ... ولا سكر ... فيمكن ما كان

ومن المضحك المبكى ان رفعته ونف في البرلمان يترافع عن أنسائه قائلاً أن التصدير كان مسموحاً به لهم ولغيرهم قبل وزارتنا - وهل أنا منكر لذلك يا مولاي ؟! كلا ، بل أنا به فخور - إذا صح الفخر في أمر يقضى به او اوجب المر - فقد كانت السياسة التي وضعتها بالاتفاق مع الموظفين المختصين علاجاً لازمة التموين التي واجهناها في أشد حالاتها عندما تولت الوزارة الحكم - كانت هذه السياسة تخبر علينا التشدد إلى أقصى حدود التشدد في حظر تصدير المأكولات ، توفيراً للغذاء ومنعاً لنفاقم الغلاء ... ولو اني تركت للنحاس باشا وأنسبائه الحبل على الغارب لجام الفقراء فوق جوع ، وشعب الأنسباء فوق شبع

وابلغ من ذلك واقطع ، فان النحاس باشا يقول في صدد الدفاع عن أنسبائه أن هذه الصفقة وإن كانت عمدت في ١٩ فبراير سنة ١٩٤٢ إلا أن أول طلب بشأنها كان في ١١ أكتوبر سنة ١٩٤١ ونند علينا أن الشركة كانت

وعده قبل أن تتولى الحكم بها

وقد فات المسكين أنه قال قبل ذلك بيضعة أسطر أن الشوربجي افدى
« طلب في ١١ أكتوبر سنة ١٩٤١ مشترى ألف طن من السكر
فأجابته الشركة في ١٣ منه بأنه ليس لديها رصيد يمكنه من إجابة طلبه...

فأعاد الكرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ ورفع القدر الذي يريد مشتراه إلى ٣٠٠٠ طن
فلم تجبه الشركة إلى طلبه أيضاً، وقد والى الطلب محتجاً قائلاً أن المصريين يجب

أن يكون لهم نصيب في معاملات أفراد الشركة كنصيب الطوائف الأخرى،
فباعته الشركة المائتي طن المذكورة - ولم يقل رفعة اتماً للتدليل هنا أنها باعت
المائتي طن بعد ما تولى رفعة الحكم !!

إذن يا مولاي كانت الشركة - باعتراف النحاس باشا - ترفض طلبات
الشوربجي بالتصدير المرة بعد المرة قبل تولينا الحكم وكان الشوربجي « يوالى
الطلب محتجاً، على حد تعبير النحاس باشا من غير ما نتيجة حتى جاء النحاس باشا
الحكم فلم يبق أسبوعاً فيه حتى منح الاذن بسحر ساحر!... أليس هذا
وحده كافياً، بل حاسماً، في الدلالة على تدخل النحاس باشا واستغلال نفوذه
استغلالاً معيماً؟...

ومن طريف ما يذكر هنا أن النحاس باشا لا يستحي من الإشارة إلى صهره
كمصرى وأنه كان « يحتاج بأن المصريين يجب أن يكون لهم نصيب في معاملات
أفراد الشركة - في حين أن صبحي الشوربجي لم يكن مصرياً في ذلك العهد ولم
يصبح مصرياً إلا بقرار من وزارة النحاس باشا بعد الصفقة بزمان !!

والأكد هنا عبارة قلت لاستجداء التصفيق... ولعل للشوربجي لم يكن ماثلاً في
ذهن رفعة حينما عبر عنه بأنه من المصريين بل كان يشير إلى شركائه المخفيين،
كالشقيق وغير الشقيق!...

لم أجد بداً اذن - لكي أضع حداً لهذا العيب المكشوف - من اتخاذ خطوة حاسمة في الامر ، فارسلت الخطاب الآتى نصه الى سعادة احمد عبود باشا مدير شركة السكر : -

حضرة صاحب السعادة عضو مجلس الادارة المتدب للشركة العامه لمصانع السكر ومعمل التكرير بالقطر المصرى
بمناسبة ما عرختموه علينا أثناء مقابلةكم لنا فى أوائل الشهر الجارى بخصوص
اتصريح للشركة بتصدير عشرة آلاف طن من السكر الى الخارج - أتشرف
باحاطة سعادتكم انى بحثت موضوع تصدير السكر وتبين لى أمران :-

أولاً - أن الحالة لا تسمح الآن بتصدير كميات من "سكر ويستحسن الانتظار
الى أن تنتهى المصانع من عملها ويعرف على وجه الدقة مقدار الانتاج
فى الموسم الحالى .

ثانياً - تبين لى أثناء الاطلاع على النظام انذى أتسع فى تصدير السكر والكميات
التي تم تصديرها من قبل أن الشركة قد تعاقدت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢
مع حضرة صبحى بك الشوربجى على تصدير كمية مقدارها ٢٠٠ طن
سكر منها ١٠٠ طن ما كينة بسعر ٥٠ جنيها للطن و ١٠٠ طن روس
بسعر ٥٥ جنيها للطن

وقد لاحظنا على الاجراآت التى اتبعت فى هذه الصفقة ما يأتى :-

١ - ان الشركة قد أبرمت العقد فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ثم أخطرت سعادة
وكيل الوزارة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ بحصول التعاقد - وقد اضطر سعادته
بعد أن وضعت الشركة أمام الامر الواقع أن يخطر بها بخطابه المؤرخ فى
٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ بموافقته مع لفت نظر الشركة الى ضرورة الحصول على
موافقة الوزارة قبل اتمام التعاقد .

٢ — تبين ان حضرة صبحى بك الشوربجى لم يقيم بتصدير هذه الكمية بنفسه بل باعها الى أحد تجار السكر وهو محمد افندى أديب السراقي وهذا الأخير هو الذى قام بتصديرها الى سوريا - ونظراً لارتفاع ثمن السكر فى الخارج وبصفة خاصة فى سوريا فقد جنى الشوربجى بك من وراء هذه الصفقة أرباحاً بلغت بضعة آلاف من الجنيهات وكذلك عادت عند "عملية برمج وافر على" سرايى افندى وما كان أحوج الشركة والحكومة الى هذه الآلاف من الجنيهات لو أن الشركة تولت عملية التصدير بنفسها .

ولما كانت سياستى فى تصدير السكر تخالف هذا النظام من أساسه فقد عذبت يبحث ظروف هذه الصفقة وهى الوحيدة التى تمت فى عهد هذه الوزارة ولم أعلم بها الا الآن ، وذلك لى يتبين مدى الخسارة التى تعود على الحكومة والشركة

من جراء تدخل الوسطاء فى عملية التصدير

ولهذا اهتممت بأن أوجه نظر الشركة الى أن المقصود من عملية التصدير هو أن تستفيد الحكومة والشركة من الفرق بين سعر السكر محلياً وسعره فى الخارج لا أن يستفيد به الغير أو يقاسم الحكومة فيه - وخصوصاً اذا كان هذا الغير ممن لا علاقة لهم بتجارة السكر

والسياسة التى أرغب فى اتباعها اذا ما سمحت الظروف بالتصدير هى أن تتولى الشركة بنفسها - وبالاتفاق مع وزير المالية - عملية التصدير بدون وسيط أيا كان سواء كان تاجراً من تجار السكر أم لا ، حتى يتحقق لها وللحكومة كامل الربح ، وحتى تصان أموال الدولة التى يقضى واجبى كوزير لمالية أن أكون حفيظاً عليها وتفضلوا سعادتكم بقبول احتراماتى ما

وزير المالية

مكرم عبيد

تحريراً فى ١١ أبريل سنة ١٩٤٢

وقد جاءني من سعادة احمد عبود باشا عضو مجلس الادارة المنتدب الرد
عني خطاب بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٢ ، وقد جاء فيه عن صفقة الشوريجي
، اياتي حرفيا :-

« اعترضتم معاليكم على صفقة السكر الى عقدها حضرة صبحي بك الشوريجي
مع الشركة . وعلى تبليغ الوزارة بعد تمامها . ووضع صاحب العزة وكيل
الوزارة أمام امر واقع . ورأيتم أن عقد الصفقة على صورة التي تمت بها . خليف
أن يضيع على الخزنة بعض الفائدة . وأعربتم عن ايثاكم لتولي الشركة أمر
الاصدار بنفسها بغير واسطة

ا - فأما السياسة الى تؤثر ونها معاليكم وهي أن تتولى الشركة أمر الاصدار بلا
واسطة فاني أبادر الى تسجيل ترحيبي بها ، وموافقتي عليها في كل الأحوال ،
وأما عن الصفقة ذاتها فاني أشرف بلفت نظر معاليكم الى الحقائق الآتية :-
ب - نبل أن أكون عضو مجلس ادارة الشركة المنتدب تعاقدت الشركة مع
حضرة صبحي بك الشوريجي أولا في ٥ يونيه سنة ١٩٤١ على مائتي وخمسين طنا
للاصدار ثانيا في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ على خمسمائة طن للاصدار

فإن الصفقة الأخيرة والتي وردت عليها ملاحظات معاليكم ليس فيها جديد ولا هي
معدومة السوابق ومع ذلك فان الشركة كما أشرت من قبل ترحب بالسياسة التي
وضعتها معاليكم من أن يكون الاصدار على الدوام من الشركة نفسها بدون
وسيط و اتفاق مع الوزارة وما من شك أن في هذا صيانة لأموال الدولة ولمصلحة
الشركة التي تعملون معاليكم اني أحرص الناس عليها

وتفضلوا معاليكم بقبول أعظم احترامي ؟

احمد عبود

عضو مجلس الادارة المنتدب

يتبين من جواب شركة بامولا أنها بادرت بتنفيذ السياسة التي رسمتها لها وهي «أولاً» الامتناع عن تصدير السكر تنفيذاً لأمر وزارة المالية في هذا الصدد و«ثانياً» أنه إذا سمح بعملية التصدير في وقت ما فيجب أن يكون التصدير بدون أى وسيط سواء أكان تاجراً من تجار السكر أم لا حتى يتحقق للحكومة وللشركة كامل الربح وحتى تصان أموال الدولة التي قلت في خطابي للشركة أن واجبي كوزير للمالية أن أكون حفيظاً عليها... ولقد حاول سعادته مدير الشركة أن يعتذر عن صفقة الشوربجي بمثل العذر الذي تلبسه النحاس باشا لنفسه ولأنسيائه، قائلاً أنه قد عقدت مع الشوربجي صفقتان إحداهما بمائتين وخمسين طن والآخرى بخمسمائة طن في سنة ١٩٤١ قبل تأليف وزارتنا... وكان في هذا العذر انتحال بالموضوع الى غير موضعه، فان موضع المؤاخذة لم يكن أعرف الشركة في عهد وزارة سابقة كان باب التصدير فيها مفتوحاً على مصراعيه لوفرة السكر إذ ذاك - بل كان ما أخذناه على الشركة أنها عقدت الصفقة ونفذتها دون اخطار وكيل المالية المختص، فلو أنها أخطرت لمنع الصفقة قبل وقوعها وفقاً للاتجاه الجديد الذي اتخذته الوزارة الجديدة - هذا ومن ناحية أخرى فقد كان اعتراضنا على السير في خطة التصدير من الباطن، لأن في هذا حرماناً للحكومة من مكاسب كبيرة إذ ان الحكومة هي صاحبة النصيب الأوفر في أرباح التصدير وغيرها.

تلك كانت المآخذ الهامة التي أخذناها على الشركة فوعدت بالأمثال الى رأى وزارة المالية فيها، ولكن المآخذ الأكبر كان على رئيس الوزراء الذي تخطى سياسة الوزارة التي هو رئيسها - تلك السياسة التي يفترض فيه أنه متضامن في تنفيذها والعامل الأول على تحقيقها - تخطى هذه السياسة العامة التي تتعلق بها حياة الملايين من المصريين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة للأهل والأنساب، هي الاستزادة من الثراء ولاشئ غير الثراء.

أكاذيب

ظاهرة محيرة ، ومتكررة ، يامولاي تلك التي نشهدها في النحاس باشا كلما حاول الدفاع عن نفسه ضد الاتهامات الموجهة اليه - فهو لا يتورع عن الكذب المرة تلو المرة رغم تعارض هذا الكذب مع المستندات الرسمية ... ولعله ظن انه في مأمن من التكذيب لان في يده وسائل التغطية والتعمية فراح يسرد الاكذوبة بعد الاكذوبة في مسألة الغزل (كما رأينا) ثم أعقبها باكاذيب أخرى في مسألة السكر ... وفيما يلي أبرز هذه الاكاذيب التي تضمنها بيان - انه في مجلس النواب في ١٨ اغسطس سنة ١٩٤٢ ردّاً على استجواب التفريط في حقوق البلاد (منهزماً فرصة انسحابنا احتجاجاً على استبعاد معظم الاستجواب) :-

(١) الاكذوبة الاولى : زعم النحاس باشا في بيانه ، ان وزير المالية السابق

- اي مكرم عبيد - قد اختص بثورته واعتراضه صفقة من صفقتين ، هي صفقة الشوربجي ، أما الصفقة الاخرى وهي صفقة عبده بنخيم فلم يعترض عليها ولم يرد لها ذكر أو أثر في خطابه الى الشركة ،

وحسب تكذيباً لهذه الاكذوبة ما جاء في نفس البيان الذي تضمنها ، فقد ورد فيه أن صفقة عبده بنخيم تمت في ١٤ يناير سنة ١٩٤٢ (وبمقتضاها سمح له

بتصدير ٣٠ دنانير السكر) . وفات النحاس باشا أننا في ١٤ يناير لم نكن قد تولينا الحكم فلم يكن هناك محل لاعتراضى على صفقة لم تتم في عهدنا ... بل كان اعتراضى منصبا على صفقة الشوربجي وهي الوحيدة التي تمت في عهدي ، ومن وراء ظهري ، بفضل تدخل رئيس الوزراء نفسه !...

إذن فقد ادعى النحاس باشا علينا كذبا ، إذ ادعى أن صفقة عبده بنخيم قد تمت في عهدنا في حين أنها تمت في ١٤ يناير اي قبل دخولنا الوزارة بحوالى ثلاثة

أسابيع ... فلم تختص شوربجي اذن بشورتنا أو حقنا - كما ادعى النحاس المسكين - بل أن رفعتة هو الذي اختصنا بحقه والافتراء علينا ... ساحه الله !
(٢) الا كذوبة الثانية : ومن هذا القبيل ادعاؤة في بيانه أن صبحي الشوربجي

قد غبن في سعر الشراء من الشركة ، وأن مكرماً إذ ادعى أن ربحهم يبلغ ثمانية آلاف من الجنيهات قد ادعى كذباً ...

وحسبي تكذيباً يامولاي هذه الا كذوبة البصارخة اعتراف صبحي افندى الشوربجي نفسه ... فقد شاء الله ان تقع في بدي أخيراً عريضة دعوى مرفوعة من حضرة صبحي الشوربجي بك بتوكيل حضرة الاستاذ وهيب بك دوس المحامي ضد وزير المالية وشركة السكر بتاريخ اول سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وقد جاء في هذه العريضة أن « فرق الثمن بين ما اشترى به وما كان يبيع به في حينه هو ٥٠ جنيهاً عن الطن الواحد ... ، اى أن مجموع الربح الذي ضاع عليه قدره عشرة آلاف جنيه ، وهو المبلغ المقدر في العريضة نفسها ...

اذن ، لم أكن إلا متواضعاً في التقدير حين قدرت ربحهم بمبلغ ثمانية آلاف جنيه في حين أنهم قدروه بعشرة آلاف ! ... ولم يكن النحاس باتناً المسكين صادقاً حين قام يترافع عن أنسابه قائلاً أنهم غبنوا في السعر الذي اشترى به بينما يقول صبحي الشوربجي في عريضة دعواه أن « فرق الثمن بين ما اشترى به وما كان يبيع به في حينه هو ٥٠ جنيهاً » ... وأن مجموع ما كان

يربحه يبلغ عشرة آلاف جنيه !

يا لبلاغة الأرقام ، ويا لحكما الجامع ، المانع !!

(٣) الا كذوبة الثالثة : يقول النحاس بائناً في بيانه أن « وزير المالية سابق ثار عند الشركة فأصدر أمراً في ١٠ مارس سنة ١٩٤٢ بإيقاف التصدير للخارج

ولم تكن ثورته هذه لمصلحة عامة أو لعدم كفاية السكر بحاجة البلاد اذذاك . بل كانت ثورته ضد صبحى الشوربجى على وجه الخصوص « ...
والحق يامولاي ان هذه الاكذوبة جديرة بوصف آخر غير مجرد الكذب !
فهل يعقل عاقل ان وقف تصدير السكر للخارج كان لمجرد اثورة ضد صبحى الشوربجى فى حين ان وقف التصدير هذا كان فى ١٠ مارس وان صفقة صبحى الشوربجى كانت قد تمت فى ١٦ فبراير أى قبل صدور أمرى بوقف التصدير بحوالى شهر من الزمن ! .. أهـل يعتبر هذا انتقاماً من صبحى الشوربجى الذى تمت صفقته ! وهل هو انتقام من التجار الآخرين الذين لم يكن لهم مثل هذا الحظ ؟ ! وهل يليق برئيس حكومة محترمة ان يقول ان وقف تصدير السكر للخارج كان للتكايه بالشركة أو بالنسبة فى حين انه كان يصفق لى بكلى بديه حيناً أعنت فى خطاب الميزانية ان الوزارة منعت تصدير السكر والمأكولات جميعاً حرماً على مصلحة التموين واذا كان رفعتة هو المسئول الأول عن شؤون التموين ، كما ادعى بعدئذ فى بيان آخر من بياناته العجيبة ، فماذا لم يبلغ الامر الذى أصدرته ؟ . . . :

ولكن مالنا والنقاش يامولاي فيما لا يحتمله عقل أو منطق ولدنا الدليل القاطع - دليل الواقع - وهوانى لم اكتب خطاباً للشركة بصدد صفقة الشوربجى الا فى ١١ ابريل وقلت فى خطابى هذا ، انى لم أعلم بهذه "صفقة الا الآن" ، فى حين أن أمرى بوقف تصدير السكر بصفة عامة كان فى ١٠ مارس . . . فلم اكن اذن أعده شيئاً عن صفقة الشوربجى حتى أوقف التصدير حقداً عليه وانتقاماً منه أو من الشركة ! حقاً انه لا يبرأ ليس بعده افتراء !!

وتتفرع عن هذه الا كذوبة الضخمة كذوبة فرعية ، هى قول النحاس باشا ان مكرم باشا أصدر فى ١٠ مارس قراراً بوقف التصدير وكانت شركة السكر قد شحنت

المقدار المبيع الى جمرك بور سعيد باسم صبحى الشوربجى فى انتظار باخرة تنقله ،
فبادر مكرم باشا بالبرقية الى جمرك بور سعيد بحجزه هناك ،

وحسبى تكذيبا لهذا الادعاء أن أشير الى خطابى الرسمى المرسل الى الشركة ،
وقد قلت فيه انى لم أعلم بصفقة الشوربجى الا فى أوائل ابريل وانه قد تنازل عنها
الى شخص آخر قام بتصديرها ... فكيف أقول فى ١١ ابريل ان الصفقة قد
صدرت فعلا فى حين ان منعت تصديرها فى ١٠ مارس على زعم النحاس باشا ؟ .. وأخيراً
فقد قطعت جبهة ... (وجبهة هنا هى صبحى الشوربجى !) - فقد جاء فى عريضة دعواه
ان البضاعة تخزنت فى مخازن شركة البوندد بوز سعيد من ١١ ابريل سنة ١٩٤٢
الى الآن ، - وهكذا قضى على الاكذوبة قضاء نهائياً ...

والحقيقة هى ان الامر بوقف التصدير عامة قد صدر فى ١٠ مارس وأبلغ
الى الجمارك جميعاً بطبيعة الحال ، ولكن الله ارقب على الاعيب اللاعين قد
شاء أن تشحن شركة السكر المقدار المبيع للشوربجى الى جمرك بور سعيد فى
الوقت الذى صدر فيه الامر بمنع التصدير بتاتا الا باذن الوزير ... وهنا تتضح
لعبه أنساء النحاس باشا ، فلو أنهم طلبوا منى اصدار أمر للجمرك بتصدير بضاعتهم
لرفضت ذلك طبعاً بعد أن أصدرت الامر بوقف التصدير عموماً ... ولذلك
التزم الانسباء الكرام الصمت مترقبين الفرص عسى أن لا يصتنى نبأ الصفقة التى
عتمدوها من وراء ظهري ، فلما وصانى خرها من دولة ببدالفتاح باشا يحى فى
ابريل افتضح الامر وكان ما كان ! ...

ذلك يامولاي نموذج من ألاعيبهم ، وقد تتبعنا خطواتهم واحدة فواحدة
وفصلتها تفصيلاً ، وأثبتنا عليها الأدلة الرسمية دليلاً قديلاً ، وهى فضيحة بكل
معانى 'فضيحة' ...

فضيحة التعويض

وقف النحاس باشا يامولاي في مجلس التواب يعلن بملء فيه ان وزير المالية السابق في وزارة قد « شهر عليهم - أي على أصهاره - حربا عوانا وأوقع بهم الخسارة عمداً !

ولم يكن رفعته باجل الساذج الذي لا : رك معنى صدر هذا القول من رئيس حكومة مسئولة... فهو يعلم جيد العلم أن صدور مثل هذا الاعتراف ارسى من رئيس للحكومة يلزم الحكومة بالتعويض الاغماؤفة من الجنهات ، وما بن شك انه تعمد ذلك تعمداً ، بدليل ان صهره لم يلبث أن رفع دعواه الى القضاء ، مستندا فيها ، الى خلاف داخلي بين أعضاء الوزارة ، وطالبا التعويض عما لحقه من خسارة قدرها بعشرة آلاف جنيه - وهو ما وصفه ، بأنه الربح الضائع ، - هذا فضلا عن الثمن المدفوع منه وقدره ٦٥٧ مليما و ١٠٦٣٠ جنيتها واني أرفق مع هذا صورة حرفية من عريضة الدعوى

ولو أن الأمر اقتصر على التقاضي ، لمان الأمر لان الحكم فيه للقاضي... ولاكن نحاس باشا ما كان ليرتضي لأنسابه حظ المتقاضين... ومن ثم عرض الأمر على أقلام تضايا الحكومة وقد علمت أخيراً من مصدر أثق به كل الوثوق انه قد ندر اصبحت افندي الشوربجي تعويض يبالغ العشرة الاف من الجنهات وفقاً لما دله في دعواه وانه سيحظى بهذا المبلغ من باب التراضي ، لا التقاضي!... واني لالتمس من مولاي أن يأمر بتحقيق هذه الواقعة الخطيرة ، ففى هذا التحقيق ما يغنى عن كل تعاق...

الارز

• وارئز أيضا يامولاي قصة محزنة كسابقاتها ، بل لعلها أبلغ في التدليل على عقاية الرجل الذي كلد زمام الحكم فأفلت منه الزمام... وهنا أيضا - يا صاحب الجلالة نرى النحاس باشا يتحايل على استغلال الحكم

لمصاحبة أهله بكل الوسائل الممكنة ، فيسعى جهده الى الترخيص لانسبائه بتصدير مادة من مواد الطعام الحيوى للشعب ، على أن يكون هذا الترخيص من غير طريقه المشروع ، وعلى غير علم منى ، حتى لا يقوم فى سبيله عائق ولا يعترضه معترض !
ففى ذات يوم جاءنى فى وزارة المالية معالى كامل صدقى باشا وزير التجارة ، وقال لى ان النحاس باشا قد اتعمل به وطلب اليه أن يصدر الى بلاد الشام بناء على طلب الجنرال كانزو عشرة آلاف طن من الارز مقابل استيراد عشرة الاف طن من البطاطس ثم أضاف قائلاً : أرجوك أن تحجز من الارز ٢٠٠ طن لاهمى الوكيل ليصدرها هو .

وهذا أبدى لى كامل باشا دهشته من أن يخاطبه "نحاس باشا" فى مسألة التصدير مع أن التصدير من اختصاص وزير المالية ، وقال انه بحث كوزير للتجارة مسألة حاجة البلاد للبطاطس وترك لى مسألة تصدير الارز التى هى من اختصاصى ، وسألنى اذا كان النحاس باشا قد فاتحنى فى الامر ، فقلت له انه لم يفعل ولن يفعل ... لانه يعلم انى سأرفض حتما هذا التصدير لعدم توافر الارز فى البلاد

تلك فضيحة أولى فى مسألة الارز ، أن يهرب رئيس الوزراء من الوزير المختص ويلجأ الى وزير غير مختص لاعطاء انسبائه رخصة بالتصدير ، وبالثناء الوفير ...
ولكن الفضيحة تزداد افتضاحا اذا مارأينا رئيس الحكومة المسئول يسير جنباً الى جنب مع انسبائه غير المسئولين ، ويتحايلون جميعاً - هم وهو معهم ! - على الفرار من وجه الوزير المختص للحصول على رخصة بتصدير مادة أولية من مواد التموين ! ...

وايكن هذا ما وقع يا ، ولاى ، وهامو ذا الدليل الكتابى عليه أتشرف بارفاقه مع هذه المذكرة - وهو عبارة عن خطاب موقع عليه باضاء محمد عيسى الشوربجى ، نفسه وموجه الى وزير التجارة ، وفيما يلى نصه حرفياً (وهو مستند أصلى وليس صورة) : -

» - ضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة

أتشرف بان أرجو من معاليكم إصدار ترخيص باسمي لتصدير ٥٠٠ طن أرز الى فلسطين وسوريا في مقابل استيراد كمية من البطاطس مساوية لها في القيمة وذلك أسوة بما اتبع مع آخرين. هذا مع الا حاطة بانى اتعهد بتوريد كمية البطاطس المشار اليه فى شهر يونيو سنة ١٩٤٢ مع استعدادى لتقديم ٥٠٠٠ جنيه أو ضمان بهذا المبالغ على أحد البنوك المعتمدة كشرط جزائى يكون تحت تصرف الوزارة ان لم تسجل كمية البطاطس فى الموعد المذكور

وتفضلوا معاليكم تقبول فائق الاحترام

ادضاء

محمد صبحى الشوربجى

١٨/٣/١٩٤٢

اذن، تصدير أرز مقابل استيراد بطاطس!... حقاً ان التاريخ يعيد نفسه!... وكما اتجه النحاس باشا الى كمال باشا صدق داليا الاذن بالتصدير لاحمد الوكيل فقد اتجه أيضاً صبحى افندى الشوربجى - وهو شريك من باطنه شركاء! - اتجه هو أيضاً الى وزير التجارة طالباً الترخيص بتصدير أرز مقابل استيراد بطاطس، ناسياً أو بالأحرى متناسياً ان الوزير المختص بالتصدير والاستيراد معاً هو وزير المالية دون غيره - ووزير المالية هو مكرم عبيد!!

ولكن ذلك كله لم يجد هم نفعا، فقد انتهى المسعى وانتهى الخطاب الى فى آخر المطاف، رغم محاولة التهريب منى - وكانت النتيجة الرفض البات البتار، فى أدب جم بخالطه شيء من الاحتقار...

لا تصدير الا بتوفيق الوزير :

بل كانت نتيجة كل هذه المساعي والمحاولات الملتوية انى أصدرت أمراً

رسمياً، نشر في الصحف بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٤٢، بعدم اعتماد أى ترخيص بالتصدير أيا كان نوعه الا اذا كان الامر بالترخيص موقفاً عليه من وزير المالية شخصياً - فضلاً عن توقيعات الموظفين المختصين - وبهذا أوصدت الباب نهائياً في وجه كل تحايل أو تهرب، وكان همى الأكبر - وبالأأسف - ان أحى الوزارة من مساعى رئيس الوزارة ...

الجلود

سبق أن قلت يامولاي ان الشوريجي اخوان طلبوا الى عقب تأليف الوزارة أن أسمح لهم بتصدير كمية من الجلود، فرفضت التصريح بذلك تنفيذاً لقرار منع تصدير الجلود الى الخارج ... ورغم ذلك فقد جاءني البطاقة التالية بامضاء حضرة النائب المحترم خليل بك الجزار (عديل النحاس باشا) ، موصى فيها حضرة بمنح ترخيص بالتصدير للخواجه لوكاس كالوجيروس، وفيما يلي نص التوصية كما وردت في البطاقة (وهى مرفقة مع هذه العريضة) :-

« حضرة صاحب المعالي مكرم باشا

بعد التحية حامل هذا الخواجة كالوجيروس من أعز أصدقائنا وارجو قضاء مأموريته ولمعاليكم جزيل الشكر وتفضلوا بقبول فائق التحية ما

خليل الجزار

« ٢٣ / ٤ / ١٩٤٢ »

وبعد ذلك قدم لي الخواجات كالوجيروس ولوكاس كرستوفيدس طلباً باسم لجنة مصدري الجلود الخامة بالامكنة درية يطلبون فيه التصريح بتصدير من ٥٠ الى ٦٠ طناً من الجلود المصرية الخامة (والطلب الأصلي مرفق بهذه العريضة) . وما من حاجة الى القول بانى رفضت هذا الطلب ، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بمنع تصدير الجلود على اختلاف أنواعها .

ولم أكد أنظر في توصية حضرة خليل بك الجزار حتى تلها توصية أخرى من رفعة النحاس باشا بالسماح بتصدير ألف حذاء من النعل الجلد لمصلحة محمد افندى محمود وعلى افندى عبد الحميد، ويقول النحاس باشا في بيانه البرلمانى انه خاطبني في تظليهما وخلاصته انه قد تصرح لهما وتعاقدا ومنحا أجلا للتصدير ولكن في خلال فترة الأجل صدر قرار بمنع التصدير - ويزعم رفعتة انى اقررتهما على تظليهما وطلبت منه ارسال أوراقهما كلها الى فارسها ولكنى لم أشأ ان أجدد التصريح وخرجت من الوزارة والأوراق معى !...

وهى أكذوبة أخرى من الأكاذيب الصغيرة... فانى في الواقع طلبت الى النحاس باشا ارسال تظليهما لبحثه، وبحشته فعلا فوجدت ان حالتهما تدخل تحت قرار مجلس الوزراء الذى منع التصريح بتصدير الجلود من جميع الأنواع سواء أكانت خاماً أو مشغولة - أما قول النحاس باشا في بيانه المطبوع انى أخذت الأوراق معى ولم أردّها فقد أغنانى عن الرد عليها ما قاله كامل باشا صدق فى أثناء القاء البيان (ورواه لى أحد النواب الحاضرين) ان الأوراق قد عثر عليها !!... والذى يعننى اثباته هنا هو انى ما كدت أخرج من الوزارة حتى أصدرت وزارة المالية فى أول يونيه سنة ١٩٤٢ تسميماً بتصدير الالف حذاء للتاجرين الذى أوصى بهما خيراً رفعة رئيس الحكومة... أما قرار مجلس الوزراء بمنع تصدير الجلود بتاتا فعليه العفاء !!

السردين

لم يعرض النحاس باشا فى بيانه لتصدير السردين ، لأن المسألة دقيقة « وحساسة » بالنسبة له ...

فقد طلبت احدى الشركات أثناء وجودى فى الوزارة السماح لها بتصدير ٥٠٠ صندوق من السردين (والصندوق من الحجم الكبير يحتوى على ٤٠٠ علبة فى

للمتوسط (فرفضت الاذن بالتصدير ، تطيعةً لقرار منع تصدير المأكولات .
ولكن ما كدت أخرج من الوزارة حتى تقدم الى الوزارة تاجر يدعى الخواجه
(جورج باتينو) وطلب الاذن له بتصدير ألف صندوق من السرددين فتردد وزير
المالية في السماح بالتصدير بعد أن لفت نظره إل قرار منع تصدير المأكولات ،
والى أن منعت الاذن بتصدير السرددين مع أن الكمية التي طلب مني تصديرها
تبلغ نصف " كمية التي يطلبها الخواجه جورج باتينو ... ولكن كابل صدق باشا
لم يسعه إلا أن يستمع إلى توصية خاصة ابذلته إليه بإسنان الاستاذ حسن كمال
(السكرتير الخصوصي للنحاس باشا قبل توظيفه) ... فأصدر معاليه التصريح ، وكان
الله يحب المحسنين ...

وبمناسبة الاحسان والمحسنين ، فإن الخواجه جورج باتينو قد تبرع لمشروع
البر بمبلغ مائة جنيه (كما هو ثابت من الكشف المنشور في الصحف) - وشي
ولا شك اريحية جديرة بالشكر .

الفرع الخامس

التكوين وصفقاته وفساد ادارته

فساد الادارة

لست في حاجة يامولاي الى الاشارة الى فوضى الادارة في التكوين ،
فالمصريون والاجانب في مصر متفقون على شيء واحد ، هو ان هذه الوزارة
نزلت بالتكوين الى الدرك الأدنى ، نزاهة وادارتهما ...
فرغم دخول محصول القمح بالملايين فقد فشلت الوزارة فشلاً ذريعاً في
تكوين الشعب ، وكان فشلها متعدد النواحي : -

(أولاً) رغم انى أعلنت رسمياً باسم الحكومة اعتزامها شراء خمسة ملايين ونصف من محصول القمح الجديد للتموين وللتقاوى - ورغم ان وزير التموين الجديد أعلن ان هذا القدر لا يكفي حاجات البلاد جميعاً وأنه سيستولى على أكبر كمية من طريق الشراء - رغم ذلك لم تحصل الحكومة الا على أربعة ملايين ومائة الف أردب تقريباً . أى كمية أقل من القدر الذى أعلنته أنها بحوالى مليون أردب ونصف مليون ! ...

وإن دل هذا العجز على تىء فبلى فوضى الادارة فى هذا العهد السعيد ، وعجز الوزارة القائمة بالحكم ، وهو عجز لا عذر للحاكمين فيه لأن المحصول كان قائماً على الارض وتحت أيديهم !! هذا اذا كان العجز ناتجاً عن مجرد سوء الادارة ، فكيف به وهو ناتج عن تهريب من المهربين وتصدير من المصدرين . لقد كانت الصنادل تسافر مشحونة بالقمح الى بور سودان وغيرها من الموانئ ، تحت اقف الحكومة ، متغاضية راضية ! ...

(ثانياً) عانى الشعب الامرين فى الحصول على قوته اليومى من القمح فقد كان الاردب يباع فى السوق السوداء بمبلغ يتراوح بين الخمسة والسبعة جنيهات . وكانت بلاد كثيرة لا نجد القمح حتى بهذا تمن قنار أهلبا وتظاهروا ضد الحكومة . ولا سمح ... ولم تجد الحكومة العاجزة من ميل أدابها الا الخبز الاسود القائم السواد تبيعه للأهالى بأثمان مرتفعة ، حتى فى شهر رمضان المبارك ، مما أثار سخط الناس وشكايانهم ، فلجأوا الى ملاذهم الامين يطالبون القوت للجائعين ...

ولولا رحمة الله بهذا الشعب المارفق المسكين وظهور محصول الذرة العويجة بوفرة فى الصعيد ، لما تلطفت حدة الازمة بعض الشيء ، ولو أننا مازلنا نأكل العيش الاسود ، ندفع له ثمناً عاليا لا يكاد يستقر حتى يتصاعد ! ...

هذا عن "قمح" ، أما عن السكر فحدث ولا حرج ،... فبالرغم من محصوله الوفير الذى يكفى حاجات "بلاد ويزيد فالسكر اندر من النادر ، حتى أصبحت تحاك حوله الأقاصيص والنوادر ، وحتى أصبحت الافة تباع فى الريف وغير الريف بأضعاف ثمنها المحدد ، بل أصبحت بعض "بلاد محرومة منه اصلاً ، والسعيد السعيد من يرزقه الله رطلاً !! ولقد لجأت الحكومة الى الكوبونات ، ثم اعتزمت الغائها ، ثم عدلت وبدلت وسائل التوزيع ، من غير ما اثر إلا استفحال الاثر ...
وانزيت ، أين أين الزيت ، وأين البلاج الذى تعلن الحكومة من يوم إلى آخر أنها ستجده ، فلا تجده !..

والغاز ، والبنزين ، و"كسب" ، وانزول - كل هذه وغيرها محل الشكاوى المرة ، ولا علاج لها عند الحكومة الحازمة إلا زيادة التسعيرة المرة بعد المرة !!
مثلاً مثل من يعالج الداء بالداء ، وقد أعجزه الدواء !!

وقد كانت النتيجة المحتومة لفساد الادارة فساد الذم ... ويكفى يامولاي أن يتجول جائل فى البلاد أدناها وأقصاها ليرى بعينه ويسمع بأذنيه ، مبلغ ما حل بالبلاد فى هذا العهد المشؤم ... فتاجر السكر وغير السكر من المواد الأولية الحيوية هو ذلك النائب القريب أو المقرب ، أو ذلك المأمور ، أو ذلك الضابط ، أو ذلك العمدة - وقد ضبط البعض متلبسين ! - وما من سبيل إلى حظوة أو بعض الحظوة ، إلا برشوة أو بمض الرشوة ... (وسأتناول هذا الموضوع بشئ من التفصيل فى باب تفشى الوساطات) .

الحاكم الاقتصادى :

ويحلو للنحاس اشأ أن يكون حاكماً اقتصادياً ، فوق كونه حاكماً عسكرياً ...
فما من وزير بعمله الاجتماعى أو الاقتصادى الا ويعان للناس أن الفضل فى كل صغيرة وكبيرة يرجع الى الحاكم العسكرى الاجتماعى الاقتصادى - استغفر الله

بل الحاكم العسكري العام ، والاقتصادي العام !

ولقد بدت في مقدمة هذه العريضة بعض الظروف والعوامل التي اكسبت النحاس باشا هذه العقيدة الصغيرة الكبيرة ... ويأتى في الصف الاول من هذه العوامل ما صادفه مكرم عبيد من توفيق يسير في شؤون التموين! ... فلا يكاد النحاس باشا يلقي خطبة في جماعة من الجماعات ، أو في اذاعة ، من الإذاعات إلا وتأتى على لسانه عبارة يؤخذ منها أمران مختلفان متعلقان في وقت معاً - هما أن النحاس باشا كان منذ تولىنا الحكم حتى الآن المسئول الأول - والمسئول وحده - عن شؤون التموين وأنه هو وليس مكرم الذى أنقذ البلد من المجاعة ، ومن ناحية أخرى فان مكرم هو الذى ترك البلد على حافة المجاعة! ...

ومن هذا التقييم دعواه المسكينة في مجلس النواب أنه هو الذى أقنع الخليفة فى قرض مصر أربعين ألف طن من القمح وأن المفاوضات كانت تدور معه وما تزال - طبقاً للبيان الذى ألقاه فى مجلس النواب -

وما كان يعنينى يامولاي ان أكذبه فى هذا الصدد لإبراز فضل لى ، لولا أن الرجل قد بلغ به الادعاء حد الاقتراء على الوقائع الرسمية من جهة ، ولولا أنه من جهة أخرى قد انتقل من الادعاء إلى التنفيذ والعطاء ... فسمح للخليفة بعد خروجه من الوزارة بتصدير كمية كبيرة من الارز تبلغ ٨٠٠٠ طن ، وادعى أن هذه المنحة السخية كانت ثمناً لثأرية انداء ...

وهو مع الأسف غير صادق فى الامرين ، والى جلالته المستندات أرفقها مع هذه العريضة ، بنصها الإنجليزى وترجمتها العربية! ...

اقتراض قمح الخليفة

أما عن اقتراض القمح من الخليفة فحسبى أن أشير إلى الخطابات الرسمية التى وصلتني من الموظفين الاقتصاديين المختصين بالسفارة البريطانية ، ففيها الدليل

الحاسم ، الحازم . على أن النحاس باشا لم يكن له في مسألة اقتراح القمح من الحليفة أى شأن فى الامر ، بل أن طلب اقراضنا قمحا من الكميات المعدة للجيش البريطانى إنما خطر لى فى أثناء مناقشات حادة جرت فى جلسة من جلسات اللجنة المشتركة للتموين ، فطلبت إلى حضرات الاعضاء الممثلين للسفارة وللجيش البريطانى فى هذه اللجنة أن يقرضونا عشرين ألف طن من القمح والدقيق المخصص للجيش البريطانى فى مصر ، والا فان المجاعة تحل بالبلاد ولن تتحمل الوزارة مسئوليتها ، ولما أحسست بعض التردد فى قبول هذا الاقتراح الجرى . وقد سلمت بجرأته لانه يمس طعام الجيش المحارب . أعلنت فى الجلسة انى سأضطر الى تقديم استمالتى من الوزارة لرفع رئيسها لانى لا أتحمّل مسئولية تجويع البلد ولو لم يكن هذا التجويع ، من عملى فوعده حضرات الاعضاء البريطانيين بالنظر فى الامر وإعادتي ، وعقب ذلك جاءنى الخطاب الآتى بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٢ من جناب المستر امبسون المستشار التجارى للسفارة البريطانية :-

« عزيزى الوزير

إجابة لطلب الحكومة المصرية كما اعربت عنها معاليكم فى جلسات التكوين المشتركة

(الانجليزية المصرية) قد كلفنى السفير بأن أذكركم بأن القوات البريطانية مستعدة لأن تخصص احتياطياً مكوناً من عشرين ألف طن من القمح أو الدقيق سداً لحاجات المدنيين فى مصر عند الضرورة . الخ . ، وأشار بان الخطاب الى الشروط التى تشترطها الحكومة الإنجليزية فيما يخص برد الكمية المقترضة من محصول القمح الجديد والسماح للشركة التجارية المملكة المتحدة بتصدير عشرة آلاف طن من الارز المصرى وكيفية اعلان هذا القرض للجمهور . وختم الخطاب

بالعبارة الآتية : - « قبل توافقون معاليكم على نص هذا الاعلان ؟ وذلك لأن السفير يرى أنه من المهم جداً أن يكون النص بالالفاظ المقترحة وتفضلوا ... الخ »
الامضاء

س. ا. اميسون

أخطرت النحاس باشا بهذه النتيجة السارة وكان هذا أول علم له بها - وكان حينئذ معتكفاً بمنّا هاوس ونشرت الصحف حديثاً مني يتضمن المسائل المتفق على نشرها سابقاً لما جاء في خطاب السفارة ، وتصادف في اليوم الذي نشر فيه حديثي في جرائد الصباح أن كان النحاس باشا دعوا الى ونية في سراي الملكية دعى اليها السفير البريطاني أيضاً ، وهناك أخبره السفير بمسألة القرض والخطاب الذي ارسل الى دن السفارة (وكنت قد أخطرت النحاس باشا به منذ الأسس) فشكره النحاس باشا ، ولما لم يكن السفير نفسه هو الرجل الذي اختصر فقد أخبر النحاس باشا خطأ أن الكمية المقترحة هي ٢٥ ألف طن (وحققتها ٢٠ ألف فقط) فخرج النحاس باشا وبادر عن الفور بالتحدث الى الصحف عن قرض ال ٢٥ ألف طن ... وعن فضله العظيم في الحصول عليه - ولو أن فضل المسكين كان سماعياً لا فعلياً !... ولاندأشرت الى هذه المأساة الأختمية الصغيرة في مقدمة هذه العريضة ، ولولا اني علمت بالحديث المذكور قبل نشره وصححت وقائعها بالاتفاق مع الاستاذ صلاح الدين بك لنشرت على الناس وقائع على لسان رئيس الوزراء لا تتفق مع الحقيقة ولا مع خطاب السفارة نفسه !...

هذا عن ال ٢٠ ألف طن الاول ، ولكنني وجدت أننا في حاجة الى كميات أخرى ، ولما كان "تمم" يتبعاً للسلطة العسكرية وليس مخزوننا في مصر فقد طلبت الى مثل اللجنة المشتركة أن يقرضونا كمية أخرى من القمح فوعدوني بذلك عند وصول أول مركب لمصر ، وفي ١٩ أبريل سنة ١٩٤٢

جاءنى خطاب من جناب المستر اميسون وقد ورد فيه ما يأتى : —

« عزيزى الباشا

اشارة الى خطاب معاليكم المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ والى طلبكم الاخير بأن

نقرضكم كمية أخرى من القمح المستورد سداً لحاجات البلاد المصرية ، يسرنى أن أخبر معاليكم بناء على تعليمات السفير بأن القوات البريطانية تؤمل بأن يكون فى مقدورها ان تقرض الحكومة المصرية عشرة آلاف طن أخرى من القمح أو الدقيق بنفس الشروط السابقة وانها ستجتهد اذا كان هذا ممكناً عملياً بأن تسلم هذا المقدار قبل دخول محصول القمح القادم »

لم اكتف يا مولاي بهذه المساعي المتعاقبة للحصول مؤونة الشعب من قمح الجيش البريطانى نفسه ، بل اننى قبل خروجى من وزارة التموين طالبت بكميات أخرى وجاءنى فعلاً جواب من المستشار التجارى للسفارة بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٢ (أى قبل خروجى من وزارة التموين بحوالى أسبوع) يخبرنى فيه بقبوله انراضنا عشرة آلاف طن أخرى وبهذا يكون مجموع القرض أربعين ألف طن ، وفي ايلي نص هذا الخطاب : —

« عزيزى الوزير

اشارة الى خطاب معاليكم المؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٢ يمكننى الآن أن أؤكد لكم بناء على تعليمات سفير جلالتك بأن القوات البريطانية قد أمكنها أن تجد ميلاً لإفراض الحكومة المصرية عشرة آلاف طن أخرى من القمح أو الدقيق

بنفس الشروط السابقة. فى حالة احتياج الحكومة المصرية لهذا المقدار قبل دخول المحصول المصرى القادم

وبناء على المخاوف الخاصة بالتقاوى اللازمة لمحصول الذرة الجدد فاننا نرى أن هذا القدر الهائى ومقداره عشرة آلاف طن يجب أن يشتمل جميعه على القمح

أو الدقيق حتى اذا ما وردت كميات صالحة للتقاوى من الذرة الى الموانى المصرية قبل ٢٠ مايو فيمكن تخصيصها للتقاوى ...

وهذه العشرة آلاف طن الاخيرة تجعل مجموع القمح المقرض . ١٠ ألف طن وأكون ممنونا اذا ما تفضلتم معاليكم فا كدتم لنا ما اتفق عليه بيتنا بأن جميع الكميات المعارة سترد اليها من محصول القمح القادم الخ.

الامضاء

س. ا. اميسون

وانى ارفق يامولاى النص الانجليزى لهذه الخطابات الثلاثة لتتسوا منب جلالكم مبلغ جرأة هذا الرجل الذى يشغل منصب رئيس حكومتنا ، والذى يجترى على الحقائق والوثائق الرسمية لالسبب أو حكمة الا لى ينسب الى نفسه عملا ليس من عمله ، ويشبع فى نفسه حقداً صغيراً ، أو حسداً كبيراً ، ضد زميله .. دون وازع من نفسه أو من خجله !

وثبتت هذه المستندات الرسمية أموراً ثلاثة : —

(أولاً) ان وزير التموين - اى مكرم عبيد - هو الذى اقترح وهو الذى اقترض القمح من السلطة العسكرية البريطانية - وان النحاس باشا لم يكن صادقاً فيما ادعاه لنفسه من عمل ليس من عمله ...

(ثانياً) ان مجموع هذا القمح المقرض هو أربعون ألف طن ، كما هو ثابت بخطاب ٧ مايو

(ثالثاً) انه بعد خروج مكرم عبيد من الوزارة لم ينجح النحاس باشا وزير كل الوزارات فى الحصول على طن واحد من الانجليز ، فلا هو تفاوض ولا هو اقترض . كما ادعى ذلك كذبا فى البرلمان

وابلغ من ذلك ، فلو لا انى رأيت من واجب الأمانة للبلاد قبل خروجى من وزارة التموين يومين ان أسافر الى السويس فى ١١ مايو لأشحن بنفسى الى القاهرة

والاسكندرية القمح الموجود في المراكب الانجليزية لوقع النحاس باشا ووزير التموين الجديد في ورطة لا مخرج لها منها ، وبالفعل فقد وجدت في مركب بالسويس ٢٣٣٤ طننا أى حوالى ١٥٠٠٠ أردب أمرت بشحنها في قطارين خاصين استحضرتهما من القاهرة رغم صعوبات النقل ثم تصادف وصول مركب انجليزية الى الاسكندرية تحمل حوالى ٦٠٠٠ أردب قمح : أذرة فاتصلت بالسلطات الانجليزية وأرسلت وكيل وزارة التموين الى الاسكندرية لاستلامها فوراً ، فبلغ مجموع القمح الذى استلمناه ٤٢ ألف أردب ومجموع الذرة حوالى ١٩ ألف أردب هذا فضلاً عن ٢٠ ألف أردب كانت باقية في القاهرة - أى ان مجموع ما تركته لوزير

التموين الجديد ٦٢ ألف أردب من القمح و ١٩ ألف أردب من الذرة ، وهذا

التقدر هو كل ما وصل الى مصر في المراكب الانجليزية - بل ان بعضه كان معداً لتموين فلسطين - وما كان في مقدور الانجليز ان يعطونا قمحا غير الذى كان يصلهم أولاً بأول لتموين الجيش البريطانى - فاین هذا يامولاي من ادعاء النحاس المسكين عن انى لم أترك لهم قمحا في حين انى أخذت من الانجليز كل القمح المدد لمصر وفلسطين فضلاً عن القمح الذى استحضرتة من كوم امبو الى القاهرة من المحصول الجديد الذى بدأ مبكراً في تلك الجهات ... والمهم في ذلك كله ان النحاس باشا لم يحصل على شئ واحد من القمح الانجليزى غير القمح الذى اقترضته ووصل المراكب من بقايا القمح المقرض ، ولم يكن لى أوله أو للانجليز أنفسهم بطبيعة الحال سلطان على سير المراكب - ورغم ذلك فقد وثقنى الله عند خروجى من وزارة التموين كما وثقنى عند تعيينى فيها الى انقاذ البلد من مجاعة محتومة ، مشئومة ، شاء النحاس أو لم يشأ ...

علم الله يامولاي انى لا ادعى لنفسى فضلاً ، ولكنى أدفع عن النحاس فضلاً !!

تصدير ٨٠٠٠ طن أرز :

ولعل النحاس باشا إنما ادعى ما ادعى لكي يبرر سماحه للحليفة بعد خروجه من الوزارة بتصدير ٨٠٠٠ طن أرز التي أشار إليها في بيانه البرلماني ... وفي الواقع أن الإنجليز لما أرضونا التمتع اشتراطوا أن نبيعهم عشرة آلاف طن أرز، ولكنني لم أجد من الارز في البلاد ما يكفي حاجة التموين حتى أنني أصدرت أمراً بمنع الخطط بالارز ومن ثم لم يتيسر لي أن أسلم للإنجليز إلا ألفين طن من الارز ورجوتهم أن يعفونا من القدر الباقي، فلم يسعهم إلا أن يقدروا حرج الموقف ويستسلموا للامر الواقع ... ولكنني لم أكّد أخرج من الوزارة حتى سمح النحاس باشا للشركة التجارية الإنجليزية بتصدير ٨٠٠٠ طن من الارز ... وبدلاً من بحسب أمام البرلمان معلناً اضطراره لهذا التسليم والاستسلام راح يطبل ويذمر قائلاً أنه إنما سمح بتصدير الارز لأن الإنجليز لم يوافقوا فإقرضوا الحكومة قمحا، موهماً أو متوهماً أن هناك قرصاً جديداً غير التمتع الذي استلمناه، في حين أنهم لم يقرضونا غير الأربعين ألف طن التي أشار إليها جناب المستشار التجاري البريطاني في خطابه الأخير لي

ولكن النحاس باشا جعل من الضرورة فضيلة ! وترتب على تصدير هذا القدر الكبير من الارز أن ظلت البلاد تعاني أزمة حادة في الارز منذ أول يونيو (تاريخ التصدير) حتى دخول المحصول الجديد في أكتوبر، وما ذلك إلا لأن النحاس باشا أراد أن يكون سباقاً في ارضاء الإنجليز في أمر قدروا وجهة نظرنا فيه، ولم يصروا عليه ...

وهكذا يكتب التاريخ يامولاي في هذا العهد الذي يأبى التاريخ الا أن يذكره. أويذكركه ليستنكره !...

صفقات التموين للأقرباء والمقرين !

يا صاحب الجلالة

إذا كانت للتموين ويلات ، فله أيضاً صفقاته - تلك لمجموع الشعب المرهق المسكين ، وهذه للأقرباء والمقرين ... وليس في مقدوري بطبيعة الحال أن أحصر هذه الصفقات فإن مثلاً لا يمكن حصره من باب التحديد ... ولكنى قد وقفت على بعضها فإذا هي وحدها تلوث العهد بأكمله . وإذا باليسير يدل على الكثير وإذا بالصغير يدل على الكبير !...

صفقات الأرض الجديد :

يا صاحب الجلالة

لعل فضيحة التموين الكبرى هي تلك التى يتحدث الناس عنها فى مختلف المقامات واعنى بها صفقات الأرض وما لا بس هذه الصفقات من اجراءات حكومية لم يسبق لها مثيل فى مصر ، مما أعاد إلى الذهن بعض الفضائح الكبرى فى فرنسا وغيرها ، وكان له دوى مزعج ومخرج للثدنية والمتمدين ... ذلك أن بعض الأقرباء والمقرين لرجال الحكم فى البلد قد عقدوا صفقات هائلة كسوا فيها عشرات - ولا أقول مئات - الألوف من الجنيهات استغلالاً لخصول الأرض الجديد وللإجراءآت الشاذة التى اتخذتها الحكومة "محاضرة بصدد هذا المحصول.

فقد كان من المنتظر - جرياً على الخطه التى اتبعتها الحكومة نفسها بصدد القطن ونصدد "قمح حينما كنت وزيراً للمالية والتموين - أن تحدد الحكومة سعر المحصول الجديد للأرض وهو بعد قائم على الأرض حتى يتسنى للزارع أو الفلاح أن ينتفع من السعر الجديد فلا يضطر الى بيع محصوله بسعر بخس تسديداً

لما عليه من أموال والتزامات... كان من المتظر - وكان من الواجب - أن تتخذ الحكومة هذا الاجراء الطيعى الذى لا بد منه صيانة للزراعة ورحمة بالزارعين. - كان عليها فوق ذلك أن تعلن كما أعلنتنا نحن أن كل تعاقد يخالف هذا السعر يبطل فعله واثره - ولكنهم لم تفعل هذا ولا ذاك!... لماذا ولأية حكمة؟ سئرى ويا الله مما سئرى!...

ظهر محصول الارز الجديد فى سبتمبر، والمتأخر منه فى أوائل اكتوبر - وأدخله الزارعون فى مخازنهم - ورغم ذلك لا تحديد للسعر ولا شبه تحديد!... بل على العكس صدرت فى هذه الاثناء قرارات من الحكومة تفرض ضريبة كبيرة على تصدير الارز (حوالى ٥ جنيه على الشوال و٥٠ جنيه على الطن) وكان من اثر هذه الضريبة التى لا غبار عليها فى ذاتها أنها هبطت بسعر الارز فى السوق، لزيادة الكميات المتداولة واعتقاد الجميع أن المحصول الجديد سيكون من الوفرة بحيث يزيد على حاجات البلاد.

وفى هذه الاثناء ظلت الحكومة ساكنة من غير ما حركة فلم تخطو خطوة واحدة نحو التسعير - وكان السعر القائم إذ ذاك يبلغ حوالى ثمانية جنيهات ونصف للضريبة

لم تتحرك الحكومة ولكن الاصحار والانصار تحركوا... فمشوا فى الاسواق يشترون الارز بثمان بنس ويذيعون بين الفلاحين أن الحكومة إذا ما رفعت الاسعار قلن ترفعها الا قليلا... مع أنهم كانوا يعلمون جيد "علم أن الحكومة ستحدد التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيها للضريبة!

لست يامولاي ألقى الكلام على عواهنه فلقد أخبرنى رئيس سابق للوزراء عرف بصدق الرواية أنه وصل ال علمه قبل نشر التسعيرة الجديدة بخوالى أسبوعين أن الحكومة ستحدد للأرز سعراً هو ثلاثة عشر جنيها للضريبة... وقد

كان ... وما من شك أنه اذا كان هذا مبلغ علم رجل بعيد عن الحكومة فكيف يكون علم الاصهار والانصار ... أنهم ولا ريب من الراسخين في العلم !
انتظرت الحكومة اذن وظلت منتظرة حتى النصف الثاني من شهر اكتوبر .
وحينئذ فقط أصدرت التسعيرة الجديدة فإذا هي - ويا للعجب أو لغير العجب ! -
١٣ جنيها للضريبة ...

وكان الاصهار والانصار - ، وغيرهم من الشطار - قد اشتروا الالوف المؤلفة من أطنان الارز ، هذا بتسعة جنيهاً وذاك بعشرة ، وذلك بإحدى عشر جنيهاً للضريبة ... ولما كان السعر المحدد من الحكومة هو ١٣ جنيهاً للضريبة فقد كان معدل ربحهم في الضريبة الواحدة من اثنين الى ثلاثة جنيهاً ، وبمجموع كسبهم في مجموع ما اشتروا عشرات الالوف من الجنيهاً .

بعض صفقات :

وإشياء الله بامولاي أن تقف على بعض وقائع مينة لا يأتيها الباطل من امامها أو من خلفها ... فهناك شخص يدعى محمد ابراهيم فريد وكيل الاستاذين احمد الوكيل وحنافوزي (ومكتبهما معروف بين التجار والسماسرة بالمكتب نمرة ٣٣) - هذا الشخص عقد الصفقات الآتية من الارز قبل ظهور التسعيرة الجديدة :-

فقد اشترى في ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٢ من الخواجه الفريد حسونة بالمنصورة ١٠٠٠ ضريبة من الارز بسعر ١١ جنيهاً و ٢٥ قرش للضريبة الواحدة وتسليم محطات للشحن (أي بما يوازي ١١ جنيهاً بالمزرعة) ، وبعد ظهور التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيهاً نازع البائع في التسليم فأنذره الأستاذ حنا فوزي شريك الاستاذ احمد الوكيل بوجوب التسليم بانذار بتاريخ ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢ - محكمة المنصورة

واشترى أيضاً حضرة الوكيل عن الاستاذين حنا فوزى واحمد الوكيل — قبل صدور التسعيرة — ١٠٠٠ ضريبة من السعيد افندى وهبه التاجر بالمنصورة و ٤٠٠ ضريبة من حسن افندى الوكيل بالسنبلاوين و ٥٠٠ ضريبة من احمد افندى ابرعى يلقاس و ١٠٠ ضريبة من محمد افندى اسماعيل عوض يلقاس — كما اشترى كمية من الارز من الشيخ عوضين التاجر بشربين ... وهذا بعض ما وصل إلى عامنا من مصادره !

وبعد صدور قرار الحكومة بتسعير الارز جبرياً بسعر ١٣ جنيه للضريبة بالمزرعة صدرت على الفور خطابات مطوعة باسم احمد الوكيل وحنا فوزى اخطرها بالبائعون بأن اعتماد البيع التى باسم محمد ابراهيم قد صار التنازل عنها لها، وطولب البائعون بالتسليم

أخذ البائعون المساكين بهذه المفاجأة السيئة وأحسوا اللعبة مكشوفة، والخسارة مضمونة، فقاموا بالتسليم وتلاوا فيه ... وعندئذ سافر الاستاذ احمد الوكيل الى المنصورة وسحب سفرد اعلان من جريدة البلاغ بتاريخ ٢٥ اكتوبر بأن الحكومة غدت

قررت اعتماد جميع عقود الارز المبرمة قبل صدور التسعيرة الجديدة ... رغم هذا أنى البائعون التسليم. فلم يكن من احمد افندى الوكيل إلا أنه هاج وماج وهدد البائعين بمختلف أنواع التهديد، ولكنه أبوا أن يعتمدوا أن الحكومة الرشيدة ستعتمد العقود السابقة على التسعيرة، وجابهاوا الاستاذ احمد الوكيل بذلك، معتمدين على سابقى القمح والقطن

حيثئذ يامولاي وحيثئذ فقط اتصل احمد افندى الوكيل تليفونياً أمام جماعة من زبائنه وغيرهم بحضرة صاحب المعالي فزاد سراج الدين باشا، وطلب اليه فى لهجة الواثق أن يصدر تصريحاً بأن الحكومة لن تلغى أصلاً أى عقد من العقود

التي أبرمت بيع الارز قبل صدور التسعيرة الجديدة، سواء أكان الارز قد سلم للمشتري أم لم يسلم ...

وفي اليوم التالي يامولاي - والتالى فقط - صدرت جريدة الاهرام مصدرة بحديث من صاحب المعالي وزير الزراعة فؤاد باشا سراج الدين ، يعلن فيه التجار والزارعين بأن جميع صفقات الارز من غير مائميز ولا تفريق ستظل قائمة محترمة من غير أن تمسها الحكومة بسوء... وان عقود بيع الارز عقدت قبل صدور التسعيرة الجديدة ستظل نافذة ولن تتدخل الحكومة بشأنها مهما يكن من أمرها : تم التسليم أم لم يتم ! ...

وزير الزراعة ؟ ... وما شأن وزير الزراعة في تحديد الاسعار واعتماد العقود وتأويل النصوص ؟ ... دهش الناس يامولاي وظن حسنو الظن منهم أن الحاكم العسكرى لابد متدخل لمصلحة الزارعين والفلاحين ، ان لم يكن من باب الغيرة عليهم فى القليل من باب الغيرة على سلطته العسكرية وسمعته الشعبية ... وقال بعض السذج بل هى من سلطة وزير المالية ... وفاتهم جميعا ان احمد الوكيل اذا ما قال فعل ، واذا ما تدخل فقد دخل ! ...

صفقات السكر

بإصاحب الجلالة

للسكر أيضاً قصة وقصص ... ولكن خشية الاطالة اقتصر على ما كان من أمر الاستيلاء العسكرى وما صحب هذا الاستيلاء وتلاه من تصرفات وانجرات من الشذوذ بمكان .

وكنت قد اعلنت فى خطاب الميزانية ان الوزارة قررت الغاء نظام المتعدين والوسطاء وانشاء مخازن فى كل المديرىات لتوزيع السكر على تجار التجزئة ، وفى هذا وئر على الحكومة يبلغ حوالى التسعين ألفاً من الجنيهات وضمان لتوزيع

السكر على الاهالى من غير ما نخبز أو تهريب ، وفوق ذلك فاني لم أعلن هذا النظام الا بعد الاتفاق مع شركة السكر ممثلة في سعادة عبود باشا والمسئوسين ، وهو اتفاق سبقتة مخبرات بين الشركة وموظفي المالية المختصين .

ولكن قبيل خروجي من الوزارة جاءني سعادة عبود باشا مذكراً تارة انه اتفق مع الوزارة ، ومعتذراً تارة أخرى بأن الاتفاق عسير التنفيذ ... فما واجهته بزميله المسئوسين أيد هذا الاخير حصول الاتفاق معي ومع سعادة رئيسي بك وكيل المالية ... ولكن عبود باشا أمر على عدم تنفيذ هذا الاتفاق مؤكداً في حسن نيته ومستشهداً عليها برفعة النحاس باشا نفسه الذي شرب في اليوم السابق نخبه ، - على حد تعبيره - وما أنا في ذلك إلا رارية وبائل الله كغيري من الكفار .

غضبت يامولاي لهذه المحاولة المكشوفة واتصلت بالنحاس باشا تليفونيا أمام عبود باشا وأخبرته بما قال ، فاذا برئعته هين لين على غير المعهود ، ومن ثم فقد اضطرت في آخر جلسة حضرتها في مجلس الوزراء الى الإصرار على وجوب الاستيلاء بأمر عسكري على انتاج شركة السكر وتوزيعه بمعرفة الدولة على النقط الذي فصلته في خطاب الميزانية وقبول بالتحديد والتأييد من الوزارة ومجلس النواب معاً ، ولكن كم كانت دهشتي اذ رأيت النحاس باشا يدافع عن نظرية عبود باشا ويتساءل عن الحكمة من إلغاء نظام المتعهدين والوسطاء ... وأخيراً بعد مناقشة عنيفة انتهى المجلس الى الموافقة على اقتراحى بالاستيلاء على السكر وتوزيعه بالطريقة التي أشرت اليها

خرجت بعد يومين أو ثلاثة من الوزارة وظللت حتى آخر الشهر أترقب صدور الأمر العسكري بالاستيلاء ولكنه لم يصدر !

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في أول يونيو سألت معالي وزير المالية لماذا يصدر أمر الاستيلاء حتى الآن ، وبعدها من و تشاور بين الوزراء أعلن رفعة

تنحس باشا ان الامر العسكرى قد صدر وانه وقعه أمس (أى فى ٣١ مايو) ... دهشت يامولاي ودهش كثيرون من النواب لهذه المفاجأة وتساءلنا كيف يصدر الامر العسكرى دون أن ينشر فى الصحف ، ولكنى قلت فى نفسى لعله نشر فى الجريدة الرسمية ولم تتمكن الصحف اليومية من نشره بعد ...

غير انى رجعت الى الجريدة الرسمية الصادرة فى ٣١ مايو فلم أجد هذا الامر العسكرى المزعوم ، رغم أنه قد صدر فى نفس اليوم أمر عسكرى رقم ٢٦٥ بامضاء مصطفى النحاس بتعيين مرانب للنشر ... فقلت لعل الامر تاخر الى اليوم التالى ... ولكنى وجدت عدد أول يونيو خلوا منه ، كما وجدت للعدد ملحقا وملحق ليس فيها أية اشارة ل الامر العسكرى المزعوم ، أو الموهوم ! ...

فقلت لعله صدر فى اليوم التالى للتالى ... ولكنى رجعت الى عدد ٢ يونيو فاذا هو عدد خاص يشمل أمراً لمصطفى النحاس صادراً بتاريخ ٢ يونيو ... فوجدت يامولاي كل العجب كيف ينشر أمر تاريخه ٢ يونيو ولا ينشر أمر الاستيلاء على الاسكر وتاريخه ٣١ مايو ! ... وكيف صدرت أوامر عسكرية وإدارية أخرى بتاريخ ٣١ مايو وأول يونيه ونشرت جميعها ولم ينشر الامر العسكرى المزعوم صدره فى ٣١ مايو ؟ ...

وأخيراً طلبت الأعداد التالية ، فاذا بى أرى فى عدد ٣ يونيو الامر العسكرى الصادر فى ٣١ مايو !!

عجاً ، أليس هذا تزويراً - بل فلنكن رحماً ونصفه بأنه تزييف رسمى .
لاحقائق الرسمية ، من هيئة رسمية ! ...

وتفصيلاً ذلك هو اننى حينما سألت الوزارة فى جلسة أول يونيه عن الامر العسكرى بالاستيلاء على الاسكر لم يكن هذا الامر قد صدر فادعوا كذباً انه صدر أمس ، ثم عاوا الى مكاتبهم فى اليوم التالى - أى فى يوم ٢ يونيه - وبادروا بوضع

الامر العسكرى وتوقيعه ثم أرسلوه للطبعة ، فشر فى الغد ، أى فى يوم ٣ يونيه . وأرخوه بتاريخ ٣١ مايو ، وبهذا صدر الامر ، واقتضح الامر فى وقت معاً ! . . . ولم يكن هذا التزييف مجاناً يامولاي ، فان حكمته ظهرت على لسان وزير المالية حينما أعلن فى البرلمان انه يخالفنى فى طريقة التوزيع وأنه سيعود الى نظام تجار الجملة ونصف الجملة - ولو أنصف لقال نظام الوسطاء والمتعهدين ! . . .

وهذا النظام - نظام الوسطاء والمتعهدين - هو السر كل السر فى أزمة السكر التى ظلت قائمة حتى الآن ، فضلاً عن فوضى التوزيع التى يتحدث بها المتحدثون . . . وسأبين يامولاي فى موضع آخر كيف أدى هذا النظام الى تفشى الرشوة بين الموظفين وغير الموظفين ، وكيف أصبح بعض النواب ورجال الإدارة من وسطاء السكر والموزعين ! وحسبى أن أذكر هنا بعض الوقائع الرسمية للتدليل على المحسوية فى صفقات السكر

فقد نشرت الصحف أسماء تجار الجملة فى القاهرة الذين عهد اليهم بتوزيع السكر فاذا من بينهم هذا المحسوب وذاك المحسوب . . . وفى مقدمتهم احد أقرباء وزير المالية ، فقد أعطى تعهداً بألف طن من السكر ، وآخر أعطى مثل هذا التعهد وهو عضو فى لجنة الوفد بالأزبكيه . . . الخ . . . الخ .

وفى الشرقية نسيب قريب لرفعة النحاس باشا - هو حضرة النائب المحترم حسين افندى فهمى زوج كريمة صاحب العزة عبد العزيز بك النحاس - فهو متعهد توزيع السكر والدقيق . . . وتحت يدى صورة مستند (أرفقه مع هذا) يتبين منه أن حضرة حسين افندى فهمى صرفت اليه كمية من السكر بوصفه متعهداً بالجيش وقد صرفت له هذه الكمية من السكر الوارد لبندر الزقازيق والمخصص له . وهذا نص المستند .

مديرية الشرقية - مكتب التكوين

سكر روس سكر ناعم سكر كسر سكر ماكنة

حسين بك فهمي ٥ ٥ ١٠

(متعهد الجيش)

عمدة الشارقة ٥ ١٠ ٢

١٠ ١٥ ٢ ١٠

حضرة سكرتير الغرفة التجارية بالقازيق

نأمر - ر ف كمية السكر الموضحة لحضرتي المذكورتين بعد قيامهما

بدفع الثمن بحسب التسعيرة الجبرية من الرسالة الواردة للبندر اليوم

وتقبلوا تحياتي ما مدير الشرقية

(توقيع)

وحضرة النائب المحترم حسين افندي فهمي تعبد آخر أهم وأدسم ، هو تعهد الدقيق ، فقد سمح له بأن يأخذ الدقيق المرتب لكثير من المحلات التجارية بالسويس والاسماعيلية ومصر ليعه خبزا لعمال الجيش وقد فتح في هذه المنطقة ومنطقة "شرقية" أكثر من خمسين مخبزا ويقول "عارفون بأنه يصل في اليوم من تعبداته هذه حوالي مائة جنية وأنه اشترى أخيرا صفقة طيبة من الأفيان - ومن خريف ما يذكر أنه يكتب على بطافته أنه "أم ومتعهد للجيش - هذا فضلا عن نيابته عن الآلة التي تمت إليها بسبب ، وبنسب ...

وأخيرا ، فإن تحت يدي مستند آخر بامضاء حضرة النائب المحترم خليل بك "جزار (عديل شحاتس باشا) بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٤٢ ، وهو عبارة عن " توصية ، توكيل التكوين السابق حضرة صاحب العزة محمود بك عزمي ، وقد كتبت التوصية على ظهر خطاب من مدير التوفيقية الى وزير المالية ، مؤيدا الطالب المقدم من

حضرة احمد مصطفى على افندى تاجر بشين الكوم للحصول على كمية من السكر قدرها ١٠٠٠ طن لتوزيعها... وفيما يلي نص توصية خليل بك الجزار :-

عزيزى محمود بك عزمى

بإد التحية أرجو تسهيل مأمورية الحاج احمد مصطفى على الذى تعرفونه جيدا سرعة تنفيذ خطاب المديرية الموضح صورته باطنه ولكم الشكر مقدما وتقبلوا فائق الاحترام ؟ امضاء

خليل الجزار

١٩٠٢/٥/١١

وقد عرض سعادة وكيل التموين السابق هذا الخطاب على فلم أنفذه بطبيعة الحال لئلا أرخصه مع خطتى فى إلغاء نظام التعميد والوسطاء... ولكن هذا الخطاب كغيره يدل على كيفه سير الأمور وعقد صفقات التموين فى هذا العهد... أنا وكيل التموين المنتدب (عزمى بك) فقد أحيل على المعاش عقب خروجى من الوزارة لأنه رغم كفايته لم تكن له من المؤهلات ما يلزم لتسهيل الصفقات...

صفقات الخشب

رما عطاء كبير عن الخشب (وكمية هذا الخشب تبلغ حوالى ١٠ آلاف طن بسع ٣٥٠ قرشاً للطن) على أحد التجار وهذا تنازل عنه الأستاذ احمد الوكيل وحنا فوزى فطلب الاخير ان الى مجلس السكة الحديد اعطائهما مهلة لاتمام ترتيب صفقة. وعلمت ان هذا التنازل قد تم فى مقابل مبلغ كبير دفعه الاستاذان لمصاحب العطاء

وحدث بعد ذلك أن رأى الناس الأشجار تقطع فى شارع العجوزه بضواحي القاهرة... ولولا تدخل حضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على لجرد الشارع من جميع أشجاره ، وكان المشروع فى تقطيع هذه الأشجار بناء على

مذكرة من وزارة الاشغال ترمى الى بيع الاخشاب لمن يشتريها... ومن يشتريها
سوى احمد الوكيل؟

وكذلك باعت وزارة الاوقاف كميات كبيرة من الاخشاب اقتطعت حديثاً
وكان في مقدمة المشترين حضرة النائب المحترم احمد الوكيل وشريكه... وحكمة
هذا الشراء هي تمكينهما من توريد الخشب للسكة الحديد حسب العطاء، والربح
من ورائه ربحاً فيه سخاء...

وبما اني لم اطلع على مستندات هذه الصفقات واستقيت معلوماتي عنها من
مصادر عليمة فاني أتشرف بعرضها على مقامكم السامي لتأمروا بتحقيقها اذا
تفضلتم فثتم.

وهناك صفقات أخرى يامولاي خاصة ببالات الخيش اختص بها في اقليمه
أحد حضرات النواب الدين يتمون بصلة القرابة الى أحد الوزراء... وكذلك
صفقات خاصة باعمال التبن لقريب من أقرباء الوزراء، وأخرى خاصة بالسجاد
والورق... ولكني لم أشأ أن أعرض لها تفصيلاً لعدم حصولي على مستنداتها

صفقات الجلود:

ومع أن الجلود ممنوع تصديرها بقرار من مجلس الوزراء نفسة (وقد أشرت
الى ذلك فيما تقدم)، فقد عادت الوزارة فيما يظهر الى السماح بتصدير الجلود ورغم
القرار المذكور، تحقيقاً لصفقات ووساطات... وقد روى لي أحد حضرات
النواب كان أخيراً يزور أحد وكلاء الوزارات وسمعه يتكلم في التليفون معترضاً
على السماح بتصدير الجلود رغم القرار الرسمي بمنعه!...

صفقات الاسمنت

هناك فوق ذلك صفقات الاسمنت، فقد كان التصريح بالحصول على الاسمنت

من اختصاص لجنه في وزارة التموين ، فانتقل الى هيئة يرأسها معالي وزير الاشغال
ومنذ ذلك الحين أعطيت تصريحات بكميات وفيرة وغير عادية الى بعض حضرات
الوزراء والاقرباء والانساب. وفي مقدمة هؤلاء الاخيرين حضرة صبحي افندي
الشوربجي وأخيه وبعض ذوى القربى لوزير الاشغال والزراعة كـ محمد بك
عرفان وغيره . وقد أعطوا من كميات الاسمنت ما يعادل المخصص لمدينة بأكملها.
٨٠٠ ألف جنيه:

ومن عريف ما نختتم به هذا الباب ان حضرة صبحي بك الشوربجي ذهب
الى أحد البنوك ليقبض شيكا فلما تباطأ الموظف المختص في صرف الشيك ليراجع
الرصيد جرياً على النظام المتبع ، ثار حضرة وذهب الى موظف كبير في البنك
شاكياً من معاملته بمثل هذه المعاملة وهو الذي ربح في عام واحد ثمانية ألف
جنيه !... ولا يسعنا الا أن نؤيد حضرة الشاكي في شكواه ونرثي لبلواه...
عسى أن يؤيدنا في شكوانا ويرثي لبلوانا !...

هذا يامولاي قليل من كثير ، وقد عانيت أول ما عانيت بذكر الدليل على هذا القليل ،
وفيه ما يغني عن كل تفصيل ... اذ هو يدل دلالة قاطعة ، مفجعة ، على الاحوال
التي تمر بها البلاد ، والتي خلقت حول نزاهة الحكم جواً قاتماً ، كله سواد في سواد.

الفرع السادس

تفشى الوساطات ، وتفشى الرشوة معها :

في الصفقات التجارية ، والوظائف الحكومية ، والقضاء الاحكام العسكرية

وتعيين العمدة وفصلهم ، بل وقبول الطلبة في المدارس ... !

يا صاحب الجلالة

يعلم الله والمصريون ، وغير المصريين أيضاً مع بالغ الاسف - ان كل محاولة لتصوير الهاوية التي انحدرت اليها سمعة الحكم في هذه البلاد على يد ائوزارة الخائفة ، انما هي محاولة قاصرة لا يمكن أن ترقى - أو على الأصح تهبط - الى المستوى المروع الذي يحسه الناس ويشهدون عليه شتى القرائن وعديد الظواهر !

ولعل أخطر هذه الظواهر وأفجعها ، يامولاي ، ذلك اللفظ الذي يكاد يكون اجماعاً - يستوى فيه المتعلم والجاهل ، والكبير والصغير ، والخبير والجاهل ، والحضري والريفي ، والموظف والتاجر - حول الوساطات والشفاعات ، وسبطرتها على الدولة بشتى فروعها الى حد تضاءلت الى جانبه كنية القانون والنظام ، وأصبح كل حديث عن مصلحة تقضى ، أو صفقة تبرم ، أو حق يطلب ، مقترناً بحديث الرشاوى والمساومات ، وما ينبغي أو لا ينبغي أن يتذرع به طلاب المصالح والحاجات !!

وهذه الظاهرة الخطيرة ، يامولاي ، ليست سرّاً من الأسرار ، ولكنها محسوسة ملموسة ، الى حد حمل بعض الصحف المعروفة على محاولة التنبيه الى خطورة الحال ، رغم قيود الرقابة وأغلالها الثقالة . وقد تذعرت مجلة المصور بأسلوب فكاهي سمجهاً بالاشارة الى ذلك في عددها الصادر في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقالت بالحرف الواحد :

« كل من له حاجة في ديوان أو مصلحة ويوسطك فيها اترجو وتسعى وتقع
يتهي دائما حديثه بمحفظته ؟ !
— ما هذا

— لا . دول بس مصاريف الاوتوموبيل و « مصاريف الاوتوموبيل »
هذه تصل تارة الى ٥٠ جنيهًا وترتفع تارة أخرى الى ٢٠٠ جنيه !
الذين يعرضون عليك الآن « مصاريف الاوتوموبيل » هم الأغلبية . شاع في
الاذهان ان كل عمل بأجر . فاذا أخرجت من يعرض النقود ودافعت عن نفسك ،
وعن سمعتك ، وعن كرامتك ، بدا له انك تمزح ؟ ! فاذا اشتدّت معه وأفهمته
بالمنطق انك لا تقبل فلوساً غمزك غمزة فنية وهمس قائلًا : استعملها . فلان
ياخذ .. وفلان ياخذ ..

هذا الداء الاجتماعي وهو داء عرض الرشوة استفحل أمره . والاذهان المريضة
التي لا تقبل الا هذا الاعتقاد عمت وشاعت في هذا البلد . حتى المثقفين المخرجين
من جامعات أوروبا يعرضون فلوساً
لاحول ولا قوة الا بالله ..

ولست أريد ، يامولاي ، أن اخذ بهذه الأقوال كلها ، أو بعضها ، على إطلاقه ،
وقد كان لي أن استند الى الحديث الشريف « ألسنة الخلق أنلام الحق » . وانما
أتشرف في هذا الصدد بتسجيل حالة نفسية ، ومعنوية ، سائدة بين الأمة على
اختلاف طبقاتها ، وهي حالة لا تشرف القائمين بالحكم بل تلقى عليهم مسئولية
خطيرة جدية بالمؤاخذه والحساب العسير .

عقد سمسة بمبلغ ٤٥٠ ألف جنيه

ولعل من أبلغ الأمثلة في إبراز النظرة السائدة الى أساليب الحكم وسمعته في
هذا العهد أن رجالاً من كبار رجال الأعمال تعاقد مع سمسار على صفقة (وصوره

العقد في يدي أنتشرف بضمها الى مجموعة الوثائق والمستندات المرفقة بهذه العريضة) وينتضى هذا العقد يتعهد السمسار لرجل الاعمال المشار اليه وهو أحد أصحاب البنوك..... بماذا، يا مولاي؟ بالسعى لدى الحكومة المصرية للحصول على اذن بتصدير كمية تتراوح بين خمسة آلاف وعشرين ألف طن من الارز الى الخارج، ثلاثة أرباعها الى تركيا وربعها الى سوريا!!

وفي أى مقابل؟ فى مقابل خمسة عشر جنيها عن كل طن يصدر الى سوريا، و ٢٥ جنيها عن كل طن يصدر الى تركيا!

وبعملية حسابية بسيطة يتبين أن مجموع السمسرة التي يتناولها السمسار المحترم، أو على الاصح متعدد الترخيص، بمقتضى العقد، يصل الى ٥٠٠٠٠ جنيه - أى نحو نصف مليون جنيه!!

فمن توجد حكومة أخرى فى الدنيا غير حكومة النحاس باشا يتعهد السمسرة بالحصول منها على ترخيصات على هذا المثال؟!

وهل يسمح فى عقد أحد أن تقدر السمسرة بمثل هذا المبلغ الجسيم لكي يستولى عليها السمسار وحده، أو أن شاك عنصراً خفياً من عناصر التقدير، هو ان السمسار يتلذذ ان لا يدفع مبلغ أو مبالغ جسيمة لأصحاب الشأن أو لنفوذ لا حصول عن نفوذ تشهير؟!

على أن أقول ما يندلج عليه تادل عقود من هذا القبيل فى عهد النحاس باشا ووزارته، هو أن شترين الدولة الخفية، كالصدير، قد أصبحت هدفاً للسمسرة بأضخم المبالغ، كما أصبحت نظام الطامعين فى طارىء الثراء على حساب الاجراءات الحكومية شيئاً عادياً لا يتجاوز حدود الميسور، والمألوف!!

المكتب نمرة ٣٣!

هو مكتب الاستاذين احمد الوكيل وحنان فوزى شارع سايجان باشا... وهو

محور النشاط الاقتصادي في هذا العهد !

وكيف لا يكون الامر كذلك ، يا مولاي ، وقد رأى الناس أحد الشبان من صغار الموظفين ، الذين لم يعرفوا يوماً بثروة موروثة أو مكتسوبة ، ولم يشتغلوا يوماً أو بعض يوم في تجارة نافعة أو كاسدة - يظهر على مسرح الاسواق فيجأة حين يظهر زوج شقيقته على مسرح الحكم ، فاذا الموظف الرقيق الحال ، احمد افندي الوكيل ، يترك وظيفته الحكومية الصغيرة ؛ ليقفز سلم الثروة المظاهرة ، في شهور معدودات ، باعتباره تاجراً يشار اليه بالبنان . وخيراً في شئون التموين والتصدير والحراسة ، لا يجود بمثله الزمان !!

كيف لا يذهب الناس بسمعة الحكم كل مذهب ، يا صاحب الجلالة ، وهم يشهدون في كل يوم ، وفي كل مجال تجاري أو غير تجاري ، عملاً من أعمال الوساطة أو التصدير أو التوريد أو التموين باسم احمد الوكيل تارة ، وباسم « احمد الزكراي » - حنا فوزي تارة ، وباسم احمد الوكيل - صبحي الشوربجي ، ثالثة ، أو باسم قريب مقرب لهذا أو ذاك الوزير ، وهكذا الى آخر الاسماء والمسميات ؟ !

ولعل زيارة الى المكتب نمرة ٣٣ - الذي يقصد اليه القاعدون - في
في ابراز المعنى الذي اليه نقصد ...

فاذا قال قائلهم أن كل ما شاع وذاع ، وزلزل الأسماع ، عن سمعة الحكم ، ونراثة الحكم ليس إلا ضرباً من أكاذيب الكاذبين وأوهام الراهمين . - وإذا ما ذهبنا مع هذا القائل إلى أبعد ما يفترض عن فروض ، فهل يقنع اللوم على المحكومين وهم يرون بأعينهم مثل هذه المظاهر الواضحة ، والشواهد النماصحة على استغلال النفوذ بأسوأ مغايبه ، أم اللوم على أولئك الذين عملوا وما زالوا يعملون على جعل سمعة الحكم مضغة في أفواه المتسربين والاجانب على السواء ؟ !

على أن هناك بعض وقائع - وليس من الميسور بطبيعة الحال في مثل هذه الظروف إلا الوقوف على بعضها - تدل بل تقطع باستغلال النفوذ وتفشي وساطة هذا المكتب وغيره من المكاتب - أو هذا القريب وغيره من الأقارب - للحصول على الثراء هينا ، لينا بلا عناء !!

تصريحات السباد

ومن هذه الذائعة ، الشائعة مايتناقله كبار المتصلين بالزراعة عن أعمال السمسرة للحصول على تصريحات بنقل السباد ، ويبيعه بأسعار عالية تتجاوز أسعاره الرسمية بكثير ، وليس أدل على ذلك من أنه من بين المائة ألف طن من السباد قد صرح بنقل ٢٧ ألف طن أى ٢٧ ٪ مع أن المفروض أن النسبة كانت لا تزيد على ٥ ٪ على أكثر تقدير . ولكن الحقيقة المرة هي أن بعض من صرح لهم بالسباد أخذوا كميات تزيد على حاجتهم لكي يتجروا بها ، فكانوا يبيعون السباد بواسطة هذا المكتب وغيره من الوسطاء بأسعار تراوحت بين الخمسة والسبعة جنيهات للشوال أى بأكثر من ضعف السعر المحدد ، بل إن بعض السماسرة كانوا يدعون أنهم يبيعون سباداً لبعض أصحاب المعالي الوزراء !!

حراسة احمد الوكيل على تركة بمليون جنيه !!

وكما اقتحم احمد افندى الوكيل أسواق التجارة والصناعة ، والتصدير والتوريد ولم تسبق له خبرة أو دراية أو دراسة ، أو صلة قرية أو بعيدة بشؤون المال والاقتصاد - أسمع الناس فاذا الايام تكشف عن جانب آخر من جوانب خبرته التي ظهرت فجأة على عهد نسيه صاحب المقام الرفيع ، وهي صلاحيته لأعمال الحراسة على أضخم التركات !!

أجل ، يامولاى ، فقد عين احمد افندى الوكيل منذ بضعة أسابيع حارساً على

تركة تقدر بنحو مليون جنيه ، وهى تركة يوسف سلامه ، التى يتنازعها الاخوان سلامون و ابراهيمو سلامه من جانب و بنات صاحب التركة من جانب آخر . ويقدر ايراد احمد الوكيل من هذه الحراسة بعدة آلاف من الجنيهات فى العام !
وقد يعد من حسن المصادقات وحدها أن يكون الحارس السابق الذى يخلفه احمد الوكيل فى حراسة هذه التركة الضخمة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة الحالى ! ، ولو قد يبرر اسناد هذه التركة إلى معاليه أنه من كبار المزارعين والمالكين

ولكن ... ماذا عسى أن يقال فى تبرير اختيار احمد افندى الوكيل لهذه الحراسة الكبيرة ؟! وبماذا يمكن أن يعال المعلنون اتفاق الاخوين - بعد خلاف سابق - على هذا الاختيار السديد السعيد - !

لماذا ؟ ولماذا ؟!

اهى خبرته الزراعية ؟ كلا ! فان حضرته لم يكن من أصحاب الدراية ، ولا الهواية الزراعية فى يوم من الايام !
اهى كفايته الادارية ؟ لا أعتقد ! فان حضرته لم يصل فى سلك الوظائف الادارية إلى اكثر من وظيفة متواضعة فى سكرتيرية مجلس الشيوخ !!
اهى مؤهلاته القانونية ؟ لا أظن ! فان حضرته لم يلتحق بكلية الحقوق ، لانه لم يحصل إلا على شهادة التجارة المتوسطة ...

لماذا إذن كان اختيار احمد افندى الوكيل فى هذا الزمان ، وفى حاضر الاوان ، دون سواه من خلق الله المزارعين أو المالكين أو المتعلمين أو الخبيرين فى انحاء البلاد - !

اهى الرغبة فى استغلال نفوذه أو على الاصح نفوذ من اليه كصاحب الرفعة رئيس الوزراء وغيره ؟! أهو السعى للحصول على مصاحبة أو مصالح معينة فى

الحكومة ؟ أم هو الامل فى استصدار فتوى لتأييد وجهة نظر دون غيرها ؛ أو
لعلمها وسياسة لتيسير الحصول على ترخيصات أو تصريحات أو غيرها مما يقتضى
التقريب والى ذوى الجاه والسلطان !!

هذه هى الأسئلة وتعرض التى لا يخطر غيرها بالأذهان ، حين يعلم الناس
بتعيين حصرة النائب المحترم احمد الوكيل - ولا أحد غير احمد الوكيل - على شركة
ضخمة كمذه تبلغ مليون الجنيهات !!
شركة المحتسب الأعظم !!

أجل ، يامولاي ، هى شركة صاحب المعالي امين عثمان باشا رئيس ديوان
المحاسبة ، أو المحتسب الأعظم كما أراد أن يسمى نفسه ، فى هذا الزمن الذى تسوده
روح الاستغلال ، بل روح الاستغلال ، بلا رقيب ولا حسيب !
فقد كان امين عثمان باشا يدير شركة للتصدير والتوريد فيها بالاشتراك مع
احمد عبود باشا وفرغلى باشا وغيرهما من التجار والمالين ، فلما عين رئيساً
لديوان المحاسبة - وهى وظيفة وضعت فى مستوى منصب الوزارة - أصبح من
المتعين عليه أن ينقطع عن كل عمل تجارى ، ويستقيل من عضوية الشركات ومن
يذنها مهمته فى مجلس ادارة بنك مصر كمندوب للحكومة
ولكن ماذا حدث ؟

حدث أن رأى امين باشا من حوله عوفاناً من أعمال الاستغلال ، وابتزاز
الأموال ، من طريق استغلال النفوذ ، حتى أصبح بعض صغار الموظفين الشبان
كاحمد افندى الوكيل ، أغنياء أثرياء فى أقل من عام ... ويظهر أنه شق عليه أن
يقنع بوظيفته ، ويتخلى عن شركته . بينما الفرصة أمامه واسعة ، يانعة ، لمسيرة
العهد الحاضر وأصحابه فى استجاع الثروة ، واستعجالها من طريق الاستغلال
الحكومى المفضوح ...

وسارع امين عثمان باشا فاستصدر قراراً من مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس شركة مصرية للتصدير والاستيراد ، أكثر أعضائها هم أعضاءها السابقون ، مع استثناء خفيف ، لطيف ، هو ابدال اسم امين عثمان باشا باسم السيدة المحترمة زوجته الفاضلة !

اخفاء الأسماء !!

وأذاع مجلس الوزراء بين قراراته هذا القرار ، فلما أرادت الصحف نشره كانت التعليمات قد سبقت إلى الرقباء ، بأن ينشروا نبأ تأليف الشركة ويحذروا اذاعة الاسماء !!

لماذا ؟ لان نشر الاسماء بطبيعة الحال سيؤدي إلى تساؤل الناس ، بل الى تنبيه أذهانهم إلى ما هنالك من تحايل سافر ، باخر ، وتستر واضح ، فاضح ، إلى مظهر من مظاهر استغلال النفوذ للكسب والثراء !

وليس هناك ما هو أسطع وأوقع ، في اثبات هذه التهمة الخطيرة من هذا الخطر الذي فرضته الرقابة على أسماء شركة امين عثمان باشا رغم اذاعة قرار تأليفها بتضمناً أسماء أصحابها في صلب قرارات مجلس الوزراء !! ومن هو امين عثمان باشا الذى يدير الشركة باسمه أو باسم السيدة المحترمة قرينته من بعده - وهى كما قلت شركة للتصدير والاستيراد تحتاج فى أعمالها وتجارها الى ترخيصات حكومية لا يناها إلا المحظوظون المحسوبون ؟ !

هو رئيس ديوان المحاسبة وصاحب النفوذ الاول أو الثانى - لست أدرى أو اعلى أدرى - فى عهد الوزارة الحالية ! !

غفل من حاجة اراء مثل هذه الحالة الصارخة الى شرح أو تعليق ؟ !

مكتب محام ومتعهد للجيش ١١

وهذا ، يامولاي ، مكتب محام شاب آخر من ذوى الخطوة ، لأنه من ذوى القربى ، وهو حضرة النائب المحترم حسين فهمى افندى زوج كريمة حضرة صاحب العزة عبد العزيز النحاس بك ، شقيق رئيس الوزراء . وقد كان محاميا براتب صغير فى بنك التسليف فرفع راتبه بعد انتخابه عضواً بمجلس النواب ، ولم يلبث حتى قفز به ميدان التعهدات والتوريدات والوساطات الى مراتب الثروة الطارئة ، المفاجئة ، فاذا هو يفتح مكتباً ويطبّع (بطاقات) يعلن فيها انه : محام ومتعهد للجيش ، !

واذا تحت يده حوالى خمسين مخزناً فى مديرية الشرقية لكثرة التعهدات التى نزلت من التجار والمتعهدين سواء فى الغلال أو السكر وأعطيت لحضرته ا - (وقد تشرفت بالاشارة الى ذلك فى باب صفقات التموين ، وذكرت ما تيسر لى من مستندات) .

أما وساطاته وشفاعاته فهى محل الحديث فى مديرية الشرقية بوجه خاص ويذكر أهلها فى هذا المقام أسماء تجار بالمديرية صدرت عليهم أحكام عسكرية بالسجن ثم ألغيت أو خففت الى الغرامات البسيطة بفضل تدخله وتفوضه الذى لا يخيب

وفى هذه الفترة الوجيزة من الزمان استطاع المحامى النائب ، صاحب الوساطات ، والتعهدات ان يشتري قدراً طيماً من الأطيان

الاحكام العسكرية

واذا كنت قد أشرت اشارة عابرة ، يامولاي ، الى ما تلوكه الالسة بشأن بعض الاحكام العسكرية ، فانى أرى حتماً على أن أشير اليها مرة أخرى ازاء ما تفيض به الاحاديث عن تدخل بعض ذوى النفوذ من المحامين النواب والشيوخ

الوزاريين لدى السلطات المختصة، والوصول من هذا الطريق إلى تعديلها أو الغائها أو وقف تنفيذها إلى حد أثار اللغط والشكوى حتى بين رجال القضاء أنفسهم.

ومن الوقائع التي تروى أن تاجراً من تجار الجواهر حوكم لتهريب جواهر قيمتها ألوف من الجنيئات، وبينها خاتم واحد يقدر بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه، ثم صدر الحكم بحبسه سنة وبغرامة قدرها خمسة مائة جنيه ومصادرة الجواهر المهربة، فلم يلبث الحكم أن عدل لأسباب لا أحب أن رددتها قلبي وإن لم يمنع ذلك من رجاء التحقيق في هذا الشأن. لازالة ما ذاع هنا بهاك من أفتال القيل والقال! ويلوك العارفون حكاية محام قتي تخرج أخيراً - وهو نجل موظف كبير وكبير جداً - قبض... جنبه نقداً وعداً لالغاء حكم عسكري... وقد ساعده التوفيق فيما ساعده، وفقاً للقاعدة!

ومن هذا القيل ما يروى الرواة، نقلاً عن الثقات، أن هناك حكماً صدرت على اثنين من أهل الفيوم في عهد وزارة صاحب الدولة حسين سرى باشا، فامتدت يد العهد الحاضر اليهما بانوقف والتعديل - والامثلة يامولاي عديدة، مديدة... ولا علاج لمثل هذا العبث الخطير الا التحقيق الدقيق

فصل العمد وتعيينهم

أما الوساطات بشأن فصل العمد وتعيينهم فحديثها يملأ أرجاء البلاد، ولا سيما في بعض مديريات الصعيد، حتى لقد وصل الأمر إلى فصل أكثر من عشرين عمدة في مركز واحد! والناس يذهبون في أنواع الوساطات الخاصة بهذا الموضوع شتى المذاهب، ويقسمونها حسب أهميتها وقماتها إلى درجات ودرجات!!

ومن أريف ما يذكرون أن عمدة إحدى القرى عين للعمودية في الوقت والذي قررت فيه اللجنة المختصة نفيه إلى الطور!... وصدر القرار في وقت واحد...

قبول الطلبة بالكلية الحربية

وهذه تمصر لا تحصى ولا تستقصى ، عن قبول الطلبة في المدرسة الحربية . وكيف قفز العدد السنوي الذي جرت العادة بإحاقه بهذه المدرسة من ثمانين طالبا الى ٢٥٠ قلموا أولا من بين حملة الشهادة التوجيهية ، ثم قبل ٢٥٠ آخرون من حملة شهادة الثقافة ، بل واصل الإخلال الفاضح بشروط القبول الى حد التجاوز حتى عن شهادة الثقافة ، كما حدث في حالة شقيق حرم رئيس الوزراء واسمه (حسين عبد الواحد أو كبل) ...

وقد كان من شأن هذه الفوضى المحزنة في قبول الطلبة بالكلية الحربية أن يشجع على رواج شتى الأقاويل عن وساطات الشيوخ والنواب والاقارب والأصحاب وتفاقت الأقاويل الى حد الدخول في أدق التفاصيل عن أسعار دفعت لأصحاب المؤسسات طبعا لشهادة الطلبة المتقدمين . فقل أن هذا السعر تراوح بين مائة وخمسين جنيه ومائتين !

سمك وسمان !

وعلى ذكر حكاية القبول في الكلية الحربية بشهادات وبلا شهادات على يد وزارة الشجاس باشا أتشرف بأن أسوق هنا مثالا من طرائف المصادفات والمفارقات ...

فقد عثرت بمحض المصادفة على (بوليستين) من مصلحة السمك الحديدية (أتشرف بضربا الى مجموعة الوثائق) احداهما مؤرخة في ١٠/٤/١٩٤٢ ، وهي خاصة بتفحص من السمان مرسل من دمياط الى صاحب المعالي حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع — والاخرى مؤرخة في ١٣/١٠/١٩٤٢ وهي خاصة بتفحص عن اسمك وهو مرسل كذلك الى معاليه . أما مصدر القفصين ، فهو شخص واحد اسمه الدكتور محمود فكري . كان شقيق زوجته (فكري افندي

حامد زاهر) من سعداء الطلبة الذين قبلوا في الكلية الحربية هذا العام !
ومعاذ الله ، يامولاي . ان اذهب الى أن قفصا من السمك الطازج أو السمك
الفاخر . يعتبر ضرباً من الرشوة لقبول أحد الطلاب في الكلية الحربية ، ولاكنها
على كل حال مصادقة طريفة أنت . يكون صاحب الهديتين قريباً لأحد الطلبة
المحظوظين بالقبول ، وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريباً جداً من تاريخ
القبول في هذا العام

وهل هنالا ما يمنع المجاملة ، كمظهر من مظاهر المعاملة ؟
وسهما يكن يامولاي من أمر القال والقال ، وسوء التخرج والتأويل ، فان
الذي لا شك فيه أن هناك تصرفات خطيرة وقعت في قبول الطلبة بالكلية الحربية
على عهد الوزارة الحاضرة ، وأن في هذه التصرفات خرقاً جريئاً وتجاوزاً فاضحاً
لحدود اللوائح والقوانين !

حتى المخايبة !!

حتى مجانية القبول في سائر المدارس ، وهي محمودة الاثر في ذاتها ، لم تتخرج
وزارة النحاس باشا من إساءة تطبيقها فاستغلت محنة الفقر والحاجة لكي تنجح
لوزير المعارف نفسه ومن ورائه أفواج من الشيوخ والنواب فرصة جديدة لقبول
من يشاء الوزير أو طلاب الحاجات ومعتادو الوساطات ، وقد كان الحق والواجب
أن تقرر للنسبة الإضافية قواعد صريحة يستوى أمامها جميع الفقراء ، وترتد دونها
أيدي المعروفين أو المجهولين من الوسطاء !!

نتيجة مشؤومة على الحياة النيابية

وبهذا الأسلوب الذي ارتضته الوزارة ، وشجعت ، تفتحت أمام بعض
الشيوخ والنواب الوزاريين أبواب التدخل والوساطة والشفاعة ، في كل صغير

وخطير من شئون الدولة ، سواء منها صفقات التموين ، ومسائل الموظفين ، وقبول الطلبة في المدارس ، وإعفاؤهم من المصروفات ، وتعيين العمدة وفصلهم — فإذا وقعت في مجلس النواب أطلب بياناً بالرخص التي أعطيت أو بأسماء العمدة الذين فصلوا أو عينوا ، وكتب النحاس باشا يعلن امتناعه من تقديم البيان المطلوب ، محتجاً بأن تعيين العمدة وفصلهم حق مطلق للسلطة التنفيذية !!

وفي ظل هذه الذريعة وأمثالها يمرح بعض شيوخ العهد الحاضر ونوابه وأنصاره فلا يرتدون عما هم فيه من سعي أو سعاية ، بل يزدادون في تيارهم اندفاعاً ، وانتفاعاً ، بينما تبحث لهم الوزارة عن أبواب جديدة لاستعمال نفوذهم ، واستغلال مراكزهم الحزبية والنيابية . حتى لقد عين بعضهم في لجان توزيع السكر بصفة رسمية ، وكان من وراء ذلك وأمثاله أن تضاعفت الوساطات ومن وراءها صنوف الروايات والاشاعات ... فانتميت "نيابة من أداة للرقابة والإصلاح ، الى تنويع آخر تنويع الأشياء عن طبيعه العمل "نيابي "صحيح!

..

حتى الأملاك الاميرية والاقواف

بل لقد امتدت الايدي الى أملاك الدولة نفسها . ولما كان محرماً على الوزراء أن يشتروا شيئاً من الأملاك الاميرية فتمتد اشترى بعض الاقرباء المقربين للوزراء مئات من الفدادين من أملاك الدولة ... كما استأجر بعض المحظوظين أضياعاً زراعية من الاوقاف كانت مخصصة لصغار المزارعين ، وكانت لها عجة رددتها الصحف وترتب عليها تأجير أكثر من خمسمائة فدان منها .

وأخيراً ، فان وزارة الاوقاف قد راق لها أن تخلى بناءً كان يشغله قسم الاحكار ، فسكنه أحد الاصهار ... مقابل أجر زهيد يكاد يكون اسماً ، وترتب

على ذلك تنقلات بين الاقسام فنقل قسم الاحكار الى محل القسم الطبي بالوزارة... وطوح بالقسم الطبي الى أحد المستشفيات!.. وكان الله في عون المرضى والمريضات ما دامت الوزارة في عون المحسوبين والمحسوبيات !
ويكفي يامولاي مجرد تحقيق بسيط ليكشف من الفضائح أكثر مما كشفنا...

الوساطة وانتستر على الجرائم !

ومن نكد الدنيا يامولاي أن الوساطة لا تعرف التوسط ... فهي تذهب الى أبعد الحدود، ولو الى التجاوز عن إقامة الحدود ...

فقد أغنى موظف كبير سابق (١) كان قد انتدب للعمل في وزارة التموين أن يبايع الرمانى باع كمية كبيرة عن الغلال الذي وزعته الحكومة على المطاحن لبايعه - باع هذه الكمية وهي تتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف أردب الى أشخاص معينين بأسعار تزيد على السعر المحدد، وقد ضبطت هذه العملية وحرر لها محضر تحقيق بواسطة حضرة اليوزباتى عبد المجيد الزميتى المتدب بكتب التموين بالمحافظه، كما ضبطت أيضاً دفاتر المطحن نفسه وقد أثبت فيها أسماء المشترين والأسماء

عرض محضر التحقيق على وزير التموين، كما عرض على الموظف الكبير الذى استنيت منه رواية - ولم يكن أمام الوزير سبيل إلا اعتماد الإحالة على المحاكمة ... ولما عين معالى الوزير رأى لحكمة ظاهرة أن يعرض الامر على رفعة رئيس الوزراء

ومنذ ذلك الحين، ناست المسألة واختفت عن الانظار... وبارك الله فى الانصار !!

(١) انى على استعداد للتصريح باسم حضرته، وقد استأذنته ذلك فأذن .

أى مولاي، هكذا تجرى العدالة فى غير مجراها فى هذا العهد المشؤوم ،
فمن تستر على الأصهار ، الى تستر على الأنصار ، والحكومة بفضل الرقابة فى
امن من النقد والرقابة ...

ومن هذا القبيل أن بعض الموظفين فى مصلحة طبيعيات اسند اليهم اختلاس
أدوات هندسية تبلغ قيمتها حوالى السبعة عشر ألف جنيه ، فقامت الوزارة
المختصة بتحقيق هذا الاختلاس ، ونوهت الصحف عنه منذ عهد قريب .

ولكن يا مولاي — ولكم نكبتنا فى « لكن » وأخواتها من حروف
الاستدراك ! — تدخلت الوساطات فى الأمر فبين أن أحد هؤلاء الموظفين
وهو عباس افندى حلى رئيس ورشة مصلحة الطبيعيات يمت بصلة إلى أحد المحسوبين
على النحاس باشا، فكان أن نام التحقيق بعد أن سار فى طريقه حوالى الشهر ونصف
ونقل الموظف المذكور من وزارة الاشغال الى مخازن وزارة الدفاع ، ومن ثم
تحولت وجهة الاتهام ووجهة الدفاع ...

يا صاحب الجلالة

لو أن حادثة واحدة من حوادث هذا الباب اسندت إلى أية حكومة متحضرة
لقضت عليها وعلى الحضارة معاً ، فكم يكون الأمر والى جانب هذا الباب أبواب
فسيحة ، تتسع للفضيحة تلو الفضيحة !
ألا حفظ الله مصر ، وحفظ الله الملك !

الاستغلال الصغير والكبير

يا صاحب الجلالة

لا يكاد ينقضى يوم واحد حتى تكون الحوادث أو المقادير قد ساقطت من
الوقائع ، والفجائع : ما يستدعى إضافة فصول جديدة إلى أبواب هذه العريضة

المرفوعة إلى مقامكم الكريم ، ولقد فصلت في بعض الصفحات الماضية طرفا من وقائع الانتفاع الشخصي على حساب الدولة واستغلال المرافق الحكومية لمصلحة رئيس الوزراء وزملائه الآخرين .

وهنا أتشرف بإضافة طرف آخر من وقائع هذا الاستغلال بنوعيه :
تصنيير والكبير !

نصمة الزهور ...

رأبداً يامولاي ، بقصة الزهور التي يحتل المكان البارز فيها وزير الزراعة الخالي معالي فؤاد سراج الدين باشا . وهي قصة تحتوي في مغزاها على مزيج نهش من الاستهتار بواجبات الوظيفة والتهالك على منافع الدولة ، بالغة ما بلغت قيمتها المادية من هوان !

ذلك أنه لما انتقل إلى رحمة الله المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا كان رفعة رئيس الوزراء يسكن يومئذ دار وزير الزراعة في (جاردن ستي) قبل استئجار منزله الجديد في ذلك الحى ، فما كان من معالي سراج الدين باشا إلا أن أصدر أمراً إلى موظفي وزارته بأن تجمع الزهور من حديقة المتحف الزراعى في صباح الخميس من كل أسبوع وترسل إلى دار معاليه — حيث كان ينزل رفعة رئيس الحكومة — على أن يتولى حملها الى هناك عامل خاص من الموظفين فى سيارة (بوكسفورد) من سيارات الوزارة !

ولا تنتهى مهمة العامل والسيارة الحكومية عند هذا الحد ، بل يجب أن تملأ السيارة بالبنزين حتى إذا رتبت الزهور ونظمت بعد وصولها الى دار رئيس الوزراء ، حمت مرة أخرى فى (البوكسفورد) لتوضع على قبر الفقيد الكريم وقد ورد فى إحدى المذكرات الرسمية التى صدرت الى الموظفين للقيام بهذه المهمة تهديد صريح وتحذير من عواقب الاهمال والتأخير .

وهذا هو نص المذكرة - (وهي مرفقة مع غيرها بمجموعة الوثائق) :
مذكرة

الى حضرة المحترم رئيس قسم البساتين والحديقة
الى الأسطى حسن نوفل علم ١ امضاء
حسن نوفل

الى فهمى العادلى
يراعى أن يصل الورد والزهور الى منزل حضرة صاحب المالى وزير الزراعة
بشارع احمد باشا رقم ١٠ بجاردن سى فى تمام الساعة السابعة والنصف من صباح
غد الخميس ٣ الجارى

وعلى فهمى العادلى أن يذهب مع الزهور الى منزل معاليه بالبوكس .
وعلى الاوسطى حسن نوفل اعداد البنزين الكافى فى البوكس ليكون
تحت تصرف معاليه

وأى اعمال أو تأخير فى تنفيذ هذه الاوامر سينظر فى أمر المتسبب ١
مدير متحف فؤاد الاول الزراعى

الامضاء

١٩٤٢/٩/٣

هذه يامولاى خلاصة قصة الزهور الاسبوعية ، وأقل ما يذكر فى مقام التعليق
عليها أن المناسبة الاليمة ، الكريمة ، التى أوحى بها كانت كفية بأن تجعل وزير
الزراعة يتلمس انجامة من طريق آخر غير تسخير العمال والموظفين والسيارات
الحكومية والبساتين الحكومية على هذا الاسلوب الرسمى ، فى مسألة بعيدة - ومن
الواجب أن تكون بعيدة - عن الرسمىات وكل استغلال حكومى ، كبر أو صغر .
وضيحة المتحف الزراعى

وأمعن فى باب الصغار والاستهتار هذه القصة التى يحمل وزير تمثيلها وزر

الدفاع حمدى سيف النصر باشا بموافقة زميله وزير الزراعة ، وقد سبق ان أشرنا اليها بكلمة مجملة وقد وقفنا الآن على معلومات أخرى مفصلة ، مؤيدة بالمستندات الرسمية

والوزير فى هذه المرة يتخطى حدود الاستهتار والصغار الى حد المخالفة الصريحة لنص من نصوص الدستور !!

وتفصيل هذه القصة أنه يوجد فى متحف قواد الأول الزراعى منزل مخصص لسكنى مدير المتحف ، وقد سكنه بعض المديرين السابقين فى مقابل عشه ذ فى المائة من مرتباتهم (وليس فى الدستور ما يمنع الموظفين من استئجار المائى الحكومية ، كما يمنع الوزراء).

ولما عين حامد سرى بك مديراً للمتحف — وكان حسين سرى باشا وزيراً للزراعة بالنيابة — صدر قرار وزارى بالعدول عن تخصيص هذا المنزل لسكنى المدير ، على أن يشغل بمكاتب الموظفين ، ولأسيما بعد أن ألغى قسم الدعاية والنشر بالوزارة وضم بأعماله وموظفيه الى المتحف فضاقت بهم غرفه ، وقد نفذ بالفعل ذلك القرار ، فأودع الاثاث الحكومى مخزنا من مخازن المتحف ، وأخلى المنزل وحل الموظفون بمكاتبهم فيه ...

حتى اذا كان أحد الأيام — فى ديسمبر الماضى — فوجئ الموظفون بزيارة ثلاثة من الوزراء هم حمدى سيف النصر باشا وعثمان محرم باشا وقواد سراج الدين باشا ، وقد جاءوا بقضيتهم وقضيضهم . يشاهدون المنزل الذى كان مخصصا لسكنى المدير . عسى أن يصلح لسكنى الوزير ... وفى اليوم التالى أقبلت على المنزل المنشود جموع من مهندسى تفتيش مبانى الجيزة ومساعدتهم وعلى رأسهم مفتش المبانى ... وانهت حركة الفحص ووالطواف ، والزحف والالتفاف ، الى النتيجة التى أرادها وزير الدفاع ، فصدر الامر بإخلاء المنزل وإخراج الموظفين بمكاتبهم . وإعادة

الاثاث الحكومى المخزون الى غرف الدار.... وماهى الايام حتى تم الاخلاء،
والجلاء، بفضل الايدى "العاملة الوافرة"، على حساب الدولة وخزانتها العامرة!
وتتنبى المهزلة الجريئة بان يؤجر وزير الزراعة منذ أول يناير سنة ١٩٤٣ هذا
المسكن بأثاثه ومفروشاتة. الى زميله وزير الدفاع بايجار شهرى مؤقت يذهب فى
التواضع الى حد لا يكاد يتصوره العقل... وهو سبعة جنيهات وخمسون
قرشا شهريا!!

وعلى أى أساس بنى هذا التقدير؟

على أساس طريف، يشهد لواضعيه بحسن التفكير، والتدبير! فقد قالوا ان
الدار كانت مخصصة لسكنى مدير المتحف. وهذا صحيح! وأن مدير المتحف
الذى سكنها كان يحاسب على ايجارها بواقع جزء من عشرة من راتبه... وهذا
أيضا صحيح! ولما كان راتب مدير المتحف الخالى يسمح له اذا أراد أن يسكن
الدار بأن يدفع ايجارها على أساس عشر المراتب، فليسكن اذن حمدى سيف النصر
باشا هذه الدار على الأساس الذى كان يدفعه معاليه لو كان اسمه حامد سرى،
ووظيفته مدير المتحف الزراعى. وراتبه راتب المدير، لا الوزير!..

وهنا قامت صعوبة ثانية... فان حسين سرى باشا كان قد ألغى بقرار منه
تخصتس بعض هذا المبنى لسكنى مدير المتحف... فلم يجد وزير الزراعة مناصماً
اصدار أمر منه بالغاء هذا الالغاء... وتلاه بعد قليل أمر آخر يسمح بالسكنى
لوزير الدفاع... على اعتبار انه وزير فى حكم المدير!...
تحايل فى الأوراق والقرارات

وشهادة المستندات فى هذا الصدد يامولاي تكشف عن أسلوب غريب من
"تحايل وتلاعب والتجسس المقصود بالأوراق الرسمية والاجراءات الحكومية،
وتسخير ثمرات الوزارة لتغطية ما يريد الوزراء من أغراض وتحقيق ما يشدونه

من صغير المطامع ، على حساب الدولة وأموالها الحرام !
ففي تاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ يصدر فؤاد سراج الدين باشا أمراً وزارياً
رقم ٤٩٦ يقول فيه :

« يعاد الى صاحب العزة مدير متحف فؤاد الاول الزراعى حق السكن فى
المبنى المخصص لسكنى المدير بمبنى المتحف ، على أن تتبع مع عزته القواعد المقررة
لمحاسبة الموظفين على أجرة السكن وتوابعها ،

وفى تاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ - أى بعد مرور يوم واحد - يصدر معاليه
أمراً وزارياً آخر رقم ٥١٥ يقول فيه :

« إلحاقاً بالامر الصادر رقم ٤٩٦ الصادر فى ٧/١٢/١٩٤٢

« بما ان صاحب العزة مدير متحف فؤاد الاول مستغن عن السكنى فى
المنزل المخصص له بالمتحف .

« ونظراً لان حضرة صاحب المعالي وزير الدفاع الوطنى (معالى احمد حمدى
سيف النصر باشا) قد طلب تأجير هذا السكن .

« فيعتمد تأجيره لمعاليه طبقاً للقواعد المقررة »

وهكذا ينكشف التحايل خالياً حتى من حسن السبك وبراعة التانيق . والتمهيق !
فوزير الزراعة يتظاهر فى قراره بتاريخ ٧ ديسمبر بالبراءة التامة فى إعادة حق السكنى
لمدير متحف فؤاد الاول الزراعى ، مع أن مدير المتحف قد ظل مسجوناً عن
هذا الحق ، راضياً بمسكنه خارج المتحف أربع سنوات كاملة - منذ ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٣٨ الى ديسمبر سنة ١٩٤٢ !!

ثم يتبين بعد يوم ولاية ان قرار الحق المردود لم يكن قراراً (أهلاً منياً) ،
وانما كان مقدمة كهدف آخر منشود ، مقصود !!

ويتبين فى يوم ولاية أن حامد سري بك مدير المتحف الجالى لم يكن نتيجة

الى الإقامة بالمسكن السعيد ، وأنه قد اعتذر فعلا عن الإقامة فيه وأثبت في
مذكرة رسمية تاريخها ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أنه تنحى عن استعمال حقه المردود
« عملا على تحقيق رغبة معالي احمد حدى سيف النصر باشا فى الإقامة بهذا
المسكن » !

ثم يتلقف وزير الزراعة هذا الاعتذار المرتب المصطنع ، فيصدر بعد اليوم
والليلة قراره المؤرخ فى ٩ ديسمبر اعتماد تأجير المسكن لمعالى زميله وزير الدفاع !
ويضع مدير المتحف مذكرة يثبت فيها أن المتحف قد أخطر الوزارة بان
معالى وزير الدفاع قد شغل المسكن المنشود فى أول يناير سنة ١٩٤٣ . وأن
مصلحة المباني هى التى تولت اعداد "مسكن" وإجراء الترميمات اللازمة به توطئة
لسكن معاليه ! وأن هذه المصلحة هى المختصة بتولى المسألة الخاصة بالمياه
والنور وغيرها ...

فيتحمس وزير الزراعة ويتعجل عمل المصلحة ، ويوقع على المذكرة فى
١٤ / ١ / ١٩٤٣ بقوله

« يتحرر لمصلحة المباني اليوم بسرعة وضع عداد خاص لسكن معاليه
وفصله عن عداد المتحف » !!

وهكذا احتل وزير الدفاع الطابق الأعلى من المتحف ، مفروشا مؤثنا ،
مقابل ايجار نادر ، حتى فى هذا العهد النادر ، وأضيف الى هذه الصفقة أمر بتعيين
ثلاثة من خدم المتحف يتولون أعمال النظافة فى سكن الوزير ، على أن تدفع
أجورهم وقدرها ٨٥ مليا لكل منهم فى اليوم ، من ميزانية المتحف
بطبيعة الحال !!

هذه هى الصفقة الجائرة ، المستهترة ، التى لم يتورع وزير الدفاع الحالى عن
أخذها بالاتفاق مع زميله فؤاد سراح الدين باشا وزير الزراعة وعثمان محرم

باشا وزير الاشغال ، ومن ورائهم بقية وزراء العهد الحاضر ، وأعوانه ، وعلى رأسهم رئيسهم - ولكائهم قد تواضعوا جميعا على الاستغلال ، بكل معاني الاستغلال ، ولو جاء من طريق التحايل والعبث بالأوراق الرسمية ، فيرد الحق باسم المدير ، لكي يخلع على الوزير ، وكل ذلك في سبيل استغلال منافع الدولة وهو مع الأسف استغلال من النوع الصغير ! .

هذه هي الصفقة التي تشهد عليها المستندات الرسمية ، وبينها صورة خطاب من مدير المتحف الى وكيل وزارة الزراعة تاريخه (١٩٤٢/١٢/٩) - وهو مرفق ضمن الوثائق - . وفي هذا الخطاب يشير حامد سري بك بصريح العبارة الى تأجير الدار مع أثاثها للحكومي لوزير الدفاع فيقول بالحرف الواحد :
« وتعلمون عزتكم أن هذه المفروشات قد استعملت فعلا الآن بعد تأجير السكن الى حضرة صاحب المعالي وزير الدفاع !!! »

والمخالفة هنا - يامولاي - من النوع الذي لا ينكر ، ولا يغتفر . ففيها خروج صريح على نص الدستور الذي يحرم على الوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من أملاك الدولة . ولقد حاول وزير المواصلات أن يتخلص من ظاهر هذه المخالفة بعد الاتفاق فعلا على تأجير الباخرة (كريم) ، واعتراض قسم القضايا على فكرة تأجير لمخالفتها للدستور - حاول ذلك وان كان قد وقع في مخالفة مضاعفة إذ استعمل الباخرة بلا ايجار ، فأخذ لنفسه كل الانتفاع ، وحرم الدولة من كل مقابل لهذا الانتفاع ، كما بينت ذلك في موضعه من هذه العريضة . . . كما بينت أن رفعة رئيس الوزراء قد نحنا هذا النحو أيضاً باحتلاله الباخرة محاسن فترة من الزمن جعلها مسكناً لأنسابه من بعده فترة أخرى من الزمن . . .

وها هو ذا وزير الدفاع يرتكب هذه المخالفة التي يحرمها نص الدستور ، والتي نبه اليها ، قضايا الحكومة في هذا العهد نفسه ، يوم وقع وزير المواصلات في

مثل هذه الهوة ، خضوعاً لمثل هذه الشهوة - شهوة استغلال مرافق الدولة ،
والارتفاع الشخصي على حساب الدولة وأموال الدولة !
فأية نزاهة هذه التي تنزى بالوزير الى هذا المستوى المتواضع الوضيع ؟ ...
وأى مقاييس انذمة يستطيع وزير مثل حمدى سيف النصر باشا ، أن يستحل
لنفسه ، ويستحل له زملاؤه ، أن يستأجر داراً من أملاك الدولة - وهى جريمة
دستورية فى ذاتها - وأن يستأجرها بمبانيها وأثاثها ومعداتها ، فى الوقت الحاضر ،
على الأساس المضحك الذى استأجرها به ، وهو سبعة جنيهات وخمسون قرشاً
صاغاً فى الشهر ؟ !
ان الفضيحة هنا - يامولاى - فوق مستوى التعليل ، والتحليل .

فضيحة الورق

وأعنى بها فضيحة التلاعب بورق الصحف . وقد كانت موضع اللفظ الذى
وصل الى حد تراشق اثنين من الصحفيين الحكوميين (هما محرر « آخر ساعة »
وصاحب جريدة « المصرى ») بمقالات علنية يؤخذ منها ان الاخير قد عمد على
الغاء قرار الاستيلاء على ورق الصحف واخراجه من التسعيرة لى يكسب مبالغ
طائلة من ارتفاع الأسعار وبيع المخزون عنده أو عند شركائه من التجار وغير
التجار ...

والواقعة المؤكدة فى هذا الصدد يامولاى هى أن سعر الط . من ورق
الصحف كان محدداً فى التسعيرة بمالايزيد عن ستين جنيهاً فى الشهر . ثم ذهب
حضرة الاستاذ محمود أبو الفتح . وهو شيخ وفدى وثيق الصلة بوزير التموين
ووزير التجارة فضلاً عن علته برفعة رئيس الوزراء - ذهب حضرته الى مجلس
نقابة الصحافة فعرض على أعضائه اقتراحاً وصفه بأنه حكومى ، ودأه اخراج ورق
الصحف من التسعيرة ، ورفع الاستيلاء عليه ، بحجة أن فى ذلك تشجيعاً للتجار

المخترنين على إظهار مالدتهم من ورق ، وبذلك تجد الصحف حاجتها من الورق وتستطيع أن تدفع فيه ثمننا معتدلا بعد أن تظهر الكميات الكبيرة المختفية عند المخترنين والتجار .

صندوق البريد رقم ٥١٢

وكان حضرة الشيخ الحضيف قد مهد لذلك الاجراء باعلانات في جريدته يقول فيها أنه على استعداد لشراء الورق بأسعار عالية ، والمخاطبة مع صندوق البريد رقم ٥١٢ ! والصندوق المذكور هو رقم صندوق جريدة المصرى التى يملكها حضرة الصحافى الحضيف !

ولم يكف ذلك استبلاء يرفع عن ائورق ، ولم تكف أسعاره ترفع من التسعير الجبرى حتى ارتفع الثمن الواحد الى مائتى جنيه . . . فقط لا غير !
وفى هذه الفرصة الذهبية ، تروى بعض المصادر العليمة أن كمية من الورق وصلت الى أحد الانساء المحظوظين ، وأن كسبه فيها بلغ ألوفاً عديدة من الجنيهات .

وفى هذه الفرصة الذهبية أيضا قيل أن صحفيا حكوميا حصيفا باع كميات وفيرة من الورق وجنى من بيعها ألوفاً أخرى من الجنيهات
وقد بلغ الامر يامولاي - كما قلت - الى حد التراشق بالمقالات ، وقيل إن نقيب الصحافة فى هذا ! بد ذهب يستجد بإرقابة الربماء ، والوزارة والوزراء ، ليحولوا بين صاحب آخر ساعة وبين متابعة حملته الشعواء !!
وسيط !

هو مؤلف فى ادارة جريدة المصرى ، يختلف عن الاستاذ حنا فوزى فى أن هذا الأخير شريك مكشوف للاستاذ احمد الوكيل ، بينما الأول همزة وصل خفية

بين تجار الورق وصاحب المصرى الذى يقوم صاحبنا الوسيط المستور عند:
بدور الوكيل!...

والصحفيون يتحدثون عن صفقات ضخمة، دسمة، عقدت في سوق الورق
باسم العميل المستور، ويتساملون انى له وهو مجرد موظف بجريدة المصرى ذلك
الثراء الطائل، الحائل، الذى يجعله يبيع ورقا يقدر بآلاف الجنيهات، بينما يتناول
من جريدة المصرى أجراً متواضعاً ومعدوداً من الجنيهات...

ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد ان مجلس نقابة الصحافة أصدر - كما علمت -
قراراً اجماعياً بتوجيه خطاب الى صاحب مجلة « آخر ساعة » لسؤاله عما لديه من
معلومات بنى عليها هجومه ضد نقيب الصحفيين بصدد الورق، والتلاعب بأسعار
الورق، وقد انقضت أسابيع وما زال قرار مجلس النقابة حبراً على ورق!..

حتى الخدم!...

ومن مظاهر الاستغلال الصغير - والحقير - أن الخدم يوظفون في الحكومة
ابان الوزارة فاذا سقطت الوزارة خرج الوزير ومعه خادمه، وتكون الدولة قد
تحملت مرتبه طوال مدة الوزارة!... ومن ذلك القبيل سواق رفعة النحاس
باشا الخاص، وسواق حمدى باشا سيف النصر وجناينى النحاس باشا، فقد ألحق
النحاس باشا سواقه بخدمة الحكومة بمرتب ١٠ جنيه شهرياً وجناينيه بمرتب
٢٠ قرش يومياً - فاذا ما خرج رئيس الوزراء من الوزارة خرج معه سائقه
وجناينيه، وكسب من هذه العملية تحميل الدولة مرتبات خدمه ابان خدمته هو
للدولة - وليس بين الخيرين حساب!...

الفرع السابع

فضائح المحسوبيات والاستثناءات

يا صاحب الجلالة

إن كلمة الاستثناءات هينة، لينة، إذا أريد بها التعبير عما ترتكبه الوزارة الحالية من فضائح المحسوية بين الموظفين، وأسميها يامولاي بالفضائح لأنها تجاوزت حدود الاستثناء المألوف، بحيث لا يكاد يذكر إلى جانبها كل ما سبق في أي عهد آخر، من ناحية النوع أو من ناحية العدد على السواء...
وحسبي يامولاي أن أبين هنا كيف تتنافى هذه الاستثناءات :

- أولاً — مع القانون
- ثانياً — مع الأمانة للعهد
- ثالثاً — مع الذمة والنزاهة

أولاً — مخالفة القانون

بدعى النحاس باشا في جرأة لا يحسد عليها، أن في استطاعته أن يقدم على ما يشاء من ضروب الاستثناء، بحجة أن ذلك حق مقرر لمجلس الوزراء !
فهل هذه حجة تقوم على قدميها وتثبت لحظة واحدة أمام التحليل القانوني والمنطقي البسيط ؟ !

لنسأل أنفسنا أو لنسأل النحاس باشا ما هو الحق في ذاته ؟ أهو سلاح يستعاذ به على تأييد الباطل وتدعيمه وتعميمه ؟ ! إن كان هذا هو المقصود بالحق فإنه يكون مرادفاً للقوة الغاشمة، الظالمة !

الاستثناء الحق

ونسأل مرة أخرى : ماهو حق الاستثناء الذى أعطى لمجلس الوزراء ؟
إن حق الاستثناء الوحيد الذى يملكه مجلس الوزراء هو الاستثناء الحق ،
الاستثناء الذى يقصد من ورائه الى تحقيق عدالة خاصة أوفى من عدالة القانون
العام الذى وضع ليسرى على الجميع . فإذا تبين أن تطبيق القانون العادى لا يرقى
الى مستوى العدالة الواجبة فى بعض الحالات ، تدخل مجلس الوزراء فى الأمر
لتحقيق هذا الغرض النيل من طريق الاستثناء الحق . . .

وللندائل على ذلك نفرض أن موظفاً توفى فى سبيل عمله وفى أثناء أداء واجبه ،
فإذا ترك أهله وأبناؤه لحكم القانون العادى لهلكوا فى بعض الحالات من آلام
الفاقة والجوع ، وهنا تتجلى حكمة الاستثناء ظاهرة ، سافرة ، إذ يتدخل مجلس
الوزراء لاستعمال حقه باعطاء أبناء الموظف وعائلته معاشاً مناسباً من طريق الاستثناء
وعلى هذا القياس وأمثاله تكون النظرة السليمة ، الكريمة الى حق الاستثناء ،
من ناحية مبداه ، ومتقضاه سواء فيما يتعلق بالتعيين أو الترقية أو تعديل المعاش ،
توخياً لإنصاف أولئك الذين يظنون ، ويحرمون إذا أخضعت حالاتهم للقواعد
العامّة والقوانين "عادية" . . .

إساءة استعمال الحق

هذه هى الحكمة النيلة ، الجليّة التى من أجلها شرع القانون الاستثناء ووضع
حق استعماله فى عنق مجلس الوزراء .

أما الذى نعلمه النجاس باشا وجماعته ، ومازالوا ماضين فيه من ضروب
الاستثناءات ، فليس من الحق فى كثير ولا قليل ، ولكنه إساءة صريحة ، قبيحة ،
لاستعمال حق الاستثناء ، وانحراف شنيع عن الأهداف السامية التى من أجلها

أقر الشارع مبدأ الاستثناء ! وإذا كان في الاستثناء تعارض مع العدالة كان باطلا حتما . لأن القانون وهو مظهر العدالة لا يقر شيئا يتنافى معها ...

بيت القصيد

وإلى هذه الحقيقة المحزنة يامولاي ، وجهت نظر النحاس باشا ، عندما أثير استجواب الاستثناءات في مجلس النواب ، فوقف يلقي بيانا تضمن استشهاده بما قلته في ١٩٣٧ ، حتى إذا وصل الى الفقرة الخاصة بإساءة استعمال الحق . قلت له : هذا هو بيت القصيد ... ! ، فإذا هذه الكلمة البسيطة الصادقة ، تقع على رأس رفعة كالصاعقة ، وإذا به يثور ثائره ، وتأخذه نوبة قاسية من الهياج ويقول إنني لم أعد سكرتيراً للوفد الى آخر مما حدث ليلائد بما تشرفت بسرده في صدر هذه العريضة .

وأعود يامولاي الى حق الاستثناء فأقول إنه شتان بين الأغراض التي شرع من أجلها هذا الحق ، وبين انتحال هذا الحق لتعيين أناس في الوظائف الحكومية أو في وزارة الأوقاف أو في ديوان المحاسبة أو في غيرها من الوظائف العامة بلا مؤهلات ولا صفات ترشحهم لهذه الوظائف ، أو تبرر إقدامهم في مختلف الدرجات وتخطيطهم رقاب الموظفين الآخرين - لاشيء سوى ارضاء شيطان المحسوية واشباع شهوة الاحتساب !!

فإذا كان هذا الذي يجري في العهد الحاضر حقايباح ، فلا كان الحق ولا يستحق المجاهدون في سبيل العدالة شرف المناضلة والكفاح !
ثانياً — نكث العهد

وأدع النظريات العامة ، والقوانين العامة ، يامولاي ، وهي قامية في حكمها على محسويات النحاس باشا وبطاته ، لانتقل الى ما هو أشد نكراً ، وتبرأ . من

تخطى القانون أو سوء استعاله ، بقصد استغلاله ، وأعنى به التلبس بتكث الوعد وخيانة العهد المسطور ، المسئول !

فلقد كان النحاس باشا ، وأنا معه بوصفى وزير المالية ، مسئولين أمام جلالتيكم ، وأمام الأمة ، وأمام البرلمان ، وأمام أنفسنا ، وأمام الله سبحانه وتعالى من فوقنا ، عن عهدنا الذى سجلناه فى كتاب التشكيل الوزارى إلى جلالتيكم ، وقد جاء فيه بالحرف "واحد :

« ... وتيسيراً لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل بظلمها الكبير والصغير ، والغنى والفقير ، من غير مامل ولا محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوة الا وجه ربك ذى الجلال »
دستورنا الخاص

هذا هو العهد العظيم الذى سجلناه يامولاي فى كتاب تشكيل الوزارة . وقيدنا أنفسنا به ، وجعلنا منه دستورنا الخاص ، فى سياسة الحكم منذ اليوم الأول ، وقد أتيج لى بعد ذلك أن أذكر النحاس باشا وإخوانه بهذا العهد الخطير ، وقلت فى تفسيره ، كما جاء فى محضر جلسة مجلس الوزراء الذى أذاع النحاس باشا خلاصة منه ، ما يأتى :-

لست أبغى من موقفى هذا الا مصلحتنا جميعا ، تلك المصلحة التى أصابها ضرر كبير من جراء الاستثناءات فى سنة ١٩٣٧ ، حتى لقد اسقطت وكانت نقطة سوداء ضدنا ... »

قلت هذا يامولاي رغم أن الاستثناءات التى تمت إذ ذاك لم تكن الا قطرة من بحر الاستثناءات الفاحشة ، الطائشة التى وقعت منذ خروجى من الوزارة حتى الآن !!

فهل للنحاس باشا أن يتفضل فيبين لجلالتيكم وللأمة كيف سولت له نفسه أن

يرتكب هذه الجناية المخزية لذلك العهد الكتابي المقطوع ؟
ولعل النحاس باشا لا يتخبط في هذه المرة ، كما فعل في بيانه أمام البرلمان ،
إذ قال إنا أقدمنا على الاستثناءات في سنة ١٩٣٧ ، وخصني بسبعة من
تلك الاستثناءات ...

عود على بدء

وليس لي يامولاي أن أرد على هذا التخبط بمثله ، فأقول إنني حتى إذا سلمت
بسبع استثناءات في ذلك العهد ، أستطيع أن أحصى للنحاس باشا بدل السبعة
سبعين بل مئتين ، ولكنني أعيد الى ذاكرة رفعتة وجماعته ما يحاولون أن ينسوه
أو يتناسوه ، وهو أنني تقدمت في سنة ١٩٣٧ بمذكرة رسمية لمنع الاستثناءات وقد

وقد وافق عليها يومئذ مجلس الوزراء !

فليست مذكرتي التي قدمتها الى مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٢ الا عوداً على بدء
واستئنافاً للخطة وللبدء وللسياسة التي دعوت اليها في مذكرتي سنة ١٩٣٧ ، وان
كنت قد وجدت من ناحية أخرى تأييداً وتعزيزاً للمذكرة الجديدة بالعهد الكبير ،
الخطير ، الذي قطعناه على أنفسنا في كتاب التشكيل الوزاري - فموضوع البحث
اذن هو عهدنا الذي قطعناه على أنفسنا في سنة ١٩٤٢ ، وعلى يديكم الكريمتين ...
ثالثاً - مخالفة الذمة والنزاهة

يهمني - يامولاي - أن أبرز هذا المعنى على حقيقته في هذه الكلمات الموجزة ،
ليتين برونوح مطابق كيف تنطوي الاستثناءات الحاضرة على أسوأ صور الخروج
على أبسط مقتضيات الذمة والأمانة ونزاهة الحكم ...

ذلك أن النحاس باشا وجماعته يرتكبون أوزار الاستثناء التي يرتكبونها
في هذا نهج مستعنيين على كتاباتها بخلق الصحافة ، وتجريد البرلمان من رقابته على

نحو لم تر البلاد مثله في يوم من الأيام ...
أما الصحافة فمحظور عليها بحكم الرقابة أن تنشر عن مسائل الموظفين
واستثناءاتهم خبراً ولا إشارة، فإذا أغضينا عن ذلك استناداً الى حجة من الحجج
المتعلقة بالنظام أو غير النظام فكيف يمكن الاغضاء عن تمزيق الرقابة الدستورية،
بحرمان أعضاء البرلمان من حقهم في طلب البيانات والاحصائيات وقد كان هذا
هو الضمان لعملى الوحيد لمحاسبة السلطة التنفيذية على اساءة استعمال حقها فيما تقرر
من استثناءات ؟ !

وبهذا كفل النحاس باشا وأصحابه لأنفسهم سبل الخلاص من رقابة الأمة.
سواء من طريق الصحافة، أو من طريق البرلمان، وانطلقوا في شره ظاهر يغتفون
من مال الدولة ما يشاءون لا قاربهم وأصهارهم وأنسابهم ومقربيههم، بلا خجل .
ولا تورع، ولا تقوى ولا رعاية لمصلحة الخزانة، أو مصلحة البلاد، أو مصلحة
سائر الموظفين ...
نتائج خطيرة

وكان أن ترتبت على هذه الجرأة الخارقة نتائج في الدرجة القصوى من
الخطورة، بعضها يمس معنى العدالة بين الموظفين ويتناول بالتالى روح الآداة
الحكومية بأذى جسيم - فضلاً عن مساسها بانتزاهة في ذاتها
مليون جنيه ونصف لزيادة المرتبات

ومن النتائج التى تمس خزانة الدولة يامولاي إرهاب الميزانية، باضافة مليون
ونصف مليون من الجنيهات الى الباب الاول من أبواب الميزانية الجديدة وهو
باب الاجور والمرتبات . ولم يسبق أن نكبت أى ميزانية سابقة بمثل هذه الزيادة
الفاحشة مرة واحدة فى باب الاجور والمرتبات . بل لقد أنقص من هذا الباب

في ميزانية صاحب الدولة سرى باشا الاخيرة حوالى ٤٨ ألف جنيه عن السنة السابقة. ولم يضاف الى هذا الباب نفسه في الميزانية التي تشرفت باعدادها سوى ٦٠ ألف جنيه تقريبا زياده على الميزانية التي سبقتها، وذلك سداً للحاجات وللضرورات التي لم يكن يد من مواجهتها، بعد التخفيض السابق ولكن أين ستون ألف جنيه يامولاى من مليون ونصف مليون تزد دفعة واحدة في باب واحد، وهو باب الاجور والمرتبات ؟!

ومن العجيب أنهم خصصوا ربع مليون جنيه لإنشاء وظائف جديدة في وزارتي التموين والوقاية. وكلا الوزارتين مؤتمتة بزول بزوال الحرب. فماذا يكون مصير هذا الجيش العرمرم الجديد بعد الحرب ؟! واذا قيل ان هناك منشآت جديدة تستلزم موظفين جديدين، فأين طريقة النذب والنقل من سائر الوزارات التي جرى عليها العمل حتى الآن ؟ ولماذا لم تقتض المنشآت الجديدة كل هذه الأموال الطائلة زيادة على مرتبات الموظفين في أى عهد من العهود السابقة ؟!

لا جواب على ذلك سوى طغيان روح المحسوبية والاستثناء وحشر المقربين والاقرباء في وظائف الدولة، ولا بد لمجاراة هذا الطغيان من تفتيح الأبواب على مصاريعها في ميزانية المرتبات والاجور للسنة القادمة!! وسيكون لهذه الزيادة بطبيعة الحال أثرها المتزايد في المرتبات وتضخم المعاشات في السنين المقبلة... كان الله لنا ولميزانيتنا حين تنتهى الحرب وينتهى معها الرواج الوهمى... هذا عن المستقبل يامولاى، أما عن الماضى وما صرف فيه بالفعل تنفيذاً لما تم من استثناءات فحسابه كله عند الله!!

ثانياً — تضخم المعاشات

على أن هناك نتيجة من أخطر النتائج التي تواجه خزانه الدولة بسبب الإسراف الفاضح الذى جعلته الوزارة الحاضرة دينها وديونها فيما يتعلق بطائفة المحظوظين

والمقرين من الموظفين ، وهى تضخم المعاشات ، على نحو يزيد عبثها على الميزانية زيادة مرهقة . وقد نهت الى هذا الخط بالفعل قبل خروجى من الوزارة ، وقلت بالحرف الواحد نقلا عن خلاصة محضر مجلس الوزراء الذى أذاعه النحاس باشا على الصحف :

« هذه الاستثناءات لا تؤثر على المرتبات وحدها ، بل أيضا على المعاشات التى تعمل قدر الامكان على تخفيف عبثها عن الميزانية ، وذلك فى حين اتنا ذكرنا بصريح العبارة فى برنامج الوزارة ألا استثناء ولا محسوية ! »
ولكن النحاس باشا وجماعته مضوا فى استثناءاتهم ، وغرقوا الى الأذان فى محسوبياتهم ، وانصرفوا بتفكيرهم وتديرهم الى تفتيح موصد الابواب ، لاشباع شهوة الاستثناء والاحتساب ، غير عابئين بما يصيب المرتبات والمعاشات من تضخم ، وما يقع على الميزانية من فادح الاعباء
عروض سخية

ولهذا هرعت الوزارة الى باب المعاشات تفتحه على مصراعيه لمن يشاء الخروج وأسرعت الى المترددين تستحثهم وتستهوهم الى اعتزال مناصبهم لقاء استعدادها لتلبية ما يطلبون من تسويات ومكافآت ...
فمن بقى له فى خدمة الحكومة عامان أو بضعة أعوام زيد له مرتبه ، وزيد بالتالى معاشه ، وأعطى فى أكثر الحالات فرقا بين المرتب والمعاش !
وفى أى مقابل كل هذا ؟

فى مقابل اخلاء الوظائف الأقارب والمحسويين ، سواء منهم الطامعون فى الترقية وأصحاب الخطوة من طالبي التجميل !!
والامثلة على ذلك ، يامولاي ، كثيرة ، وفيرة . بحمد الله الذى لا يحمد على مكروه سواه !

معاش ومكافأة وعقد

ومن هذه الأمثلة الصارخة ما أغدقه النحاس باشا - ومن ورائه مجلس وزرائه - على حضرة جورج دوماني بك مراقب الادارة الأوربية بمجلس الوزراء ويظهر أن الوزارة رأت من البر أن تشمل بنظرها أمين صندوق مشروع البر... وهو دوماني بك، فأقر مجلس الوزراء مذكرة فريدة في بابها، وفي أسلوبها، وطريقة حسابها، وقد تضمنت :

أولا - ترتيب معاش استثنائي لجورج دوماني بك قدره ٧٨ جنيا شهريا خصم منه مبلغ الثلاثة جنيهات التي استبدلها فيكون صافي المعاش الذي يقبضه ٧٥ جنيا شهريا - في حين أن معاشه حين بلوغه الستين لا يزيد على ٤٤ جنيا، وبعبارة أخرى فقد زيد معاشه ٣٤ جنيا في الشهر فقط لا غير !!

ثانيا - منحه مبلغ ٣٠٠ جنيه يستعين بها على الوفاء بالتزاماته الناشئة عن مده فصله السياسي ثالثا - مد خدمته ثلاث سنوات أخرى نظير مكافأة شهرية توازي الفرق بين مرتبه الحال وبين معاشه المشار اليه

أما الأسباب التي اتخذت لإقرار هذه الصفقة الثلاثية السخية، فهي :

(١) أن النحاس باشا اكتشف في ديسمبر سنة ١٩٤٢، ما كان غائبا عنه منذ سنة ١٩٣٦، وهو أن جورج دوماني بك فصل من وظيفته لاسباب سياسية في أول فبراير سنة ١٩٣١ واستمر مفصولا حتى أعيد إلى الخدمة في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٥، أي مدة أربع سنوات كاملة !!

(٢) أن الفرق شاسع بين المرتب الذي يتقاضاه الآن وهو ١٢٥ جنيا شهريا وبين صافي المعاش الذي يقبضه عند بلوغ سن الستين وهو ٤٤ جنيا !

وهذا سبب خطير، جدير يدعو حقا الى رفع المعاشات، وتثريب ما بين

الأرقام من مساافات !!

والسؤال الذي يلح على الخاطر : هو لماذا لم يفطن النحاس باشا في وزارته

السابقة الى حكاية الفصل السياسى ، وضرورة تعويض الالتزامات ، ومنح دومانى بك هذه الالوف من الجنيهات ١٤

لعل السر أو بعض السر ، يرجع الى العيب الذى يضطلع به حضرته فى هذه المرة فوق أعباء وظيفته ، وهو أمانة صندوق البر ؟

أو لعلها موجة الاعتراف من أموال الدولة لم يكن من الذوق أن تمر دون أن ينال الرجل كما نال غيره بعض العنائم والتسويات !

(ونص المذكرة الطريفة التى تمت بها هذه الصفقة ملحق بالوثائق والمستندات)

(٢) وهناك أيضاً صفقة الدكتور فريد رفاعى بك ، ولم يكن حضرته فيها

بأقل حظاً من جورج دومانى بك

زيد مرتبه من ١٠٢٠ جنيه فى الدرجة الاولى الى ١٥٠٠ جنيه درجة وزير مفوض وأحيل الى المعاش على أساس هذا المرتب وضمنت سنتان لمدة خدمته ، وأعطى فوق ذلك ٢٠٠٠ جنيه مكافأة .

وزيادة على ذلك فقد عين ابنه فى وزارة الاوقاف وأعطى درجة استثنائية ..

(٣) والى جانب هذين المثلين أتشرف يامولاي بتقديم مثل ثالث ، يرجع

الفضل فيه أولاً وآخرأ الى صاحب السعادة عبدالسلام فهمى جمعه باشا رئيس مجلس النواب ...

عندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم وعين عبدالسلام جمعه باشا وزير الزراعة أصدر قراراً بتعيين الاستاذ على محمود طه وكيلاً لمتحف قواد الأول الزراعى ورقى الى

الدرجة الرابعة مع نديه سكرتيراً برلمانياً . ولم يمض شهران حتى انتخب عبدالسلام

باشا رئيساً لمجلس النواب فأصدر قراره بنقل الاستاذ على محمود طه مديراً لمكتبه

فى مجلس النواب وترقيته الى الثالثة ولما يمض على ترقيته من الخامسة الى الرابعة

شهران مع أن كادر الموظفين يحرم الترقية لآين لا يحملون شهادات عليا لا كثر

من الرابعة (وحضرته لا يحمل شهادة عليا ولو انه اديب نابه) .
الاعجب من هذا ان عملت له تسوية تعتبر مع تسوية دوماني بك قذة في نوعها ،
وهي انه أحيل على المعاش بعد ترقيته الى الدرجة الثالثة مع ضم مدة الى خدمته ليزيد
بذلك معاشه زيادة كبيرة ثم منح مكافأة مالية قدرها الفين جنيه تقريبا ... ليكون
الكسب عاجلا وآجلا معا ...

وليت الامر اقتصر على هذا بل بقي حضرته شاغلا لوظيفة مدير مكتب
عبد السلام باشا . ولكن بعقد ! ... فقيم كانت الاحالة على المعاش ، وفيما كانت
التسوية ؟ الا أن يكون ذلك ليستفيد منها فائدة لم يكن يحلم بها ، لأن جميع زملائه
لا يزالون في الدرجة الثامنة والسابعة وأسعدهم حظا في السادسة ...

(٤) وأخيراً وليس آخراً ، يأتي مثل فريد في بابه هو الخاص بحضرة
مأمون افندي الريدي امين ضريح المغفور له الزعيم الخالد سعد زغلول ، فقد كان
مرتبه حوالى ٣٠ جنيا فزيد الى ٤١ جنيا في الدرجة الرابعة ... ولكنه استثناء
متواضع اذا فليس الى صاحبه من استثناء نادر حتى بين الاستثناءات الحاضرة ، النادرة
ذلك ان الاستاذ مأمون كان قد عين أمينا للضريح حين تم بناء الضريح في
سنة ١٩٣٧ ، ولكن النحاس باشا رأى - ورأى وزراؤه المساكين لانه رأى ! -
ان يرجع تاريخ تعيينه الى تاريخ وفاة الزعيم الراحل أى الى سنة ١٩٢٧ ، وبذلك
أضاف الى معاشه عشرأ من السنين !!

هل سمع أحد يامولاى أن شخصا يعين في سنة ١٩٣٧ ، ويحتسب معاشه من
سنة ١٩٢٧ ؟ ... وهل سمع أحد ان ضريحا أنشئ في سنة ١٩٣٧ يرجع به الى
سنة ١٩٢٧ ، فيوجد الامين قبل أن يوجد الضريح ؟! ...
وقد طلب منى النحاس باشا قبل خروجه من الوزارة أن أقر هذا الاستثناء
العجيب فضحكت في وجهه ورفضت ! ...

إرغام لا اكرام !

هذه يامولاي أمثلة معدودات من حالات الموظفين الذين أحيوا الى المعاش،
أو رتبتم لهم معاشاتهم طبقا لما يشاءون ، ووفقا لما يشتهون ...
ولكن هناك أناسا آخرين أخرجوا الى المعاش من طريق التحكك والارغام،
لامن طريق التدليل والإكرام ...

ومن هؤلاء صاحب العزة على عبد الهادي بك مدير المنيا سابقا، وأحد الموظفين
الاكفاء الشرفاء الذين شاء لهم سوء الحظ أن يتعاونوا معي يوما من الأيام في
شئون التكوين !

وقد فوجيء الرجل بحالته الى المعاش في سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، دون أن يعلم
لذلك سببا ، أو يقدم به طلبا ... ومع ذلك ادعت الوزارة أنها أحالته الى المعاش
« بناء على طلبه » !

ويظهر ان الوزارة رأت أن أحالته على المعاش تتيح لها فرصة سانحة لإخلاء
وظيفة كبيرة تفتح لها باب الترقية والتعيين على طريقتهما في المفاضلة
وتفضيل الاقربين !!

أساليب من التحايل

وليس أدل على إحساس النحاس باشا وجماعته بالشذوذ الذي يرتكبونه ،
وأكاد أقول بالجرم الذي يقترفونه ، من لجوئهم الى التحايل الفاضح في حالات
صارخة من حالات الاستثناء .

ومن أمثلة هذا التحايل ما يلجأون اليه من نقل أقاربهم أو محسوبيهم من
وزارة الى أخرى أو تمثيلهم بالبرلمان ، أو ديوان المحاسبة ، أو التدخل لمنحهم مرتبات
عالية في بعض الشركات ليتذرعوا بذلك في تعيينهم على أساس تلك المرتبات أو
زيادة عنها في الحكومة . والامثلة عديدة نكتفي ببعض منها كنموذج ...

فتوفيق أبو علم أفندى ، ابن أخى وزير العدل ، وزوج كريمته ، ينقل من
وزارة العدل الى وزارة الاوقاف ، وهناك رقى درجه استثنائية بقرار من مجلس
الاوقاف الاعلى ، ثم سنراه يعود الى قاعدته فى وزارة العدل مزوداً بما تيسر من
الدرجات والعلاوات !! ولانه الآن وكيل حسابات فى وزارة الاوقاف فقد
قل ان معالى شقيقه سيتشئ له وظيفة خاصة للإشراف على الخبراء المحاسبين
فى وزارة العدل ...

والاستاذ على أبو علم ، شقيق وزير العدل ينقل الى المحاكم المختلطة ، ثم يتبين
أن المحكمة هى أن يعود الى المحاكم الاهلية رئيساً لمحكمة المنصورة بعد أن يكون قد
تخطى دوره وتمحى أقرانه واخوانه ، وقفز قفزة خاطفة الى أرفع المناصب
القضائية !! وهكذا قطع حضرته مرحله من وكيل نيابة الى رئيس محكمة فى بضعة
شهور يقطعها غيره فى سنوات عديدة ... ولم لا أليست له أشرف المؤهلات ؟
والاستاذ عبد السلام عثمان ، شقيق محمد صلاح الدين بك ينقل من
وزارة الاشغال الى ديوان المحاسبة حيث يقفز الى الدرجة الثانية من الرابعة بعلاوة
قدرها ٢٩ جنيهاً فى الشهر ثم لا يلبث أن يظفر بالدرجة الأولى وينقل مراقباً
للايرادات والمصروفات ببلدية الاسكندرية !

ومحمود شوقي أفندى ابن شقيقة النحاس باشا يرقى ترقية وهمية فى شركة قنال
السويس لكي يعينه خاله - النحاس باشا - فى الدرجة الرابعة بمرتبة قدره ٤٥ جنيهاً
فى وظيفة مدير مكتب رئيس الوزراء ، وهو من المتخرجين فى ملحق كلية الحقوق
سنة ١٩٤٠ !! وأما زملاؤه - بل بعض أساتذته فى كلية الحقوق - فمرتباتهم تتراوح
من العشرة جنيهات وقد تبلغ العشرين !!

وهكذا تتخذ دواوين الحكومة ووزاراتها قاطر يجتازها الموظفون المحظوظون
للتحايل على ترقيةهم ، وتمكينهم ولأصحاب الحكم الحاضر من تنفيذ خطة
المحسوبية والاستثناء من غير تورع ولا حياء ... على قاعدة « القربى للأقرباء » !

العوامل والوسائل

وأية غرابة إذا. هذه المهازل كلها - يامولاي - إذا استقر في أذهان الموظفين عامة أن عوامل الترقية والحظوة كلها، أو فجلها على الأقل، تنحصر في القرابة أو النسب، إما للنحاس باشا، أو لوزير من وزرائه، أو لنائب من نوابه أو لشيخ من شيوخه المقربين !

وإن أترفع يامولاي عن الإشادة إلى ما يدفع من متفاوت المبالغ إلى بعض الوسطاء . واكتفى بما هنالك من الواقع الثابت الذي يكاد يتجاوز حدود التصور والخيال .

وفيما يلي مثل واحد أضربه للتدليل على الروح التي سيطرت على الموظفين في هذا العهد، فجعلتهم يعتقدون اعتقاداً لا يتزعزع، بأن السبيل إلى تحقيق أعسر الأمور هي سبيل القرابة أو المصاهرة والارتباط بصلة النسب المبارك الثمرات، والخيرات !

استبداع، فاستجماع، فاسترجاع !

وهذا المثل يامولاي لا تنقصه الأسانيد الرسمية المفصلة، الدامغة ... فقد جاء في النسخة الرسمية من (الأوامر العمومية) التي تصدرها وزارة الداخلية، بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ نص الأمر رقم ٣٥٠ تحت عنوان « إحالة للاستبداع، وهو كما يلي :

« يحال حضرة القائم مقام محمود حسن راشد بك قومندان بلوكات

نظام الاقاليم إلى الاستبداع اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٢ ،

فماذا حدث بعد ذلك ؟

راح الموظف المستبعد يستجمع شتات ذهنه باحثاً عن سبيل العودة إلى وظيفته الكبيرة . ولم يلبث أن اهتدى إلى أقصر السبل المزدية إلى الوظيفة في العهد الحاضر، وهي صلة الجمع بينه وبين رفعة رئيس الوزراء برباط النسب أو المصاهرة .

وفي يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ تزوجت حضرة الأنسة زينب محمود لهمشري - وهي أخت حضرة السيدة خديجة لهمشري زوجة القائمقام المحال الى الاستيداع - من حضرة الوجيه محمد بدوى شعير - وهو خال حرم رفعة النحاس باشا ، وذلك بمقتضى عقد زواج (رقم ٥ دقر ١٥٢٣) ...
وبهذا أصبح القائمقام محمود حسن راشد بك عديلا لخال حرم رفعة رئيس الوزراء ...

وسرعان ما تعادلت الحظوظ ، بفضل الصلة الجديدة الجامعة ، النافعة ، وصدر أمر جديد أذيع فى أوامر وزارة الداخلية ، وهو الامر رقم ٤٢٠ تحت عنوان :
« إعادة للخدمة العاملة » ، وقد جاء فيه ما نصه :

« يعاد حضرة القائمقام محمود حسن راشد بك الضابط بالاستيداع الى الخدمة العاملة ويلحق بوظيفة قومندان بلوكات نظام الاقاليم اعتباراً من ٨ اكتوبر سنة ٤٢ ، !!
وهكذا تم الاستيداع ، ثم الاستجاء ، ثم الاسترجاع ، فى ثمان وثلاثين يوماً لا تزيد ، وعاد الموظف الكبير الى نفس الوظيفة التى صدر الامر بفصله منها ،
وتحتيته عنها !!

أين المصداحة العامة يا مولاي فى هذا ؟ ... وأى لعب واستهتار بها اكثر من هذا ؟ ..
(ومرفق بمجموعة الوثائق نسختان من الأوامر اليومية التى تنطق بأدوار هذه المأساة الفذة فى تاريخ الإدارة المصرية)

الانتساب والاحتساب

وعلى هذا المثال نفسه ، وبهذه الروح نفسها ، يحتذى الوزراء نهج رئيسهم فى تقدير المصاهرة والانتساب ، كعنصر حيوى من عناصر الاستثناء والاحتساب ، والأمثلة على ذلك متعددة ، ومتجددة . وحسبى أن أذكر منها بعض الحالات القليلة :-

الاستاذ محمد أبو الفتح ، شقيق الاستاذ محمود أبو الفتح صاحب (المصرى) .
- ارتبط بصلة النسب مع النحاس باشا بزواجه من كريمة عبد العزيز النحاس بك .
فصدر الأمر رقم ٢٥٦ فى ١٩/١٠/١٩٤٢ بتعيينه رئيساً لقسم المجموعة الحشرية
بالمتحف الزراعى فى الدرجة الخامسة ! ...

والدكتور محمد فطين ، زوج كريمة عبد الفتاح الطويل باشا وزير المواصلات .
رأت اللجنة المالية حساب أقدميته فى الدرجة الخامسة ، من أول يناير سنة ١٩٣٥ .
بعد انقضاء اربع سنوات على تعيينه فى الطب الشرعى ، فأبى مجلس الوزراء إلا أن
يجعل هذه الافدية من سنة ١٩٣١ ... وعين فى مصادح السكك الحديدية ...
وفى يوم زفافه اتدبه صهره وزير المواصلات للعمل بالنقسم الطبى فى السكك
الحديد مقابل مكافأة - أهدية زفاف ! - مقدارها ١٢ جنبها شهرياً ...

وعبد السلام الزقم افندى ، كان مدرساً فى الدرجة السادسة بمدرسة القبة
الثانوية - ثم خطب كريمة شقيق عبد الفتاح الطويل باشا ، فخطب ود الدرجة
الخامسة معها ... وذلك انه عقب الخطبة نقله معالى وزير المواصلات الى البوستان
فى الدرجة الخامسة ... وقيل انه ظلمت له ال ابعة حتى لا يترك زيادة لمستزيد ...
وعبد الفتاح افندى العريف - عدل عبد الفتاح باشا الطويل - كان مدرساً فى
طنطا الثانوية فى الدرجة الثانية ، فنقل الى البريد أسوة بنفسيه وصدر قرار مجلس
الوزراء فى ٢٥ أغسطس باعتبار أقدميته فى الخامسة من نوفمبر سنة ١٩٣٤
(- تمهيداً لمنحه الرابعة -) ومنحه علاوتين استثنائيتين ! ...

والدكتور محمد نصر - طبيب النحاس باشا الخاص - تزوج من كريمة سعادة
حفى الطرزي باشا ، وكان قد عين فى سنة ١٩٣٦ فى الدرجة السادسة بمهية ١٢ جنبياً .
ورقى الى الخامسة فى أغسطس سنة ١٩٤٠ بمهية قدرها ١٩ جنبياً ثم قرر مجلس
الوزراء اعتباره فى الدرجة الخامسة منذ سنة ١٩٣٦ وزيد مرتبة الى ٤١ جنبياً فى

الدرجة الرابعة في جلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ثم عين أستاذاً مساعداً بجامعة فاروق الاول بالاسكندرية ، ثم طلب تعيينه أستاذاً بجامعة فؤاد الاول !!
وكان لهذا التصرف ضجة ، عقبها رجة ، بين أساتذة الجامعة ...
أطباء النحاس باشا

ويشارك الدكتور محمد نصر في معالجة النحاس باشا أطباء آخرون ، فرأى رفعتة أن يكافئهم من مال الدولة ومناصبها . وقد كادت هذه الحركة ، تؤدي الى أزمة جامعية حادة ، وأثارت احتجاجاً وتهديداً بالاضراب من بعض أساتذة كلية الطب بالقاهرة .

وقد عين أحد هؤلاء الاطباء وهو الدكتور محمد محفوظ بك عميداً لكلية الطب بجامعة فاروق الاول ، مع أن بين أطباء الجامعة غيره ممن يمتازون بالخبرة الجامعية ، وليس في ذاك ما يغض من شهرة الدكتور محفوظ بك ومهارته كطبيب ولكنه لم يسبق له أى مران في التدريس ، وقد زاد مرتبه دفعة واحدة الى ١٤٠٠ جنيه سنوياً

وهناك طبيب آخر من أطباء الاسكندرية اخصائى في أمراض الجلد (هو الدكتور ابراهيم صبرى) ، خلق له النحاس باشا كرسياً في جامعة فاروق الاول لانظير له في انجلترا نفسها ولا في جامعة فؤاد الاول ، فلما ثار أساتذة القاهرة أنشأ كرسياً ثانياً بجامعة فؤاد الاول ! وقد رقى حضرته ترقية استثنائية وثابة الى درجة أستاذ ...

وكذلك يعلن الأطباء الآخريين في الاسكندرية والقاهرة ممن قفز بهم النحاس باشا الى درجات أو ميزات استثنائية ، ولوانى لست أعرف مداها بالضبط ، ومن ثم اكتفى بالإشارة اليهم .
العادة بالقرعة

ولهذه قصة يالها من قصة ... فان لوزير المعارف صديقين مقربين اليه من

أستاذة كلية الحقوق - هما حضرتا الاستاذين زكى عبد المتعال وحامد زكى - وشامت عقلية الاستثناء أن يرقى معاليه أحد الاستاذين الفاضلين عميداً لكلية الحقوق بجامعة فاروق من الدرجة الثالثة الى الاولى... ولكن الاثنين متعادلان في درجة القربى لدى الوزير الخطير، فماذا يفعل لحل هذا الاشكال الصغير الكبير؟... فتقت الحيلة لوزير المعارف أن يلجأ الى وسيلة لم يفطن لها أحد قبله من رجال العلم، رفعاً لمستوى العلم... فعمد الى القرعة لتقول كلمتها الفاصلة، فى المفاضلة، بين الكفائتين العليتين، أيتها أليق بالعبادة، من غير اخلال بصلات الصداقه والمودة...

وفعلا اجتمع وزير المعارف بمدير الجامعة وسكرتيرها العام والى ورقتين فى طربوشه ثم التقط احدهما فاذا بالعبادة ارفيعة العباد من نصيب الاستاذ زكى عبد المتعال، وبناء عليه كانت له العبادة، فى غير ابطاء ولا هوادة!... ولكن المحظوظين بدل الرزق أرزاق، ولو فى العراق... فقد تبين أن هذا البلد الشقيق فى حاجه الى عميد لكلية الحقوق، بحيث لا يختلف فى فرض الكفاية عن زميله فى جامعة فاروق، فعين الوزير لتلك العبادة ثانى الاثنين الذى بقى، هو حضرة الاستاذ حامد زكى! وهكذا أسعفه النصيب، رغم الا نصيب! الاستاذ على بك بدوى

هو ذلك العميد الحق، والرجل الحق، الذى جردته الوزارة من العبادة ودفعته دفعا الى الاستقالة، لانه اجترأ أن يناقشها الحساب، فى نظام الاحتساب! فلقد اعترض حضرته على تخطى بقية الاساتذة فى الكلية، مستنداً فى اعتراضه الى أن خمسة من الاساتذة هم أسبق فى الاقدمية من الاستاذين اللذين وقعت عليهما القرعة، فرقياً الى الدرجة الاولى من طرين الاستثناء... وطلب حضرته كعميد للكلية أن يتساوى الاساتذة الاقدمون مع زميلهم المحظوظين ان لم يكن فى المرتبة فى المرتب... ووعد به بعضهم خيراً، ولكن الوزارة التى تحتفظ بالخير لمحسوبها

من أهل الخير رفضت أن تنصف بقية الاساتذة ، وأخطر العميد على بك بدوى بهذا الرفض ، فاحتج عليه مصرأ على المساواة في الحقوق ، على الاقل بين اساتذة الحقوق ...

ياالسكينة ... أيعترض على المحسوية في عهد وزارة رأس مالها المحسوية ؟ .. وهل فات هذا المعلم أنت تعلم ، من المثل الذي ضربه فضرب به مكرم ؟ ... ثار الوزير وثارَت الوزارة فنقل العميد على بك بدوى رغم اللوائح والتوازن الى جامعة فاروق ليكون أستاذاً - وأستاذاً فقط - بكلية الحقوق فيها ... والويل لاستقلال الجامعة والتقاليد الجامعية ، من مخالفة قانون المحسوية ، فانه لقانون فوق كل قانون ، ذلك الذي يقول له الحاكم العسكري كن فيكون ! ...

استقال الأستاذ على بك بدوى احتجاجا على هذا العبث بكرامته وباستقلال الجامعة ، وأضرب الطلاب ، واحتج الاساتذة متضامنين مع عميدهم المستقيل . ولكنهم فيما يظهر لم يقدرُوا مقدرة الوزارة على التكيل ... فلقد أخذت وزير المعارف العزة بالاثم فعمل على فصل أحد الاساتذة المحتجين الجريئين (هو الدكتور محمد هاشم) - واعتقل - أى والله اعتقل ! - أستاذاً آخر (هو الاستاذ بدر) لالسبب الا لانه في نزق الشباب لم يحسب ولو بعض الحساب ، لقانون الاحتساب !! (١)

التحايل !

ومن مظاهر العبث الصارخ بوظائف الدولة ، وأموال الدولة ، أن الوزارة اذا لم تجد لمحسوبيها القدر المتوفر من المال عمدت الى التحايل على ايجاده والامثلة على ذلك كثيرة موفورة - فللنحاس باشا ابن أخ هو محمد بك سالم النحاس كان قاضيا وكان مرتبه في الدرجة الثالثه ، فرقى الى الثانيه ، ولكن النحاس باشا

(١) أفرج عن الاستاذ بعد اعتقاله بضعة أيام ...

يريد أن يشب به الى الاولى !... فليعين اذن حضرة القاضي وكيلا عاما لمصلحة
البوستة فى الدرجة الاولى ، جريا على القاعدة المتبعة فى هذا العهد ، وهى أن تنتقل
الدرجة الى الموظف اذا لم ينتقل الموظف الى الدرجة !... .

ووزير العدل له أخ فى وزارة العدل فى الدرجة الخامسة ! فلينتقل الى وزارة
الأوقاف ولتنتقل اليه الدرجة الرابعة !

ووزير الدفاع له ابن فى الجيش هو ضابط حربى . أريد نقله من الميدان
الشرف الى الميدان الغربى ... أو على حد تعبيرنا نحن المدنيين ، قد تقرر نقله من
وزارة الدفاع الى ديوان المحاسبة ، ليكون محاسبا بعد أن كان محاربا ... واشترط
أن يقبض ثمننا لهذا التنازل مرتبا فى الدرجة الرابعة قدره خمسة فوق الأربعين .
بعد أن كان فى الجيش أقل من العشرين... ولقد تقرر أخيرا نقل حضرته الى
وزارة الخارجية ، لاعتبارات هى ولا شك دوليه خارجية ...

وكذلك رأت الوزارة لاعتبارات دبلوماسيه ، أن ترقى من طريق الاستثناء
نجل الاستاذ محمود بسيونى الى درجة سكرتير ثالث بوزارة الخارجية ، فى الوقت
الذى كانت تشجعه فيه على ترشيح نفسه نقيبا للحامين - والحق أنه كان فى حاجة
الى كثير من التشجيع ، لتكون له تلك الشجاعة !...

ولو وزير المواصلات أنسبأ كانوا مدرسين فى وزارة المعارف ، نقلوا الى
المواصلات (فى مصلحة البوسته) لتنتقل اليهم الدرجة ... أما أخوه زكى افندى
الطويل ، فله حديث طويل ، فقد نقل من مهندس مبانى فى الأوقاف ، الى وكيل
لمصلحة الطرق ، ثم الى مدير لتلك المصلحة ، وترتب على نقله تنقلات ، فعلاوات
فدرجات !...

والأمثلة يامولاي على هذا التحايل المفضوح عديدة مديدة ، وسنشير اليها
فى خلال احصاء ما وقفنا عليه من استثناءات ، وسنرى من هذا الاحصاء أن
ديوان المحاسبة ووزارة الأوقاف وسكرتيرية مجلس الشيوخ والنواب قد اتخذت

جميعها محطات أو (منطات) للوثوب إلى مختلف الوظائف في مختلف الوزارات !...

ديوان المحسوية

هو يامولاي ديوان المحاسبة، واني لاعترف أنه كانت لي اليد الطولى في انشائه ... ولقد حسبت في جهالة اننى سأوفق الى إيجاد نظام مالى دقيق للرقابة على أموال الدولة، فاذا بنى اصطدم أول ما أصطدم بمؤامرة على وظائف الدولة... ذلك أن النحاس باشا ومعه أمين باشا عثمان - أو هذا ومعه ذاك ! - أصر على اعتماد مبلغ مائة وثمانية آلاف جنيه مصرى لهذا الديوان ووظائفه الجديدة... وقد اعترضت على هذا المبلغ الضخم اذ كان تقديرى للاعتماد اللازم لا يزيد على ثلاثين ألفاً من الجنيهات (يدخل فى ذلك اعتماد مراقبة المراجعة فى وزارة المالية وهو يبلغ حوالى ١٧٠٠٠ جنيه وكان تقدير الفنين المختصين فى وزارة المالية يبلغ حوالى الخمسين ألفاً من الجنيهات - مع السخاء فى التقدير - ولكن النحاس باشا أصر على أن يكون الاعتماد تسعين ألفاً من الجنيهات، وعلى أن يجرد مجلس الوزراء من حق التدخل فى تعيينات الديوان أو ترقيةاته، لكى يضمن له استقلاله على حد تعبيره - ولو انه صرح بعد نقاش حاد بينى وبينه أن الفكرة الحقيقية التى يرمى اليها هى ان يضمن للأنصار وظائف لا تستطيع الوزارات غير الوفدية المساس بها !...

ولقد بينت له خطئ هذا الرأى واستحالة تحقيقه، ولكنه أصر على موقفه ووافق بطبيعة الحال بقية الوزراء ومعهم أمين باشا عثمان، الذى هدد وتوعد اذا ما انقصت ميزانية الديوان ملياً واحداً عن تسعين ألفاً من الجنيهات !... ومن ناحيتى فقد أخطرت اننى كوزير للمالية سأعرض على هذا الاعتماد فى البرلمان ... ولكن ماذا يستطيع البرلمان، ضد مصطفى النحاس زائداً أمين عثمان؟ وهامى ذى النخلة المرسومة، المشوومة، قد تحققت فتحققت معها فضيحة!

كبرى من فضائح هذا العهد... فان الديوان الذى أنشئ لمراقبة تنفيذ اللوائح المالية صيانة لمال الدولة من كل عبث - هذا الديوان بالذات قد أصبح الاداة المقوطة للعبث بالاموال المدخرة واغداقها فى غير حساب على المحسوبين ، حتى رأينا رئيسه يتحدث فى جرأة قل نظيرها عن « محسوبياته » وينشره على الجمهور المصرى كحسنة أولى من حسناته !

أى مولاي ، انها لفضيحة للنظام المالى - بل وللنظام الحكومى كله - فى مصر أن ينقلب ديوان المحاسبة الى ديوان المحسوبية ، وان تتحمل الدولة نفقات هذا العبث المجسم فى نظام ، ولانظام ! ...
فضائح مزرية :

وفيما يلى بيان موجز لبعض الفضائح التى أسفر عنها نظام المحاسبة فى هذا العهد السعيد :-

(أولا) حشر فى الديوان المحسوبون على الوزراء والمحسوبون على المحسوبين على اختلاف مؤهلاتهم فمنهم الضابط ، والصيدلى ، والمهندس ، والصحافى ، والكاتب وعضو النيابة ، وابن الجنائى ، وابن المرضعة الخ... هذا فضلا عن موظفى الوزارات المختلفة ، وسكرتيرة البرلمان ، والخدم السائرة ..

ومعدل المنحة لحضرات المحسوبين درجه وأربعة علاوات استثنائية ومنح أحدهم ستة علاوات استثنائية ، والبعض درجتان الخ الخ (وسياتى التفصيل)

(ثانيا) زادت الترقيات والعلاوات الاستثنائية الممنوحة والمطلوب منحها عن الاعتماد المقرر فتقرر لها فى الميزانية الحالية مبلغ يزيد على الاعتماد السابق بحوالى ثلاثين ألفا من الجنيهات ... ولم لا ؟؟ أليست أموال الدولة المعتصرة من عرق الفقير وقوت الفقير وقفاً على شهوات الحاكمين والمتحكمين فى هذا الشعب المستضعف الخلوب ، ولماذا لا تختل الميزانية وتختل الموازين جميعا فى مصلحة ذلك الرئيس أو ذلك الوزير ، أو ذلك المحسوب ؟ ...

(ثالثاً) لاختلاء درجات لموظفي ديوان المحاسبة وللذين حلوا محلهم في الوزارات المختلفة من المحسوبيين والمحظوظين ، لجأت الوزارة الحاضرة الى وسيلة أرهقت الميزانية فوق ارهاق - وهي احالة الموظفين في مختلف الوزارات على المعاش مع صرف الفرق نقداً بين مرتبهم كما كان (أو كما زيد) عند الاحالة ، وبين معاشهم ، وذلك عن جميع المدة الباقية لهم في الخدمة - وفي هذا ما فيه من عبء لخزانة المثقة وأذكر من باب التمثيل لا الحصر ان الوزارة الحاضرة أحالت لهذا الغرض ٣٥ موظفاً في وزارة الأشغال

٣٣ موظفاً في وزارة المواصلات (منهم ١٩ في مصلحة البريد)

١٧ موظفاً في وزارة الصحة

١٦ من رجال القضاء

١٢ موظفاً في السكة الحديد

٥ في وزارة الزراعة

ولهذا الجدول بقية ، وبواقى . . .

(رابعاً) مما يذكر - ولا يستكثر - أنه أقيم أخيراً امتحان لحضرات موظفي ديوان المحاسبة لمعرفة مبلغ المامهم بأعمال المحاسبة وواجبات الوظائف التي عينوا لها فبلغت نسبة النجاح عشرة في المائة فقط !! (١)

وهل من عجب في ذلك يا مولاي ، بل لعل العجب في العشرة في المائة . . . اذ المعروف المشهور في جميع الأوساط الفنية المختصة ان الديوان قد نشل فشلاً ذريعاً في مهمة المراقبة التي وجد لها ، فلم يحقق عملاً ولا أملاً ، بل كل ما أفلح فيه

(١) يتولى موظفو مراقبة المراجعة بوزارة المالية (الذين نقلوا الى الديوان) تعليم الموظفين الجدد من المحسوبيين كيف يكونون مراجعين ومحاسبين ، ولم يمنح هؤلاء الموظفون الفنيون درجات او علاوات عدا أربعة منهم ، وكل من عداهم من المحسوبيين منح الدرجات والعلاوات !!

أنه عطل الأعمال، وضرب أسوأ الامثال في الاسراف، والاسفاف، من غير حساب، ولا محاسبه.

يا للنأساة! ... فقد أصبحنا بفضل الوزارة الحالية في حاجة الى من يحاسب المحاسبين! بل غفر الله لي، فاني أخشى أن تتلقف الحكومة هذا الاقتراح فتبادر الى انشاء ديوان آخر تحشر فيه محسوبي المحسوبين، لمحاسبة المحاسبين! ...
« محسوبياتي »!

أشرت الى مقال محسوبياتي الذي نشره أمين باشا عثمان في مجلة « الاثنين ». وقد تحدث معاليه عن السياسة العليا في محسوبياته ... واني لأسمع لنفسى بأن أتحدث عن السياسة الدنيا فيها، ضارباً فيما يلي بعض الأمثلة عليها :-

سكرتيرو أمين باشا عثمان: يتكون مكتب معاليه من ١٧ سكرتيراً أذكر منهم

للممثل حضرات (مع حفظ الألقاب) :-

- ١ - عزيز عابد - رقى من الرابعة الى الثالثة - منح درجة وأربع علاوات
- ٢ - فكرى أباطه - رقى السادسة الى الرابعة - منح درجتين وأربع علاوات
- ٣ - فؤاد حمدى سيف النصر - ضابط عمره ٢٣ سنة - منح الرابع، بصفة استثنائية وأربع علاوات

- ٤ - مدحت شرارة - ملازم أول - منح الخامسة وأربع علاوات
- ٥ - موديس فهمى - زوج سيدة أجنبية صديقة للأسرة - كان موظفاً بمرتب شهرى يبلغ ستة جنيهات فى مصلحة الأملاك فنقل الى المحاسبة بمرتب شهرى ٣٠ جنيهاً فى الدرجة الخامسة ...

- ٦ - قاسم احمد فرحات - صيدلى - منح الدرجة الخامسة وأربع علاوات
- ٧ - أمين شعير - نسيب النحاس باشا - منح السادسة وأربع علاوات
- ٨ و ٩ - حسن وحسين شريف - رفع مرتبها من ٦ الى ١٥ جنيهاً الخ الخ.

أقرباء ومحسوبو أمين باشاعثمان :

(١) الاستاذ سنى اللقانى، عين فى درجة وكيل وزارة ورفع مرتبه من ١٠٢٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه - (وحضرته زوج شقيقة أمين باشا)

(٢) الاستاذ نظمى العلايلى - رقى من الرابعة الى الثالثه ومعها أربع علاوات استثنائية (وحضرته زوج شقيقة أمين باشا الثانية)

(٣) الاستاذ حسين سامى - منح درجه استثنائية وأربع علاوات (وحضرته زوج الشقيقه الثالثه)

(٤) زوج ابنة مرضعته (احمد خير الله) لايحمل شهادات ، فرفع مرتبه من ٦ جنيه الى ١٥ جنيها ...

(٥) أخو زوج بنت المرضعه - منح درجة وأربع علاوات

(٦) أخو زوج بنت المرضعه (رقم ٢) - منح درجه وأربع علاوات

(٧) سعيد صابر اقتدى (ابن أخت الاستاذ سنى اللقانى) - منح الخامسة وأربع علاوات

(٨) الاستاذ محمد حشمت - وهو المحسوب الأعظم للمحتسب الاعظم - كان

فى الدرجه الرابعة بمرتب سنوى ٣٦٦ جنيها فى بدء العهد الحاضر ، وكان

قد رقى الى الرابعة فى أغسطس سنة ١٩٤٠ - فرقة الوزارة الحالية الى الثالثه

وزاد مرتبه السنوى من ٣٦٦ جنيها الى ٦٣٠ جنيها ، وعين وكيلاً لمحافظة

اسكندريه - وبعد حوالى شهرين نقل الى ديوان المحاسبة مع ترقية الى

الدرجة الثانية ورفع مرتبه السنوى الى ٨٤٠ جنيها . . . أى أن مرتبه

وثب فى بضعة شهور من حوالى ثلاثين جنيها الى سبعين جنيها فى الشهر !!

وما هو جدير بالذكر أن حضرته لايحما شهادة علمية ولا يسمح تكاد بترقيته

لاكثر من الدرجة الثالثة ولذلك لم نوافق اللجنة المالية على منحه أكثر من

٥٤٠ جنيناً حيناً عين وكيلاً لمحافظة الاسكندرية... ولكن لعله من الإنصاف لفلسفة العهد الحاضر أن نقول أن اللجنة المالية والقوانين المالية ان هي الا مخلفات فانية، لعهود فانية، أكل العهد الحاضر وشرب عليها، ومنها...

٩ - عبد الهادي افدى سيف النصر - نسيب الأستاذ حشمت - منح درجة استثنائية وأربع علاوات

١٠ - الأستاذ أمين عبد الرحمن - منح الدرجة الثانية بصفة استثنائية ورفع مرتبه من ٣٧ جنيناً الى ٥٢٥٠ جنيه

١١ - الأستاذ عبد العظيم أبازخه - رقي الى الدرجة الاولى بصفة استثنائية ومنح أربع علاوات

١٢ - الأستاذ الشافعي اللبان - منح درجه وأربع علاوات

١٣ - الأستاذ حسين خشبه - منح الدرجة الخامسة وأربع علاوات

١٤ - حبيب افدى نجار - منح الدرجة السادسة وأربع علاوات

١٥ - احمد حامي حجاج افدى - الدرجة السادسة وأربع علاوات

١٦ - سيد أبازخه افدى - درجه وأربع علاوات

١٧ - حسن افدى نجيب - منح درجه استثنائية ليجال على المعاش بعد ثلاثة شهور

١٨ - عبد الرازق افدى محمود - (كان في الاصل ساعياً بالاسكندرية) منح الخامسة وأربع علاوات

١٩ - السيد احمد زندو - الخامسة وعلاوات

٢٠ - هنري عطار - الخامسة وعلاوات استثنائية

٢١ - الأستاذ جمال جر - الخامسة زائداً أربع علاوات

٢٢ - ميشيل طيه - الخامسة وعلاوات استثنائية

هذا يامولاي بعض من كل ، وقطرة من بحر ، وأماي كشف يتضمن ٤٣ موظفا

منحوا الدرجة السادسة وعلاوات استثنائية من علاوتين الى اربعة ، و ٣٨ موظفاً منحوا الدرجة الخامسة من العلاوات الاستثنائية ، هذا فضلا عن الذين عينوا ورفقوا الى الدرجات العليا ولم أقف الا على القليلين منهم - وكلهم اقرباء أو أنساب أو محسوبون ...

وانى أتشرف برفاق الكشفين مع هذه العريضة

المحسوبيات الوزارية فى الديوان

مختص رئيس الوزراء باثنى عشر موظفا من أنسابه ومحاسبيه فى ديوان المحاسبة ويدخل ضمن هؤلاء - محاسبى أو محسوب - مشروع البر عبد المقصود افندى حمزه الذى رقى ترقية استثنائية هائلة ومنح من الامتيازات ماسياتى ذكره ، وكذلك الأستاذ عبد السلام احمد عثمان المهندس (شقيق محمد بك صلاح الدين) الذى رقى الى الدرجة الاولى من الثالث ورفع مرتبه من ٤٩٢ جنيها الى ٨٣٤ جنيها فى الثانيه ولا أدري كم بلغ فى الاولى ... وسيأتى الكلام عنه وعن بقية محسوبي النحاس باشا فيما بعد عند الكلام عن محسوبيات النحاس باشا عامة فى سائر الوزارات .

وللوزراء الآخرين نصيبهم فى محسوبيات الديوان ومن بينهم وزراء الأشغال والمعارف والعدل والمالية والمواصلات والزراعة والشؤون الاجتماعية والتموين ، وحتى رئيس مجلس النواب لم يشأ الا أن يقسم الغنيمة مع المغتربين - فى الديوان متسع للجميع ! - وذلك زغم حشد محسوبيه فى وظائف مجلس النواب كما سئرى - وستتناول فيما بعد محسوبيات كل وزير فى مختلف المصالح ، ومعها محسوبيات المحسوبين أنفسهم - أو فى القليل ما وقفنا عليه منها ، فالخير كثير ، والمال وفير .. « الشهية مع الأكل ، ! - ما أصدق هذا المثل الاغرنجى ! ... فقد تذوقت الوزارة مزايىا الديوان فقرر مجلس الوزراء أخيراً - بحجة الهيئات الخارجة عن

— ٢٣٣ • مكرر • —

الميزانية - انشاء خمسين وظيفة جديدة ، منها ٢ ثالثة ، و ٥ رابعة و ١١ خامسة و ٢٨ سادسة و ٤ درجة سابعة ! ... هنيئا مرينا !!

* * *

محسوبيات النحاس باشا

وهي تتفرع الى عدة فروع :-

(١) الانسباء والاقرباء (٢) المحسوبون من الموظفين (٣) محسوبو مشروع البر (٤) الموظفون الذين أدوا خدمات خاصة هم أو أفرقاؤهم ، بصدد وقفى عبدالعال والبدر اوى (٥) الاطباء الذين يعالجونه (٦) خدم المنزل (٧) محسوبو الصدقة (٨) محسوبو المحسوبين

ولست أزعم يا مولاي حصر ما لا يحصر ... بل حسبي أن أبين أن الاستثناءات التى كانت محل نقاش أو تنازع بنتنا أثناء الوزارة (وهى لم تزد على اثنتى عشرة) قد بلغت بعد خروجى من الوزارة فوق الالف حتما ، وعلمت أنها تبلغ فى مجموعها حوالى ١٥٠٠ حالة ... ولما كانت هذه الاستثناءات البضخمة النهمه محل تكتم يشعر بخوف أصحابها ، من اقتضاح الغنيمة واسلابها ، فلست أدعى أن البيان الذى استطعت الحصول عايه واف شامل ، ولكن الامثلة التى وقفت عليها هى وحدها قاطعة فى انه لم تقم بمصر ، فى أى عهد من العهود ، وزارة كالوزارة الحاضرة مستهتره فى جرأتها ، مستسلية لشهوتها ، لا يردعها من الناس رادع ، أو من الضمير وازع فى توزيع الوظائف كبيرها وصغيرها على الاقرباء والانسباء والمقربين ، عاملين كانوا أو عاطلين أو خاملين . بل ان بعضهم أعيد الى الخدمة وكانوا قد أبعدوا عنها لاسباب قدرة لا تشرف حتى المحسوبين ...

وفيمابلى بيان بالقدر الذى وقفت عليه من محسوبيات النحاس باشا وحده ، الذى له فى هذا المضمار نصيب الاسد ...

الانساب والاغتراب

١ - معالى الدكتور عبد الواحد الوكيل - نسيب النحاس باشا - وهو الموظف الوحيد الذى عين وزيراً لاعتبارات تتعلق بصلته ، أكثر منها بوظيفته أو كفايته ولم يكتف النحاس باشا بتعيين معاليه وزيراً وعضواً فى الشيوخ (ولهذا التعيين قصة ذكرتها فى مقدمه) - بل ان معاليه لا يزال حتى الآن محتفظاً بوظيفته السابقة كأستاذ بجامعة فؤاد الاول وكرافب للصحة المدرسيه بوزارة المعارف ، بل لا يزال معاليه يوقع بأعضائه كموظف مرسوم لوزير المعارف على الاوراق الخاصة بالصحة المدرسيه !... ولا تزال أستاذية علم الصحة بالجامعة خاليه عسى أن يشغلها بعد خروجه من الوزارة ! - فهو اذن وزير من باب اصلى ، وموظف من باب الاحتياط الكلى !!

٢ - محمد بك شعير - عين وكيلا للوزارة بحجة المرض وانه سيطلب احاله على المعاش بعد أسبوع أو اثنين - وقد شفاه الله منذ تعيينه ، فنقل من التوين الى وزاره المالية ، وحضرته كما هو ظاهر نسيب للنحاس باشا ، وكان خصماً عنيداً للوفديين ! ولكنه الآن أصبح يمت الى الوفديين بنسب ، وان كان لا يمت اليهم بسبب !!

٣ - عبد العزيز النحاس بك - شقيق النحاس باشا - حضرته مدير ادارة التفتيش بوزارة الداخلية وقد رقى من الدرجة الاولى وكان مرتبه فيها ١٠٢٠ جنيه

الى درجة مدير عام (أ) بمرتبة ١٣٠٠ جنيه سنوياً (١) - ومنح اختصاصات واسعة جداً نشرت في الصحف منها الاشراف على ترقية وتعيينات الموظفين، والاشراف على كشوف التماس الرتب والنياشين، وتأديب الموظفين الخ .
٤ - الاستاذ محمد سالم النحاس (ابن أخ النحاس باشا) - رقى حضرته الى

الدرجة الثانية في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ وأعتبرت ماهيته ٧٩٢ جنيه من أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ - ولكن مجلس الوزراء قرر بعد ذلك تعيينه وكيلًا لمدير عام مصلحة البريد وترقيته الى الدرجة الاولى بمرتبة ٩٠٠ جنيه وكان حضرته قاضياً من قبل وجاء في مذكرة اللجنة المالية تبريراً لترقيته الى الدرجة الاولى في ظرف بضعة شهور ان اعباء المنصب الذي أسند إليه مع ما يتحمله من مسؤوليات كثيرة تبرر منحه الدرجة المقررة مع التجاوز عن شرط مضي أربع سنوات ، والمتظر أن تخلو وظيفة مدير عام البوستان قريبا، وأن يجد النحاس باشا مبررات جديدة للترقية الجديدة !

٥ - محمود افندي النحاس (شقيق النحاس باشا) - وحضرته موظف بالأملاك

الاميرية وليست له مؤهلات علمية وبلغ مرتبه ٥٠٤ جنيه سنوياً، ولكن مجلس الوزراء قرر ابلاغ مرتبه الى ٦٠٠ جنيه سنوياً ومن طريف ما يذكر أن المذكرة

١ - كانت اللجنة المالية حينما كنت وزيراً للمالية قد وافقت على رفع درجتي مدير الامن العام ومدير التفتيش من مدير عام (ب) ودرجه أولى الى درجتي مدير عام (أ) مقابل تعهد وزارة الداخلية بالغاء أربع وظائف درجه ثامنه ووظيفة سابع ، على أن يعين في الدرجتين مدير الامن العام ومدير التفتيش بالمرتبة الذي كانا يتقاضياه ، ولكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذا الرأي وقرر لكل منهما مرتبة قدره ١٣٠٠ سنوياً (ومرفق بهذه العريضة صورة مذكرة اللجنة المالية وقرار مجلس الوزراء) .

بترقيته جاء فيها بالحرف الواحد : ان حضرته قد كلف بأعمال جديدة ذات صفة خاصة تستلزم الأمانة والإخلاص وترى المصلحة رفع مستواه الى حد يتمشى مع أهمية تلك الأعمال

ومعنى ذلك أن الأمانة والإخلاص ثمننا معيناً . . . أو فى القليل أن وظيفته الاولى كانت لا تستلزم من الامانة والاخلاص ما تستلزمه الثانية ! ..

٦ - عبد المنعم سالم النحاس افندى (ابن أخ النحاس باشا) - رقى الى

الدرجة السادسة ترقية استثنائية مع تتيته بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢

٧ - توفيق سالم النحاس افندى ، شقيق عبد المنعم رقى فى نفس الجلسة الى

السادسة مع تتيته - وعين الشقيقان فى وزارة المواصلات

٨ - الأستاذ بهاء الدين عبد العزيز النحاس ، ابن اخ رابع للنحاس باشا - جعلت أقدميته فى الخامسة من أول ديسمبر سنة ١٩٣٧ - تمهيداً للرابطة ١ - ومنح آخر مرئوط الدرجة مع تتيته واعفائه من الكشف الطبى (قرار ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢)

٩ - الأستاذ عبد المنعم عبد العزيز النحاس (ابن أخ خامس للنحاس باشا) كان معاوناً للإدارة وعين فى النيابة ثم عين أخيراً مأموراً للضبط بمديرية القليوبية - وهى درجة يصل اليها الموظفون غير المحسوين ، فى عدة سنين ! ..

١٠ - الأستاذ محمود شوقى (ابن شقيقة النحاس باشا) - عين مديراً للمكتب

رئيس الوزراء فى الدرجة الرابعة آخر مربوطها ٥٠ جنيه شهرياً - مع انه حاصل على ليسانس الحقوق فى الدور الثانى سنة ١٩٤٠ ، ولا يزال أول دفعته يتقاضى ١٢ جنيه شهرياً ، بل لا يزال بعض حضرات مدرسيه الذين امتحنوه يتقاضون مرتباً أقل من نصف مرتبه ! ..

ولحضرته فوق المرتب سيارة حكومية فخمة من نوع باكارد ، وله كما يقال مرتب خاص فى الحراسة .

ولعل الحكومة المصرية منذ أن كانت في مصر حكومة لم تشهد مثلاً صارخاً على المحسوية السافرة المستهتره كهذا المثل... اللهم الا إذا استثنينا نجل سعادة رئيس مجلس النواب الذي عين أول ماعين بمثل هذا المرتب مع فارق بسيط وهو انه يحمل شهادة دكتوراه...

١١ - الأستاذ مصطفى شوقي (ابن شقيقة النحاس باشا أيضاً) - صدر بصدده قراران استثنائيان من مجلس الوزراء ، الأول في ٨ يوليو سنة ١٩٤٢ باعتبار أقدميته في الدرجة الخامسة من ٨ يوليو سنة ١٩٤٠ رغم انه رقي الى الخامسة في فبراير سنة ١٩٤٢ ، وجعل مرتبه ٣١٢ جنيهاً - والقرار الثاني صدر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بترقيته الى الدرجة الرابعة وجعل مرتبه ٤٢٠ جنيهاً سنوياً... ورأت اللجنة المالية أن الوثبة واسعة فاقترحت جعل المرتب ٣٢ جنيهاً شهرياً ولاكن مجلس الوزراء قرر له ٣٥ جنيهاً - ومؤهلاته البكالوريا...

١٢ - الأستاذ وحيد شوقي « ابن شقيقة النحاس باشا » - منح حضرته استثنائياً رتبة بكباشي في ادارة خفر السواحل .

١٣ - محمد خيرى عثمان بك « زوج بنت شقيقة النحاس باشا » - وحضرته

أحد الثلاثة الذين كانوا موضوع مذكرة اللجنة المالية التي قدمتها بل خروجى من الوزارة رفض الاستثناءات ، ولاكن مجلس الوزراء قرر رغم ذلك ترقية الى الدرجة الثالثة بمرتب ٧٢٠ جنيه سنوياً أى زيادة ١٧ جنيه شهرياً على مرتبه...

فهل اكتفى النحاس باشا بهذه الوثبة الاستثنائية الخاطفة...؟ كلا ، فانه لم تمض بضعة شهور على خروجى من الوزارة حتى قرر له مجلس الوزراء ترقية أخرى الى الدرجة الثانية ومنحه علاوتين من علاواتها مقدارهما ٩٦ جنيه لا بلاغ ماهيته ٨١٦ جنيهاً!...

وهكذا بلغ الاستهتار بالمناصب وبأموال الدولة مبلغاً يدعو لا الى مجرد

التساؤل والبهشة، بل الى التحقيق والمواخذة...

١٤ - الاستاذ عبد الرحمن رضا « زوج ابنة شقيقة النحاس باشا » - رقي من

محام من الدرجة الاولى الممتازة بأفلام قضايا الحكومة الى نائب أول، ومن
الدرجة الثالثة الى الاولى فزاد راتبه من ٧٢٠ جنيه الى ٩٠٠ جنيه سنوياً - وقد
كانت هذه الترقية محل نقاش طويل بينى وبين النحاس باشا وانتهى الأمر إلى أن
اللجنة المالية لم تتحمل مسؤولية هذه الترقية فتركت الأمر فيها لمجلس الوزراء، وقد
جاء في ختام مذكرتها ما يأتى حرفياً... « وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح
وهي تتشرف برفعه الى مجلس الوزراء ليقرر فيه ما يراه... »

١٥ - توفيق افندى مرسى القاضى « زوج خالة حرم النحاس باشا » - رقي من

مأمور الى وكيل مديرية الجيزة ومنح الدرجة الثالثة بمرتب ٧٢٠ جنيه سنوياً، أى
بزيادة ٢٤ جنيه شهرياً - وكان حضرته أحد الثلاثة الذين رفضت ترقيةهم اللجنة
المالية فقرر المجلس ترقية رغبته رغم هذا الرفض.

١٦ - الأستاذ مسعد السمرة « صهر النحاس باشا وزوج السيدة المستحقة في

وقف عبدالعال المشمول بنظارته » - نقل من القضاء الى الداخلية وزاد مرتبه من
٤٨ جنيه الى ٦٠ جنيه شهرياً، وقد سبقت الاشارة الى ظروف هذه الترقية المفرضه

١٧ - الدكتور عبدالجواد حسين « شقيق زوج خالة حرم النحاس باشا » -

عين مديراً عاماً لقسم الأوبئة بوزارة الصحة ورقى من الثانية الى الاولى بزيادة
١٥ جنيه شهرياً، مع انه كان قد رقى الى الثانية في أول أغسطس سنة ١٩٤٠

١٨ - حافظ عبد الواحد الوكيل افندى « شقيق حرم النحاس باشا » - منح

الدرجة السادسة وأربع علاوات بصفة استثنائية في ديوان المحاسبة - وهو يحمل
الشهادة الابتدائية...

— ٢٣٢ — مكرر ١٠ —

١٩ - محمد حافظ الوكيل اقتدى « ابن عم حرم النحاس باشا » عين في سكرتارية مجلس النواب بمرتبة شهرى ٢٠ جنيها وخمسة مليم وليست لديه مؤهلات وظيفته
٢٠ - أمين اقتدى شعير « خال حرم النحاس باشا » - منح الدرجة السادسة

وأربع علاوات بصفة استثنائية بديوان المحاسبة وليس له مؤهلات .

٢١ - عبدالرحيم همام اقتدى « نسيب آل الوكيل » - منح بصفة استثنائية

الدرجة السادسة وأربع علاوات في ديوان المحاسبة

٢٢ - عبد المقصود اقتدى شاهين « نسيب النحاس باشا » رقى الى الخامسة

ومنح أربع علاوات استثنائية في ديوان المحاسبة

٢٣ - مصطفى اقتدى كامل شاهين « نسيب النحاس باشا » المهندس بمصلحة

الشئون القروية - أعتبرت أقدميته في الدرجة الخامسة من أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ بدلا من سنة ١٩٣٩ ومنحه ثلاث علاوات - ومن طريف ما يذكر هنا ان مذكرة اللجنة المالية أشارت الى أن اللجنة انقسمت آراؤها بصدد هذه التسوية الاستثنائية فرأى أربعة من حضرات أعضاء اللجنة منحه علاوتين فقط ووافق الثلاثة الباقون على منحه ثلاثة علاوات - وأخذ مجلس الوزراء بطبيعة الحال برأى الاقلية ، لأنه ينطوى على أكثرية نقدية !...

٢٤ - منصور اقتدى احمد « قريب النحاس باشا » - عين بتاريخ ١٤ نوفمبر

سنة ١٩٤٢ في سكرتارية مجلس النواب بمرتبة شهرى ٢٠ جنية ... ومؤهلاته الشهادة الابتدائية

٢٥ - الأستاذ علي راجح « نسيب النحاس باشا » - قرر مجلس الوزراء

بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٤٢ ترقية الى الدرجة الرابعة بأول مربوطها ٤٢٠ جنيها ومنحه فوق ذلك مرتبا اضافيا قدره ١٢٠ جنيها في السنة - مع أنه رقى الى الخامسة

— ٢٣٢ مكرر ١١ —

في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤١ وكان مرتبه فيها ٢٣٦ جنيتها بستويا - وحضرته يشغل وظيفة مدير مكتب وزير الداخلية ... ومن طريق ما يذكر في هذا الصدد أن الأستاذ إبراهيم فرج منح ترقية الاستثنائية الشاذة بحجة انه يشغل وظيفة مدير مكتب وزير الداخلية فوق وظيفة مدير المستخدمين والآل وقد عين الأستاذ على راجح مديراً لهذا المكتب فما قول النحاس باشا في ذلك ، وهل من مبرر جديد؟.

٢٦ - الأستاذ عبدالرازق راجح افندى « شقيق السابق » - عين بقرار استثنائي من مجلس الوزراء بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٢

٢٧ - الأستاذ محمود مختار مدكور - « نسيب آل الوكيل » - منح الدرجة الخامسة وأربع علاوات استثنائية في ديوان المحاسبه

٢٨ - محمد بك محمود مدكور (نسيب آل الوكيل) نقل من القضايا الى وظيفة مدير مكتب وزير المالية ورتب إلى الدرجة الثانية بصفة استثنائية .

٢٩ - الشيخ سيد زهران (نسيب النحاس باشا) - كان مرتبه ٢١ جنياً في الشهر فنقل مديراً للساجد بوزارة الأوقاف وقفز مرتبة الى خمس جنيتها شهرياً في الدرجة الثالثة .

٣٠ - زكى افندى زهران (زوج بنت شقيقه النحاس باشا) نقل من البوليس الى حرس البرلمان ومنح رتبة اليوزباشى متخبطاً الكثيرين من مستحقها ، ثم قفز أخيراً الى رتبة صاغ ...

٣١ - محمد حلى شعير افندى (ابن خال حرم النحاس باشا) - رقى الى رتبة اليوزباشى في غير دوره ومنح آخر مربوط الرتبة ... وانتدب لحراسة رئيس الوزراء مع انشاء قسم بوليس سياسى بالرئاسة خصيصاً لحضرته ومن معه ...

٣٢ - صالح حافظ فكرى افندى « نسيب النحاس باشا » - اعتبرت أقدميته من سنة ١٩٣٦ ، لترقيته الى السادسة ...

- ٣٣ - احمد محمد الحفناوى بك ، زوج أخت محمد شعير بك قريب حرم النحاس باشا ، منح آخر مربوط الاولى ١٠٨٠ جنيه وكان مرتبه ٩٨٤ جنيه .
- ٣٤ - الاستاذ محمد ابو الفتح ، زوج كريمه عبد العزيز بك النحاس ، ، منح الخامسة استثنائيا كما سبقت الاشارة
- ٣٥ - القائمقام محمود حسن راشد بك ، النسيب الجديد لآل الوكيل ، وهو صاحب حكاية الاستيداع ، فلاستجاء ، فلاسترجاع !...
- ٣٦ - الاستاذ صالح حسين ، نسيب آل الوكيل ، - وكيل نيابة وقد رقى من مرتب عشرين جنيه ونصف الى ٣٥ جنيه فى الشهر ... وانتدب للقسم الخاص بمراجعة الأحكام العسكرية بمكتب الحاكم العسكرى .
- ٣٧ - حسين النحاس - كان كاتب سرى يومية ٧ قروش وعين فى سكرتيرية مجلس النواب بمرتب ١٠ جنيه شهريا
- ٣٨ - مصطفى افندى رياض عثمان ، نسيب النحاس باشا ، - كان فى التجارة ونقل الى الزراعة فى الدرجة الرابعة ولم يمض شهر حتى أوجدوا له وظيفة فى بغداد ... وهى وظيفة ملحق زراعى لتصرف المنتجات الزراعية فى الدول الشرقية ومنح الدرجة الثالثة !...
- ٣٩ - محمد افندى عبد المنعم عماره ، نسيب آل شعير والوكيل ، - منح السادسة وأربع علاوات بصفة استثنائية فى ديوان المحاسبة
- ٤٠ - متولى افندى قناوى ، نسيب النحاس باشا ، أعيد الى الخدمة بمرتب ٣٠ جنيه شهريا وهو لا يحمل مؤهلات - وكان لى قريب بمثل مرتبه وفصل معه فى سنة ١٩٣٨ فلم أوافق على اعادته ، لأن فى اعادته - وهو معين على اعتماد مؤقت - استثناء لا مبرر له إلا المحسوية... وقيل أن مرتبه رفع إلى أربعين جنيها
- يا صاحب الجلالة :
- هؤلاء أربعون قريبا ونسيا - وهم الذين أمكننى الوقوف على استثناءاتهم

دون غيرهم - وهم أقرباء وأنساب وجل واحد ، واغدت عليهم الاستثناءات في سنة واحدة وتجمعهم كلهم صلة واحدة هي القربى من النحاس باشا وأنسابه ... فاهو معنى ذلك ؟ أليس المعنى الظاهر السافر أن الحكومة قد أصبحت ضيعه لرئيس الوزراء وأهله يقتسمون خيراتها وثمراتها دون غيرهم من الموظفين المستحقين ؟ وهل هذه الاستثناءات التي لم يسبق لها مثيل في الكم وفي النوع والتي لم ينظر فيها الى الكفاية والجدارة - لأن أغلب أصحابها لا يستحقون حتى الترقية العادية بل وليست لهم حتى تلك الصبغة الوفدية التي طالما تعلل بها النحاس باشا في غير علة - هل هذه مجرد استثناءات يصح أن يطلق عليها هذا النعت المتواضع ... وهل اعتراف أموال الدولة في غير تورع ولا حساب واغداقها على كل من يمت إلى رئيس الوزارة بصلة القرابة أو النسب يعتبر من الأمانة في شيء من قبل حاكم عهدت إليه أموال الدولة أمانة مسئولة يوزعها على الناس بالقسطاس ... فكيف يكون الأمر وقد قطع على نفسه عهداً خاصاً الى جانب العهد العام الذي يفرض على كل حاكم ، أن يرعى وجه ربه ذي الجلال في معاملة الموظفين وغير الموظفين بالإنصاف والمساواة من غير ما محسوية أو ميل أو مراعاة للوجوه أو استغلال ... وهل مثل هذه المحسويات الظالمة الآثمة منه وعن وزرائه يصح أن تبقى قائمة في أية حكومة نظامية ، بل وهل يمكن الاطمئنان الى بقاء النظام الحكومي نفسه اذا ما بقيت ؟ ...

ولم تقتصر المحسوية الصارخة على الأقرباء والأنساب ، بل هناك أصدقاء ، والأصدقاء أصدقاء ، وفيما يلي بعض المحسويات التي وقفنا عليها - وهي الخاصة بالنحاس باشا - ويلها محسويات حضرات الوزراء الزملاء ...
محسوبو النحاس باشا :

أما محسوبوه من الموظفين فتذكر منهم على سبيل التمثيل حضرات الآتيه أسماؤهم ، مضافين الى الأربعين السابقين من الأقرباء والأنساب :-

— ٢٣٢ مكرر ١٤ —

٤١ - الدكتور احمد فريد الرفاعي - لم يكتف بترقيته من الدرجة الاولى بمرتبة ١٠٢٠ الى درجة وزير مفوض بمرتبة ١٥٠٠ جنيه، بل منح معاشا استثنائيا فوق منحه نقدية مقدارها ٢٠٠٠ جنيه - هذا فضلا عن تعيين ابنه نور الدين افندى خيراً لاسلكيا في الاوقاف (!) بالدرجة الخامسة، وكانت مؤهلاته لهذه الوظيفة الفنية في وزارة غير فنية انه كان قبل تعيينه تاجراً في آلات الراديو وقد سبقت الاشارة الى ظروف هذا الاستثناء الصارخ، المزدوج ..

٤٢ - الاستاذ عبد السلام احمد عثمان (شقيق محمد صلاح الدين بك) وقد أشرنا الى حالته من قبل فقد ارتفع مرتبه في حوالى شهرين من ٤٩٢ جنيه الى ٨٣٤ جنيه فى الدرجة الثانية، ثم لم تمض أيام حتى عين فى الدرجة الاولى مديراً لمراقبة البلدية ولا ندرى كم يبلغ مرتبه فيها الآن ولعله أخذ أول مربوطها ١٠٢٠ جنيه فيكون مرتبه قد زاد أكثر من ٥٠٠ جنيه فى بضعة شهور - وحضرته مهندس اكتشفت له مؤهلات حساية نادرة ...

٤٣ - الاستاذ ابراهيم فرج مسيحه - رقى من الرابعة الى الاولى بمرتبة ١٠٢٠ جنيه زيادة ٤٢ جنيتها شهرياً فى مرتبه ... وهو أحد الثلاثة الذين قدمت بمناسبة اقتراح ترقيتهم مذكرة اللجنة المالية بمنع الاستثناءات

٤٤ - الاستاذ محمد القباني - عين مديراً للطبوعات ورقياً عاماً على الصحف - وهو ازيفب الثالث أو الرابع لست أدري - ورقى استثنائياً الى الدرجة الثالثة وكان حضرته يعطى دروساً خصوصية لبعض أبناء شقيقة النحاس باشا

٤٥ - الاستاذ احمد لطفي - نقل من القضاء الى الداخلية ورقى الى الدرجة الاولى مع منحه ٩٠٠ جنيه رغم رأى أغلبية اللجنة المالية بمنحه علاوتين فقط ... وكان قد حصل على الدرجة الثانية فى يناير سنة ١٩٤٠ بمأهيه ٧٢٠ جنيه فقرر له مجلس الوزراء الحالى فى ٧ يونيو سنة ١٩٤٢ هذا الاستثناء الكبير

٤٦ - الشيخ محمد البنا - رقى فضيلته من الدرجة الثالثة الى الاولى ورفع مرتبه

من ٧١٤ جنيه الى ٩٠٠ جنيه .

٤٧ - الاستاذ محمد كامل البنا - نال الدرجة الرابعة في ٨ مارس سنة ١٩٤٢ فرقى في ٢٢ سبتمبر من نفس السنة ترقية استثنائية الى الدرجة الثالثة وجعل مرتبه ٥٢ جنيه ونصف في الشهر ، وكانت اللجنة المالية رأت أن تكون الماهية ٥٥ جنيه فلم يأخذ مجلس الوزراء برأيها .

٤٨ - عبد الوهاب افندى عبد الفتاح البنا - رقى إلى الدرجة السادسة في ٢٢ سبتمبر سنة ٤٢ مع أنه كان في السابعة من ١٢ يوليو سنة ٤٢ ، أى أنه قضى في الدرجة حوالى شهرين فقط .

٤٩ - اسحق افندى حلى : تقرر له الدرجة الثالثة بماهية ٥٥ جنيه ، وليس لدى حضرته شهادات إلا أن المذكرة التي رفعتها وزارة المعارف الى مجلس الوزراء أشارت الى أنه سبج المانش في عام ١٩٢٧ ، واقتنع المجلس بهذا الوضع الطريف .
٥٠ - الصاغ سعيد حلى افندى : شقيق اسحق افندى حلى - رقى استثنائياً الى رتبة صاغ بقرار من مجلس الوزراء .

٥١ - الاستاذ ابراهيم عز الدين (شقيق آخر لمحمد صلاح الدين بك) - رقى الى الخامسة في ٢٤ مارس سنة ٩٤٢ ، ثم رقى ترقية استثنائية بقرار في ٢٢ سبتمبر سنة ٤٢ الى الدرجة الرابعة وجعل مرتبه فيها أربعين جنيها ، وكانت اللجنة المالية قد رأت جعل الماهية ٣٥ جنيها فلم يأخذ مجلس الوزراء برأيها - وهكذا قفز مرتبه من ٢٠ الى ٤٠ جنيه في بضعة شهور .

٥٢ - الاستاذ هيكل (شقيق حرم محمد صلاح الدين بك) - منح الدرجة الرابعة وأربع علاوات استثنائية في ديوان المحاسبة .

٥٣ - محمد البسطويسى الطنابجى (محسوب من سمود) - عين بمجلس النواب بمرتبة شهرى ٢٠ جنيه وليست لديه مؤهلات .

محسوبيات مشروع البر

٥٤ - الاستاذ جورج دوماني (امين صندوق مشروع البر) - أشرنا من قبل الى معاملته الاستثنائية الحارقة للاستثناء نفسه ، بحيث تضاعف معاشه وقبض منحة بضعة آلاف من الجنيهات واستمر في عمله بعقد !

٥٥ - الاستاذ عبد المقصود حمزه مراجع حسابات مشروع البر) - رقي من الدرجة الخامسة الى الثالثة بقرار من مجلس الوزراء في ١٩ سبتمبر سنة ٤٢ ، فارتفع مرتبه من ٢٩ جنيها الى ٤٥ جنيها في الشهر ، ثم نقل الى ديوان المحاسبة وانتدب للعمل في الحراسة مقابل مكافأة تبلغ حوالى نصف مرتبه ، وكذلك صرح له بمراقبة حسابات هيئات خارجية وفتح مكتب محاسبة خاص .
والحق أنه برهن على كفاية استثنائية في مراجعة حسابات مشروع البر ، ولمثله شرع الاستثناء فوق الاستثناء ...

٥٦ - محمد افندى عصر - محسوب دوماني بك ومساعدته وقد منح الدرجة الخامسة وعلاوات استثنائية في ديوان المحاسبة .

محسوبة الخدمات الخاصة

٥٧ - الدكتور محمد نصر - سبقت الاشارة اليه

٥٨ - الدكتور محمد بك محفوظ وقد سبقت الاشارة اليه فقد رقي من الثالثة

الى درجة مدير عام ...

٥٩ - الدكتور ابراهيم صبرى

٦٠ - الدكتور احمد العجاتى

وسنذكر فيما بعد أسماء الأطباء الآخرين وسيصلنى البيان الدقيق باستثنائاتهم

بعد يوم أو اثنين

٦١ - السيد احمد صبرى افندى . وحضرته المهندس الذى أشرف على أعمال

المباني والتأثيث فى منزله الخاص بمصر الجديدة ، وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ

— ٢٣٢ مكرر ١٧ —

٢٢ سبتمبر سنة ١٣٤٢ اعتباراً في الدرجة الرابعة من ١٦ أكتوبر سنة ١٣٤٨ ومنحه أول مربوطاً تمهيداً لترقيته الى الثالثة .

(٦٢) الاستاذ حسين محرم فهم وهو نجل الشيخ المحترم الاستاذ محرم فهم المحامى الشرعى - وكان حضرته من بين المحامين الذين خدموا النحاس باشا في قضايا تنزله على الأوقاف - وقد عين نجله بوزارة الداخلية في الدرجة الخامسة بأول مربوطاً بمرتبة ٣٠٠ جنيه في السنة بينما ينص الكادر على أن يكون في السادسة بمرتبة ١٤٤ جنيه

٦٣ - شفيق افندى دميان - قام بعملية اصلاح راديو الرئيس - فتمج علاوة استثنائية قدرها ٢٤ جنيه في العام ...

٦٤ - الاميرال حسن لطفى قبضايه - ياور الرئيس سابقاً - منح معاشاً استثنائياً يزيد ١١ جنيه و ٤٠٠ مليم عن معاشه القانونى

٦٥ - الدكتور عمر خيرت - قام بعملية تحليل دم ل أحد الانساب الاعزاء فرقى من الدرجة الخامسة الى الثالثة وعين أستاذاً مساعداً في جامعة فاروق، ولم يسبق له ولا غيره من الدكاترة السابق ذكرهم أية خبرة بتدريس العلم، وان تكن له خبرة بتحليل الدم ...

٦٦ - الدكتور محمود فرغلى - طبيب اسنان النحاس باشا في الاسكندرية، كان في الدرجة الخامسة فرقى الى الثالثة مباشرة وعين أستاذاً مساعداً لقسم جراحة الاسنان بجامعة فاروق الاول - وليس في الجامعة حتى الآن قسم لجراحة الاسنان بل ولن يتم اعداده الا بعد الحرب ! ..

٦٧ - حسن عثمان - مراسلة في خدمة النحاس باشا - رقى الى كونستابل فملازماً ثانياً ! ... ولعلها الحالة الوحيدة في بابها ، الفريدة بين اترابها أن يتحول المراسلة الخادم الى ضابط ! ...

٦٨ - حلى افندى توفيق (من حرس النحاس باشا) رقى من ملازم الى يوز باشى

في بضعة شهور .

— ٢٣٢ مكر ١٨٨ —

محسوية لجنة السيدات

- ٦٩ - محمد افندى صلاح الدين (نجل حضرة رئيسة اللجنة) رقى الى الرابعه ولم تمض عليه المدة المقررة
- ٧٠ - اللواء حسن حمزة باشا (زوج سكرتيرة اللجنة) وقد كان متقاعداً من قبل فتمنح رتبة اللواء ورتب له معاشها .
- ٧١ - جاك افندى ميلاد (زوج احدى السيدات باللجنة) كان بالدرجة السادسة فوثب الى الرابعه !!

محسوية الانصار

- ٧٢ - الدكتور عبد المجيد رمزى (شقيق النائب المحترم اسماعيل رمزى باشا) رقى الى الدرجة الاولى بأول مربوطها مع انه فى الدرجة الثانية من أول يناير ١٩٤١ وهو يشغل وظيفة مدير عام كمفتش صحة مصر .
- ٧٣ - الدكتور رياض محمود بك - اعتبر فى الدرجة الاولى من ٢٧ أبريل ١٩٣٨
- ٧٤ - الدكتور سيد عبد الواحد - جعلت أقدميته فى الدرجة الثانية من أول يناير سنة ١٩٤٠
- ٧٥ - الاستاذ داود فوده - منح الدرجة السادسة بمرتب ١٨ جنيه أول تعيين
- ٧٦ - الاستاذ احمد عبد النبى - رقى الى الدرجة الخامسة بصفه استثنائية بوزارة التوين
- ٧٧ - محمود ابراهيم النمرسى بك - ترقيته الى مدير عام (ب) واحالته على المعاش مع منحه الفرق بين الماهيه والمعاش عن سنتين
- ٧٨ - الاستاذ كمال الدين حافظ عوض - رقى الى الدرجة الخامسة بصفه استثنائية ومنح أربع علاوات فى ديوان المحاسبة
- ٨٩ - الاستاذ احمد نديم (نجل اللواء نديم باشا وقريب سعادة حفى الطرزى باشا) رقى الى الرابعة بصفه استثنائية مع أربع علاوات فى ديوان المحاسبة
- ٨٠ - الاستاذ احمد اسماعيل (صهر النائب المحترم احمد أبو الفتوح بك) عين

— ٢٣٢ مكرر ١٩ —

بسكرتارية مجلس النواب بمرتبة شهرى ١٨ جنيها بالدرجة الخامسة ثم نقل الى مكتب الحاكم العسكرى ومنح مرتبة فقط وقدره ٣٥ جنيها

٨١ - الاستاذ احمد زكى حسن (شقيق النائب المحترم كامل حسن الاسيوطى)

عين فى سكرتارية مجلس النواب بمرتبة شهرى قدره ٢٥ جنيها وهو يحمل الشهادة الابتدائية

٨٢ - سامى حنا وهبه افندى (قريب النائب المحترم الاستاذ كامل يوسف

صالح وكيل نقابة العهد) وقد عين فى سكرتارية مجلس النواب بمرتبة شهرى قدره ١٥ جنيها

٨٣ - الدكتور على سرى (نسيب سعادة حفى الطرزى باشا) جعلت أقدميته

فى الدرجة الخامسة من تاريخ عودته من البعثة وتثيته بصفة استثنائية تمهيدا لترقيته الى الدرجة الرابعة ، ورقى فعلا لها وأخذ متوسط مربوطها ...

٨٤ - الدكتور احمد حسين (نجل الشيخ المحترم على باشا حسين وزير

الاوقاف السابق) رقى الى الدرجة الثانية ورفع مرتبه من ٤٥ الى ٦٠ جنيها وكانت اللجنة المالية قد رأت جعل الماهية ٥٣ جنيها فقط

٨٥ - الدكتور محمد سعد الانصارى (قريب النائب المحترم الاستاذ سعد

الانصارى) جعلت أقدميته بصفة استثنائية فى الخامسة من ١٠ اكتوبر سنة ٩٣٨ تمهيدا لمنحه الرابعه

٨٦ - الاستاذ ابراهيم الغطرى (ابن أخت الشيخ المحترم الاستاذ محمود

بسيونى) جعلت أقدميته فى الرابعة من ١٣ يوليو سنة ١٩٤٠ بصفة استثنائية

٨٧ - الاستاذ ابراهيم بسيونى (نجل الاستاذ محمود بسيونى) رقى بصفة استثنائية

سكرتيراً ثالثاً بوزارة الخارجية فى ظروف سبقت الإشارة إليها .

٨٨ - سليم افندى رشيد (محسوب منسوب) منح "سادسة وأربع علاوات

استثنائية فى ديوان المحاسبه

٨٩ - حسين فهمى حسين (محسوب منسوب) منح السادسة وأربع علاوات استثنائية في ديوان المحاسبة

٩٠ - الدكتور عبد الهادى خليل (محسوب منسوب) رقى من السادسة الى الخامسة الى الرابعة في جامعة قواد الاول فارتفع مرتبه ٣٥ جنيتها وثبة واحدة

٩١ - نور الدين فريد الرفاعى افندى - عين خيراً لاسلكيا في الدرجة الخامسة بوزارة الاوقاف وقد سبقت الاشارة اليه دون ادخاله في الاحصائية

٩٢ - بهى الدين محمود الجمال (ابن نائب دمياط) وقد منح بصفه استثنائية الدرجة الخامسة وأربع علاوات في ديوان المحاسبة ، وهو مهندس فاصبح محاسباً .

٩٣ - مصطفى افندى رشدى - نقل من وزارة الاشغال الى الزراعة حيث أنشئ له قسم جديد بمقتضى أمر ادارى رقم ١٧٢ فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٢ أسمى « قسم الهندسة » وأسندت رياسته اليه في الدرجة الرابعة ...

محسوية السفاهه

٩٤ - عباس افندى حافظ - هو الكاتب السفيه انذى يكتب في جريدة المصرى تحت امضاء (ع) ويهاجم باسم الوزارة الحاضرة معارضيهما الشرفاء - وهو في الوقت نفسه موظف كان في الدرجة الخامسة فرقى الى الرابعة فى ٨ مارس سنة ١٩٤٢ بماهية ٣٣ جننيه ونصف فقرّر مجلس الوزراء فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ترقية استثنائية الى الدرجة الثالثة بأول مربوطها ، أى بمرتب ٤٥ جننيا ، وذلك « تقديرأ لما قام به من خدمات » على حد تعبير وزارة الداخلية فى مذكرتها الى مجلس الوزراء ... وقد يكون غريباً أن يسمح لموظف بالاشتغال بالسياسة علانية وفى وضخ النهار ، ولكن الأغرب منه أن تسخره حكومة تحترم نفسها لىكى يشتغل بالسياسة القذرة السبابة عند خصومها « لكرماء على أنفسهم » ، وعلى مثل هذا « كاتب بوجه خاص ولهذا الكاتب أبناء وأقرباء اختصوا بالخطوة فى هذا العهد وأختير أحدهم سكرتيراً خاصاً لمعالى وزير المعارف احمد نجيب الهلالي باشا .

— ٢٣٢ مكرر ٢١ —

وهناك كتاب آخرون من بين موظفي هذا العهد سخرُوا أنفُسَ الاعراض ،
وتحقيق ما ينطوي عليه هذا التهش من سامي الأغراض ! ...
محسوية المحسويين

٩٥ - الدكتور خلف حنا (عدیل الاستاذ ابراهيم فرج) كان قد خرج من
الحكومة اثر فضيحة شخصية وصل صداها الى البوليس ولكنه أعيد الى الخدمة
في هذا العهد وعين طبيباً أول لإحدى المستشفيات الحكومية ! ... فاذا بصفحة
السوداء قد أصبحت بيضاء من غير سوء ... ومن طريف ما يذكر هنا ان ملف
خدمته الذي كان يتضمن أوراقا تشير الى أسباب خروجه من الخدمة أعيد من
حيث أتى خالياً من تلك الأوراق ، وكان ذلك ولأريب من باب الرحمة والإشفاق
حتى تكون أوراق ملفه كصفحة ماضيه بيضاء من غير سوء ! ...

٩٦ - ثابت رزق الله افندى (زوج اخت الاستاذ ابراهيم فرج) منح الدرجة
الخامسة وأربع علاوات استثنائية بدبوان المحاسبه ، وحضرته مهندس ومحاسباً معاً
٩٧ - الياس افندى رزق الله (زوج أخت أخرى للأستاذ ابراهيم فرج) رقى للدرجة
السادسة في وزارة الداخلية متخطياً الكثيرين ، ولو أنه يمتاز عليهم لكونه
يحمل الشهادة الابتدائية

٩٨ - الدكتور عبد الملك رزق الله (عدیل الاستاذ ابراهيم فرج) رقى الى
الخامسة متخطياً أقرانه وارتقى من حكيم الى حكيمباشى ...

٩٩ - فؤاد افندى رزق الله (شقيق السابقين) نجح في ملحق الحقوق وعين
في اليوم التالي معاوناً للإدارة ، متخطياً عشرات المتخرجين

١٠٠ - سليمان افندى بطرس (عدیل آخر للأستاذ ابراهيم فرج) كان مدرساً
بميت غمر في الدرجة السادسة فنقل الى الديوان العام بالمعارف ، ثم الى التموين
في الدرجة الخامسة ...

هؤلاء يامولاي ستون من المحسويين ، مضافون الى الأقرباء والانساب وقد

حصرنا منهم أربعين - فيكون مجموع الاقرباء والمقرين للنحاس باشا مائة من الموظفين، وهو رقم لا يدل على حقيقة الواقع، ولو أنه يكفي من باب التمثيل على فضايح المحسوية وما تنطوي عليه من أسباب ودوافع.

واذا كان من الطبيعي أن يختص رفعة رئيس الحكومة بتصيب الاسد فمن الطبيعي أيضا أن يختص الوزراء بتصيبهم في المحسويات مع الاحتفاظ بالنسبة في العدد... وفيما يلي بعض ما وقفنا عليه من محسويات بعض حضرات الوزراء محسويات عثمان محرم باشا

١٠١ - الاستاذ عادل يونس (شقيق حرم معاليه) كان وكيلًا للنياحة الاهليه بمرتبة عشرين جنديًا ونصف شهريًا فرقة واحدة الى وكيل ذابحة مختلط بمرتبة ٣٥ جنديًا في الشهر

١٠٢ - احمد نبيه يونس افندي (نسيب معاليه) منح الدرجة السادسة وأربع علاوات استثنائية في ديوان المحاسبة

١٠٣ - الاستاذ احمد ممتاز (زوج كريمة معاليه) عين وكيلًا للنياحة في الدرجة الثالثة في الحركة القضائية الاخيرة، ثم عين بعد ذلك بقرار خاص وكيلًا للنياحة في الدرجة الثانية متخطيا الكثيرين من أقرانه

١٠٤ - الاستاذ ابراهيم ممتاز (شقيق السابق) منح أول مربوط الدرجة الرابعة بصفة استثنائية في وزارة المعارف، بقرار من مجلس الوزراء في ١٧ أكتوبر ١٩٤٢

١٠٥ - محمد افندي عثمان محرم (نجل معاليه) وله قصة... فقد سمح له بدخول مدرسة مسطرد العسكرية رغم انه لم يحز دبلوم كلية الهندسة الملكية أو مايعادله... وكان قد سمح له من قبل بدخول الكلية الحربية مع التجاوز عن ضعف نظره... وقد عين بعد تخرجه من كلية مسطرد ملازمًا أول...

ورغم هذه الوقائع المتسلسلة الثابتة في الاوراق الرسمية اجترأ معالي والده أن يقف في البرلمان مكذباً حضرة النائب المحترم الاستاذ محمد عبدالرحمن نصير الذي

٢٣٢ - مكرور ٢٣٣، -

شاء له سوء الحظ أن يذكر في خلال مناقشة الاستجواب الخاص بسياسة الوزارة
إزاء الجيش المصرى ان ابن أحد الوزراء أو قريباً له التحق بالكلية الحربية وهو
يلبس « نظارة » ، فلما نوقش في ذلك صرح بأن الوزير المعنى بالذات هو معالى
عثمان محرم باشا ، فوقف معاليه غاضباً غضبة مضرية متحدياً حضرة النائب أن
يذكر اسم الطالب ومنكراً ان له أبناء أو قريباً التحق بالكلية الحربية !... وقد وفق
حضرة النائب الى الحصول على صورة فوتوغرافية لابن عثمان باشا محرم وهو
يلبس نظارة على عينيه ، كما حصل على عدد من الفازيته العسكرية أثبت فيه اسم
« محمد محرم » ضمن طلبة الكلية الحربية !... وحاول حضرة في جلسة ثالثة أن
يقدم هذه الادلة الرسمية الناطقة بصدقه وكذب الوزير ، ولكن رئيس مجلس
النواب الحريص جداً على كرامة النواب منع حضرة النائب المحترم من التآكراسته
فأمر بعدم اثبات أقواله فى المضبطه أو نشرها فى الصحف ، حرصاً على مصلحة
الوزارة التى يحرص سعادته أشد الحرص عليها .

١٠٦ - احمد افندى شيجه (محسوب معاليه) نقل من تفتيش الرى الى تفتيش
مبانى وجه بحرى ورقى الى الدرجة الرابعة بصفة استثنائية وهو ينتمى الى
دائرة معاليه الانتخابيه ...

وهناك أنرباء ومحسوبون غيره لم تقف على مدى الاستثناء الذى أفادوا منه .

محسوبو حمدى سيف النصر باشا

١٠٧ - على افندى حمدى سيف النصر (نجل الوزير) مدير المستخدمين بوزارة
الدفاع - وقد رقى الى الدرجة الثالثة فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٠ وغير حائز لشهادة عليا

١٠٨ - فؤاد افندى حمدى سيف النصر (نجل الوزير) وقد سبقت الإشارة
الى ترقيته من ملازم فى الجيش الى آخر مر بوط الدرجة الرابعة فى ديوان المحاسبة
بمرتبة ٤٥ جنبها ...

١٠٩ - الدكتور محمود حمدى سيف النصر (نجل الوزير) منح الدرجة الثالثة

— ٢٣٢ مكرر ٢٤ —

بصفة استثنائية ، وحضرته وكيل مستشفى الدمرداش

(١١٠) محمود بك عبد الرحمن « زوج كريمة معاليه » - رقى الى الثانية في ٢٠ ابريل سنة ٤٢ ثم رقى بصفة استثنائية الى الدرجة الاولى في ٢٥ اغسطس سنة ٤٢ وعين مديراً

(١١١) الاستاذ كمال عبد النبي « زوج كريمة معاليه » رقى الى الدرجة الثالثة بصفة استثنائية وعين وكيلاً لمحافظة الاسكندرية ، وقد رفع مع مرتبه بدل الاستقبال من ٩٦ جنبا الى ١٤٤ جنيه

(١١٢) مصطفى افندي فهمي السيد « ابن خالة حمدي باشا » - رقى الى السابعة في سنة ٤٠ وفي السنة الحالية اعتبرت أقدميته في السابعة من سنة ٣٦ ثم رقى الى السادسة بوزارة المواصلات .

(١١٣) محمد افندي فهمي المغربي « زوج ابنة أخ الوزير » - رقى في أول عهد الوزارة الحاضرة الى الرابعة ثم رقى بصفة استثنائية الى الثالثة بقرار من مجلس الوزراء في ١٩ يوليو سنة ٤٢ .

(١١٤) محمد افندي كامل الحديدي - كان ضابطاً في البوليس وفصل لأسباب خلقية فأعاده حمدي باشا في وزارة الدفاع وقرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ٤٢ ترقيته الى الدرجة الرابعة بصفة استثنائية .
محسويات صبرى أبو علم باشا :

وهي محسويات خطيرة لأنها تناولت رجال العدل ، وكانت حركته القضائية الأخيرة التي طبل وزمر لها مليئة بالمحسويات الفاضحة ، فهذا قريب أو محسوب على وزير وذاك قريب لنائب أو شيخ ، وذلك محام غير معروف وكان محل تهم تأديبية طوح به الى مركز قضائي تطويحاً ، وحسبنا أن نذكر هنا أمثلة على أقرباء الوزير نفسه : -

(١١٥) الاستاذ علي أبو علم « شقيق الوزير » - عين في بدء عهد الوزارة

رئيسا للنيابة المختلطة ، وتبين بعدئذ ان هذا التعيين انما هو وسيلة للوثوب الى منصب عال في المحاكم الأهلية ، فزقي في الحركة القضائية الأخيرة الى رئيس محكمة المنصورة الأهلية ... أى انه اجتاز في بضعة شهور مرحلة من وكيل نيابة الى رئيس محكمة يجتازها غيره في عدة سنين ... ولا يزال زملاؤه قضاة من الدرجة الثانية بينما هو لم يجلس مرة كقاض ... ولكن عدل وزير العدل قضى بأن يكون أخوه رئيسا للقضاة جميعا في محكمة المنصورة - ومن ادرانا ما يأتى به الغد !!

١١٦ - الأستاذ توفيق أبو علم (ابن أخيه وزوج كريمته) نقل من وزارة الحقانية الى وزارة الأوقاف للتعايل على ترقية ورقى فعلا الى الدرجة الرابعة استثنائيا ١١٧ - الأستاذ حسن أبو علم (ابن عم الوزير) رقى أخيراً الى رئيس نيابة في المختلط : الحركة التى عنى وزير العدل باصدارها فى سرعة مشهودة ، محودة ... ١١٨ - الدكتور محمد محمود خليل أبو علم - أعتبرت أقدميته للدرجة الخامسة من سنة ١٩٣٧ ليتسنى منحه الدرجة الرابعة ، كما أنه ثبت بصفة استثنائية .

١١٩ - الأستاذ وجدى على علوى (شقيق حرم معاليه) منح فى ديوان المحاسبة الدرجة السادسة وأربع علاوات استثنائية وحضرته لم يشتغل يوماً بأعمال المحاسبة ، ولكنه نسيب حسيب ...

١٢٠ - الأستاذ محمد خليل الدجوى (قريب معاليه) كان محاميا بقلم القضايا بمرتب شهرى ١٦ جنيه ونصف فعين وكيلا للنيابة درجة ثانية بمرتب ٢٥ جنيها وعرض الوزير تعيينه على انه فى دوره فى حين انه تخطى الكثيرين من أقرانه ١٢١ - الأستاذ صالح منصور ، كان محاميا فى مكتبه فعين فى بدء الوزارة وكيلا للنيابة ، ولكن تبين بعدئذ ان هذا التعيين توطئة لترقية استثنائية ، وقد رقى فعلا الى الدرجة الخامسة وعين مدرسا بكلية الحقوق بجامعة فاروق ، فارتفع مرتبه فى بضعة شهور من ١٧ الى ٢٥ جنيها

١٢٢ - الأستاذ عبد المجيد الزناتى ، كان محاميا فعين وكيلا للنيابة لأنه شقيق

— ٢٣٢ مكرر ٢٦ —

العمدة الذي كان وسيطاً لوزير العدل في صفقة أطيان ، سيأتي الكلام عن فضيحتها فيما بعد
محسوبيات نجيب الهلالي باشا

١٢٣ - الأستاذ أحمد نجيب الهلالي المحامي ، هو أول محسوب لـ أحمد نجيب الهلالي باشا الوزير . . . ذلك أن معاليه أبي إلا أن يبدأ بنفسه في تطبيق قواعد المحسوبة ، عملاً بالحديث للشريف « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ، . . . ومن ثم احتفظ بمكانه في المحاماة وظل يباشر قضاياها حتى الآن ، فتراه في الصباح وزيراً يتجه بسيارته الحكومية الى وزارة المعارف ، وفي المساء محامياً يتجه بسيارته الخصوصية الى مكتبه بشارع قصر النيل . . . وهناك يباشر قضاياها ، ويكتب مذكراته ، ويقابل موكله والمحامين المترافعين في قضاياها ، ثم يقفل راجعاً بسيارته الخاصة حتى لا يرى المتطفلون من المارة ، محامياً يستقل سيارة الوزارة ! ! . . . وما من من حاجة الى القول ان هذه المحسوبة الذاتية المبكرة تتنافى مع نزاهة الوزارة ونزاهة المحاماة معاً . . .

١٢٤ - محمود غزالي بك « نسيب معاليه وموكله في قضيته ، رقى الى درجة مدير عام (ا) وقرر له مجلس الوزراء مرتبها الثابت ١٣٠٠ جنيه سنوياً — وظروف هذا التعيين تتفق مع ظروف تعيين عبد العزيز بك النحاس وقد أشير اليها من قبل
١٢٥ - الأستاذ عبد الهادي شاكر غزالي « نسيب معاليه ، رقى الى الثالثة بصفة استثنائية مع انه رقى الى الرابعة في يناير سنة ١٩٤١ ، ورفع مرتبه السنوي من ٤٤٠ الى ٥٤٠ جنيهاً

١٢٦ - الأستاذ اسماعيل شاكر غزالي « نسيب معاليه » رقى الى الدرجة الثالثة بصفة استثنائية وعين وكيلًا للإدارة الاهلية بوزارة العدل .

١٢٧ - الأستاذ حسين خشب « نسيب معاليه » عين في الدرجة الثالثة منذ ثلاثة شهور فرقى في ديوان المحاسبة الى الدرجة الخامسة مع أربع علاوات استثنائية
١٢٨ - الأستاذ حامد زكي ، كان في الدرجة الثالثة في فبراير سنة ١٩٤٢ ، ثم رقى

— ٢٣٢ • مكرر ٢٧ —

الى الاولى بمتوسط مربوطها في اول نوفمبر سنة ١٩٤٢ وعين عميداً لكلية الحقوق
ببغداد في ظروف سبقت الاشارة اليها

١٢٩ - الاستاذ زكي عبد المتعال ، رقي كزميله الى الدرجة الاولى وعين عميداً
لكلية الحقوق بجامعة فاروق من طريق القرعة كما أشرنا سابقاً

١٣٠ - الاستاذ عبد العال زيدان ، رقي الى الدرجة الثالثة في ديوان المحاسبة
مع علاوات استثنائية ...

محسوبيات عبد الفتاح الطويل باشا

١٣١ - زكي افندي الطويل « شقيق الوزير ، كان حضرة مهندساً معارياً
بالاوقاف وكانت ماهيته سنة ١٩٤١ أربعين جنياً و ٥٠٠ مليم شهرياً ثم رقي في عهد
الوزارة الحالية في ٢٥ عاير سنة ١٩٤٢ الى مرتب ٤٨ جنيه ونصف بالاوقاف وفي
٧ يونيو أي بعد ١٢ يوم ، وافق مجلس الوزراء على ترقية الى الدرجة الثانية بأول
مربوطها وعين وكيلاً لمصلحة الطرق والكباري بمرتب ٦٠ جنيه في الشهر .

ولم تمض على هذه الترقية الاستثنائية بضعة شهور حتى عين حضرة مديراً لمصلحة
الطرق والكباري وهي وظيفته في الدرجة الاولى أي ان مرتبه ارتفع من أربعين
جنيه ونصف الى مائة جنيه في خلال بضعة شهور - وهو استثناء قد لا يبره الا أن
شقيق هذا الموظف هو وزير المواصلات نفسه !... أما ملف خدمة حضرة
فيسأل عنه معالي عبد الهادي الجندي بك ويرجع فيه الى اضاير مجالس التأديب ...
وأما مدير مصلحة الطرق السابق ، وهو الرجل الفنى في عمله ، فقد أجلى عن
وظيفته وألغيت وظائف كثيرة لكي يعين وكيل وزارة مساعد ويفسح المجال
لزكي افندي الطويل - شقيق عبد الفتاح باشا الطويل !!

١٣٢ ، الدكتور عبد السلام الطويل (شقيق آخر للوزير) - جعلت أقدميته
في الدرجة الخامسة من سنة ٢٧ مع تربيته بصفة استثنائية وذلك تمهيداً لمنحه
الدرجة الرابعة ... ثم عين حكيماً باشي مستشفي المحلة الكبرى ليحصل على مكافأة

٢٠ جنيتها شهريا من شركة مصر للغزل والنسيج كمكافأة لمعالجة العمال ، مع أنه طبيب متخصص لامراض النساء

(١٣٣) عبد الفتاح افندى العريف (عديل الطويل باشا) - نقل من مدرس بطنطا الثانوية الى مصلحة البريد ... ورقى من السادسة الى الرابعة مباشرة بعد أن احتسبت له أقدمية في الخامسة من سنة ٩٣٤ ...

(١٣٤) عبد السلام الزقم افندى (زوج كريمة شقيق الطويل باشا) كان مدرسا بالقبة الثانوية فنقل أيضا إلى مصلحة البريد .. مع ترقية الخامسة وطلبت له أخيراً الرابعة ليتساوى مع زميله المدرس الآخر ، لما بين أعمال التدريس والبريد من صلة وثيقة ...

(١٣٥) الدكتور محمد فطين (زوج كريمة الطويل باشا) وقد سبقت الإشارة إلى معاملته الاستثنائية في المرتب والمكافأة بعد عقد الزواج ، أو بسببه ...
محسويات عبد الهادى بك الجندى

(١٣٦) احسان افندى حافظ (نجل شقيقة الوزير) تخرج من كلية الزراعة سنة ٣٩ وعين خبيراً في وزارة العدل بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيتها في الدرجة السادسة ثم نقل الى الاوقاف ، فلما تولى خاله وزارة الاوقاف رقى الى الرابعة مباشرة ثم الى الثالثة ، حتى وصل مرتبه الى ٦٠ جنيتها شهريا ... (هذا فضلا عن مكافآت تمنح له كبذل قيادة وقرافة) وليس أروع وأبدع منها وثبه تلك التى تقفز بمرتب ١٢ جنيتها الى ٦٠ فى بضعة شهور!!

(١٣٧) جميل افندى حافظ (ابن اخت الوزير) ويحمل شهادة الفنون والصنائع كان رساما فى الدرجة السابعة بمرتب شهرى ١١ جنيتها فوثب به خاله الى الدرجة الرابعة مباشرة وزيد مرتبه الى ٣٠ جنيتها .

(١٣٨) عبد الله افندى حافظ « قريب الوزير ، كان فى الدرجة السادسة بمرتب ١٦ جنيتها ، فوثب به الوزير الوثاب الى الرابعة وبلغ مرتبه ٣٤ جنيتها شهريا .

(١٣٩) الدكتور ابراهيم ناجي « قريب ومحسوب الوزير » نقل من السكة الحديد الى القسم الطبي بوزارة الاوقاف وعين مديراً له ومنح الدرجة الثالثة استثنائية، وعين فوراً على أثر احالة الدكتور سالم هندأوى على المعاش (١٤٠) محمود افندى حازم الشيشني (مشمول بوصاية الوزير) رقى الى السابعة استثنائياً .

فؤاد سراج الدين باشاً ومحسوبياته

(١٤١) الاستاذ فؤاد عبد العزيز سراج الدين (ابن عم الوزير) كان مساعد نيابة بمرتبة ١٢ جنيتها فرقى في ديوان المحاسبة الى الدرجة الخامسة ومنح ست علاوات ونصف حتى بلغ مرتبه ٢٥ جنيتها شهرياً !!

(١٤٢) بدوى افندى سراج الدين ، ابن عم الوزير - كان موظفاً بوزارة الزراعة في الدرجة الخامسة فرقى الى الرابعه فالثالثه بصفة استثنائية !

(١٤٣) الاستاذ مصطفى مرزوق (نسيب الوزير) عين بصفة استثنائية في وظيفة محام في الدرجة الثانيه مع التجاوز عن شرط السن

(١٤٤) الاستاذ محمد مصطفى كمال الديب (نسيب الوزير) رقى الى الثانيه بصفة استثنائية مع أنه في الثالثه من فبراير سنة ٤٢ .

(١٤٥) الاستاذ عبد الغنى سيف النصر (سكرتير برلمان الوزير) رقى من السادسة الى الخامسة ثم منح الرابعه وكل ذلك في خلال شهر .

(١٤٦) على افندى الزير - خريج الزراعة هذا العام - عين في السابعة ثم منح السادسة في التوزيع وعين مديراً لمكتب الصحافه الملحق بمكتب معاليه .

(١٤٧) وحيد افندى بهادر - سكرتير خاص الوزير - حديث العهد في الدرجة السابعة فاذا به في التوزيع بمنح السادسة .

(١٤٨) عبدالرازق البحراوى افندى - من محاسب لجنة السيدات - وقد منح الدرجة السادسة متخطياً الكثيرين من أقرانه .

— ٢٣٢ مكرر ٣٠ —

(١٤٩) مصطفى الجمال افندى - رقى أولاً إلى الدرجة السابعة مع رفع مرتبه من ١١ جنيهاً إلى ١٣ جنيهاً وعين بمكتب الصحافة الملحق بمكتب الوزير ثم نقل إلى ديوان المحاسبة ومنح الدرجة السادسة مع علاوات استثنائية فوُثب مرتبه من ١١ إلى ٢٥ جنيهاً في بضعة أشهر .

(١٥٠) الأستاذ احمد زين الدين (قريب الوزير) - كان محامياً ومن قبل مدرساً في إحدى مدارس المتصورة ثم عين قاضياً في حركة (استقلال القضاء) الأخيرة ...

محسوبيات كامل صدقي باشا

١٥١ - الأستاذ جورجى غبريال - كان محامياً بمكتب كامل باشا صدقي وهو قريب من أقربائه فعين حضرته وكيل النيابة ، ولم تمض بضعة شهور حتى عين قاضياً
١٥٢ - الأستاذ انيس غبريال - قريب آخر للوزير ، وكان محامياً فعين قاضياً وهناك محسوبيات أخرى لمعاليه في ديوان المحاسبة وفي وزارة المالية لم نقف على تفصيلاتها الدقيقة فاكتملنا بالإشارة إليها .

الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ومحسوبياته

١٥٣ - عبد العظيم افندى عبد الحق (شقيق الوزير) عين أولاً موظفاً بسكرتارية مجلس النواب بمرتبة ٨ جنيهاً ثم نقل أخيراً إلى ديوان المحاسبة وورقى إلى الدرجة السادسة بمرتبة ٢٠ جنيهاً في الشهر - ومؤهلاته انه لم يحصل على الشهادة الابتدائية ...

١٥٤ - الدكتور اسماعيل الهنيدى (عدل الوزير) كان طبيب أسنان بالوحدات العلاجية بالمعارف بمرتبة ١٢ جنيهاً فعين طبيباً في الجيش بطريقة استثنائية وتضاعف مرتبه

١٥٥ - الأستاذ محمد عبد القادر الشريف - نقل من سكرتارية مجلس الشيوخ إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، وورقى بصفه استثنائية إلى الدرجة الرابعة ومنع مرتباً

— ٢٣٢ مكرراً ٣١ —

أربعين جنيها شهريا ، مع انه في الخامسة من مارس سنة ٩٤١ ، وكانت اللجنة المالية قد رأت منحه ٣٥ جنيها فقط فلم يأخذ مجلس الوزراء برأيها
محسوبو الصدقة

١٥٦ - الدكتور محمود درمزي - كان بوزارة المعارف بمرتبة ١٢ جنية ، وتصادف أن جاوز وزير الشؤون في العتبة التي يسكنها فرقى الى الدرجة الخامسة مباشرة بمرتبة ٢٥ جنيها ...

١٥٧ - كامل افندى جريس - هو محسوب الصدقة الخاطئة ، فقد وصل الى أمين عثمان باشا بوساطة أحد أصدقائه الذي كان قد رآه مصادفة مع سعادة الدكتور ابراهيم عبد السيد باشا ... فذهب الموظف المذكور الى ذلك الصديق وأخبره بأن الدكتور عبد السيد باشا يرجوه التوسط لدى أمين باشا عثمان في ترقيته ، فما كان من معاليه الا أن أمر بتعيينه في الديوان في الدرجة السادسة ومنحه علاوات استثنائية وأخيرا تبين أن الدكتور عبد السيد باشا لم يبدل أية وساطة لمصلحة هذا الموظف ... ، ولكن سبق السيف العزل ، فقد صدرت الكلمة وأعطيت المنحة من أمين باشا عثمان ، وكان ، كان ، جريا على الخطط الماثورة عن سالف العهد والاولان
محسوبيات الاستاذ غنام

١٥٨ - زكريا افندى قاسم غنام (ابن أخ معالي الوزير) عين بسكرتارية مجلس النواب وليست لديه مؤهلات

١٥٩ - محمد افندى فهمي حكيم (قريب الوزير) أحسبت له أقدميه في درجته بصفة استثنائية لترقيته الى درجة اعلى منها وهو موظف بوزارة الداخلية ولمعاليه محسوبيات أخرى لم تقف على تفصيلاتها بالدقة حتى الآن .

محسوبيات عبد السلام فهمي جمعه باشا

لسعادة رئيس مجلس النواب ميزة على غيره من الوزراء في ميدان المحسوبية فهو لا يسعى الى المحسوبية فحسب ، بل أنها تسعى اليه سعيا حثيثا ، وخبثا معا !..

— ٢٣٢ مكرر ٣٢ —

ذلك ان للوزارة مصلحة في خطب وده ، كما ان لسعادته مصلحة في خطب ودها ،
والأخذ بيدها . . . ويتمثل هذا المعنى المزدوج في المحسويات الآتية :—

١٦٠ - الدكتور عزيز فهمي (ابن عبدالسلام باشا فهمي) تخرج حضرة من
جامعة باريس وعاد الى مصر في غضون السنة الماضية وقد رأت الوزارة ان تعينه
مباشرة في الدرجة الرابعة بآخر مربوطها ، أي بمرتبة ٤٥ جنيا شهريا ، ولم يأخذ
مجلس الوزراء برأى اللجنة المالية التي توخت الاعتدال النسبي ورأت أن تكون
الماهية ٣٥ جنيه فقط . . . ولكن اللجنة المالية لاتدرى شيئا في سياسة الحكم ،
وسياسة الغنم .

١٦١ - الدكتور علي عبدالواحد (زوج كريمة عبدالسلام باشا) كان في بدء عهد
الوزارة الحالية في الدرجة الرابعة ، فرقي الى الثالثة ثم الى الثانية في خلال بضعة
شهور وعين وكيل لمستشفى الحيات . . . !

١٦٢ - الاستاذ علي محمود طه - سبقت الاشارة اليه فقد بلغ مرتبة ٥٢ جنيه
ونصف في الثالثة ومنح معاشا استثنائيا ومعه الفين من الجنيها ، وأعيد بعقد الى الخدمة
١٦٣ - علي أبو عيطه افندي - عينه عبدالسلام باشا في سكرتارية مجلس النواب
في الدرجة الخامسة بمرتبة ٢٥ جنيه

١٦٤ - عبدالحميد طه افندي (شقيق الاستاذ علي محمود طه) عين في مجلس
النواب بمرتبة ٣٠ جنيا شهريا في الدرجة الخامسة

١٦٥ - سعد الدين افندي طه (شقيق ثان) منح بديوان المحاسبة الدرجة
الرابعة وأربع علاوات استثنائية

١٦٦ - الاستاذ امام جمعه (ابن أخ عبدالسلام باشا) رقي الى الدرجة الخامسة في
وزارة المالية منذ ثلاثة شهور ثم رقي الى الدرجة الرابعة فالثالثة زائداً أربع
علاوات استثنائية في ديوان المحاسبة

١٦٧ - علي حسين طلعت افندي - عين سكرتارية مجلس النواب ومؤهلاته

الشهادة الابتدائية .

- ١٦٨ - عبد المنعم حسن أبو حسين - عين بمجلس النواب بمرتبة ١٢ جنيها شهريا
١٦٩ - محمود عيسوي راضي - عين كذلك بمرتبة ١٢ جنيها شهريا
١٧٠ - محمد فكري سليمان بهجت - عين كذلك بمرتبة ١٢ جنيها شهريا
وجميعهم محاسب وبلديات عبدالسلام باشا وقد أصطنعت لهم الدرجات اصطناعا
١٧١ - محمد عبدالمنعم عمر افندي - (قريب الاستاذ عمر عمر) عين بسكرتارية
مجلس النواب ومؤهلاته الابتدائية

محسويات الأستاذ احمد حمزه

- ١٧٢ - الأستاذ احمد خير الدين (محسوب الوزير) عين مديراً للتحقيقات
بوزارة التموين بمرتبة ٢٠ جنيها شهريا في الدرجة الخامسة
وبهذه المناسبة نذكر انه قد صدر قرار مجلس الوزراء بتعيين حضرته في ٦ يناير
سنة ١٩٤٣ ، وبالرغم من صدور هذا القرار فقد حضر اجتماع الجمعية العمومية
للمحامين الذي عقد بتاريخ ٨ يناير واشترك في انتخاب النقيب والوكيل ...
١٧٣ - الاستاذ محمود سامي (قريب الوزير) رقي استثنائيا في ديوان المحاسبة
من الدرجة الرابعة الى الثالثة ومنح أربع علاوات استثنائية
١٧٤ - الاستاذ مأمون الريدي - وقد سبقت الإشارة اليه دون ان ندخله في
احصاء المحسوين على النحاس باشا - وقد عومل معاملة فذة في تاريخ المعاشات كما بينا

- وصلتنا الآن بقية الاستثناءات الشاذة حتى في باب الاستثناء ، الخاصه ببعض
حضرات الأطباء ، الذين رقوا إما لمحسوية ، أو لتغطية محسوية ، وأكثرهم
محسوبو النحاس باشا ونجيب الهلالي باشا ، ومن المدهش أن جميعهم منحوا
متوسط الدرجة التي رقوا اليها ، فكان استثناء فوق استثناء ...
١٧٥ - الدكتور محمد حسين خيال كان في الرابعة و رقي استثنائياً إلى الاولى

— ٢٣٢ مكرر ٣٤ —

- ١٧٦ - الدكتور محمد صلاح الدين كان في الثالثة ورقى استثنائياً إلى الاولى
 ١٧٧ - حسن صبحى كان في الرابعة ، ، ، ، الاولى
 ١٧٨ - عباس حلى كان في الرابعة ، ، ، ، الاولى
 ١٧٩ - محمد طلعت كان في الخامسة ، ، ، ، الثالثة
 ١٨٠ - صديق ابو النجا كان في الخامسة ، ، ، ،
 ١٨١ - عمر خيرت كان في الخامسة ، ، ، ،
 ١٨٢ - عبده عباسى كان في الخامسة ، ، ، ،
 ١٨٣ - احمد نبيه حصل على الخامسة سنة ٩٤٢ فرقى استثنائياً

الى الرابعة

- ١٨٤ - الدكتور محمود نعيم حصل على الخامسة سنة ٩٤٢ فرقى استثنائياً

الى الرابعة

- ١٨٥ - الدكتور منير الجزايرلى كان في الخامسة فرقى استثنائياً الى الثالثة
 ١٨٦ - الدكتور لطفى عبد السميع كان في السادسة فرقى استثنائياً الى الرابعة
 ١٨٧ - زكى ابو شادى كان في الرابعة فرقى استثنائياً الى الاولى
 ١٨٨ - عزيز برادة كان في الرابعة فرقى استثنائياً الى الثانية
 ١٨٩ - حلیم زكى كان في الخامسة فرقى استثنائياً الى الثالثة
 ١٩٠ - عبد الحميد حافظ كان في الخامسة فرقى استثنائياً الى الثالثة
 ١٩١ - جواده حماده كان في الرابعة فرقى استثنائياً الى الثالثة
 ١٩٢ - خليل درى كان في الخامسة فرقى استثنائياً الى الرابعة
 ١٩٣ - الصدر كان في السادسة فرقى استثنائياً الى الخامسة
 ١٩٤ - لطفى بيومى كان في السادسة فرقى استثنائياً الى الخامسة
 ١٩٥ - احمد شفيق عباس كان في السادسة فرقى استثنائياً الى الخامسة
 ١٩٦ - يوسف الاعسر كان في الثالثة فرقى استثنائياً الى الثانية

١٩٧ - الدكتور كامل ميخائيل كان في الرابعة فرقى استثنائياً الى الثالثة
١٩٨ - الدكتور حسن حلى سالم كان في الرابعة فرقى استثنائياً الى الثالثة
١٩٩ - الدكتور احمد فهمي محمد كان في الخامسة فرقى استثنائياً الى الرابعة
ومثله مثل الدكتور محمد نصر فكل منهما عين في جامعة فاروق بالاسكندرية
لكي يبقى في مصر!... وذلك لحكمة لا تخفى على الحكماء....
وبما هو جدير بالذكر أن أكثر الذين عينوا لكلية الطب بجامعة فاروق لم
يمارسوا التدريس أصلاً، فكانت جنابة وزير المعارف مزدوجة، فهو كغيره من
زملائه يستغل الحكم لمصلحة أقربائه ومحسوبيه من أصدقائه، ومن ناحية أخرى
فإن له على زملائه تلك الميزة التعسة هي أن لمحسوبياته أثراً ممتداً من الجيل الحاضر
إلى الأجيال المقبلة، إذ هي تهبط بالمستوى العلى في البلاد الى أجل غير محدود،
حتى يشاء الله لهذا البلد المنكوب خلاصاً من تلك الطفيليات السياسية التي نكب
بها الحكم المصري، بل ونكب بها النحاس باشا فوق نكبته ...
المحسوبيات المشتركة

هي التي يشترك فيها الوزراء في هذا العهد، ويتقاسمون منافعها، على قاعدة
(شيلنى واشيلك) ...

والأمثلة على هذه المحسوبيات المشتركة بين الوزراء بعضهم ببعض، أو بينهم
وبين رئيس ديوان المحاسبة أو رئيس مجلس النواب - هي أمثلة متعددة ذكرنا منها
الكثير وبقى منها الاكثر... وقد وقفنا أخيراً على مثل قد في دلالة اشترك فيه
وزير المالية والأشغال - فان لوزير المالية كامل باشا صديق صهرأ هو فهم افندى
زكى مفتاح شقيق حرمه، وقد كان حضرته مهندساً فاضطار الى الاستقالة من وظيفته
منذ حوالى أربعة وعشرين سنة وراح يشتغل في صناعة الطوب وتجارته... ولكن
وزير المالية رأى بحق أو بغير حق أنه وقد حمل وزارته ولجته المالية احوال
المحسوية في جميع الوزارات فمن الانصاف ان تحمل بعض الوزارات احواله

— ٢٣٢ — مكرر ٣٦ —

هو ... ولما كانت وزارة الاشغال أكثر الوزارات احتياجاً الى وزارة المال فقد لجأ وزير المالية الى وزير الاشغال راجياً منه أن يعيد قريه الى خدمة الحكومة .. فلم يتردد عثمان باشا محرم في تعيين حضرة فهم افندي مفتاح المهندس المستقيل منذ أربع وعشرين سنة في وظيفة باشمهندس من الدرجة الرابعة ! ...

أى مولاي ، فقد عين صهر وزير المالية كبيراً للمهندسين وكان من قبل كبيراً للمطوايين ... ولو أن الامر اقتصر على ذلك لكان الخطب بعض الشيء ، فان حضرة الموظف الجديد عين في وظيفته وهو في سن الثامنة والخمسين ، وعلى وجه التحديد فقد ولد حضرته في اليوم الثالث من يناير سنة ١٨٨٥ ...

وهكذا تشاء المحسوية المستهتره يامولاي ، انها تحيل على المعاش كبار مهندسي الري ومفتشيه جميعاً اذا بلغوا الثامنة والخمسين ، في حين انها تعيد الى الخدمة مهندساً بلغ من العمر الثامنة بعد الخمسين ، ولا تكتفي بذلك بل تعيده كبيراً للمهندسين ... وبهذا المحسوب العريق في المحسوية نصل الى رقم ٢٠٠ ، ويليه غيره ...

٢٠١ - حامد افندي القصبي (نسيب عثمان باشا محرم) كان حضرته في الدرجة الرابعة ثم رقي الى الثالثة مديراً لمكتب وزير الاشغال ثم وصل من الثالثة الى الثانية سكرتيراً عاماً للوزارة ...

٢٠٢ - صبرى بك الكردي كان مشتركاً بين وزارة الاشغال والبلديات ، فاختص به وزير الاشغال وعينه مفتش عموم ري وجه قبل متخطياً حوالى العشرين من زملائه المفتشين

١٥٧ محسوية اضافية

بقى ان نضيف الى المحسويات المشتركة محسويات مجلس النواب وديوان المحاسبة وهي تبلغ حوالى ال ١٥٧ حالة ... ففي سكرتارية مجلس النواب بلغ مجموع التعيينات الزائدة عن الحاجة والحالات الاستثنائية التي وقفنا عليها ٥٧ حالة أو كلاً أو جلّاً لا تقتضيه حالة العمل ، بل كان المفروض ان بعض الوظائف القديمة

في سكرتارية المجلس ستوزع على مختلف الوزارات بعد ان تبين ان المجلس في غنى عنها... ولكن عبد السلام باشا فهمى لم يكتف باستبقاء القديم بل زاد عليه حوالى خمسين وظيفة جديدة، فكانت تبعة عامة للمحسوبيين الاقرباء منهم والمقرين - وقد اشترك فيها رئيس مجلس النواب وبعض أعضاء المكتب، فضلا عن رئيس الوزراء وبعض الوزراء

وتبلغ محسوبيات ديوان المحاسبة حوالى المائة، منها ٨١ في الدرجتين السادسة والخامسة طبقا للكشف المرفق والباقون في الدرجات الاخرى
فاذا أضفنا هذه المحسوبيات الى محسوبيات الوزارات والرياسة التى أمكتنا الوقوف عليها وذكرنا منها ٢٠٢، فيكون لدينا بعد خصم الحالات المشتركة بين الجهات المختلفة حوالى ٢٣٠ استثناء من الاستثناءات الصارخة، الخارقة لكل قاعدة، ولكل عدل، ولكل عقل !!

وما خفى كان أعظم !...

محسوبيات البنوك

فى الوقت الذى تسعى فيه الوزارة جاهدة لاضطهاد خصومها من أعضاء الكتلة الوفدية وغيرهم من المعارضين واخراجهم من وظائفهم فى البنوك والمؤسسات الاخرى، لاتتورع الوزارة عن أن تمد شباك المحسوية الى وظائف البنوك ومجالس ادارتها، لتعين محسوبيها فيها، وفيما يلى بعض الامثلة على هذه التصرفات الجشعة :-

١ - خليل بك الجزار (عديل النحاس باشا) عين عضواً فى مجلس ادارة بنك مصر بدلا من الاستاذ عبد الحميد عبد الحق - ثم عضوا فى شركة الغزل والنسيج بكفر الدوار ...

ويتقاضى حضرته من عضويته فى مجلسى الادارة المشار اليهما حوالى الالفين جنيه سنويا

— ٢٣٢ مكرر ٣٨ —

٢- النائب المحترم احمد ابو الفتوح (ابن عمه وزير الزراعة) عين عضواً في مجلس ادارة البنك العقاري الزراعى المصرى بدلا من حضرة الاستاذ محمد بك امين يوسف الذى فصل من هذه العضوية بعد أن عين فيها ؛ لا لسبب الا لافساح مجال للمحسوبين والمحظوظين . (١)

٣- الشيخ المحترم الاستاذ حسين الجندى - عين مندوبا للحكومة فى بنك مصر بدلا من أمين عثمان باشا وحضرته صديق لوزيرى العدل والمعارف وباشر قضايا وزير العدل فى مكتبه للحاماة

٤- النائب المحترم اسماعيل رمزى باشا ، عين مندوبا للحكومة فى البنك الاهلى وهو رئيس اللجنة المالية فى مجلس النواب وقد انحطت به المحسوية الى هذا الدرك

حسى يامولاى هذه الامثة المزعجة المفزعة على حالة تبعث حقا على الفرع والاتزعاج ، فلقد ارتكبت أخطاء المحسوية فى جميع العهود ، ولكن عهداً من العهود لم يصل بالمحسوية الى ذلك المستوى الخبيث الشرير - الماس بنزاهة الحكم ونزاهة الضمير - الذى وصلت اليه المحسوية فى هذا العهد ... سيما وقد قطعنا على أنفسنا عهداً مستزولا ، فلم يرعوا عهدا ، بل ولا قصدا !!
الناحية الخافية للصورة ...

ذلك يامولاى حظ الموظفين المتسبين للوزراء والمحسوبين عليهم ، ونقيضه حظ المغضوب عليهم ، فان لهم الفصل والتشريد والتكيل على مختلف أنواعه ، ولا عجب ، فالانعام والانتقام لدى وزراء هذا العهد يجمعهما مطمع واحد فى مصدره ، وان ازدوج فى مظهره ، هو الاستغلال الشخصى الممقوت الذى يعمل كل وزير على تحقيقه ، وازالة العقبات القائمة فى طريقه ...

وهذه العقبات التى يعملون على أن تزال ، يمكن إجمالها فى كلمة واحدة هى

(١) غائبا ان - بحضرته قد استقال أخبر من عضوية البنك المذكور لتعارض فى المصلحة

الرجولة في الرجال ... فكل من توافرت فيهم هذه الرجولة من الموظفين فليُنكَل بهم تكيلاً في غير استحياء ولا استبقاء — والويل كل الويل لهم إذا كانوا يمتنون بصلّة ما إلى أحد خصوم الحكومة السياسيين، وبخاصة إلى واحد من هؤلاء الخصوم السياسيين!...

ويأبى الذين حظوا بشرف الاضطهاد من إخواني وأصدقائي، فضلاً عن أقربائي، أن انتقص من هذا الشرف بإعلان أسمائهم، فإن جميع من فصلتهم الحكومة أو عملت على فصلهم من وظائفهم، أو من مجالس إدارة البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، أو من عمدياتهم، أو صادرتهم في أرزاقهم أو في حريتهم أو في كرامتهم — أولئك جميعاً لا يرجون إلا أن تزيدهم الحكومة ذكلاً، ليزيدما الله خيالاً ...

المحسوية والانتخابات المزورة.

ولست أدري ماذا عسى أن تفعل الحكومة بموظفي دائرة بردين الانتخابية تمهيداً لانتخاب مرشحها؟.. هل هي ستتهج نهجها في جرجا فتوقف العمدة، وتشرد الموظفين الأبناء، وتوفد إليهما من الموظفين من ترتضى ذمهم الزيف في توزيع التذاكر وأخذ الأصوات — ثم تعززهم جميعاً بالفين من الجنود والخبراء الأشداء المزودين بالمدافع الرشاشة والديابات والطيارات؟ وهل ستوفد إلى الدائرة حملة نياية من شيوخ ونواب المديرية بقرار رسمي تصدره «سكرتيرية الوفد» ليكون لهذه الحملة أثرها الفعال، لا في الناخبين، إبل في الموظفين؟... وهل ستأمر موظفيها بالقبض على المرشحين أنفسهم ومنعهم من إعطاء أصواتهم، حتى يضطروا إلى الانسحاب في صديحة يوم الانتخاب كما فعل مرشحو جرجا المساكين في انتخاباتها العسكرية، الدموية، حرصاً على دماء من لم يجرح من الناخبين؟...

هل هي ستفعل، أم هل هي ستخجل؟... سزى!

بل قد رأينا ... فقد علمت الآن أن إجراءات التزييف امتدت إلى انتخابات

مجالس المديریات ... فی سنباط صدرت الاوامر إلى الموظفين بتفريق الدوائر الفرعية : بحيث ينتقل أهل القرية ١٠ كيلو أو ١٥ كيلو لكي يتمكنوا من اعطاء أصواتهم ، وقد نقلت إحدى الدوائر الى بلدة الخصم فتعذر انتقال الناخبين اليها... الى آخر اجراآت التريف المخزية ... وذلك رغم ان الدوائر الفرعية صدر بها قرار وزارى فى انتخابات النواب الاخيرة ... ولكن الوزارة منذ انتخابات جرجا قد استساغت التزوير اذ لا رادع لها من صحافة أو نيابة أو ضمير... ولقد كوفى أخيراً موظفو جرجا الاداريين فرقى الحكمدار الى ميرالاي ، ورفع مرتب الأمور... الخ الخ.

هذه يامولاي هي الصورة العكسية للحسوية، أو الناحية الأخرى من المدالية، على حد تعبير الفرنسيين ، وهذه هي المعاملة التي تكيّلها الحكومة بالكيلين للموظفين المحسوبين عليها ، والذين ستحاسب عليهم باذن الله...

وانى يامولاي لاحمد الله - شاكرآ لامفاخرآ - انى لم أرتكب منذ دخولى هذه الوزارة حتى خروجى منها ، محسوبية واحدة ، لمصلحة قريب أو صديق أو نصير - رغم ما لاقيته من اغراء بل وتغريز - فما كان الوفاء بعهد قطعه على نفسى فضلا منى أولى ، بل هو من فضل الله على ... بل وما كان لى أن أشير الى ما فعلت أو لم أفعل ، لولا أنى أخذت على غيرى ان فعلوا ، وان نكلوا ...

آخر فضائح الاستغلال

فضيحة لوزير العدل

يا صاحب الجلالة

لا يكاد يمضى يوم حتى يلاحقه يوم تنكشف فيه فضائح جديدة، ومديدة لرجال هذا العهد ووزرائه بوجه خاص ، وفيما يلى بعض تلك الفضائح المخزية التي وقفت أخيرا على بياناتها ، وفي مقدمتها فضيحة لوزير العدل .

فلقد أشرت فيما تقدم الى مدأسلاك الكهرباء الى عزبة معاليه بيهيم والى اشراف

موظفي وزارة الاشغال أنفسهم على تنفيذ هذه العملية بواسطة هيئات لها بالحكومة اتصال وثيق ... ولكن وزير العدل ما كان ليقتنع بهذا الاستغلال المتواضع للحكم وما يغله من المنافع ... ومن ثم فقد انتهزها معاليه فرصة وافدة ، غير عائدة ، ليجمع لنفسه المال من طريق الاستغلال الحلال ...

فقد اشترى صبرى باشا ابو علم أخيراً مائة فدان (١٠٠ فدان) في بلدة ظهر شرب مركز منيا القمح بسعر ١٢٠ جنيه للفدان الواحد — اشتراها بهذا السعر من أصحابها المساكين المكبلين بالديون ، في حين أن القيمة الفعلية للفدان تبلغ ٢٠٠ جنيه — إذا لم تزدد ...

ومن عجب يامولاي أن تباع أطيان في هذا الوقت ، وبهذا السعر ، ولكن المشتري هو وزير من وزراء الحكومة ، وللحكومة على أفراد الشعب ألف سبيل وسبيل ... ولذلك رأى وزير العدل أنه لا يكون عادلاً مع نفسه إذا ما أضع هذه الفرصة السانحة ، الراجحة !

ولكن هل اكتفى وزير العدل بصفته الحكومية للضغط على البائعين المدينين ، المساكين ؟.. كلا فقد استخدم معاليه مثل الحكومة في القرية — وأعني به العمدة — لكي يسعى لتحقيق هذه الصفقة ، وقد سعى فأفلق مسعاه ، واشترى لمعالية الاطيان بالثمن اليسير ... وليس مثل العمدة في المقدرة على تهوين العسير !
السمسرة النوعية !

ولكن لكل صفقة سمسرة ، فهل يدفعها وزير العدل ، وهل يقبلها منه العمدة ، عدلاً ونقداً ؟ كلاً ، فهناك السمسرة النوعية تدفعها الحكومة من الامتيازات الحكومية ... ويدفعها وزير العدل من حساب وزارة العدل ... وقد كان !!

نعم يامولاي ، ففي الفترة بين العقد الابتدائي والعقد الرسمي لهذه الصفقة استصدر وزير العدل قراراً بتعيين الاستاذ عبد المجيد زناطي المحامي الحديث العهد بالمحاماة وكيلاً للنائب العمومي ... واذا عرفنا أن حضرة الاستاذ المشار اليه هو

— ٢٣٢ مكرر ٤٢ —

شقيق حضرة العمدة الذي سعى فاشترى الاطيان لوزير العدل ، أدركنا مبلغ ما أوتيته معاليه من غيرة على استقلال ولا أقول استغلال القضاء ... وأدركنا الى أى حد تتسع الذمة ، فى عهد وزارة الامة ...
فضيحة أخرى لوزير العدل

وهناك يامولاي فضيحة أخرى من فضائح حركة « استقلال القضاء » التى كانت محل دعاية معيبة مريبة من وزير العدل ... فلقد رأينا أنه عين محامياً فى النيابة من باب « السمسرة العينية » مكافأة على خدمة شخصية لمعاليه - وفيما يلى مثل آخر على تعيين معيب آخر لمصلحة الاستاذ احمد الوكيل ...

فان أحد حضرات المحامين (هو الاستاذ عبد اللطيف صادق) كان قد رشح نفسه فى الانتخابات العامة لدائرة باب الشعرية فلما رشح لها الاستاذ احمد الوكيل امتنع حضرة المحامى من ترشيح نفسه عنده ... ومن ثم وجبت المكافأة ... فعينه صدى باشا ابو علم قاضياً فى الحركة القضائية الاخيرة .

ولو أن الامر اقتصر على ذلك لكانت الفضيحة بعض الشيء ، ولكن الفضيحة كل الفضيحة هى أن حضرة المحامى الذى اختير بين الالوف من المحامين ليعين قاضياً كان قد حكم عليه تأديباً فى ٦ يونيو سنة ٣٢ بالإيقاف ستة شهور ، لأنه :—

« (أولاً) فى شهر فبراير سنة ٩٣١ بصفته وكيلًا عن الست زينب حكيم فى قضية رفعت منها على زكريا بك فهمى استولى على مبلغ ٣٦ جنيها أودع بخزينة محكمة السيدة من المدعى عليه على ذمة السيدة المذكورة وأدخله فى ذمته ولم يقم بسداده اليها رغما عن المطالبة المتكررة

(ثانياً) فى شهرى سبتمبر و اكتوبر سنة ٩٣١ قدم لحضرة وكيل النيابة المحقق ثلاثة شيكات بمبلغ ٣٦ جنيها و ٣٦٢ ملياً مسحوبة على بنك مصر وفاء لمبلغ المدين فى التهمة الاولى وردها البنك بدون دفع قيمتها لعدم وجود رصيد لحضر المحامى بالبنك المذكور . (القضية التأديبية رقم ٥ / ٢ ق ورقم النيابة ١ سنة ٩٣٢

وأكثر من ذلك ، فقد حكم على حضرة المحامي نفسه بتاريخ ١٨ مايو سنة ٣٦ في قضية تأديبية أخرى رقم ٦/٥ ق بالتوبيخ لتصرفه في رسوم قضية تصرفاً رأى المجلس أنه « بذلك يكون قد أدخل بواجبه وعرض سمعته الى ما يمس كرامة المحاماة ، هذا المحامي يامولاي الذي حكم عليه تأديباً بدل المرة مرتين ؛ مسائل تمس نزاهة المحامي — هذا المحامي بالذات هو الذي اختاره صبرى باشا أبو علم قاضياً في حركة استقلال القضاء ، استرضاء للأستاذ أحمد الوكيل ومن اليه من يهيم الوزير المسكين العطف منهم والرضا!...

حقاً انها لفصائح تلوث العهد بأكمله ، الوزراء وغير الوزراء ...

صفقة ٥٣٠ فدان من الأملاك الأميرية !

هي صفقة حديثة جداً تمت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ لصاحبها — من هو ؟؟
للجواب على هذا السؤال ، يجدر بنا أن نبين انه في خلال شهر فبراير الأخير زار معالي فؤاد باشا سراج الدين منطقة دسوق وعان فيها أطيانا للأملاك الاميرية بجوار منية المرشد ، وتساءل الناس عن سر هذا الاهتمام ، وهذه العناية ... سيما وأنهم يعلمون أن ليس للوزير طبقاً لنص الدستور أن يشتري ملكاً للدولة ...
ولقد تكشف بعض هذا السرحينا علموا أن الأستاذ يس سراج الدين شقيق وزير الزراعة قد اشترى الأطيان التي عاينها معاليه ، ومقدارها ٥٣٠ فداناً من أراضي الأملاك الاميرية في شمال الدلتا ...

عجباً ، هل تباع ٥٣٠ فداناً صفقة واحدة لشقيق وزير من الوزراء القائمين بالحكم ، ومن أملاك الدولة التي لا يصح لوزير أن يشتريها طبقاً للأحكام الدستورية !
ولكن المشتري شقيق لوزير ومن حقه هو ومن اشترى معهم أو لهم أن يشتروا الأملاك الاميرية بالمظاريف وفقاً للوائح والقواعد المرعية ... رغم الملابسات التي ترجع الى تخير الزمان والمكان !!

أليس مدهشاً يامولاي أن تتوالى هذه "صفقات في ابان الحكم لمصلحة الحاكمين

— ٢٣٢ مكرر ٤٤ —

ومن الى الحاكمين؟ انها لفضائح متوالية نكراء لم تنكب بمثلها البلاد، في غير هذا العهد الأسود، والقاتم السواد...
وزيرا التجارة والشؤون أيضاً

وزير التجارة - والتسعيرة - يعتزم شراء عزبة لوزير سابق قرية من القاهرة..
ولمعاله قريب يشتغل بتجارة (الكسب) ترجو أن يكون قد انتفع من تضاعف
سعر الكسب في التسعيرة، ولو على حساب الجمهور المسكين...
ولمعالى وزير الشؤون الاجتماعية صهر يشتغل بتوريد التبغ للجهات
الرسمية، وقد عومل معاملة خاصة دون غيره من الموردين كسب من وراءها
الآلاف من الجنيهات
استغلال الاحكام العسكرية:

أشرنا الى فضائحها من قبل، وقد وصلت الى بيانات جديدة عن القضايا
العسكرية التى وكل فيها الاستاذ حسين فهمى صهر عبدالعزيبك النحاس فافلح مسعاه
لدى الحاكم "عسكرى ولم يصدق على الاحكام الصادرة فيها، وهى: —

١ — قضية عطيه غنيم نمرة ١٢٢٨ سنة ١٩٤٢ جلسة ١٧/٦/١٩٤٢

٢ — قضية محمد نجيم جلسة ١٧/٦/١٩٤٢

٣ — قضية الحاج عفيفى بسام جلسة ١٩/٨/١٩٤٢

٤ — قضية داود سليمان جلسة ٢٤/٦/١٩٤٢

وهناك محامون آخرون محسوبون أو مقربون قد جعلوا من مسألة التصديق
على الاحكام العسكرية مورد رزق لهم، ومصدر فضيحة للعهد بأكمله، وانى أرفق
مع هذا خطابا وصلنى بالبريد من تاجر بالمحلة الكبرى وكل حضرة النائب المحترم
الاستاذ ابراهيم مكاوى - وهو الذى اختص بالتهجم على مكرم فى جريدة المصرى
فاختصته الوزارة بعطفها الادبى، والذهبي! - ويقول حضرة التاجر انه وكل
الاستاذ المذكور فى الغاء حكم عسكرى صادر ضده وقد نجح حضرته فى مهمته، فقيم

يصدق الحاكم العسكري على الحكم... ولكن التاجر يشكو من اصرار حضرة المحامي على اتعاب يرى التاجر انه لا يستحقها... ونرى نحن انه يستحقها !
وهناك فضيحة يتحدث بها أهل المنصورة عن قضية عسكرية صدر فيها الحكم ضد تاجر كبير هو الحاج علي القاضي بتهمة تخزين آلاف من أرادب القمح، ومع ان القضية ترجع الى عهد دولة سري باشا فقد نجح التاجر المحكوم عليه في تعديل الحكم في عهد الوزارة الحالية... وقيل من مصادر عليمة أنه دفع أولاً ألف جنيه لوسيط وخمسمائة جنيه لوسيط آخر وبهذا تم له التعديل الذي أراده، وتم للوسطاء ما أرادوه... ولكني لأجزم - وليس في مقدور انسان ان يجزم - بقيمة ما دفع في هذا السبيل، ولكني أجزم بما طرأ على الحكم من التعديل والتبديل... حريق وتمزيق.

شاء الحظ العاثر - أو لعله القدر الماكر ! - أن يحترق مخزن لآل سراج الدين باشا منذ عهد قريب، وقد قدرت الخسائر بآلاف من الجنيهات، ويقول العارفون أنه قد احترقت داخل المخزن كميات جسيمة من السباد والزيت والغاز فضلاً عن كميات من الكاوتش الجديد... الخ الخ...
... ولكن الألسنة الخبيثة تأتي إلا أن تقول ان المحضر الاول الذي ثبتت فيه الكميات الصحيحة الدقيقة قد مزق، وأثبتت في محضر آخر كميات غير صحيحة ولا دقيقة...

أما الحكمة من التمزيق، بعد الحريق، فالمرجع فيها الى رواية هذا النبأ الدقيق. وأخيراً :

وأخيراً يامولاي، فاني لا أكاد أصل إلى المرحلة الاخيرة من مراحل هذا الاستغلال، إذ لا آخر له... وقد وصلت إلى قيل اختتام هذا الفصل أنباء أخرى عن فضائح أخرى من فضائح الاستغلال، فلم يتيسر لي الحصول على مستنداتها، ومن ثم رأيت أن أشير اليها مجرد اشارة لتكون محل تحقيق إذا

تفضلتم جلالتم فأمرتم به :-

- ١ - سيعين حضرة النائب المحترم أحمد بك أبو الفتوح مستشاراً زراعياً لشركة السكر ، بمرتب كبير ، تعويضاً له عن عضوية البنك العقاري الزراعى
- ٢ - حصل الاستاذ احمد الوكيل على تعهد بتوريد الخشب للسلطة العسكرية البريطانية ، كما احتكر مع آخرين استيراد الويسكى من الخارج
- ٣ - تقرر إنشاء كورنيش لسمنود ونزع ملكية حوالى ٧٦ منزلاً بأسعار سخية من أربعة الى تسعة جنيهات المتر وأخذ اعتمادها من اعتماد الطوارئ ... ومن المصادفات العجيبة فى هذا الصدد أن لرفعة رئيس الوزراء أرضاً تفيد الفائدة كلها من إنشاء هذا الكورنيش العجيب ، كان قد اشترى رفعتة بعضها من وقف عبد العال بسعر ٧٠ قرش المتر كما بينا من قبل .
- ٤ - اعطى فريد افندى المصرى مقاوله إنشاء بيوت للعمال بالمحلة الكبرى بمبلغ ربى على المائة ألف جنيه ، وكان رسو هذه المقاوله عليه محل تحقيق من وزير الأشغال فى بادى الامر ، ولكن ما أسرع ما انقلب الامر من النقيض الى النقيض ، فان الوزارة قد قررت له أخيراً مبلغاً كبيراً بمثابة التعويض ... ومن المصادفات العجيبة هنا أيضاً أن حضرته كان قد رفع قضية على رفعة رئيس الوزراء يطالب فيها بتكاليف بناء منزل رفعتة بسمنود فتنازل عن هذه القضية وانتهت صلحاً فى العهد الاخير ...
- ٥ - قام وزير الاشغال أخيراً بعمل مشروعات رى وصرف بلغت تكاليفها عشرات الالوف من الجنيهات ... ومن المصادفات العجيبة هنا أيضاً أن أطياناً لمعالى كامل باشا صدر فى بلبس وبنى سويف تنتفع الانتفاع كله من هذه المشروعات
- ٦ - وأخيراً وليس آخراً اشترى الشوربجى اخوان فوق ما اشترى من صفقات أشرنا اليها من قبل منزلاً من صاحبة العصمة حرم اسماعيل صدر باشا بمقتضى عقد مسجل فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٢ بمقابل ثمن ٤٢٥ مليم و١٣٤٨٧ جنيه

— ٢٣٢ مكرر ٤٧ —

كما اشترى أرض فضاء بشارع الاهرام مساحتها ٥٦٥٩ مترا ... الخ .
٧ - ولعل من مسك الختام أن نذكر أن وزارة الزراعة أصدرت أمرا الى
المتحف الزراعى بأن تعد كل يوم كمية من الزهور ترسل لرفعة رئيس الوزراء
فى سرايه بجاردن سيتى برفقة سائق الموتوسكل الحكومى رقم ٩١٣ واسمه محمد
ابو العلا وفيما يلى نص إيصال يامضائه أرفقه مع هذه العريضة :-
عدد

» ٧٥ وردة

٢٥ قرنفلة

٧٥ زهرة بسلة

استلمت الزهور المينة بعاليه لتسليمها لمنزل رفعة رئيس مجلس الوزراء
كالمعتاد ؟ سائق الموتوسكل رقم ٩١٣
محمد ابو العلا

٢٠ - ١٩٤٣ ٢

آخر فضيحة فضاحة !

سفيرنا بلندن ترسل له برقية بالشفرة

لشراء ٥ فرو ، لحرم النحاس باشا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه

لقد عنيت يامولاى فى هذه العريضة عناية خاصة بأن لا أعرض لشؤون
النحاس باشا الخاصة ، فهى بعيدة عن نطاق النقد العام ، ويجب أن تكون
محل الرعاية والاحترام

ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد فى حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص
والعام ، فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ولأهله ووزرائه ، فهو يهيم لهم

البيوت يسكنونها ، أو يوجرونها ، والاطيان يشترونها ، والاقواف ينتظرون عليها والمحسوية يوظفونها ، والبنوك يحتلونها ؛ والغلال والحبوب ومواد التموين يصدرونها ، والخبز والبضائع يستوردونها ، وأخيراً وليس آخراً فهى ذى الفراء الثمينة تستحضر لأغراض الزينة فلا يجدون الا وزارة الخارجية فى مصر وسفارتنا المصرية بلندن يكلفونها ويحرقونها !!!

ولقد وصل الى على من أوثق المصادر - وانى اتحدى الحكومة أن تصكذبني اذا اجترأت - أن رقية أرسلت أخيراً بالشفرة من وزارة الخارجية المصرية الى سعادة سفيرنا بلندن لشراء ٦ قطع من الفراء (فرو الثعلب الابيض) قيمة كل منها ٥٠٠ جنيه (وبمجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه) لصاحبة العصمة حرم رفعة رئيس الوزراء وهو فى نفس الوقت وزير الخارجية !!

أى عبث بعد هذا يامولاى بكرامة الدولة؟ وأعمال الدولة؟ ووظائف الدولة؟ ثم من أين لك كل هذا ياسيدى النحاس باشا وقد كنت الرجل الفقير الى وجه الله تعالى ! واذا ما أنفقت ثلاثة آلاف جنيه على مادة من مواد الترف والزينة ، فانت اذن رجل ثرى ، وثرى جداً ؟

فهلى أن أسألك كيف تنفق مبلغاً كهذا على شىء كالى كهذا ، ومثله لشراء سيارة كوتسيكا ، وآلاف أخرى من الجنيهاات لشراء النقائس والاثاثات - فضلاً عن شراء المئات من القدادين - هل لى أن أسألك كما سألتا نسيبك المليونير ، من أين جاءك هذا الثراء الطارىء الوفير ؟
دعنى ، دعنى أسألك ، وأبكي عليك ولك !

الباب الثانى

القسم السياسى

الاعتداء المنقطع النظير

على

الحريات الدستورية وديموقراطية الحكم

يا صاحب الجلالة

اذا كان رفعة رئيس الوزراء وزملاؤه قد استحلوا كل ما تشرفت ببيان بعضه فى الباب الأول مما تأباه أبسط مبادئ العدالة القانونية والوطنية ونزاعة الحكم. فأى عجب اذا رأيناهم ينهجون تلك الخطة نفسها فيما يتداعى بحريات البلاد العامة ومبادئ الديمقراطية؟

لقد تشرفت فيما سلف، يامولاى، فجعلت للوقائع الكلمة الفاصلة. وسترون يا صاحب الجلالة ان الوقائع هنا كذلك أقطع وأفجع!
وينطوى تحت هذا الباب ما يلى من الموضوعات:

ا - العبث بالحكم النيابى وتقاليده

ب - خنق حرية الصحافة

ج - أهدار حرية الافراد

د - العبث بحرية الجماعات

هـ - العبث بحرية الانتخابات ونزاهتها

و - التفريط فى حقوق البلاد السياسية

١ — العيث بالحكم النيابي وتقاليده

أما عيث النحاس باشا وزملائه بالحكم النيابي وتقاليده في هذه الفترة القصيرة من الزمان ، فقد بلغ حداً لم تشهده مصر في أي عهد من العهود ، حتى التي شهدتها مصر قبل أن تظهر بدستورها الحديث . وإنما يقع الوزر في ذلك على الوزارة الحاضرة وسلطانها الباطش الطائش سواء على نوابها ، أو على رئيس مجلس نوابها ، بحيث أصبحت مشيئة الحكومة وحدها هي النافذة ، وكلتها وحدها هي المسموعة دون أن يتاح لصوت معارض أن يرتفع بكلمة واحدة في سبيل الله والحق والدستور . وقد اتخذ هذا العيث الدستوري المحزن أشكالا شتى أتشرف بأن أذكر منها :
أولاً — طغيان الحكم العسكري على الحكم الدستوري .

وقد بدأ هذا الطغيان في صورته الملبوسة في أول جلسة من جلسات الدورة البرلمانية الأخيرة ، التي استهلها النحاس باشا ووزرائه استهلالاً مشؤم الطالع بسلب البرلمان حق مناقشة الحاكم العسكري فيما يتخذ من اجراءات وما يصدر من أوامر القبض حتى على أعضاء البرلمان ، وايداعهم غياهب السجون أو تقيهم الى أقاصى البلاد ، بلا اتهام ولا تحقيق ولا مناقشة ولا سؤال — وهو عما حدا بالمعارضة على اختلاف نزعاتها الى الانسحاب من الجلسة التي جرت فيها هذه المأساة الدستورية . ومن نكد الأوقار أن يجيء رئيس مجلس النواب في تلك الجلسة نفسها فلا يكتفى بما قدمت يداه من مساهمة في اقرار هذا الوضع الدستوري المبهين ، بل يستأج لنفسه أن يتكلم من منصة الرئاسة فيصف احتجاج المعارضة على ذلك

وانسحابها بأنه «سبة للحياة البرلمانية» !! (١)
وهكذا سار النحاس باشا في استغلال السلطة العسكرية الى مدى لم يصل اليه
أحد قبله . فالواقع المسجل أن رفعة على ماهر باشا وهو الذي أعلن قيام
الاحكام العرفية وتولى سلطة الحاكم العسكري قد وعد ، ثم حقق ما وعد ، بأن
لا يصدر أمراً عسكرياً دون عرضه على البرلمان ، وقد كانت أوامره العسكرية
تعرض للتعديلات والتبديل في معظم الاحيان طبقاً لما يراه أعضاء البرلمان وبينهم
رجال المعارضة الوفدية اذ ذاك . . . ولم يكن الوفد رغم ذلك يخفى قلقه واعتراضه
على الاحكام العرفية حتى في دائرة تلك الوعود ، والقيود !
ولكن النحاس باشا لم يكذب على الحكم حتى ألقي القبض على رفعة على ماهر
باشا دون تحقيق ولا محاكمة ، ولكنه على كل حال سمح بالمناقشة البرلمانية
في مسألة اعتقاله .

ثم تقدم رفعة النحاس باشا في استغلال سلطة الاعتقال خطوة ثانية . فأباح
لنفسه أن يعتقل من أعضاء البرلمان من يشاء دون أن يعطى الى المجلس الذي
ينتسب اليه العضو المعتقل حتى بمجرد الإخطار . كما حدث في شأن صاحب
السعادة محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ . وقد اعتقل سعادته مع حضرة

(١) كانت المعارضة الوفدية تنسحب من الجلسات لمناسبات بعضها أقل خطورة
من تلك التي انسحبنا من أجلها ، فانسحب الوفديون من جلسة مجلس الشيوخ
وعلى رأسهم المغفور له الاستاذ يوسف الجندي احتجاجاً على عدم تمثيل
الوفديين في انتخابات المكتب وتدخل الحكومة فيها . بل تداول الانسحاب
الى اضراب عن حضور الجلسات أسابيع متوالية بسبب تعيينات الشيوخ . . .
وكان رئيس النواب الحالي من أول المحبذين لهذا القرار في الوفد . . .

صاحب السمو الأمير عباس حلمي دون أن يسمح بنشر شيء عن اعتقالها أو تقديم استجواب عنه في البرلمان ! ...

ثم تلت هذه الخطوة ثالثة الاثافي ، اذ ألقي النحاس باشا القبض على أحد أعضاء مجلس النواب وهو الدكتور فهمي سليمان ، وأبى على المجلس أن يناقشه في ذلك الحساب ، متذرعاً بأن المجلس حين أقر سلطته العسكرية قد أعطاه في الوقت عينه تفويضاً يفعل بمقتضاه ما يشاء وان له من سلطة الاعتقال ما يسمح له كل يوم بالقبض على من يشاء من النواب وغير النواب (١) ، دون أن يكون للبرلمان أن يناقشه فيما فعل أو يفعل في الماضي أو في الحاضر ، في المستقبل ! !
الأكذوبة الكبرى !

وقد رأى نواب المعارضة أن ينسحبوا بعد احتجاجهم على هذه الدكتاتورية العسكرية التي تجعل الحياة النيابية أثراً بعد عين ، فانتهر أحد الوزراء - وهو وزير العدل - فرعة خلو الجو ، كما فعل رئيسه من قبل ، وراح يحذو حذو رئيسه في قلب الحقائق التي لا تكذب ، وزعم انني وافقت على اعتقال رفعة ماهر باشا ، ولكن من سوء حظ الوزير والوزارة التي يمثل معاليه مبلغ أمانتها للحق والواقع ، أن المناقشات التي دارت في هذا الشأن بيني وبين رفعة النحاس باشا ومعنا بعض الوزراء قد أتيح حضورها حيثئذ لبعض الكبراء ، وكلهم بحمد الله أحياء ، ففي

(١) قبض أخيراً على عدد من طلاب الجامعة والازهر الشريف من غير ما تهمة الا مناصرتهم للكتلة الرقدية ... ولكي يبرهن النحاس باشا للناس انه حاكم عسكري بزا أسلافه من الحكام العسكريين البريطانيين حينما قبضوا علينا أصدر أمره الى البوليس المصري باقتحام المنازل قيل الفجر ، وياويل الآتين انوادعين ...

احدى المناقشات كان صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ اذ ذاك وصاحب السعادة عبد القوى احمد باشا من شهود المناقشة والجدل . وقد شهد الاخير ان مشادة جرت بين وبين رفعة النحاس باشا، حينما اقترح سعادة عبد القوى احمد باشا بالنيابة عن علي ماهر باشا بقاء رفعة في عزبته ، بقبول منه فوافقت أنا على هذا الحل الذي ارتضاه علي ماهر باشا واعتضت علي اصرار النحاس باشا علي الأخذ بقرار الاعتقال ، وكان يحتج في اصراره بأن المسألة من اختصاص الحاكم العسكري دون سواه ، بينما أصررت من جانبي علي أن المسألة ليست عسكرية بحتة ، ولكن لها ناحيتها السياسية والدستورية ، وأبي النحاس باشا مع ذلك الا أن يتمسك برأيه وقراره . وفيما يلي نص خطاب أرسله الي شاهد عدل هو حضرة صاحب السعادة عبد القوى باشا احمد ، وفيه فصل الخطاب في هذه الاكذوبة الكبرى : —

٩ / ١٢ / ١٩٤٢

حضرة صاحب السعادة مكرم عيد باشا

عززي الباشا

بعد التحية : ردا علي خطاب سعادتكم اذكر جيداً أنني عندما رجوت رفعة النحاس باشا بكتبه بمجلس الوزراء - بحضوركم وحضرات أصحاب المعالي زكي العرابي باشا وزير المواصلات يومئذ ونجيب الحلالى باشا وصبرى أبو علم باشا وسعادة محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ السابق - أن لا يقبض علي رفعة علي ماهر باشا وان يسمح له بالبقاء بداره بمصر ، أو بالعودة الي عزبته ، تفضلتم سعادتكم وقتم اني موافق عبد القوى باشا علي رأيه فهو يقول كلاماً معقولاً ، واذا سمح هو ومحمد بك محمود خليل بالانتظار قليلا بمكتب السكرتير فانتا نبحت الامر سويا مع رفعتكم وحضرات الزملاء الوزراء ، فأجاب رفعة : أسكت انت

يا مكرم لأنى الحاكم العسكرى والمستول عن هذه الشئون فما كان من سعادتك
الا أن طلبتم من رفعته بأن يستمع لرأىك ، وفى نهاية الأمر التفت الى رفعة النحاس
باشا وقال أنا مصر على رأى وسأعيد النظر فى الامر باكر اذا سلم على باشا نفسه
بلا قيد ولا شرط .

هذا ما وقع أسجله رداً على خطاب سعادتك راجيا التفضل بقبول تحياتى
واحتراماتى ما

عبد تقوى احمد

امضاء

وبما هو جدير بالذكر ان النحاس باشا كان قد اتخذ اجراءاته الاولى لالزام
رفعة على ماهر باشا بالسفر الى عزبته دون أن يطلعنى أو يطلع الوزارة على ما فعل .
فما علمت بما حدث سألته كيف اتخذ مثل هذه الخطوة الخطيرة دون أن يستشيرنا
فكان جوابه ان هذه من السياسة العليا التى يختص بها دون الوزراء !... ،
فأنت لرفعته اننى أرفض ان تكون السياسة الدنيا وحدها هى التى تدخل فى
اختصاص الوزراء ، واحتججت على مواجعتنا بسياسة الامر الواقع دون مناقشة
ولامشاوره !

ومع هذا كله . يأتى وزير العدل الا أن ينهج نهج رئيسه ، حينما تكلم فى غيبتى
بمجلس النواب وروى من الوقائع ما بينت فى الباب الاول مجافاته للصدق والحق ،
ولا يتحرج وزير القضاء أن يلقى من منبر البرلمان أكلوبة صريحة فى مسألة كهذه
كان موقفى بشأنها معروفا فى حينه ، خيمع الجهات والكثيرين من الشيوخ
والنواب على اختلاف أحزابهم (١)

(١) أذكر منهم النائبين المحترمين عبد السلام الشاذلى باشا والاساذ زهير صبرى
والشيخ المحترم الدكتور زكى ميخائيل بشارة وهناك آخرون لا تعيهم الذاكرة

وليس يعننى فى هذا المقام أن أكذب قوما ثبت عندهم الكذب بالأدلة والشهود، إنما يعننى أن أبين أن النحاس باشا تدرج فى طغيانه العسكرى على حساب الحياة الدستورية. حتى وصل الى حرمان البرلمان من حق مناقشة تصرفاته العسكرية على الإطلاق!! فاختفى الحكم الدستورى فى ظلال الحكم العسكرى... العقلية العسكرية

ومن سوء حظ النحاس باشا وحظ البلد معه أن الحكم العسكرى طغى أول ما طغى على الحاكم العسكرى نفسه! فحكمته العقلية العسكرية قبل أن يحكم بها غيره شأنه فى ذلك شأن كل : عفيف يقوى، وإن الإنسان ليطغى... صاحب العلم!

وليس أدل على هذه العقلية بما بدا للناس من بعض الصغائر الى جانب ماسياتى بيانه من الكبائر، بلغ برفقته الامر ان يتخذ لنفسه من مظاهر الحكم والسلطان، علماً يرتفع وينخفض على سطح داره اشعاراً بوجوده أو بغيته عن البنيان!...

وعلى اثر الضجة التى أثارت أخيراً حول «صاحب العلم»، وترتب عليها اغلاق مجلة روز «بيرسيف» لمدة ثلاثة شهور، اختفى العلم عن الأنظار — وقد رأيت وراه غيرى، لأننا أينما أن نصدق، قبل أن نحقق!! قره قول سلاح؟..

ويعمشى مع العلم الخفاق فى أعلى البنيان، وجود عساكر «الحرس» حول الجدران... ولقد كان لكل رئيس وزارة وحاكم عسكرى فى سالف العهد والأوان، عسكرى واحد يحويه «كشك»، خشى واحد أو على الأكثر حارسان... ولكن حاكمنا العسكرى الديمقراطى يأبى أن يكون له من الحراس العسكرين

الواقفين بأبواب داره الاستة ، تحويهم أكشاك ستة ! ... فاذا ماخرج من الدار في المساء أو في الصباح ، زلزلت الأكشاك زلزالها ، وقال الجيران ما هذا ... ثم قعقع السلاح ، وعلا الصياح ، قره قول سلاح ... قره قول سلاح ؟ ... ولقد قيل لى أن بعض موظفي السفارة البريطانية الذين تطل مكاتبتهم على دار النحاس باشا قد أزعجهم هذا الصياح المتكرر ، حتى كاد هذا الضجر الانساني ، أن ينسيهم التحالف المصرى البريطانى ! ...

بالنكبة الديمقراطية في بعض أنصارها من الديمقراطيين ! ... !
ولو أن هذه العقلية انحصرت في شخص رئيس الوزراء وفي المظاهر المحيطة به ، لكان الأمر بعض الشيء ، ولكنها تعدته وبالأأسف الى حكم هذا الشعب الامين ، والى حرياته المقدسة التي جاهد لها وبذل في سبيلها الدم والتعب وعرق الجبين ! ... !

ثانياً — اهدار حق الاستجواب

والاستجواب هو الوسيلة الدستورية التي يستطيع بها النائب ان يزاول عمله في محاسبة الوزارة وطرح الثقة بها على المجلس اذا اقتضى الأمر ، وعلى أساس هذا الضمان الدستوري تقوم المسؤولية الوزارية أمام البرلمان . فاذا سلب النائب حق الاستجواب فقد انهارت المسؤولية الوزارية التي لاقيام للحياة الدستورية بغيرها على أى وجه من الوجوه

وقد رأت الوزارة أن تسلب المعارضة هذا الحق البديهي ، فلجأت الى أغلبية العددية من جهة كما لجأت الى رئيس المجلس وهيئة مكتبه من ناحية ثانية ، فاذا الناحيتان تتقاسمان مهمة القضاء المبرم على حق الاستجواب بوسائل متعددة ، منها :

استعمال مقصلة الاغلبية في استبعاد أى استجواب لا تريده الحكومة أو استبعاد ما تشاء الحكومة من فقراته وأبوابه قبل أن يسمح بمناقشة كلمة واحدة منه ، ومنها : أن لا يدرج رئيس المجلس ما يقدم اليه من استجوابات ، وقد قدمت في الدورة الماضية استجوابات عدة لم تدرج في جدول الاعمال ، أحدها عن أسباب الخلاف التي أدت الى خروجي من الوزارة ، وآخر خاص برخص التصدير والاستيراد وثالث عن الاستثناءات التي وقعت بعد خروجي من وزارة المالية ، ورابع عن اساءة تنفيذ المعاهدة ، وخامس عن حرية الرأي ، وسادس عن المعتقلين ، ومع خطورة الموضوعات التي تتناولها هذه الاستجوابات أو على الاصح لخطورة هذه الموضوعات أبي رئيس النواب أن يدرج أحدها في جدول الاعمال : بل عمدت رئاسة المجلس الى مناورة طريفة لتخليص الحكومة من مناقشة ما أدرج بالفعل في جدول الاعمال من استجوابات ، فكانت مواعيد الجلسات تحدد في غير الايام المخصصة للمناقشة أو لاستئناف المناقشة في الاستجوابات ... ومن المضحك المبكى انه بعد أن ألقى رئيس الوزراء بيانه في استجواب الاستثناءات أجل المجلس بيان ورد الزميل المستجوب (النائب المحترم الأستاذ فكري أبازة) الى جلسة يحددها مكتب المجلس ... ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يحددها لاستكمال هذا الاستجواب القائم في حين انه نظرت استجوابات أخرى جديدة ، وعديدة ! ...

ولم تضق الوزارة ، ومن وراءها رئاسة النواب ، ذرعا بالاستجوابات وحدها ، ولكنها لم تطق كذلك أن تواجه ما هو أخف منه وأهون ، ونعني به طلب المناقشة الذي نصت عليه اللائحة الداخلية ، فلم يكدر ستة وثلاثون عضواً من المجلس ، وكلهم من الهيئة التي تنسب اليها الحكومة يتقدمون بطلب كتابي لفتح مناقشة في موضوعات خطيرة حددها ، وعددها ، حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد

احدى الجلسات السرية قتل الطلب الخطير، وأخذ من الاغلبية الوزارية قراراً باستبعاده من غير مناقشة فى الجلسة السرية حتى لا تسرب محتويات الطلب الى اُسماع الرأى العام !!

وأخيراً أنتجت الدورة البرلمانية الحالية فاذا بالحكومة تستعين بنوابها ورياسة نوابها وتقرر أخطر المبادئ لكى تحقق فى المبدأ الاستجوابين اللذين قدمهما أحد نواب المعارضة، وهو حضرة "نائب المحترم الاستاذ فكرى أباطه"، حتى لم تجد المعارضة بداً من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزاريين بانسحابها فى أول جلسة من الجلسات .

مناقشة حوادث الأزهر الشريف وانتخابات جرجا

وحدث منذ أيام أن قدمت مع جماعة من اخوانى عريضة لمناقشة الحكومة فى حوادث الأزهر الاخيرة التى وقعت فى ١٣ فبراير وفى انتخابات جرجا الاخيرة . - وهى حوادث أغل ما يقال فيها انها تمس حرية الجماعات والأفراد ، فضلاً عن حرية الانتخاب ، مساساً خطيراً

وقد قررنا "عريضة على الناحية العامة من هذه الحوادث من حيث مساسها بالحریات .

وحسبنا انها وقد خلت من الالفاظ التى يعدها رئيس المجلس « نائية » ، والالفاظ النائية فى قاموس العهد "حاضر" هى الالفاظ الصريحة ، والصراحة هى "الناسية" النائية ! - حسبنا أن "عريضة ستنتظر أو فى القيل تعرض...ولكن سعادة رئيس المجلس أبى علينا ذلك لانه (أى فى العريضة اتهاما للحكومة ، وعبثاً حاولنا الاحتكام الى المجلس فى هذا العهد الديمقراطي هو المجلس ، كما أن رئيس الحكومة هو الحكومة !...)

ولقد ترتب على هذه الحوادث الخطيرة أن أصيب عدد كبيراً من الجرحى

بين طلاب المعاهد واعتقل عدد من الطلبة، بل والاساتذة، بل ومن أصحاب
الفضيلة مشايخ المعاهد!..، ولكنى أنى لنائب ان يسأل، ولو مجرد الاستئصال، عما يمس
معاهد العلم وأساتذتها وطلابها... وأنى له ان يناقش ولو مجرد المناقشة تلك
القضايا الانتخابية المنقطعة النظير التي حدثت في جرجا تأييداً لما فتح الحكومة
فيها والتي ترتب عليها ارسال أكثر من ألف جندي بمدافعهم ودباباتهم وطياراتهم،
حرمان الناجين من التذاكر، وضرب وجرح كل معارض لهذا الحكم الزاهر؟
وبعد لآى، فقد طلب منى رئيس المجلس تقديم استجواب فى هذين الموضوعين
فقدمته ولكنه لم يدرج حتى الآن، ولعله لن يدرج...

يامولاى، اذا كان قد جنى على الحياة الزبانية القائمة فى مصر رجل واحد،
فهذا الرجل هو مصطفى النحاس باشا، واذا كانت الجناية من عمل رجلين اثنين،
فالثانى بلا مراء هو عبد السلام فهمى جمعه باشا، الرئيس الحاضر للمجلس
النواب الحاضر... (١)

ثالثاً — اهدار حق طلب البيانات من الحكومة

وهو حق دستورى لم يذكر من قبل على أى نائب مستجوباً كان أو غير
مستجوب، ولكنه أنكر على النواب جميعاً، وتمسكت الحكومة الحاضرة بانكاره
لان (مكرما) طلب بيانات عن الاستثناءات التى أعذقت، ورخص التصدير التى
منحت، وكل ما هنالك أن الوزارة تحتمى بهدم هذا التقليد وانكاره لكن تهرب

(١) ومن عجب يامولاى ان سعادته كان اذا اختل بى أو بأصدقائى على اثر خروجى من
الوزارة — يتحدث عن النحاس باشا وصبرى أبو علم باشا حديث العدو
لا الصديق... وفى ذات يوم أخبرنى انه يخشى أن لا يعاد ترشيحه
لرئاسة المجلس... وبعد ذلك أنقلب... وبعد ذلك انتخب!!

من تبعة التسليم بما يجرى من وراء الستار من محسوبيات واستثناءات في التوظيف والتصدير على السواء !!

رابعاً — انتهاك الحصانة البرلمانية

لم تتردد الوزارة في انتهاك الحصانة البرلمانية على وجه لم تسبقها اليه وزارة سابقة ، ولا يمكن أن تدركها فيه وزارة لاحقة ! فمن تفتيش منازل النواب الى اعتقال أى عضو من أعضاء المجالسين دون استئذان "برلمان" فى حالتى التفتيش والاعتقال ، بل دون مجرد اخطار المجلس المختص ، بينما كان يمثل الوفد فى البرلمان الماضى ، وبينهم وزيران حاليان ، يتعون على صاحب الدولة حسين سرى باشا مجرد الأمر بتفتيش غيبة أحد النواب دون استئذان المجلس فى ذلك ، وكانوا يرون فى ذلك خروجاً صريحاً على الحصانة البرلمانية !

خامساً — اسقاط عضوية النواب بعد اقرار صحتها

وكما أدى طغيان الوزارة على نوابها واذعان النواب لمشيئتها الى اهدار الحقوق السالفة كلها على أيدي هؤلاء النواب أنفسهم ، كذلك بلغت روح الاستهتار بمبادئ الدستور وأصول الحياة النيابية الى حد اهدار قرارات البرلمان ذاتها فيما يتعلق بصحة نيابة اعضائه ، خلافاً لكل ما يقرره فقهاء الدستور ، وما تثيره أعرق التقاليد الدستورية . فما هو الا أن اختلفت الوزارة مع أحد النواب ، وهو الاستاذ احمد قاسم جوده ، بسبب اصرارها على مهاجمة (مكرم عبيد) وأنصاره والطعن عليهم فى جريدة (الوفد المصرى) التى كان يدير تحريرها ويكتب فيها الاستاذ احمد قاسم جوده ، فى حين رفض هو أن يقوم بذلك أو يشترك فيه — كما يدل على ذلك الخطاب الذى أرسله الى وزير العدل ، والذى أشرف بارفاق صورة منه وما تلاه من مراسلات فى هذا الصدد — ما هو الا أن دب هذا الخلاف

حتى استدعى وزير المعارف في اليوم التالي أحد نواب الوزارة وسلم اليه ملف الاستاذ قاسم جوده بالجامعة المصرية — وكان الوزير يعلم بكل ما فيه ، كما تعلم به الوزارة ورئيس لجنة الطعون بمجلس النواب ، عندما وافق المجلس على صحة نيابته ورفض الطعن المقدم في سنة — وسرعان ما طلبت الوزارة بلسان احد نوابها أن يعاد النظر في الطعن المرفوض ، على أساس السبب المرفوض ! وأصر رئيس الوزراء على اهدار المبادئ الدستورية ، والتقاليد الدستورية ، والحقوق الدستورية التي تجعل لقرار البرلمان في مثل هذا الطعن قوة الحكم الذي لا ينقض فكل هذا لا يساوى شيئاً عند الوزارة مادامت تصل من ورائه الى التكيل بالنائب الكاتب الذي رفض أن يجارى كتاب الوزارة في التهم الباطل على (مكرم عبيد) !

وقد كان للوزارة ما أرادت ، وهدم البرلمان بأيدي أعضائه قيمة قرارته بشأن الطعون وتحقيق صحة النيابة ، وأخرج الاستاذ قاسم جوده بعد جلسة استغرقت سبع ساعات ، ثم رأت الوزارة في عشر دقائق أخرى من الليلة نفسها أن تصب حام غضبها على نائب شاب جرى تجراً على ان يقف في صف مكرم عبيد وهو الاستاذ جلال الحامصي ، فأصدر المجلس في غيبة النائب زاراً باخراجه في عشر دقائق لاتزيد ، بعد أن مضى على قرار المجلس نفسه بصحة نيابته بضعة شهور ! وكذاً أملت شهوة الانتقام على الوزارة خطوة جديدة ، في طريق العبث بالحياة النيابية على أيدي نواب أكثريتها المرغمين ! وكانت سابقة لم يسبق لها مثيل ..

سادساً — تحريم نشر الاستجابات أو ملخصها في الصحف

أخيراً ، وليس آخرأ ، عمدت الوزارة الى التهرب لامن مناقشة الاستجابات

وحسب بل من اذاعتها بنصها ، أو نشر خلاصة عنها منقولة عن جدول الأعمال ، أو حتى مجرد الإشارة الى موضع استجواباتى فى الصحف ، قبل يوم مناقشتها ، فى حين جرت جميع الوزارات السالفة ، بالاتفاق مع البرلمان ، على أن تنشر خلاصة لموضوعات الاستجوابات ، تثبت فى جدول الأعمال ويصرح بنشرها فى الصحف .

ولكن الوزارة التى تتمسح بالشعب اليوم ، هى بعينها التى تأبى على هذا الشعب أن يعرف كثيراً أو قليلاً بما يدور تحت قبة البرلمان من مناقشات بين ممثلى الشعب !!
ب — خنق حرية الصحافة

يا صاحب الجلالة

هذه أمثلة تشرفت بسردها أمام أنظار جلالتيكم ، لأبين كيف اعملت الوزارة الحاضرة معاول الهدم فى بناء الحياة النيابية ودكت قوائمها من الاساس . وما كان مفهوماً ، ولا معقولاً ، أن يكون هذا مبلغ تنكيل الوزارة بالسلطة التشريعية ثم يكون للسلطة الرابعة ، وهى سلطة الصحافة ، حظ أسعد من حظ البرلمان فى ظلال هذا العهد الغاشم .

وقد بلغ من اشتداد وطأة الاغلال التى ترسف فيها الصحافة على يد النحاس باشا ووزرائه ، أن وجد مجلس نقابة الصحفيين نفسه مضطراً الى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج الى الحاكم العسكرى ، مذكراً رفعتة بما جاء فى مذكرة التوفد المصرى المؤرخة فى أول أبريل سنة ١٩٤٠ ، من انه : « لا معنى لان تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية الى رقابة على كل الشؤون المصرية حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكأنهم آله عمياء صماء لا يسمع لهم صوت فى شؤون بلادهم ، ولا يدرون الى أى مصير هم مسوقون ، بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون » !

وقد سرد مجلس نقابة الصحافة في أحد احتجاجاته هذه صنوفاً من أمثلة الارهاق التي تتعرض لها الصحف في هذا العهد مما تجاوز كل ما كان في عهود الوزارات السابقة، ثم اختتم مذكرته بقرار صريح هذا نصه :

« من أجل هذا يقرر مجلس النقابة أسفه الشديد لأساليب الرقابة الصحفية ويرفع الى رفعتكم احتجاجه على الاجراءات التي تتبعها الرقابة وخروجها عن الحدود المرسومة لها ومخالفتها للنصر وروح الاحكام العرفية، وما جرى عليه العمل في العهود السابقة، وما أعلتتموه رفعتكم أيضاً في اجتماع الصحفيين ويقرر أن الصحافة والحالة هذه ازاء استحالة مادية ومعنوية تمنعها عن أداء واجبها، وتلا ذلك الامضاءات الآتية :-

« فكري أباطه . محمد عبد القادر حمزه . ابراهيم عبد القادر المازني . حافظ محمود . محمد خالد . مصطفى امين . جلال الحماصي . كامل الشناوي . مصطفى القشاشي، وفي عبارات هذا القرار الواضح، الذي قدمه اعضاء نقابة الصحفيين الى النحاس باشا بعد طول بأسهم من سماح صيحاتهم المختنقة، خير تصوير لروح الطغيان التي تنشر ظلاماً على كل أداة من أدوات الرأي والحرية في البلاد .

وقد بلغ من تمادي النحاس باشا في استغلال سلطته العرفية ان اختفت كلمة المعارضة من الصحف ومحيت محواً، وحرم على الكتاب ان ينقدوا عملاً من أعمال "وزارة جل أوهان"، وصودر حق الناس الاولى، الذي كفله القانون العادي، في الرد على ما يكتب به وتفنيده ما يفترى عليهم من الاعمال أو الأقوال، وحرم على "صحف أن تنشر أسماء اشخاص بعينهم ولو في مناسبة من المناسبات العادية، أو في مناسبة كريمة . كتنقيده أسماء مكرم وزملاؤه من أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة في دفتر اشريقات، واعلان ولائهم لشخصكم المعظم . وحذفت الرقابة كل ذكر لبرقيات ورسائل تقيتها من شخصيات سامية المكانة على أثر خروجي من الوزارة وبيتها

رسالتان لصاحب السمو الأمير عمر طوسون وصاحب الفضيلة الشيخ ابو الوفاء الشرقاوى ...

وانى لاكتفى بامولاي باضافة أمثلة قليلة أخرى لاتكاد ينقصها التعليق :
مراقبة الوفيات !

(١) حدث أن قبض الله الى جواره أحد أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، وهو المغفور له الاستاذ عبد الوهاب البرعى المحامى . فرأيت وأجباً على أن أنعاه فى جريدة الاهرام . ولكن النعى لم يكدينشر فى الصباح حتى هاج هائج النحاس باشا ، وثارت ثورته لان النعى تضمن ذكر الكتلة الوفدية المستقلة !!

وترتب على هذه الثورة أمران :

(أولهما) اصدار تعليقات الى الرقباء بمراجعة اعلانات الوفيات ، حتى لا يقبض الله الى جواره رجلاً آخرأ من رجال الكتلة الوفدية المستقلة فيذاع فى نعيه انه لبقى ربه على عقيدته الوفدية المستقلة !!

(وثانيهما) ترتب على هذه الثورة كذلك ان صودرت برقيات التعزية فى الفقيد الذى أهاج نعيه أعصاب الحاكم العسكرى العتيد !! وكان من تلك البرقيات المغضوب عليها تعزية من صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون ، فلما تأخر ردى عليها ، تحدث الى حضرة باشكاتب دائرة سمو الأمير ، وسألنى عما اذا كانت البرقية قد وصلت الى ، وعندئذ فقط علمت بما كان من مصادرة البرقية ، فبادرت الى ابلاغ عذرى وشكرى الى سمو الأمير ، وخشيت أن تحول الرقابة العسكرية مرة أخرى دون وصول هذه البرقية ، فبعثت بصورة منها فى خطاب البريد الى حضرة باشكاتب دائرة الامير !!

النعمامة!...

(٢) جرت بعد ذلك انتخابات تكميلية لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة منشأة سلطان . وتقدم للانتخاب فيها مرشح للوفد هو حضرة عبدالقادر المناسرلى بك ، ومرشح مستقل هو حضرة الدكتور فؤاد سلطان بك ومرشح أعلن الوفد أنه لا يؤيد ترشيحه هو حضرة عبدالرحمن شادى بك

واشتدت دعاية الوزارة لمرشحها في هذه الدائرة ، الى حد سفرائتين من الوزراء هما صبرى أبو علم باشا وزير العدل ، والاستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشؤون الاجتماعية . وقد خطب أولها في تأييد مرشح الوفد وإعلان حرص الوفد على انتخابه دون الآخرين .

ثم ظهرت النتيجة فاذا المرشح الوفدى يكاد يفقد التأمين ... وإذا المرشح الذى أعلن أنه لا يرشحه ، وذكر اسمه صراحة في بيان أذيع في الصحف ، وهو عبد الرحمن شادى بك يفوز بضعف الاصوات التى نالها مرشح الوفد ! أما المرشح المستقل الذى أبى أن يقبل الترشح على مبادئ الوفد وهو الدكتور فؤاد سلطان بك فقد فاز بالأغلبية الساحقة ، ونال من الاصوات أكثر من ستة أضعاف حضرة المرشح الذى سافر من أجله وزير العدل في اسبوع الانتخاب فجنى عليه وهو لم يجن على أحد...

وكان للنتيجة بطبيعة الحال وقع الصاعقة على رأس الحاكم العسكرى الذى عاجلته هذه الضربة في ميدان الانتخاب الشعبى بعد الضربة السابقة التى تلقاها في انتخابات نقابة المحامين ، فاذا هو يلجأ الى سلاح الرقابة يشهره في وجه الصحف حتى لاتذيع الأرقام التى أسفر عنها الانتخاب ، بينما سمح بنشر أرقام انتخاب فرعى آخر في اليوم نفسه بدائرة شباس الشهداء فاز فيه مرشح الوفد بعضوية مجلس النواب !!

بل ان النحاس باشا أبى على الشيخ الفائز أن يقال فى مقال فى مقام تهنته بأحدى الصحف ان نجاحه لقي ارتياحاً عند الناس . وكل ما سمحت به الرقابة النحاسية فى هذا المقام أن يقال ان فوزه قوبل بالارتياح «من أصدقائه وعارفيه» !! ومن هذا القبيل ما نشرته الصحف عن انتخابات جرجا ، فقد سمح لها بأن تشير الى فوز مرشح الوفد دون ان تشير الى تنازل المرشحين الآخرين فى ظروف لا تشرف الحكومة فى شيء... وهكذا ظن النحاس باشا - كما ظنت النعامة من قبل - انه خدع النحاس اذ خدع نفسه !!
حفلة شاي :

(٣) وأخيراً ، وليس آخرأ ، جاءت الدعوة الاجتماعية المتواضعة التى تشرفت بتوجيهها لتناول الشاي فى دارى يوم ٢١ يناير الماضى ، وتفضل بتليتها من تيسر له الحضور من حضرات المدعوين من الاصدقاء ، من كبار رجال السراى الملكية العامة ، والسفارة البريطانية والنواب البريطانيين ، ورجال المفوضيات الاجنبية ، وزعماء الأحزاب والمستقلين ورجال الشركات والبنوك ...

هذه الدعوة المتواضعة طارت بأعصاب الحاكم العسكرى ، الى حد يمنعنى الواجب المقدس من أن أدخل فى تفصيله ضمن هذه العريضة ، وانما أكتفى بأن أشير فى صده الى تسخير الرقابة فى منع المجلات والصحف من كل اشارة الى الدعوة أو المدعوين . ولم يستح النحاس باشا أن يجعل من هذا الموضوع باباً من أبواب التوبيكات السكتائية للرقباء أجمعين !!
يدين نفسه !

والرجل الذى يسير بالرقابة هذه السيرة ، ويستغل سلطانه العسكرى على هذه الوتيرة ، هو النحاس باشا الذى خطب فى انتقاد ما هو شبيه بذلك بل دونه ، حينما كان فى المعارضة وكان غيره فى الحكم ، فقال فى خطاب له برأس البر :

« وأخرى لا تقل صفاراً وسخافة... هي منعهم الصحف من أن تذكر أسماء زائري أو تنقل أحاديثي أو تشير إلى انتقالاتي ومقابلاتي في حين لا مانع من ذكر أخبارهم وأقوالهم والدعاية المفضلة لأشخاصهم وأعمالهم، كأنما كان لهم أن يسقطوا عن مصطفى النحاس ما يتمتع به سائر المصريين من الحقوق أو كأنما لا تكفيهم هذه الرقابة الغاشمة التي فرضتها الأحكام العرفية على الصحف بحجة الحرص على سلامة الدولة ومقتضيات الأمن والدفاع، فراحوا يستخدمونها في حماية أنفسهم من كل انتقاد حتى ضاق بهذه الحال بعض الصحفيين المحايدون قبل المعارضين فتوالت الشكوى ولكن بدون جدوى ! نعم هو صفار لا طعم له ولا معنى وإن كان كبير الدلالة على ما تروخ تحته البلاد في هذا العهد الظالم من عدوان وطغيان . واستهتار صارخ بالحقوق والحريات ! صفار لم تلجأ حكومة من الحكومات المصرية إلى مثله منذ نفي سعد وبعض أصحابه (وكنت وزميلي مكرم من بينهم) إلى جزائر سيشل وحرّم على الصحف أن تذكر أسماءهم أو أنباءهم أو اسم الجهة التي نقوا إليها فلم تزد مصر إلا ذكراً لهم وحبافهم وجهاداً تحت لواءهم حتى ردتهم سالمين غانمين ! »

والذي يفعل ذلك يامولاي هو نفسه الذي قال في الخطبة نفسها : « ولكن هل يحسب رئيس الوزارة أن الأمر بهذه البساطة المتناهية وأنه في حل من أن يقول ما يشاء ويهرب من سماع الرد كما يشاء . فيقتنع الناس بأقواله ويررون جميع أعماله ، وكفى الله المؤمنين القتال ؟ ألا يعرف دولته أن في الناس رؤساء تفهم ، وقلوباً تفي وعقولا تميز الحبيث من الطيب وتدرّك النافع من الضار ! لعمر الحق إنه أذن لي ضلال بعيد ! »

هذا الأسلوب كان النحاس باشا ينتقد الرقابة وامتدادها إلى الشؤون الداخلية والمسائل الشخصية ، ويتدد باهدار حق الرد على ما يقول الوزراء ونقد

ما يعملون ... ولكن أين يوم النحاس باشا من أمسه ، وأين هذا الذى يقوله
نما يفعله الآن بوطنه وبنفسه ؟ !

وكأنما لم يكف النحاس باشا أن يستعين بسلطان الحكم العسكرى ليمسخر الرقابة
فى كتمان مساوىء حكمه بين الموظفين والاهلين أو فى انتقاد اجراءات التصدير
والاستيراد والمحابة فى شؤون التكوين ...

ولم يكفه أن يمسخر الرقابة فى حماية تصرفاته وتصرفات وزرائه وأقاربه
وأصحابه من كل نقد أو لوم أو مهاجمة ...

ولم يكفه أن يستغل الرقابة كيفاشاء هواه فى تعقب أنباء خصومه ومعارضيه
ولولم يكن فيها ما يمس السياسة من قريب أو بعيد ...

لم يكف النحاس باشا هذا الاستغلال التعس باسم السلطة العسكرية للقضاء
على حرية الصحافة وخنقها ، فلجأ الى استغلال المصروفات السرية يغدق منها
ما يشاء على الذين يقبلون أن يشتركوا فى كيل الشتائم والتهجم البذىء بالباطل على
مكرم عبيد وأنصار مكرم عبيد ! أما الذين أبوا أن ينزلوا بأقلامهم الى هذا الدرك
فجزأهم بما حل بالاستاذ جلال الحامصى أو بالاستاذ قاسم جوده الذى تبين من
صور الرسائل المتبادلة بينه وبين وزير العدل كيف جعلت الوزارة مهاجمة مكرم
عبيد حجير الأساس فى دعايتها الصحفية المأجورة ...

ولم تتخرج الوزارة فوق ذلك من أن تخرق القانون المالى خرقة صريحة بالسماح
لموظف فى الحكومة بكتابة المقالات السياسية المليئة بالشتائم والسباب ، تارة
باسمه الصريح ، وأخرى بتوقيع (ع) فى جريدة المصرى وبعض الصحف
الأسبوعية القليلة الانتشار - وليس هو مع الأسف الوحيد من نوعه ...

هذا هو أسلوب الوزارة ، يا صاحب الجلالة ، فى خنق حرية الصحافة ، سواء
باستغلال الرقابة العسكرية أو بتسخير المتكسبين من كتابها الموظفين وغير
الموظفين ، مما كانت نتيجة البديهة تشجيع الفوضى الحكومية ، وإخفاء الوقائع

الصحيحة عن أنظار الشعب ، وتشويه قضية الرأي على مثال ليس له نظير في بلد من بلاد العالم ، محارباً كان أو غير محارب .

ومن طريف ما يذكر هنا أن بعض كبار الساسة البريطانيين الذين زاروا مصر أخيراً كانوا يعلنون على مسمع من وزراء ثنائياً أن حرية الصحافة والحرية الاخرى ظلت في انجلترا على ما كانت عليه قبل الحرب من غير تعديل ولا تبديل ، ويسمع النحاس باشا ووزراؤه ذلك محبذين مهللين ، غير خجلين !... ولو ان هيرودوتوس قام باذن ربه من بين الاموات ، لتبين صدق نظره في مصر بلد المتناقضات !... في الهند :

وفي الهند يامولاي - وهي مستعمرة انجليزية لم ينعم الله عليها بحاكم عسكري كما كنا ننفذ معاهدة استقلال كعاهدتنا - في تلك البلاد يعتقل الزعيم غاندى فتشتر الصحف الخطابات التي يتبادلها في سجنه مع حاكم الهند العام ، كما تنشر خطاب الزعماء وآراؤهم بل وتهجمهم على الدولة البريطانية في ابان الحرب القاسية التي تهدد وجودها... امانحن - والحرب بعيدة عن ابوابنا ، وخطر الغزو لم يعد يهددنا - فقد وجد بيننا رجل مصري يأبى الا أن يعلن الحرب على حرياتنا باسم الحرب... فيعتقل ألسنتنا ، وصحافتنا ، وأمرأنا وعلماؤنا وكبار رجالنا وشباننا كأنما نحن أسرى الحرب ، ولسنا مجرد محايدين أو حتى غير محايدين في هذه الحزب انها الجريمة وطية يامولاي أن نحرم أمة ناهضة ناشئة ، مما كسبت من حريات أولية في وقت هي أحوج ما تكون فيه لاستكمال حريتها ، ومتابعة نهضتها... صورة... وصورة !

راق للنحاس باشا يامولاي في الأيام الاخيرة ، أن ينشر على الملأ صورة .. هي صورة رجل عالمي كبير (وأعني به جناب المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية)... هذا ولوانه قد قصد بهذا النشر الى ابراز ناحية عظيمة في الصورة. أكثر من ابراز ناحية من نواحي العظمة في صاحب الصورة !... ذلك أن الصور

تضمنت اهداءاً كريماً من جناب المستر تشرشل الى صديقه النحاس باشا، وفي هذا الاهداء، تقدير واطراء، يحرص عليه كل الحرص رفعة رئيس الوزراء الى هنا لا بأس

ولكن يشاء سوء حظ النحاس باشا أن يهدى جناب المستر تشرشل — في نفس الوقت — نفس الصورة، وعليها نفس العبارة، الى صديقه صاحب الدولة حسين سرى باشا... ان لجناحه من بين المصريين أكثر من صديق واحد! وظنت صحافتنا البسيطة، العيطة، ان لا بأس أيضاً من الاشارة الى الصورة الثانية، وقد انطوى اهداؤه على ذات التقدير والاطراء، لصديق آخر كان رئيساً للوزراء وهنا — وهنا فقط — رأت الرقابة النحاسية أن البأس كل البأس، في نشر هذا الخبر على الناس، فنعت حتى مجرد الاشارة، الى الصورة الشمسية — هي نفس الصورة — والى العبارة الخطية — وهي نفس العبارة!... قد لا يرى الناس في ذلك حكمة، ولكنى يامولاي اعترف للنحاس باشا بحكمة هي كل الحكمة!!...

بيد انى اذا رأيت مع النحاس باشا بعض الخطر، في نشر صورتين لرجل كبير له كل الشأن وكل الخطر، فليست أفهم لماذا شرفنى النحاس وأنا الصغير بمنع صورتى عن الناس... فقد عن لإحدى المجلات الأدبية — هي مجلة منبر الشرق — أن تنشر مقالا عن تاريخ حياتى ومع صورتي، فلم يكن من الرقيب الا أن منع المقال، وكان فى ذلك طبقاً للمقاييس الحكومية معتدلاً كل الاعتدال... ولكنه أبى على المجلة أن تنشر حتى الصورة من غير تعليق أو تميمق. وكتب الرقيب بخطه على مسودة المقال هذه العبارة بنصها:

(لا تنشر ولا تنشر الصورة المشار اليها فى الكلام) — وكان فى ذلك

مسك الختام!! (١)

(١) أرفق مع هذا صورة المقال وعليها تأشيرة الرقيب

في ملحق خاص :

١ — اهدار حرية الافراد والجماعات
(الاعتقالات بالجملة وفصل الموظفين والعمد... الخ.)

٢ — العبث بحرية الانتخابات
(انتخابات نقابة المحامين - وانتخابات جرجا العسكرية... الخ.)

٣ — الاضطهاد الصغير والكبير
(ضد أعضاء الكتلة الوفدية ومناصريها... الخ.)

٤ — التفريط في حقوق البلاد

(تناولت العريضة المقدمة الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم هذه
الابواب ولم يتيسر طبعا فستشر في ملحق خاص .)

يا صاحب الجلالة

فيم كل هذه العناية التي بذلنا من صنوفها ما بذلنا، وفيم كل هذا العناء الذي احتملنا من ألوانه ما احتملنا، لتصوير حالة البلاد في ظلال الحكم الحاضر، وازاحة الستار عن شتى سيئاته، وجنایاته؟

ولماذا توجهنا الى مقامكم السامي بهذه العريضة المستفيضة، مدعمة بالوقائع والبيانات والمستندات؟

وماذا نرجو وترجو معنا البلاد ازاء هذه الحال التي قلبت فيها كل الموازين، واضطربت المقاييس، وتدهورت سمعة الحكم ونزاهته الى أعماق الحضيض؟

هذه يامولاي، أسئلة تدور بالخاطر بل تكاد تفرض نفسها فرضاً في ختام هذه العريضة التي أشرف عن نفسي وعن زملائي أعضاء الهيئة البرلمانية للكتلة الوفدية المستقلة، برفعها الى مقامكم الكريم... واني لاسارع بعد كريم اذنكم الى الاجابة عنها في عبارات موجزة، مركزة، أرجو أن تكون وافية، شافية...، وابدأ يامولاي فاتحدث عن شخصي فيما عسى أن يكون الدافع، والوازع لي في كتابة هذه العريضة، ووقوفى فيها الموقف الذي وقفته، وتسجيل ما سجلته الى الرجل في الملك!

وهنا يامولاي أرجو من جلالتم - وقد كان لي الشرف كل الشرف أن اتجه في هذه العريضة الى مقام الملك - أن تأذنولي بالتوجه في ختامها الى الرجل في الملك فابعث بكلمة من قلبي الى كبير قلبك، يتزاحم فيها مع الولاء الصميم صميم حبك.

فلقد تضمنت هذه العريضة اتهامات خطيرة، حاولت فيها علم الله أن أبرز الحقائق ظاهرة سافرة... ولكن أكثر الناس لا يدركون كم تكون الحقائق

في بعض المناسبات والملابس قاسية جائرة... بل لعلها رغم صحتها، وضرورتها، أشد جوراً على الشاكي منها على المشكو، ولا سيما إذا كان المشكو قسيم العمر للشاكي، كلما أبعدته عنه رآه يدنو... وكلما قسى القلب عليه أحس قلبه يحنو!!
وإئن شكاً لرجل سياسي لجلالة مليكه مساوي. الحكم الحاضر ومبلغ ماتعانيه اللاد من مثالم وشرور فادحة فاجعة، فهو لا يسعه كإنسان أن يثير من أعماق نفسه كوامنها وأشجانها دون عبرة دامعة... ولعل الله في رحمته قد أودع الدمع ما أودعه من حرارة، لكي يغسل ماتخلفه الكوارث في النفس من مرارة!
صراع النفس:

ولكم كنت خلال هذه العريضة أصارع نفسي وأجاهد، حتى لكأني شخصان في واحد... هذا يمنعني، وذاك يدفعني.. هذا ينادي بالرحمة بالصديق وان غدر! وذاك يصيح ألا غوثاً للوطن وقد سرت فيه النار من طائش الشر...
هذا يذكرني، وذاك يحذرنى... هذا يذكرني بما عني الألفة والوداد، وذاك يحذرنى أن لا أهدر في سبيل الصديق ما بذلته في سبيل الوطن من تضحية وجهاد!
ولقد انتهيت يامولاي بعد صراع عنيف مع نفسي الى النتيجة المحتومة التي لم يكن لي مناص منها، أو محيص عنها، فأثرت مصلحة الوطن على كل مصالحة، ومحبة الوطن الباقية على كل محبة ماضية.. حتى ولو تخلفت عنها آثار باقية.. مؤمناً بأن السكوت مجرد السكوت عن مصلحة الوطن إنما هو الخيانة كل الخيانة، لا تقارن بها، ولن تبلغ اليها، أية تضحية بمصلحة صديق ولو كان أميناً للود، فكيف به وقد أهدر حتى تلك الأمانة!...

مسألة بقاء أو فناء!

ماذا أقول؟... فما هي مجرد مصلحة الوطن تلك التي تأتي أن نخونها، بل هي

حياة الوطن نسعى جاهدين لكي نصونها !... ألا ليتها كانت مجرد أزمة سياسية خارجية تعانها البلاد ، فلقد عرفنا فيما مضى السيل إليها ، والسيل عليها !... بل ليتها أزمة داخلية قائمة بين الأحزاب على نظام الحكم في البلاد - فما كان أهمونها لو انها كانت ... فان صاحب العرش لكفيل بها ، أمين عليها ، يقلب كل انقلاب الى مصلحة شعبه

كلا فلا هي هذه ولا تلك ، بل هي أزمة وجود ، لأنها انتهت الى أبجدية الوجود القوي ، أو على الاصح الأدبي ، لهذه الأمة الكريمة القديمة التي علمت الامم آداب الوجود ، ومجد الوجود ... نعم يامولاي فقد انحدرت الازمة بنا في هذا العهد الاسود الى تلمس المبادئ الاولى للآداب القومية والفردية ، فأصبحنا كجموع نبحت عن مجرد النزاهة ، والاستقامة ، والعدالة ، والحرية ، والمستولية في الحكم .. وأصبحنا كأفراد يعنى كل واحد منا بقوت يومه هل يجده فيشتره ، أو لا يجده فيستجديه ... وبتعليم أولاده وتوظيفهم - هل له من حظوة أو رشوة تيسر له العسير ... وبقضاء مصالحه هل له وساطة الى هذا أو ذاك الوزير أو الكبير ... وبحرية شخصه وأهله ومسكنه هل هو أو هم في مأمن من اعتقال أو تفتيش في جنح الليل لا يدرى عنه أحد ، وان درى فليس له أن يسأل ، وان سأل فلا جواب !!

أى مولاي الملك ... أفى عهدك أنت الملك الديمقراطي الحر الذي لم يتح لمصر ملوك كثيرون من مثلك ، يسام أفراد الشعب كالسوائم - بل أين نحن من السوائم ، فان لها جمعيات ترفق بها ! - فلا سبيل للجموع أن يحس وجوده فيتنفس ... ولا سبيل للفرد أن يعيش الا أن يتلمس العيش وينحس ... أو يتدنس ويتجسس !!

أى مولاي الفاروق - وهنا أعود فاجترى على مخاطبة الرجل في الملك - لأنى أعلم أن للملك تقديرات واعتبارات سامية تقتضيها جلالة المقام ، ولكنى

أعلم أيضا أن للمليكنا فوق الجلالة رجولة ، وإن هذه الرجولة التي تطنى على سنى
عمره ، وتكاد تشع من حديثه بل ومن نظره ، هي مصدر همه ، وإن تكن مبعث
همته ، فهي لا تأكل الا من صدره ، ومن صبره ... بل هي تأبى الا أن تتقاضى
حسابها من شبابه ، وأن تثير فى نفسه أشجانا تزيد فى عذابه ...

أى مولاي الفاروق ... كلنا يرى فيك تلك الرجولة البادية ، العالية وكلنا
يحسها فى شبابك فائرة ، ثائرة ... ولئن كانت الرجولة للملك مبعث همومه ،
فهي للشعب نعمة خالصة تعينه على تحمل شقوته فى انتظار نعيمه ! ...

لهذا يا مولاي الفاروق يلجأ الشعب الى الرجل فى الملك ، كما يلجأ الى الملك
فى الرجل ، لكي ينقذ البلاد من هذا العهد الهادم لرجواتها ، العاث بحريتها ،
الملوث لذمتها ... فلئن استمر الحال على هذا المنوال ، فلن تجد حول ملكك
رجلا جديراً بوصف الرجل ، وجديراً بالملك الرجل !

وقوأتكم العرش الرحال !

مفتاح السجن !

يا صاحب الجلالة

لو كان الحكم اليوم للدستور ، والأوضاع الدستورية الصحيحة لما ترددنا فى
التماس المعارضة من طريق البرلمان ؛ ومن طريق الصحافة ، ومن طريق الخطابة
على النحو الذى يجرى الآن فى البلاد الديمقراطية التى لا يطنى فيها رجل كما يطنى
فى مصر مصطفى النحاس !

ولكن النحاس باشا قد ألقى الدستور جوهرأ ، ومظهرأ ، بطريق (مقصلة
الأغلبية البرلمانية من ناحية ، وبطريق السلطة العسكرية من ناحية ثانية ...
فالحياة البرلمانية الحرة معدومة الوجود ، على النحو الذى تشرفت ببيانه
فيما سلف ...

والصحافة مكممة الى حد لم يسبق له مثيل في أى عهد من العهود السابقة ،
لا فى مصر ولا فى غيرها من بلاد العالم ، بما فيها المستعمرات البريطانية !!
ومنابر الخطابة والاذاعة لا تكون الا للنحاس باشا واتباعه وأشياعه !
وحرية الرأى للأفراد والجماعات ، سبيلها المعتقلات ! ...
فكيف السبيل ازاء هذا كله الى صوت يرتفع من جانب الأمة بالشكوى
بما يعانى به الشعب ، والكشف عما يقترفه الحاكم العسكرى وجماعته من آثام
فى حقوق البلاد ؟

السبيل ، يامولاي ، هو الذى تخيرته واخوانى معى ، هو السبيل الميسور فى
ساحتكم الفسيحة الجنب ، الرحبية الابواب ... فى يديكم يامولاي مفتاح السجن
المخلق الذى يعانى الشعب فى غيابهاته مالا قبل لشعب أبى ، كريم ، شريف ،
ان يحمله أو يقبله !

رجاء الشعب فى ملاذه الاعلى

أخذ الاستثناء بالاستثناء ...

يا صاحب الجلالة

بقدر الداء ، يكون الدواء ... وبقدر ما يكون الفساد متفاقما الى حد الشذوذ
والاستثناء ، بهذا القدر عينه يجدر أن يكون العلاج حاسما ، على أن يبلغ فى الحسم
حد الاستثناء ...

واعلى لا أعدو تصوير مشاعر الشعب وآماله فى مليكه الدستورى المحبوب
اذا ما قلت أنه لا يكفى فى استرداد الكرامة المسلوبة ، والحقوق المنهوبة ، مجرد
التخلص من الوزارة ، بل أيضاً من آثار الوزارة ... فمن الشرور ما لا يكفى فيه
المنع ، بل القطع ، اذ لا سبيل الى منع استفحاله إلا باستئصاله ...

ولعل بعض الوزر - ولا أقول بعض العذر - فى تفاقم الفساد الحالى يرجع
الى أوزار الحكم العسكرى المطلق من كل قيد ، الذى أطاح بحكم الدستور وحكم

الضمير ... فالإنسان ما اقتله اذا لم يقيم من نفسه رقيبا على ضميره ، فانه في القليل يخشى رقابة غيره ... فاذا ما انعدمت هذه الرقابة أيضاً فالويل للإنسانية من شرايته أو من « الأباحية » في شره !
الاباحية والنفاق :-

والحق يامولاي ، أننا في عهد « الأباحية » بأكل معانيها ... وايس يعيننا هنا الحاكم بقدر المحكوم ، فقد سرت جرثومة الفساد أو كادت تسرى في جسم الأمة السياسى ، وأصبح المجتمع سوقاً تباع فيه الذمم وتشتري ، وغدت المحسوية وسيلة هينة ، وأن تكون مهينة ، الى الرزق يسعى الى المحسوب دون أن يسعى ... بل لقد نشر هذا العهد المشؤوم نظام الاحتساب والوساطة بين الناس ، فتقلت المحسوية من بين الموظفين الى الأهلين ، ومن الديوان الى السوق ، حتى أصبحت لدى الكثيرين من الناس حالة نفسية ، أكثر منها نظامية ... وهنا يامولاي موضع الحذر ، ونذير الخطر ، فأخوف ما نخافه أن تقتل روح الاستقلال فينا روح الاستقلال ... وأن يستبدل الناس بصلابة الخلق ، طراوة الملق ، فيكون النفاق بضاعتهم المزجاة في الأسواق وفي المجتمع - يبدلونه وماء الوجه معه خشية املاق ، أو في سبيل مجرد الاستزادة من ترف أو توسع في انفاق

وليس أقتل لوجود الشعب الأدبى ، والقومى ، من روح النفاق التى تولد من روح المحسوية ، فالمحسوب على الدوام ذليل مغلوب .. فكيف به اذا كان محكوماً حكماً استبدادياً عسكرياً كالحكم الحاضر - اتنا اذن بفضل هذا الحكم أمة من المحسويين ، المغلوبين ، وحاشا لله ان تكون ... فان يدك وحدك يامولاي أن تنقذ روح الرجولة في رجالنا ، وروح الاستقلال في استقلالنا ...

المضحك والمبكى

أنى اكتب هذه الكلمات الختامية فى قنا وكنت قد زرت فى خلال الأسبوع الزقازيق والمنيا - والمصريون جميعاً حيثما تلقاهم فى العاصمة أو فى الأرياف .

هم أمة واحدة ، وكلمة واحدة ، ورغبة واحدة ، لا يتبرمون من شيء إلا من مساوىء الحكم الحاضر ، ولا يرجون من الله شيئاً إلا الخلاص من الحكم الحاضر ... ولقد أخبرني بعض مواطنى القناتيين أن أمراً عسكرياً صدر أخيراً بإغلاق ناديهم الاجتماعى الذى ظل مفتوحاً طوال العشرات من السنين حتى جاء النحاس باشا فأغلقه بأمر عسكري ، متعللاً بلونه السياسى ...
التدر والتدمير:-

ولا حديث لاهل الصعيد إلا انتخابات جرجا بدباباتها ، وطياراتها ، ومدافنها الرشاشة ، وما صاحب هذه الانتخابات من وسائل الاكراه والتزيف التى لم يعهدوا لها من قبل مثلاً ، وكما زاد الوزراء والوزاريون مسعاهم فى تكذيبها ، زاد الناس اقتناعاً بكذبهم ... فالناس هنا لا يروون المخزيات التى وقعت كمجرد رواية ، بل عن رؤية ، وليت الحكومة وأبواقها فى البرلمان يسمعون ما به الناس يتندرون - فليس أظرف من المصريين مرحاً ، وأخفهم روحاً ، فهم كالفرنسيين يتندرون بما هم منه متدمرون ! - فهذا يروى أن جرجاوىا بلباس العمال راح ينتخب وييده تذكرة انتخاب لقسيس قبطى فلما خاطبه رئيس اللجنة فى ذلك أجابه العامل الظريف « ياسيدى أنا لابس مدنى ، ... و يروى آخر أن سقاء من حملة المياه دخل غرفة الانتخاب يحمل « قربته » ويحمل معها تذكرة انتخاب لحمام معروف فلما قيل له كيف يكون محامياً وهو يلبس لباس السقائين أجاب « كفى كده وانت «الك» ! ... وثالث كان يحمل تذكرة انتخاب لطبيب يعرفه رئيس اللجنة فلما ناقشه هذا الاخير فى ذلك أصر الناخب على الانتخاب فلم يجد رئيس اللجنة بداً من السماح له باعطاء صوته تنفيذاً « للتعليمات المشددة » ... وبعد أن انتهى الرجل من اعطاء صوته همس رئيس اللجنة فى أذنه « من فضلك سلم على الدكتور » ... ولقد أخبرني أنجال المغفور له فخرى بك عبد التور أنهم هم ثلاثة قد انتخبوا مرشح الحكومة ولم ينتخبوا أخاهم (وهو أحد المرشحين الآخرين)

فلما أبديت دهشتي قالوا أن تذاكرهم الانتخابية وزعت على آخرين فأعطوا أصواتهم لمرشح الحكومة ... وأن بعضهم تضاعفت شخصيته بدل المرة ثمانين ، فانتخب بدل المرة ثمانين ! وأن القليلين الذين لم تمنع عنهم التذاكر الانتخابية كانوا إذا انتخبوهم ينتخبهم البوليس للضرب والتكيل ، فيخرجون من غرفة الانتخاب الى المستشفى ذا كرين للحكومة الشعبية هذا العطف الشعبي النبيل ...
حقاً أن شر البلية ما يضحك !
الاخوان المسلمون والأزهر الشريف .

وجمعية الاخوان المسلمين ؟ قد اغلقت الحكومة فرعها في قنا بأمر عسكري ... فقلت لعل النحاس باشا قصر أمره على قنا لانها قنا ! ... ولكني علمت ان الحاكم العسكري قد أصدر أمره - والامر لله ! - باغلاق عدد كبير من فروع الجمعية وهي تربي على الخمسين في شتى بلاد المملكة المصرية ... لماذا؟؟ وهل لأحد أن يسأل حاكماً غير مسؤول، وإذا سأل فجواب السؤال، الاعتقال !! ويتحدث الناس جميعاً عن حوادث الأزهر الشريف ، وعن التكيل بطلته الأبرياء حينما كانوا يهتفون لملك البلاد في طريقهم الى القصر العامر ، 'بينما يسمح النحاس باشا بالمظاهرات الصاخبة لمصلحة حكمه ... وتساءل المصريون الآمنون الوادعون هل بقي أى ضمان للأفراد في هذا العهد بعد القبض على مشايخ المعاهد الدينية وأساتذتها وطلاب العلم في الجامعات دون ذنب أو جريرة ، ودون ان يعلم أهلهم بمصيرهم أو حتى بحل اعتقالهم (١) هل نحن في عهد التفتيش !؟

(١) قبض على حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف دراز شيخ معهد الزقازيق واعتقل في النجاسة ، وكان أفراد أسرته المساكين يسألون مكاتب المحامين وغيرهم هل هو مقبوض عليه ، وهل هناك تحقيق ، وأن هو معتقل؟؟ ولا يدرون ماذا جرى لعاهلهم - ولولا عطف الملك حفظه الله لما أفرج عنه حتى الآن ، هو وفضيلة الشيخ سليمان فؤاد شيخ معهد القاهرة ...

أما صفقات التموين وغير التموين التي يردد الناس صداها ويحددون أشخاصها وأرقامها ومداها... فحديث الناس عنها لا يكاد ينتهي - فهذا القريب أو هذا المقرب لوزير أو كبير يحتكر السكر في المنطقة، وذاك ينعم بالسجاد، وغيره بالغلال الى آخر المظاهر التعسة لاتعس أنواع الاستغلال، هذا فضلا عن الرشوة الظاهرة، الفاجرة، التي تعلن عن نفسها وعن أوليائها في غير ورع ولا تورع... وتتواتر الأنباء الموثوق بها ان الاملاك الاميرية تباع تباعا لاعضاء الحكومة من طريق زوجاتهم وأصهارهم وأقربائهم وقد أشرت الى صفقة عقدها شقيق معالي وزير الزراعة مقدارها أكثر من ٥٠٠ فدان من أراضي الحكومة في شمال الدلتا... واني لعل ثقة يامولاى أن مجرد تحقيق بسيط يكشف عن كثير من أمثال هذه التصرفات التي ترتكب في الخفاء، ولا يكاد يغطيها غطاء...

عملية الانقاذ

اذن، هو مكروب الفساد قد دب ديبه في كياننا المصرى، فلم يترك فضيلة، أو حرية، أو كرامة، أو مسؤولية، أو نظاما حكوميا أو شعبيا، سياسيا أو اقتصاديا، الا وتغلغل فيه، أو فى القليل تسرب اليه، أو على الأقل القليل حاول وما يزال يحاول العبث به، والفض منه...

واذن، لا يكفي أن تخلف هذه الحكومة أخرى تهيج على غير نهجها في المستقبل، وتبقى على سيئات الحكم الحاضر دون ان تعرض لها بالتغيير والتبديل - فلو انها أفرت هذه السيئات لا بقت على جرثومة الفساد بين الموظفين والاهلين، تفعل فعلها، وتأكل أكلها، فاذا هى تتعد وتتمدد، واذا بالارض تنهار تحت أقدام الحكومة الجديدة رغم أنفها، ورغم حسن نيتها - وذلك لانه اذا كانت الاعمال بالنيات بالنسبة للأفراد، فان النيات بالاعمال بالنسبة للحكومات، وما من حكم بين الناس تبرره نيات أو أقوال، بل أعمال، ثم أعمال، ثم أعمال...

ومن ثم يامولاى فالسبيل الوحيد لإنقاذ البلاد في رأينا - والرأى الاعلى

لعل حكمتكم - هو العمل على استئصال السيئات الى جانب استبدالها بالחסنات.
ولعل المظهر العملي لتلك القاعدة يكون في المقترحات التالية نرفعها الى مقامكم
السامى عسى أن تحظى بسامى نظركم ، فتكون رهناً لسامى تقديركم ، وهى
تتلخص فيما يلى :-

(أولاً) التخلص من حكم الوزارة الحالية ، بأسرع وأنجع الوسائل ، حرصاً
على مبادئ الدستور ، والعدل والنزاهة .

(ثانياً) إلغاء مختلف التصرفات ، سواء فى الآداة الحكومية أو فى شؤون
التموين وغيرها من أبواب الإغداق على الأقارب والمحسوين .

وفىما يختص بالاستثناءات والمحسويات بين الموظفين نلتبس أن تلغى جميعها
الإلغاء تاماً ، بحيث يعود الموظف المستثنى الى الحالة التى كان عليها عند تأليف
الوزارة ، فتخصم من مرتبه على توالى السنين المبالغ التى قبضتها من طريق الاحتساب
علاوة على مرتبه الاصلى - وليس فى ذلك تعارض مع نظرية الحق المكتسب ،
فان هذه النظرية تقتضى أن يكون هناك « حق » وأن يكون « مكتسباً » ، فى حين أن
هذه الاستثناءات الجائرة هى انتهاك لكل حق ، واغتصاب لا اكتساب ، ورحم
الله سعداً اذ قال « ان ما تسمونه الحق المكتسب ، ان هو إلا الحق المغتصب » ...
وليس الإلغاء الاستثناءات اجراءً انتقامياً ، بل نظامياً ، فما من سبيل لضمان
نظامنا الحكومى والادارى إلا باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة ، اللازمة ، وإلا فقد
قضينا على أداتنا الحكومية قضاء لا مفر منه ...

(ثالثاً) - اتخاذ الاجراءات العاجلة لتحقيق واسع النطاق ، على أيدي
هيئات ذات صبغة قضائية ، تنظر فى التهم التى وجهت أو توجه الى المسئولين عن
كل تصرفات مخالفة للعدالة والنزاهة ، على أن ينزل بأولئك المسئولين والمستغلين
ما يستحقونه من قصاص عادل ، عاجل ، ان لم يكن بالطرق المادية ، فبالعقوبات
الأدبية ، أو السياسية ، ليكون مصيرهم عبرة ، وتذكرة ، وليتطهر المجتمع المصرى

سياسياً وأدياً بما أصابه أو ألم به من وصمة تلو الوصمة ...

(رابعاً) - استصدار تشريع يسأل فيه الوزير أو الموظف ومن إليه عما

ملك أثناء القيام بأعمال وظيفته ، على النحو المتبع في بعض الممالك الأخرى

(خامساً) إلغاء جميع ما اتخذ من اجراءات ضد حرية الأفراد والجماعات ،

والإفراج عن المعتقلين السياسيين جميعاً ، وتعويض ضحايا هذا العهد عما أصابهم

من ضرر ، وحقاق بهم من ظلم

(سادساً) تدعيم الحياة النيابية الصحيحة في البلاد ، وإطلاق الحريات

الدستورية ، وفي مقدمتها حرية الصحافة ، وحرية الخطابة والاجتماع ، بحيث

لا تستغل الاحكام العرفية - اذا ما بقيت - لآى غرض يخرج عن نطاق

المسائل العسكرية البحتة التي تقتضيها حالة الحرب .

والحق يامولاي أن الاحكام العرفية - بشكلا الحال على الاقل - لم تعد

تتفق مع الحالة التي صارت اليها الحرب بحمد الله ، وقد ألد رئيس الحكومة

البريطانية ورجالها المسئولون من سياسيين وعسكريين أن خطر الغزو قد زال

عن مصر من ناحيتها ، فهذا إذن تبقى الاحكام العرفية نائمة ظلها القاتم الجاثم

عليها ، وعلى جرياتها الناشئة ، التي تحتاج أحوج ما تحتاج ، الى جو حر تعيش

وتتموفيه ، فاذا لم يتح لها النماء كتب لها الفناء ...

لماذا يامولاي ثم لماذا ؟ - في حين أن حليفنا ومستعمراتها والبلاد المحاربة

الى جانبها تستمتع جميعاً بأقصى الحرية ، فلا حكم عرفي ولا شبه عرفي عندها -

وفي حين اننا على أتم استعداد لاتخاذ جميع الاجراءات التشريعية والادارية -

دون الاحكام العرفية - لصيانة مصالح حليفنا والوفاء بالتزاماتنا نحوها .

تلك يامولاي بعض أمانى شعبكم الكريم تشرف برفعها الى ملاذكم الاسمي

باسم الكتلة الوفدية المستقلة ، عسى أن تحظى بكرم عطفكم فتطروا فيها ، وفي

أمثالها بما ترونه لمصلحة شعبكم ، بما أوتيتم من الحكمة وفصل الخطاب .

اخوان صدق

وما كان لي يامولاي أن أتحدث عن اخواني أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة بشيء إلا أنهم مصريون يدينون بالولاء لمليكهم والوفاء لوطنهم، ورجال تعز الرجولة بهم... وحسبهم أنهم علموا التحاس ومن لديه معنى الإباء وحكمة الجهاد، غير عابئين بما يلاحقهم به ذلك الرجل الجعود الجعود من صنوف الأذى والاضطهاد.

فاذا كانوا يامولاي قد تضامنوا معي فشفروني برفع هذه العريضة باسمهم الى مقامكم الأسمى، فهم مثلي، وأكثر مني، لا تدفعهم أية منفعة شخصية أو مادية بل على العكس، فهم يعلمون أن النفع كل النفع في هذه الأيام لا يكون بمناوأة الحكام، ولا سيما اذا كانوا كالتحاس باشا من الطبقة العظام... فمن كانت له مصلحة شخصية في هذا العهد وجب أن يلتصقها من طريق المساومة، أو المسالة أو الاستسلام...

ولقد أتى زملائي وأيت معهم أن نساوم أو نسالم أو نرفع راية التسليم!! بل لقد أينا جميعا أن نطمع في مركز أو منصب، وقد كنا بحمد الله في المراكز التي نريد، بل فوق ما نريد، حتى لم تبق عندنا حاجة لمستزيد... بل أننا أينا أن نكون من طلاب المال الطائل، والعرض الزائل، ولو أننا شئنا لما احتاج الأمر الى كبير عناء، فما كان علينا سوى الاغضاء، بل بعض الاغضاء!!

كلا، يامولاي، ما كان لنا إلا أن نترك التحاس باشا في مفترق الطريق، بعد أن اختار لنفسه أو اختار له غيره طريق الثروة والسطوة... وهاتئنا أولاء نستأنف طريقنا الى خدمة مصر تلك الامم الرقوم، التي تتضام الى جانب محبتها كل ما في الدنيا من عوامل الصداقة، والمزامة، والمجاملة، والمصلحة لذانية، والراحة الشخصية...

ها نحن أولاء - وقد تبينا خطورة الحال ، وسوء المآل - نهرع الى ملاذ
العرش باسم هذا الشعب الامين ، راجين داعين أن يأخذ الله بيدك لتأخذ بيده ،
وان يحفظك له ذخراً ليومه ولغده ، قترفع عنه ما يلقي من شقاء وعناء ، وتعيد
الامور الى نصابها ، قترد الحقوق الى أصحابها ، حتى يعرف المصريون مرة أخرى
ما كادوا ينسونه على يد هذه الوزارة من معاني الحكم العادل ، وحرية الرأي ،
ونزاهة اليد والنفس ، ويدركوا ما كادوا يفقدونه من معاني الكرامة الوطنية
والشخصية ، والتزام الحدود ، وحفظ الكرامات ورعاية الحرمات .

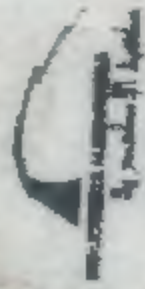
وليس تحقيق ذلك على حكمة جلالتمكم بعزير
وتفضلوا يامولاي بقبول أصدق آيات الولاء ، والمحبة والوفاء ؟

مكرم عيبر

رئيس الكتلة الوفدية المستقلة







Bibliotheca Alexandrina



0429090